

صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّوَيْحِ

الْفُرْقَانُ

بَيْنَ مِنْهُمْ أُمَّةٍ الدَّعَاةِ إِلَى الصِّلَاحِ

فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

وَمِنْهُمْ مَخَالِفِيهِمْ مِنْ عِبَادِ الْقُبُورِ وَالْمُبْتَدِعَةِ

مدعوماً بتقريرات

اللجنة الدائمة والشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد العثيمين رحمهما الله
والشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

قَرَأَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ الشَّيْخِ

عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَعُضْوُ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفُوزَانِ

عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَعُضْوُ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ



مَدَارُ الْوُطْنِ لِلنَّشْرِ

الفِرْقَانِ

بَيْنَ مَجْمَعِ أُمَّةٍ الدَّعَاةِ إِلَى الْإِسْلَامِ

فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
وَمِنْهُمْ نَحْوُ الْفَرِيقِ مِنْ مَعْبَادِ الْقُبُورِ وَالنَّبَاتِ

ح مدار الوطن للنشر ، ١٤٤٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السويح، صالح بن محمد

الفروق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية
ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة. / صالح بن محمد السويح

— الرياض، ١٤٤٠ هـ

٤٦٤ ص: ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٥ - ٣١ - ٨٢٤٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية

٢- التوحيد

٣- العنوان

١٤٤٠/١١٥٧٢

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٤٤٠/١١٥٧٢

ردمك: ٥ - ٣١ - ٨٢٤٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

(١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م)

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

(ولا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من الكتاب

دون إذن خطي من المؤلف)



مدار الوطن للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض المقر الرئيسي

مخرج ١٥ مقابل جامع الرابحي ت : ٤٢ - ١١٤٧٩٢

جوال : ٠٥٠٣٢٨٢٣١٨ ف : ٠١١٤٥٥٤٢٤

مدير عام التوزيع

الرياض : ٠٥٠٣٢٦٩٣١٦ - الفريضة : ٠٥٠٤١٤٣١٩٨

الشرقية والساحلية والمدينة المنورة : ٠٥٠٣١٩٣٢٦٨

الجنوبية : ٠٥٠٤١٤٣١٩٨ - مسؤول الجهات الحكومية :

٠٥٠٠٩٩٦٩٨٧

www.madaralwatan.com.sa

pop@maralwatan.com.sa

maralwatan@hotmail.com

maralwatan2020@gmail.com

الموقع
الإلكتروني

البريد
الإلكتروني

صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّوَيْخِ

الفُرُوقُ

بَيْنَ مَنِهْجِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
وَمَنِهْجِ مُخَالِفِيهِمْ مِنْ عِبَادِ الْقُبُورِ وَالْمُبْتَدِعَةِ

مدعوماً بتقريرات

اللجنة الدائمة والشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد العثيمين رحمهما الله
والشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

قَرَأَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الشَّيْخِ
عُضُوهٌ فِي كِبَارِ الْمَنَاءِ وَغُضُو الْجَنَّةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفُوزَانِ
عُضُوهٌ فِي كِبَارِ الْمَنَاءِ وَغُضُو الْجَنَّةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ



مَدَارِ الْمَنَاءِ وَالْجَنَّةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قرأه وقدم له

معالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وبعد : فقد اجتمعنا على كتابنا الغرر وحديثه
سلك أئمة الدعوة الإسلامية في المملكة العربية السعودية
ومنهجنا الفخيم منه كتاب القبول والمقدرة في فوائده كتابا
جاذبا لا يتيسر الغرر وحديثه المترجمة . بما هو سهل على
ناقص با ذمه الله تعالى لهدفه معرفة الطهارة العقلية . فتمناه الإقبال
ونفع بعلده وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

تتبع
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
نسخة ١١/١٤٤٤ هـ

قرأه وقدم له

معالي الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ حفظه الله
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :
فإن كتاب ((الفروق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية
ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة)) للشيخ صالح بن محمد السويح وفقه الله تطرق
فيه إلى تسعة فروق يظهر من خلالها للمنصف الفرق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية في
المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة الذين يتهمون أئمة الدعوة
بالفelo في التكفير ، وذلك بناء على مذهبهم الإرجائي ، أما منهج أئمة الدعوة الإصلاحية فهو
منهج وسط لا إفراط فيه ولا تفريط ، فهم بين الخوارج الغالين ، والمرجئة المفرطين . ودعوتهم
قائمة على الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة . فجزا الله الشيخ صالح خيرا على بيان الحق
بهذا الأسلوب الواضح ، ونفع به .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . : : :

كتبه راجيا عفوره

محمد بن حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للفتوى

محرر
١٤٤٠ / ١١ / ١٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه رسالة مختصرة في بيان الفروق بين منهج أئمة الدعوة الإصلاحية رَحِمَهُمُ اللَّهُ في المملكة العربية السعودية ومنهج مخالفيهم من عباد القبور والمبتدعة، بينت فيها الفروق بين تقارير أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية التي من الله بها على بلادنا المملكة العربية السعودية وامتد أثرها إلى عموم بلاد المسلمين - وذلك في القرن الثاني عشر الهجري - على يد الإمام المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك في الموقف من الزنادقة وعباد القبور ومباينة منهجهم في ذلك ما عليه المبتدعة من المرجئة والخوارج وغيرهم من أهل البدع، فبينت تقارير الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في الموقف من الزنادقة وعباد القبور ممن صرف العبادة لغير الله من الدعاء والنذور، وسائر المشركين ممن يزعم أنه مسلم وهو مقيم على الشرك مع نطقه بالتوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله وإقامته للصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من فرائض الدين، وموقفهم من عموم من كفر بالله ونقض إيمانه وخرج من إسلامه بأي ناقض من نواقض الإسلام القولية أو العملية أو الاعتقادية وبينت أن هذه التقارير مباينة لتقارير المرجئة، كما بينت براءة هذه الدعوة الإصلاحية السلفية مما عليه الخوارج من الغلو في التكفير وبينت أن رمي المرجئة اليوم للدعوة بالغلو في التكفير هو سنة أعداء الدعوة بالأمس.

والداعي لتدوين هذه الرسالة، ما رأيته من حاجة ملحة لبيان الفروق بين تقارير الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وبين قول مخالفيهم من المعاصرين من المرجئة، وذلك أني رأيت اغترار كثير من الناس خاصة



وعامة، بأقوال منشورة في بعض الكتب والمقالات والمواقع ووسائل التواصل لأناس يزعمون أنهم يدافعون عن هذه الدعوة الإصلاحية السلفية، دعوة الإمام المجدد محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، يزعمون أنهم ينفون عنها الغلو في التكفير، ثم في سياق نفيتهم تهمة الغلو في التكفير عن هذه الدعوة الإصلاحية السلفية التجديدية المباركة ينسبون مزاعم مكذوبة أو ومغلوطة -جهلاً أو هوًى- للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، وأن ما قرره هؤلاء الأعداء من الحكم بإسلام الزنادقة وعباد القبور هو ما عليه أئمة هذه الدعوة الإصلاحية السلفية، ويصفون من كُفِّر الزنادقة والقبوريين أنه تكفيري! ويعادونه ويباينونه ويضلّلونه وينسبون له مخالفة السلف وأئمة الدعوة!

وحيث رأيت كثرة المتأثرين بقول هؤلاء الأغمار، ورأيت أن الخلل دخلهم من جهة عدم تحقيقهم ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ لوثوقهم في هؤلاء الملبسين في نسبتهم هذه الأقوال الباطلة للإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ مع عدم تحقيقهم للفروق بين تقارير أئمة هذه الدعوة الإصلاحية ومخالفينهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور، فكان هذا من أشد ما يكون خطراً وأثراً في تغيير حقيقة ما دعا إليه الشيخ الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ من التوحيد، وما حذروا من الشرك، وما بيّنوا مما هو واجب على المسلمين لأهل التوحيد، وما هو واجب على المسلمين تجاه الزنادقة وعباد القبور.

فلذلك رأيت الحاجة ملحة لبيان أهم الفروق بين تقارير الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ وتقارير مخالفينهم؛ بياناً للحق، وتجليّة لمن أشكل عليه الأمر، ودعوة لهؤلاء المخالفين أن يتأملوا أقوالهم ويراجعوها لعل الذي حمل بعضهم عليها ظنهم أنها موافقة لتقارير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، فيكون دخول الخلل والزلل عليهم من جهة سوء الفهم لا سوء القصد، فمن كان كذلك وانجلت له الفروق فالظن به أن يرجع عن قوله الباطل في الحكم بالإسلام للزنادقة وعباد القبور، لما سأوضحه من الحق البين الناصع الساطع أن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة



رَحْمَةُ اللَّهِ مَخَالِفُونَ هَذَا الْقَوْلَ، وَأَنْ مِنْ نَسَبِ ذَلِكَ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الْإِصْلَاحِيَّةُ فَهُوَ مَخْطِئٌ أَوْ مَحْرَفٌ لَهَا.

فَأَيُّنَ ذَلِكَ نَصَحًا لِهَؤُلَاءِ، وَلَمَنْ اغْتَرَّ بِمَقُولَاتِهِمُ الْمُبَايِنَةُ أَشَدَّ الْمُبَايِنَةَ لِأَقْوَالِ الْإِمَامِ الْمَجْدِدِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَأُتِمَّةُ الدَّعْوَةِ رَحْمَةُ اللَّهِ.

وَأِنْ هَذَا الْإِمَامُ الْهَمَامُ وَالْمُجَاهِدُ الصَّمِصَامُ وَالِدَاعِي إِلَى مَا بَعَثَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مِنَ الْإِسْلَامِ قَدْ بَيَّنَّ مَوْقِفَهُ مِنَ الزَّنَادِقَةِ وَعِبَادِ الْقُبُورِ، أَوْضَحَ الْبَيَانَ فِي كُتُبِهِ وَرِسَالَتِهِ وَرَدُّودِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ كُتَابُهُ «مُفِيدُ الْمُسْتَفِيدِ» وَرِسَالَتُهُ الْعَظِيمَةُ «كُشْفُ الشُّبُهَاتِ»، وَفِي مَكَاتِبَاتِهِ وَرِسَالَتِهِ الَّتِي أَرْسَلَهَا لِمَدْعُوِيهِ مِنَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَكَذَا الْعُلَمَاءُ أَبْنَاءُ الْإِمَامِ الْمَجْدِدِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِيهَا يَبَيِّنُوهُ وَأَوْضَحُوهُ فِي مَكَاتِبَاتِهِمْ وَمُرَاسِلَاتِهِمْ وَفَتَاوِيهِمْ، وَكَذَلِكَ أَحْفَادُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَامَ بَيَانُهُ وَكُشْفُهُ الْعَلَامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحْمَةُ اللَّهِ حِينَ تَبَنَّى دَاوُدُ بْنُ جَرَجِيسَ الْمَحَامَاةَ عَنْ عِبَادِ الْقُبُورِ، وَمَا كُتِبَ سَلِيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْإِمَامِ الْمَجْدِدِ رَحْمَةُ اللَّهِ كَمَا فِي رِسَالَتِهِ وَرَدُّودِهِ مِمَّا هُوَ مَدُونٌ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ، وَمَا قَامَ بِهِ الْعَلَامَةُ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي مُصَنَّفَاتٍ مَعْرُوفَةٍ فِي رَدِّ شُبُهَةِ هَؤُلَاءِ الْأُتِمَّةِ الْمُضِلِّينَ، فِي رَدُّودِهِ عَلَى دَاوُدَ بْنِ جَرَجِيسَ وَعِثْمَانَ بْنِ مَنْصُورٍ وَعَبْدِ اللَّطِيفِ الصَّحَّافِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَعْدَاءِ الدَّعْوَةِ، وَفِي سَائِرِ مُؤَلَّفَاتِهِ وَمُرَاسِلَاتِهِ وَفَتَاوِيهِ، وَمَا قَامَ بِهِ أَبْنَاءُ الْعَلَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْعَلَامَةُ إِبْرَاهِيمُ ابْنَا عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَمَا قَامَ بِهِ الْعَلَامَةُ عَبْدِ اللَّهِ أَبَا بَطِينٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي صَدِّ هَذِهِ الشُّبُهَةِ وَكُشْفِهَا وَبَيَانِ زَيْفِهَا فِي كُتُبِهِ وَرِسَالَتِهِ وَفَتَاوِيهِ، وَمَا كُتِبَ الْعَلَامَةُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحْمَةُ اللَّهِ كَمَا فِي كُتُبِهِ (تَكْفِيرُ الْمَعِينِ)، وَفِي غَيْرِهِ مِمَّا كُتِبَ وَأُفْتِيَ بِهِ، وَمَا كُتِبَ الْعَلَامَةُ سَلِيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي رِسَالَتِهِ وَفَتَاوِيهِ وَرَدُّودِهِ الْعَظِيمَةِ النَّفِيسَةِ، وَمَا كُتِبَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَمَا قَرَّرَهُ فِي شُرُوحِهِ وَدُرُوسِهِ، وَمَا قَرَّرَهُ عُلَمَاؤُنَا تَبَعًا لَهُمْ فِي اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَمَا قَرَّرَهُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَمَا قَرَّرَهُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلَ الشَّيْخِ حَفْظَهُ اللَّهُ،



وما قرره الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وأمد في عمره، آمين.

فقد أوضحت بالدليل والتحري والنقل تقارير هؤلاء الأئمة رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة العظيمة من الدين، وأنهم ما خالفوا إجماع العلماء في أن من كفر بعد إسلامه وارتد بعد إيمانه اعتقاداً أو قولاً أو عملاً يحكم عليه بموجب ما أظهره من الكفر بالله، وسلب اسم ووصف الإسلام الإيذان منه، هذا ما قرروه ونصوا عليه، فبينت ذلك، وفي إزاء ذلك حكيت أقولاً منشورة مشهورة في وقتنا يقررها اليوم أقوام باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ هكذا يزعمون!

فرددت عليها، وكشفت زيفها، وبينت عظيم مفارقتها لتقارير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ، وأن من يقرر هذه التقارير وينشرها مخالفون لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ ناقضون ناكثون لما جاهد الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ من الدعوة إليه وحث الناس على العمل به من التوحيد والسنة، وبينت أن ما قد يتمسكون به من أقوال ينسبونها للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ وقبلهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ ومن بعدهم من علمائنا كالشيخ عبدالعزيز بن باز أو الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُمَا اللهُ وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله؛ هو ما بين قول مزعوم مكذوب باطل لا أصل له، أو قول مزيد عليه لفظاً أو معناً، أو قول مجمل، أو زلة، ونحو ذلك، فهم ما بين محرف لأقوالهم، أو لم يفهموها على الوجه الذي أرادوه، وكلا الأمرين كبير وخطير، لاسيما في هذه المسألة العظيمة من الدين، فهذه جملة مناهج هؤلاء المخالفين لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ ومن كان على طريقتهم من أهل العلم والإيمان، ولهم نصيب ممن عناهم الله بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

هذا وإن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ وعلماءنا إنما هم تبع لمن قبلهم من أئمة الدين وعلماء المسلمين في بيان أن العقيدة تؤخذ من الكتاب والسنة وما أجمع عليه العلماء، وأن العالم يصيب ويخطئ، وأن كلاً يُؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولذلك فهذه المسألة العظيمة إنما مرد العلم بها كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وما أجمع عليه العلماء، لا قول فلان أو فلان، مهما عظم في العلم والدين، وإننا العلماء يتبعون ويعظمون بما اتبعوا وعظموا الدليل، ويدل على ما أصابوا فيه الحق من أقوالهم، وما لم يصيبوا فيه الحق فلا حجة بقول أحد منهم خالف الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

ولأجل ذلك فإن الواجب على العلماء وطلاب العلم خاصة ممن عني بتحقيق هذه المسألة العظيمة من الدين، أن يدعوا الناس إلى الاعتصام بالكتاب والسنة، ومعرفة الآيات والأحاديث ومدلولها في بيان حقيقة الإسلام والإيمان وما يُدخل فيه وما يُخرج منه، وألا يكون أكبر جهد الواحد منهم: قالوا وقلنا، فإن هذه المسألة العظيمة إنما تصح بالاتباع لا التقليد، ولا عذر فيها لمن خلط وشوش على نفسه وعلى أهل الإسلام بحجة أن ما مال إليه هو قول فلان أو علان مما خالف الكتاب والسنة وإجماع العلماء، فضلاً وأضلّ.

كما على طلاب العلم عامة أن يبينوا حقيقة دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ وأنها بريئة من موالاته ومؤاخاة الزنادقة وعباد القبور، كما أنها بريئة من تكفير المسلمين وحمل السيف على عباد الله المؤمنين، فهي بريئة من عقيدة الخوارج الغلاة والمرجئة الجفافة.

وبعد: فإنني قد جعلت مباحث هذه الرسالة على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف العبادة، لغة وشرعاً، وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي.

المبحث الثاني: معنى الإسلام لغة وشرعاً، وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي.



المبحث الثالث: معنى لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها، وأن قول لا إله إلا الله لا يمنع من ردة قائلها مع إتيانه بشعائر الإسلام إذا أتى بناقض من نواقضها.

المبحث الرابع: معنى الشرك والكفر والزندقة لغة وشرعاً، وأقسامه، وخطورته، وأهمية معرفة حقيقة ذلك، وما يكون به المرء كافراً وما لا يكون كذلك.

المبحث الخامس: بيان خطر المحاماة عن الزنادقة والقبوريين وإيجاد الأعذار لهم، وأن هذا من نواقض الإسلام.

المبحث السادس: بيان ذكر السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنه لا عذر لمن ضل عن الهدى البين المحكم، كمن نقض إسلامه بالشرك بالله والكفر به، وبيان تتابع العلماء قرناً بعد قرن على ذلك، وأن هذا ليس قولاً محدثاً لأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ابتدعوه ولم يسبقوا إليه.

المبحث السابع: الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية رَحِمَهُمُ اللَّهُ ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور.

الفرق الأول: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أن من وقع في الشرك والكفر الناقل من الملة فإنه لا يتوقف في تكفيره بعينه، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الثاني: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يعدون الحجة التي يكفر تاركها إذا بلغته على وجه يفهمه إذا أراد هي: الوحي، فالوحي هو الحجة الرسالية اللازمة لكل من بلغه، على وجه يفهمه إذا أراد، فمن بلغه فقد قامت عليه الحجة وإن لم يفهمه لوجود شبهة مانعة فلا اعتبار لذلك مع بلوغه الحجة الرسالية، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الثالث: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يعتبرون ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يكفر به عيناً بمجرد وقوع المكلف به، أو ما يتوقف في تكفيره حتى يُبين له، فما كان من المسائل الظاهرة فلا يتوقف في تكفير من واقع الشرك والكفر الناقل من الملة، إلا إذا كان حديث عهد بإسلام ونحوه، أو كان من المسائل الخفية فيتوقف في تكفير المعين حتى تبين له الحجة، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.



الفرق الرابع: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ لا يفرقون بين المازح والجاهل والجاهل والشاك والمتأول والمقلد في فعل أو قول الشرك والكفر، إلا المكره، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الخامس: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أنه لا بد مع النطق بشهادة التوحيد التزام الشريعة والعمل بها ظاهراً وباطناً، وأنه لا يكفي لصحة التوحيد النطق بالشهادة دون العمل، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

الفرق السادس: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ينزلون النصوص الواردة في الكفار والمشركين الأصليين على من كان ينطق بالتوحيد ويصلي ويصوم ويحج ويفعل فعل المشركين، فهم في الحكم بالكفر والشرك سواء، ولا يعدون نطق الرجل بالتوحيد مانعاً من تنزيل النصوص الواردة في المشركين الأصليين على المسلم إذا كفر وأشرك بالله، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

الفرق السابع: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وإن وردت عنهم عبارات يفهم منها التوقف في تكفير بعض أعيان من تلبس بالشرك ممن مات قبل الدعوة، أو عرف عنه الجهل وعدم قيام الحجة الرسالية؛ فإنهم لا يحكمون بإسلام المشرک مع بقائه على الشرك وعدم توبته منه، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

الفرق الثامن: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ردُّوا على شبه خصوم الدعوة وبيَّنوا ضلالها، وكشفوا ما احتج به هؤلاء الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ، بينما مخالفوهم جعلوا مدار تقريراتهم ما استشهد به خصوم الدعوة ومعارضوها من كلام هذين الإمامين رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

الفرق التاسع: أن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ بيَّنوا أن تكفير الزنادقة والقبوريين ليس من جنس طريقة الخوارج في التكفير التي ورد في النصوص ذمها والتحذير منها وورد عن الأئمة من سلف وعلماء الأمة التحذير منها وما في



غلوهم من الجنائية العظيمة على الإسلام والمسلمين، خلافاً لما يقرره مخالفيهم ممن يزعم الدفاع عن دعوة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ حيث يلبس في موضع بيان براءة الشيخ من طريقة الخوارج في غلوهم في التكفير ما يزعم نسبته للشيخ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ أنهم يحكمون بإسلام القبوريين!

ثم الخاتمة.

هذا والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله عنده، وأن ينفع به كاتبه وقارئة والمسلمين، وأن يجزي عني خير الجزاء وأوفاه وأكملته شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وشيخنا الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ حفظه الله وسائر مشايخي وجميع من أفادني، وإنني لا أدعي الكمال والاستيعاب في هذا الكتاب، فما فيه من صواب فمن الله وما فيه من خطأ فمن نفسي والشیطان وأستغفر الله منه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه

صالح بن محمد السويح

٠٥٠٣١٤٧٠٤٢



المبحث الأول:

**تعريف العبادة، لغة وشرعا
وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي**

المبحث الأول:

تعريف العبادة، لغة وشرعاً وأهمية تحقيق معناها وحدها الشرعي

العبادة لغة: مصدر عبد يعبد عبادة، ومنه طريق معبد أي مذلل، فهي غاية التذلل^(١).

وشرعاً: اختلفت ألفاظ العلماء في تعريف العبادة، وإن كان المدلول في الجملة واحداً، وهو أن العبادة ما شرعه الله وما أنزله الله على رسول الله ﷺ مما أمر به إيجاباً أو ندباً فعلاً أو تركاً، وأن يكون كله خالصاً لله على هدي رسول الله ﷺ.

فمنهم من قال: هي كمال الحب مع كمال الخضوع والذل المستلزم طاعة المحبوب والانقياد له^(٢).

ومنهم من قال: هي فعل المأمور وترك المحذور، من واجب ومندوب، وترك المنهي عنه من محرم ومكروه^(٣).

ومنهم من قال: هي ما أمر الله به مما هو اعتقاد أو قول أو عمل^(٤).

(١) انظر لسان العرب مادة (عبد) (٣/ ٢٧١-٢٧٣).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/ ١٠) والدرر السنية (٢/ ٢٩٨).

(٣) الدرر السنية (٢/ ٣١٢) وفيه (١٢/ ٦٢)، وانظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ص: ٥٤٢).

(٤) الدرر السنية (٢/ ٣١٢) وفيه (١٢/ ٦٢)، وانظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ص: ٥٤٢).

ومنهم من قال: هي ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي^(١).

وعرفها شيخ الإسلام ابن تيمية وتبعه على ذلك جمع من أهل العلم أنها: كُلُّ ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، قال رحمه الله: «العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم والدعاء والذكر والقراءة، وأمثال ذلك من العبادة، وكذلك حب الله ورسوله وخشيته الله والإنابة إليه وإخلاص الدين له والصبر لحكمه والشكر لنعمه والرضا بقضائه والتوكل عليه والرجاء لرحمته والخوف لعذابه، وأمثال ذلك هي من العبادة لله، وذلك أن العبادة لله هي الغاية المحبوبة له والمرضية له التي خلق الخلق لها كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] اه^(٢).

والخلاصة: أن العبادة هي الدين ظاهره وباطنه، وذلك بفعل ما أمر الله وترك ما نهى عنه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ تقريباً لله وامثالاً له بذلك، فإن وقعت من غير إكراه لغير الله فهي تقرب له ولو لم يقصد به التقرب لغير الله؛ لأن الفعل مما أمر الله أن يُخلص له فيه وأن يُعبد وحده فيه، فإذا وقع لغيره كان مما وقع على وجه الشرك في العبادة فعلاً أو قولاً.

ولا تصح العبادة إلا بالإخلاص لله والامتنال لأمره واتباع هدي نبيه ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

(١) كشفاف القناع للبهوتي (١/٤١٨) والدرر السنية (٢/٢٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/١٤٩).

وفي البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنها لكل امرئ ما نوى».

وفي البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، ولمسلم: «من عمل عملاً ليس عليها أمرنا فهو رد».

فمن صرف شيئاً من العبادات لغير الله فقد تقرب إليه بذلك وأشرك في عبادة الله غيره وكفر به، وخرج من الإسلام وحبط عمله، ووجب له الخلود في النار إن مات على ذلك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ، فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْصِحُ الْكُفْرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وكما في صحيح مسلم (٢٩٨٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه».

هذا ما أرسل الله الرسل لبيانه، وهو أعظم الأمور وأجلها وأخطر الأشياء أمراً وأدقها علماً، فمن لم يفقه ذلك لم يعرف دين الله ولم يكن على شيء.

وهكذا الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وسلف الأمة جاهدوا أعظم الجهاد بأنفسهم وأموالهم وأولادهم، وهجروا أوطانهم لأجل تحقيق هذا الأمر العظيم وهو عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من الله.

وفي القرن الثاني عشر من هجرة النبي ﷺ من الله على نجد وما حولها بدعوة مباركة بعد أن جرى عليها ما جرى على كثير من البلدان من اندراس معالم الدين، وغربة المؤمنين، بدعوة مباركة إصلاحية سلفية قام بها الإمام المجدد محمد بن

عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، وعاضده على ذلك الأمراء وعلى رأسهم الإمام محمد بن سعود رَحِمَهُ اللهُ والعلماء والوجهاء وكثير من العامة، فدعوا إلى الله وإفراده بالعبادة وتقية ما شاب عقائد الناس مما أخل بمفهوم هذا الأمر العظيم من الشراكيات والبدع، فبارك الله في دعوته وكان أثرها عظيمًا على نجد وعلى جميع الأقاليم في جزيرة العرب وعموم العالم الإسلامي، فرحم الله الإمام المجدد وأئمة الدعوة وجميع علماء المسلمين.

وكان مما بينه الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ في رسائله ومكاتباته عظيم أمر العبادة وجلى حقيقتها وكشف شبه القبورين والمبتدعة.

قال رَحِمَهُ اللهُ في بيان ذلك: «أنواع العبادة التي أمر الله بها مثل: الإسلام، والإيمان، والإحسان، ومنه الدعاء والخوف، والرجاء، والتوكل، والرغبة، والرغبة، والخشوع، والخشية، والإنابة، والاستعانة، والاستعاذة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، وغير ذلك من أنواع العبادة التي أمر الله بها، والدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. فمن صرف من ذلك شيئًا غير الله، فهو مشرك كافر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَلْعَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أصل العبادة تجريد الإخلاص لله تعالى وحده، وتجريد المتابعة للرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿فَقَائِمُوا بِآلِهِ وَرَسُولِهِ الْبَاقِي الَّذِي يُوَفِّي بَالَهُ وَكَلِمَاتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا دُعَاةُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا



إِنَّكُمْ الرُّسُولُ فَحُذُّوهُ وَمَا يَنْهَى عَنْهُ فَأْتُوهُ أَلَمْ تَكُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٧﴾ [الحشر: ٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾ [آل عمران: ٣١] اهـ^(١).

وكذا أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ فإنهم على هذا المنوال وعلى هذا الطريق في تجريد
التوحيد والجهاد للمخالفين، وتصفية عقائد الناس مما شابها من شركيات وخرافات
وتصورات فاسدة، فكتبوا وراسلوا وردوا على المخالفين وفندوا شبه الزنادقة
والقبورين.

قال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «تعريف العبادة، فقد عرفها شيخنا
محمد بن عبد الوهاب، رَحِمَهُمُ اللَّهُ في فوائده على كتابه: كتاب التوحيد، بأن العبادة
هي: التوحيد؛ لأن الخصومة فيه، وأن من لم يأت به لم يعبد الله، فدل على أن التجرد من
الشرك، لا بد منه في العبادة، وإلا فلا يسمى عبادة. وقال الشيخ تقي الدين: العبادة
اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأفعال، فهي الغاية المحبوبة له تعالى
وبها أرسل الرسل وأنزل الكتب كما قال نوح عَلَيْهِ السَّلَام لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ
غَيْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وكذلك هود وصالح، وذلك أن الإله يطلق على كل معبود
بحق وباطل، والإله الحق هو الله، قال الله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ أَنتَ لَآ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]
ويسمى هذا النوع: توحيد الإلهية؛ لأنه مبني على إخلاص التأله، وهو: أشد المحبة لله
وحده لا شريك له؛ وذلك يستلزم إخلاص العبادة، وتوحيد العبادة، وتوحيد الإرادة؛
لأنه مبني على إرادة وجه الله بالأعمال، وتوحيد القصد؛ لأنه مبني على إخلاص القصد
المستلزم لإخلاص العبادة لله وحده، وتوحيد العمل؛ لأنه مبني على إخلاص العمل لله
وحده، قال الله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴿٣﴾ [الزمر: ٢-٣].

فالموحد: من جمع قلبه ولسانه، مخلصاً لله تعالى في الإلهية المقتضية لعبادته، بمحبته،
وخوفه، ورجائه، ودعائه، والاستغاثه به، والتوكل عليه، وحصر الدعاء، بما لا يقدر

على جلبه أو دفعه إلا الله وحده، والموالاتة في ذلك والمعاداة فيه، وامتنال أمره، ناظرًا إلى حق الخالق والمخلوق من الأنبياء، والأولياء، مميزًا بين الحقين، وذلك واجب في علم القلب، وشهادته، وذكره، ومعرفته، ومحبته وموالاته، وطاعته، وهذا من تحقيق (لا إله إلا الله) لأن معنى (الإله) عند الأولين: ما تأله القلوب بالمحبة التي كحب الله، والتعظيم، والإجلال، والخضوع، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فالمحبة التي لله غير المحبة التي مع الله، قال الله تعالى عن الكفار: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَإِني ضَلَّكُم مَّيْمِينٌ﴾ (١٧) ﴿إِذْ سَوَّيْكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]. فمعنى شهادة أن لا إله إلا الله أن يقولها نافيًا بقلبه ولسانه الإلهية عن كل ما سواه، ومشتها لمستحقها وهو الله المعبود بالحق؛ فيكون معرضًا بقلبه عن جميع المخلوقات، لا يتألمهم فيها لا يقدر عليه إلا الله، مقبلًا على عبادة رب الأرض والسموات؛ وذلك يتضمن إرادة القلب في عبادته ومعاملته، ومفارقته في ذلك كل ما سواه، فيكون مفرقًا في علمه وقصده، وشهادته وإرادته، ومعرفته ومحبته، بين الخالق والمخلوق؛ بحيث يكون عالما بالله، ذاكرًا له، عارفًا به، وأنه تعالى مبين لخلقه، منفرد عنهم بعبادته وأفعاله وصفاته، ويكون محبًا له مستعينًا به، لا بغيره، متوكلًا عليه لا على غيره» اهـ^(١).

وقال العلامة عبد الله أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ: «حد العبادة وحقيقتها: طاعة الله، فكل قول وعمل ظاهر وباطن يحبه الله فهو عبادة، فكل ما أمر به شرعًا -أمر إيجاب أو استحباب- فهو عبادة؛ فهذا حقيقة العبادة عند جميع العلماء، التي من جعل منها شيئًا لغير الله فهو كافر مشرك» اهـ^(٢).

وقال العلامة حمد بن معمر رَحِمَهُ اللهُ: «العبادة اسم جامع لما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال، من ذلك الدعاء بما لا يقدر على جلبه أو دفعه إلا الله، فمن طلب من

(١) الدرر السنية (٢/ ٣٠٣-٣٠٥).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٣٩١).



غيره أو استعانة فقد عبده به، والدعاء من أفضل العبادة وأجل الطاعات، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، وفي الترمذي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «الدعاء مخ العبادة»، وللترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ «الدعاء هو العبادة» ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. قال الشارح: معنى قوله: «الدعاء هو العبادة» أي أعظمها فهو كقوله: «الحج عرفة» أي: ركنه الأعظم. ومعنى قوله: «الدعاء مخ العبادة» أي: خالصها؛ لأن الداعي إنما يدعو الله عند انقطاع أمله مما سواه. وذلك حقيقة التوحيد والإخلاص. انتهى اهـ^(١).

هذا معنى العبادة وحدها بدليل الكتاب والسنة وما قرره العلماء، فلا بد من معرفة حقيقة ومفهوم العبادة، ولا بد من معرفة حدها الشرعي، ومتى يكون العمل عبادة صرفه لغير الله شرك، ومتى يكون من المباحات، فبمعرفة الفرق بين ما هو عبادة وما هو ليس منها يُعرف به الشرك وما ليس منه كما تقدم.

ولأجل ذلك فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ في رسائله وكتبه كرر هذه المسألة وبيّن أن من يجادل عن المشركين ويحمي عن الزنادقة والقبوريين ما عرف حقيقة العبادة أو أنه جاحد لذلك، ومن ذلك ما جاء في رسالة (كشف الشبهات) حيث حرر هذه المسألة العظيمة وبيّن أهمية تحقيق معنى العبادة، ومعرفة حدها الشرعي، وتحلية مفهومها، وبيّن أن كل ما أمر الله به فهو عبادة صَرَفُهُ لغير الله شرك.

ومن ذلك كلام له نفيس في رسالته كشف الشبهات في موضع جوابه على من تعلق من المشركين بشبهة أن دعاء الأموات والغائبين ليس عبادة، قال رَحِمَهُ اللهُ: «فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله، وهذا الالتجاء إليهم ودعاؤهم ليس بعبادة! قل له: أنت تقر أن

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/٥٩٣-٥٩٤).

الله فرض عليك إخلاص العبادة لله، وهو حقه عليك؟ فإذا قال: نعم. فقل له: يَبَيِّنُ لي هذا الذي فرض عليك وهو إخلاص العبادة لله وحده وهو حقه عليك، فإن كان لا يعرف العبادة ولا أنواعها فبيِّنها له بقولك: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فإذا أعلمته بهذا فقل له: هل علمت هذا عبادة الله؟ فلا بد أن يقول: نعم. والدعاء مخ العبادة، فقل له: إذا أقررت أنها عبادة ودعوت الله ليلاً ونهاراً خوفاً وطمعاً ثم دعوت في تلك الحاجة نبيئاً أو غيره هل أشركت في عبادة الله غيره؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: فإذا عملت بقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] وأطعت الله ونحرت له هل هذا عبادة؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: فإن نحرت لمخلوق نبي أو جني أو غيرهما هل أشركت في هذه العبادة غير الله؟ فلا بد أن يقر ويقول: نعم.

وقل له أيضاً: المشركون الذين نزل فيهم القرآن، هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح، والالتجاء ونحو ذلك؟ وإلا فهم مقرون أنهم عبده وتحت قهره، وأن الله هو الذي يدبر الأمر ولكن دعوهم والتجؤوا إليهم للجاء والشفاعة وهذا ظاهر جداً اهـ^(١).

وبهذا يتبين معنى العبادة شرعاً، وأهمية تحقيق هذا المعنى، وأن الخلط في هذا المعنى خطير وله أثر عظيم في فساد الإيمان، وفي عدم معرفة الإسلام من الشرك، كما هو حال كثير ممن يجادل عن المشركين، ويحامي عن الزنادقة والقبوريين.



(١) كشف الشبهات (ص: ٢٠).

المبحث الثاني:

معنى الإسلام لغة وشرعا وأهمية تحقيق

معناه وحده الشرعي

المبحث الثاني:

معنى الإسلام لغة وشرعا وأهمية تحقيق معناه وحده الشرعي

الإسلام لغة: هو الانقياد والخضوع والذل؛ يقال: أسلم واستسلم؛ أي: انقاد، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَاكَ وَلَكُمُ الْيَجِينَ﴾ [الصافات: ١٠٣] أي: فلما استسلموا لأمر الله وانقادوا له^(١).

وشرعا: هو الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]

هذا هو الإسلام وهو شامل لمعنى الدين كله ظاهره وباطنه، من القيام بأركان الإسلام، وأركان الإيمان، وأعمال القلوب، وأعمال الجوارح، مما تعبد الله به العباد من الاعتقاد والقول والعمل.

ويطلق لفظ الإسلام ويراد به عموم دين الرسل جميعا، فكل رسول جاء بالإسلام الذي هو دين التوحيد، بالاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فسيروا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [النحل: ٦٣].

(١) انظر مختار الصحاح (٥/١٩٥٢)، ولسان العرب (١٢/٢٩٣).

وفي البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد».

وهذا الدين هو الذي لا يقبل الله من كل أهل دعوة نبيٍّ إلا هو، كما قال تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْكَ إِٰبْرٰهٖمَ وَإِسْمٰعِيلَ وَإِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٤-٨٥].

ويطلق لفظ الإسلام ويراد به خصوص ما أرسل الله به نبينا محمد ﷺ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدْيَنِيُّ قُمْ أَنِذِرِ ۖ قَوْمَكَ ﴿١﴾ قَوْمَ نَازِرٍ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكْذِبْ ﴿٣﴾ وَيَا أَيُّهَا فَطَرٌ ﴿٤﴾ وَالرُّجْمَ فَاصْبِرْ ﴿٥﴾﴾ [المدثر: ١-٤] أمره الله تعالى بالدعوة إلى التوحيد والندارة عن الشرك فدعا ﷺ إلى التوحيد وأنذر عن الشرك كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتَ عِبَادُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ﴿٤﴾ وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ [الكافرون: ١-٦].

وما هو مجمع عليه ومعلوم من دين الإسلام بالضرورة أن ما أنزله الله على نبيه ورسوله محمد ﷺ من الشريعة ناسخ للشرائع السابقة، فما بُعث به رسول الله ﷺ مهيمن على ما سبقه وناسخ له، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ۖ فَاصْحَكُم بِبَيْنِهِمْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلِّ جَمْعٍ مِّنْكُمْ شِرْعَةٌ وَمِنْهَا جَمَاعٌ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآءِ اتُّنِكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۖ﴾ [المائدة: ٤٨].

فالواجب على كل أحد من المكلفين، من الجن والإنس والعرب والعجم والرجال والنساء وأهل الكتاب وغيرهم الدخول في دين الإسلام الذي أرسل الله به رسوله



خاتم النبيين محمد ﷺ والانقياد لشريعته، هذا هو الواجب على كل مكلف، وذلك بطاعة رسوله ﷺ، وقد أخبر الله أن من أطاع رسوله ﷺ وامتلأ أمره فأولئك هم الفائزون، ومن عصاه وتجاوز حدوده فأولئك هم الخاسرون الذين استحقوا عذاب الله تعالى ودخول ناره، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿[النساء: ١٣-١٤].

هذا هو الواجب؛ لأن الرسل ما أرسلهم الله إلا ليطاعوا، وجعل في طاعتهم الهداية، ومحبة الله ونيل مرضاته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ١٦﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا ﴿[النساء: ٦٤-٦٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿[آل عمران: ٣١-٣٢]

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ١٣٥﴾ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُ بِهِ فَقَدْ أُهِتَدُوا وَلِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴿[البقرة: ١٣٥-١٣٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٥١﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَنَحْنُ اللَّهُ وَنَتَّقُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾

وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا نَفْسُكُمْ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٥٢﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٥١-٥٤﴾ [النور: ٥١-٥٤].

وفي البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، ولمسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

وفي البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعِلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحِلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة، وأُعطيت الشفاعة».

وفي صحيح مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار».

وفي البخاري (٧٢٨٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى»، قالوا: يا رسول الله، ومن أبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى».

هذا هو الإسلام المنجي يوم القيامة، الذي ختم به الله رسالاته، وأمر الناس جميعاً بالتدين به وأبطل به كل الديانات، فقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١٨) إِنَّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ (١٩) فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعْنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

وَالَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَهْتَدُوا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ ﴿١٨﴾
[آل عمران: ١٨-٢٠].

وهو الدين الذي كمله الله، وأتم به النعمة على أوليائه، ورضيه الله لعباده، فقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَضْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فمن ترك هذا الدين، وأعرض عنه، فلم يرفع به رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسل به رسوله ﷺ فهو كافر خالد مخلد في النار إن مات على ذلك، نسأل الله العافية والسلامة.

فمن عرف هذا عرف ما يجب على كل عبد أن يتعبد لله به، وأنه لا يصح ولا يسوغ ولا يقبل التدين بغير دين الإسلام عقيدة وقولاً وعملاً.

ومن عرف ذلك عرف أن من تعبد لله بغير ما بعث به وأرسل به رسوله ﷺ فهو كافر سواء تدين باليهودية، أو النصرانية، أو المجوسية، أو البوذية، أو عبد قبراً، أو دعا ولياً، أو غير ذلك مما هو من التدين لله بغير دين الإسلام.

هذا هو الإسلام، والعلم بذلك أعظم الضروريات في الدين، وأكد ما تعلمه المسلمون، ولا يعذر بالجهل فيه المفرطون.

ولأهمية هذا الأمر تتابع بيان ذلك وكشفه وتجليته من المسلمين، يعرف ذلك الصبي الذي سلمت فطرته من أن تدنس بالشبهات وفاسد التصورات، فضلاً عن العالم من المسلمين، ولكن لما أعرض كثير من المسلمين عن أصل دينهم، وفشا فيهم الجهل، وترأس علماء الضلالة وأهل التعالم جرى على غالبهم ما جرى على الأمم من قبلهم من فساد الدين والانحراف عن سبيل المؤمنين.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تقرير بديع، يَبَيِّنُ فيه حقيقة دين الإسلام، وأن الله تعالى بعث النبيين كلهم بالتوحيد، وأن الله ختم الرسالات بدين الإسلام الذي بعث الله به نبيه محمدًا ﷺ، وأوجب على الثقليين طاعته، والدخول في شريعته، والعمل بذلك ظاهرًا وباطنًا، وأن الإسلام لا يصح إلا بالاعتقاد والقول والعمل لا يصح إلا بها مجتمعة، هذا هو الإسلام الذي لا يقبل الله من أحد سواه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «يجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَسَتَلَوْا مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَلَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، فأمر الرسل بإقامة الدين وألا يتفرقوا فيه.

ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد، والأنبياء إخوة لعلات، وإن أولى الناس بابن مريم لأنا؛ إنه ليس بيني وبينه نبي»، وهذا الدين هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام:

- قال الله تعالى عن نوح: ﴿وَأَتَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُوا لَكُمْ فَإِنْ لَمْ يَأْمُرُوا بِمَا أَنْتَ أَمْرٌ فَلَا تُقِمُ فِيهِمْ عِدَّتِي الَّتِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْهَا شَأْنًا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [يونس: ٧١-٧٢].

- وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّمَا مِنْ مِلَّةِ النَّاسِ الَّتِي كَفَرَتْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلِمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا إِلَّا مَا نَهَى أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢].

- وقال عن موسى: ﴿يَقُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي وَأَطِيعُوا رَسُولِي فَالَّذِينَ مَنَعُوا آلَ مَرْيَمَ أَنْ يُخْبِرُوا بِمَا فِي بُطْنِهَا فَلَهُنَّ الْفُتُورُ﴾ [يونس: ٨٤].
- وقال في خبر المسيح: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ يَقُولُوا يَسْمَعُونَ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١].

- وقال فيمن تقدم من الأنبياء: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤].

- وقال عن بلقيس أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤].

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشارك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده.

فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت؛ فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة ثم أمرنا ثانياً باستقبال الكعبة: كان كل من الفعلين حين أمر به داخلاً في الإسلام، فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلي^(١)، فكذلك

(١) في الرسالة التدمرية (ص: ١٦٩) ط: ١، ١٤٠٥ هـ تحقيق محمد عودة السعوي بلفظ: «وهو

وجه المصلي» اهـ.



الرسول دينهم واحد وإن تنوعت الشريعة والمنهاج والوجه والمنسك؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد.

والله تعالى جعل من دين الرسل: أن أولهم يبشر بآخريهم ويؤمن به وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَآءَاتِيَتْكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، قال ابن عباس: لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهِمِّنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] وجعل الإيمان متلازماً، وكفر من قال: (إنه آمن ببعض وكفر ببعض) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيَقُولُوا نَرْثُكَ بَعْضٌ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَسْتَخِفُّوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ (١٥) أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا، وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ إلى قوله: ﴿تَسْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقد قال لنا: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِن قَبْلُ وَنَعْتَقُوبُ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أَوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أَوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (١٣) فَإِنِ آمَنُوا بِبَعْضِ مَا آمَنَّا بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلُوا فَمَا لَهُمْ بَشَقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ. [البقرة: ١٣٦-١٣٧] فأمرنا أن نقول: آمنا بهذا كله ونحن له مسلمون، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بها جاء به لم يكن مسلماً ولا مؤمناً؛ بل يكون كافراً وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن، كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] قالت اليهود



والنصارى: فنحن مسلمون، أنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فقالوا: لا نحج، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت؛ كما قال ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت» ولهذا لما وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] اه^(١) إلى آخر قوله النفيس.

وكذلك الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ فقد بيَّن وأوضح في عامة مراسلاته ومكاتباته وردوده معنى الإسلام، ويجليه ويرد الشبه التي وضعها الطواغيت لصرف المسلمين عن دينهم والتشبيه عليهم، فمن ذلك:

* قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله» اه^(٢).

* وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لفظ الإسلام يتضمن الاستسلام والانقياد والإخلاص، فمن استسلم له ولغيره فهو مشرك، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر» اه^(٣).

* وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما نحن عليه من الدين؟ فعلى دين الإسلام، الذي قال الله فيه: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَالِفِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وأما ما دعونا الناس إليه؟ فتدعوهم إلى التوحيد، الذي قال الله فيه خطابًا لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]. وأما ما

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٩-٩٤).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٢٩).

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٣).



نهينا الناس عنه؟ فنهيناهم عن الشرك، الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]. وقوله تعالى لنبيه ﷺ على سبيل التغليظ، وإلا فهو منزّه، هو وإخوانه عن الشرك: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ﴿١٥﴾ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]، وغير ذلك من الآيات اه^(١).

* وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأَسْلَمُوا﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، قيل: إنها آخر آية نزلت.

وفسّر نبي الله ﷺ الإسلام لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ وبناه أيضا على خمسة أركان، وتضمن كل ركن علما، وعملا، فرضا على كل ذكر وأنثى، لقوله: لا ينبغي لأحد يقدم على شيء، حتى يعلم حكم الله فيه. فاعلم أن أهمها وأولها: الشهادتان، وما تضمنتا من النفي والإثبات، من حق الله على عبده، ومن حق الرسالة على الأمة، فإن بان لك شيء من ذلك، ما ارتعت، وعرفت ما الناس فيه من الجهل، والغفلة، والإعراض، عما خلقوا له وعرفت ما هم عليه من دين الجاهلية، وما معهم من الدين النبوي، وعرفت أنهم بنوا دينهم على ألفاظ وأفعال أدركوا عليها أسلافهم، نشأ عليها الصغير، وهرم عليها الكبير، ويؤيد ذلك: أن الولد إذا بلغ عشر سنين، غسلوا له أهله وعلموه ألفاظ الصلاة، وحيي على ذلك، ومات عليه، أتظن من كانت هذه حاله، هل شم لدين الإسلام الموروث عن الرسول رائحة؟ فما ظنك به إذا وضع في قبره؟! وأتاه المملكان، وسألاه عما عاش عليه من الدين؟! بما يجيب؟ هاه، هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته. وما ظنك إذا وقف بين يدي الله تعالى، وسأله: ماذا كنتم تعبدون؟



وبماذا أجبتم المرسلين؟ بماذا يجيب؟ رزقنا وإياك علمًا نبويًا، وعملًا خالصًا في الدنيا، ويوم نلقاه آمين.

فانظر يا رجل، حالك، وحال أهل هذا الزمان؛ أخذوا دينهم عن آبائهم، ودانوا بالعرف، والعادة وما جاز عند أهل الزمان، والمكان، دانوا به، وما لا فلا. فأنت وذاك، وإن كانت نفسك عليك عزيزة ولا ترضى لها بالهلاك فالتفت لما تضمنت أركان الإسلام من العلم والعمل، خصوصًا الشهادتان، من النفي، والإثبات، وذلك ثابت من كلام الله، وكلام رسوله ﷺ.

قيل: إن أول آية نزلت، قوله تعالى - بعد ﴿اقرأ﴾ [العلق: ١]-: ﴿تَنبَأُهَا الْمَدِينُ ۚ قُرْ ۖ فَالْيَزِيدُ﴾ [المدثر: ١-٢]، قف عندها، ثم قف، ثم قف، ترى العجب العجيب، ويتبين لك ما أضاع الناس من أصل الأصول، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [الأنعام: ١٢٤]، كذلك قوله تعالى: ﴿فَرَعَيْنَا مِنْ آتِخَذَ الْيَوْمَ هَوْنًا﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَتُخَذُوا أَحْبَارُهُمْ وَرُهْبَانُهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وغير ذلك من النصوص الدالة على حقيقة التوحيد الذي هو مضمون ما ذكرت في رسالتك أن محمدًا قرر لكم ثلاثة أصول: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، والولاء والبراء، وهذا هو حقيقة دين الإسلام. ولكن قف عند هذه الألفاظ، واطلب ما تضمنت من العلم والعمل، ولا يمكن في العلم إلا أنك تقف على كل مسمى منهما مثل الطاغوت، نجد سليمان، والمويس، وعريعر، وأبا ذراع، والشيطان رئيسهم، كذلك قف عند الأرباب منهم، تجدهم العلماء والعباد، كائنًا من كان، إن أفتوك بمخالفة الدين ولو جهلا منهم فأطعتهم.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، يفسرها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤].



كذلك قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وهذه أعم مما قبلها، وأضرها، وأكثرها وقوعاً، ولكن أظنك وكثير من أهل الزمان: ما يعرف من الآلهة المعبودة إلا هبل ويغوث ويعوق ونسراً واللات والعزى ومناة؛ فإن جاد فهمه عرف أن المقامات المعبودة اليوم من البشر والشجر والحجر ونحوها، مثل: شمسان، وإدريس، وأبو حديدة، ونحوهم منها. هذا ما أثمر به الجهل، والغفلة، والإعراض عن تعلم دين الله ورسوله، ومع هذا يقول لكم شيطانكم المويس: إن بنيات حرمه وعبائهم يعرفون التوحيد، فضلاً عن رجالهم، وأيضاً تعلم معنى لا إله إلا الله بدعة، فإن استغربت ذلك مني، فأحضر عندك جماعة، واسألمهم: عما يسألون عنه في القبر، هل تراهم يعبرون عنه لفظاً وتعبيراً؟! فكيف إذا طولبوا بالعلم والعمل؟ هذا ما أقول لك، فإن بان لك شيء ارتعت روعة صدق، على ما فاتك من العلم والعمل في دين الإسلام، أكبر من روعتك التي ذكرت في رسالتك، من تجهيلنا جماعتك، ولكن هذا حق من أعرض عما جاء به رسول الله ﷺ من دين الإسلام، فكيف بمن له قريب من أربعين سنة، يسب دين الله ورسوله، ويغضه، ويصد عنه مهما أمكن؟!!

فلما عجز عن التمرد في دينه الباطل، وقيل له: أجب عن دينك، وجادل دونه، وانقطعت حجته، أقر أن هذا الذي عليه ابن عبد الوهاب، هو دين الله ورسوله، قيل له: فالذي عليه أهل حرمه؟ قال: هو دين الله ورسوله، كيف يجتمع هذا وهذا في قلب رجل واحد؟! فكيف بجماعات عديدة بين الطائفتين من الاختلاف سنين عديدة، ما هو معروف؟! حتى إن كلا منهم شهر السيف دون دينه، واستمر الحرب مدة طويلة، وكل منهم يدعي صحة دينه، ويطعن في دين الآخر! نعوذ بالله من سوء الفهم، وموت القلوب، أهل دينين مختلفين، وطائفتان يقتتلون، كل منهم على صحة دينه، ومع هذا يتصور أن الكل دين صحيح، يدخل من دان به الجنة، سبحانه هذا بهتان عظيم، فكيف والناقد بصير؟!!



فيا رجل ألق سمعك لما فرض الله عليك، خصوصًا الشهادتان وما تضمنته من النفي والإثبات، ولا تغتر باللفظ والفطرة، وما كان عليه أهل الزمان والمكان، فتهلك.

فاعلم أن أهم ما فرض الله على العباد: معرفة أن الله رب كل شيء ومليكه، ومديره بإرادته، فإذا عرفت هذا فانظر ما حق من هذه صفاته عليك بالعبودية، بالمحبة والإجلال، والتعظيم، والخوف، والرجاء، والتأله، المتضمن: للذل والخضوع لأمره ونهيه، وذلك قبل فرض الصلاة والزكاة. ولذلك يعرف عباده، بتقرير ربوبيته، ليرتقوا بها إلى معرفة إلهيته، التي هي مجموع عبادته على مراده، نفيًا وإثباتًا، علمًا وعملاً، جملة وتفصيلاً اه^(١).

فهذا البيان البديع النفيس للإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ بيان جلي نقي، فيه لمن وفقه الله للعلم سلامة التوحيد والدين.

وكذا قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ في رسائلهم ومكاتباتهم وردودهم وفتاويهم فمن ذلك:

* قال العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ، والشيخ علي بن حسين بن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ، والشيخ إبراهيم بن سيف رَحِمَهُ اللهُ: «فإنا نوصيكم بتقوى الله في الغيب والشهادة، والسر والعلائية، ونذكركم ما أنعم الله به علينا وعليكم، من دين الإسلام الذي رضيه لكم ديناً، كما قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وهو الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وليس الإسلام بمجرد الدعوى والتلفظ بالقول، وإنما معناه: الانقياد لله بالتوحيد والخضوع، والإذعان له بالربوبية والإلهية، دون كل ما سواه، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ



يَكْفُرُ بِاطْنَافُوتٍ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴿[البقرة: ٢٥٦]﴾، وقال: ﴿فَأَقْذِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ ﴿[الروم: ٣٠]﴾، إلى قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ ﴿[الروم ٣٢]﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ الآية [البينة: ٥]، وقال: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ الآية [يوسف: ٤٠]، وهو الدين الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿[الأنبياء: ٢٥]﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكَبُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿[فصلت: ٦]﴾ اهـ^(١).

* وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «أعظم حق الإسلام وأصله الأصيل هو: عبادة الله وحده، والكفر بما يعبد من دونه، وهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص، فمن قالها وعبد غير الله، أو استكبر عن عبادة الله فهو مكذب لنفسه، شاهد عليها بالكفر والإشراك» اهـ^(٢).

* وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «الإسلام حقيقته أن يسلم العبد بقلبه وجوارحه لله تعالى وينقاد له بالتوحيد والطاعة» اهـ^(٣).

* وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «التوحيد هو دين الله، وملة خليله إبراهيم، ودين جميع الأنبياء والمرسلين، وهو الإسلام الذي بعث به محمد ﷺ وأجمع عليه علماء الأمة سلفاً وخلفاً، ولا يخالف في هذا إلا من هو مشرك، كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ ﴿[آل عمران: ٣]﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، فسماه الله تعالى في هاتين الآيتين

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٦٤).

(٢) الإنحاف في الرد على الصحاف (ص: ٤٥).

(٣) الدرر السنية (١٠/ ٨٧-٨٨).



وغيرهما من آي القرآن دينًا» اه^(١).

* وقال العلماء عبد الله وإبراهيم ابنا عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، والعلامة سليمان بن سمحان رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «حقيقة ما جاؤوا به ودعوا إليه، وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له، وألا يشرك في واجب حقه أحد من خلقه، وأن يوصف بما وصف به نفسه، من صفات الكمال ونعوت الجلال. فمن خالف ما جاؤوا به، ونفاه وأبطله، فهو كافر ضال، وإن قال لا إله إلا الله، وزعم أنه مسلم؛ لأن ما قام به من الشرك يناقض ما تكلم به من كلمة التوحيد؛ فلا ينفعه التلقظ بقول لا إله إلا الله؛ لأنه تكلم بما لم يعمل به، ولم يعتقد ما دل عليه» اه^(٢).

ففيما تقدم من الأدلة من الكتاب والسنة وما نقلته من كلام أهل العلم البيان الواضح لحقيقة الإسلام الذي بعث الله به نبيه محمدًا ﷺ، وفيها التنبيه على أهمية معرفة حقيقة الإسلام وما يكون من أثر ذلك من التفريق بين الإسلام وضده، وأن من لم يعرف معنى الإسلام حقيقة لم يفرق بين المسلمين والمشركون، وما دخل الخلل على من رفع راية المجادلة عن المشركون، والمحاماة عن الزنادقة والقبوريين، إلا بسبب عدم معرفة حقيقة الإسلام وعدم تمييزه بينه وبين الكفر والشرك، ولو ادعى أنه من العلماء أو المشايخ أو الدعاة، ولو أظهر الدفاع عن التوحيد والغيرة على عقيدة السلف، فما دام يجادل عن المشركون فأبي علم علمه! فما معه إلا تراب، وما علمه إلا سراب.



(١) المرجع السابق (١/ ٤٤٠).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٢٩-٤٣٣).

المبحث الثالث:

**معنى لا إله إلا الله ، وأركانها وشروطها ، وأن قول
لا إله إلا الله لا يمنع من ردة قائلها مع إتيانه
بشعائر الإسلام إذا أتى بناقض من نواقضها**

المبحث الثالث:

معنى لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها، وأن قول لا إله إلا الله
لا يمنع من ردة قائلها مع إتيانه بشعائر الإسلام
إذا أتى بناقض من نواقضها

فإن كلمة التوحيد لا إله إلا الله لا يصح لأحد إسلام إلا بها، فهي الفارقة بين
المسلم والكافر، وأهل السعادة وأهل الشقاوة، وأهل الجنة وأهل النار، ولأجلها
أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وخلقت الجنة والنار، وقام سوق الجهاد في سبيل الله،
وهي أول واجب على المكلفين، فمن نقضها أو تركها فهو كافر.

فالله تعالى إنما خلق الخلق ليعبدوه وحده لا شريك له، ويكفروا بها يعبد من دونه،
هذه هي الحكمة من الخلق، لم يخلقهم عبثاً ولا سدى ولم يتركهم لا يؤمنون ولا ينهون،
قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ففي هذه الآية بيان أن
الله خلق الجن والإنس لحكمة عظيمة وهي إقامة أمره واجتناب نهيهِ، والمحبة له مع
الخشوع والذل والانقياد ظاهراً وباطناً، وهذه هي عبادة الله وحده لا شريك له.

وكل عمل لا يقبله الله إلا بتحقيق هذه الكلمة العظيمة كلمة التوحيد لا إله
إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا
الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٣]، وقال تعالى: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ
الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فكلمة التوحيد هي أعظم ما أمر الله به؛ ولهذا كان القرآن كله في التوحيد، في الأمر به، أو النهي عن ضده، أو بيان جزاء أهله، أو بيان عاقبة المشركين، ولأجل ذلك كانت الرسل جميعاً إنما أرسلت للدعوة للتوحيد والندارة عن الشرك، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وفي البخاري (٢٥٨٦) ومسلم (٣٠) عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال كنت رديف النبي ﷺ على حمارٍ فقال: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً» قلت: يا رسول الله، أفلا ابشر الناس؟ قال: «لا تبشرهم فيتكلوا».

وفي البخاري (٣٤٣٥) ومسلم (٢٨) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق والنار حق؛ أدخله الله الجنة على ما كان من العمل».

وفي البخاري (٤٢٥) ومسلم (٢٦٣) عن عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «فإن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله».

وفي البخاري (١٢٩) ومسلم (١٥٢) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار».

وهذا الفضل لا يناله إلا من حقق معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) بتحقيق مدلولها، ومقتضاها، وأركانها، وشروطها، وتجنب نواقضها، فإنها لا تنفع قائلها بلسانه دون أن يعتقد معناها ويعمل بمقتضاها.



ومعنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله): لا معبود بحق إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٥﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، ودلت هذه الآية على أن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) لها ركنان:

- الأول: (النفي)، وهو نفي استحقاق أحد غير الله أن يعبد، فدل ذلك على بطلان عبادة غير الله.

- والثاني: (الإثبات)، وهو إثبات استحقاق الله وحده بالعبادة دون من سواه، فدل على أن من عبد مع الله أحدًا غيره لم يثبت العبادة لله وحده. فلا تصح كلمة التوحيد إلا بتحقيق ركنيها نفيًا وإثباتًا.

وهذه الكلمة كما أن لها ركنان، فإن لها مقتضى لا تصح ولا تنجي ولا تنفع إلا بتحقيقه:

* فمن مقتضاها: الأمر بتوحيد الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

* ومن مقتضاها: موالة أهل التوحيد ومحبتهم، كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

* ومن مقتضاها: النهي عن الشرك، كما قال تعالى: ﴿لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١].

* ومن مقتضاها: معاداة المشركين والبراءة منهم، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

[٥١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا آبَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَلَا إِخْوَانَكُمْ أُولَئِكَ إِن آسَأَبُوا
الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَوَلَّيْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣]، وقال
تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا
آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ
بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ
أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٢٢].

* ومن مقتضاها: تكفير المشركين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ
عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿لَيْنَ
أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ
يُحَدِّثُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنْ يَبْصُرُونَ ﴿٦٨﴾ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ الْكِتَابِ وَبِمَا أُرْسِلْنَا بِهِ رَسُولُنَا فَسَوْفَ
يَعْلَمُونَ ﴿٦٩﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧٠﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ
﴿٧١﴾ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ إِنَّ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنْ بَلْ لَوْ كُنْ نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ
شَيْئًا كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴿٧٣﴾ ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْتَرِ الْحَقُّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ
﴿٧٤﴾ أَذْخَلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فِئَسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٦٩-٧٦].

هذا مقتضى كلمة التوحيد.

فلا تصح إلا أن يحقق المسلم في ظاهره وباطنه حقيقة هذه الكلمة من غير نقض
لها أو نقص فيها، فمن قالها ولم يحقق مقتضاها فما عمل بها؛ لأنها لا تنفع قائلها بغير
العمل بها، فلا بد من العمل وإلا كانت كلمة لا حقيقة لها، فلا تنفع إلا من قام بالعمل
بشرائع الإسلام، فأدى الصلاة والزكاة والصوم والحج، وحقق أركان الإيمان موقناً
بذلك، ملتزماً بأمر الله، ملتزماً ترك ما نهى الله عنه، فأحل الحلال وحرم الحرام، والتزم
بشروطها وأداها كما أمر الله بها، فمن كان كذلك كان له ما للمسلمين وعليه ما على
المسلمين.



وكما لا تصح هذه الكلمة إلا بتحقيق شروط صحتها، وهي ثمانية شروط وهي:

١- (العلم بمعناها) المنافي للجهل كما قال تعالى ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

٢- (الإخلاص لله) المنافي للشرك كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

٣- (المحبة له) المنافية للكره كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

٤- (الانقياد) المنافي للإعراض والاستكبار كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [لقمان: ٢٢].

٥- (الصدق) المنافي للكذب كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِبَيِّنَاتٍ اللَّهُ يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

٦- (القبول) المنافي للرد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

٧- (اليقين) المنافي للشك كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥].

٨- (الكفر بالطاغوت) كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [القرة: ٢٥٦]، ومعنى الكفر بالطاغوت: اعتقاد بطلان عبادة غير الله والكفر بما يعبد من دونه، واعتقاد كفر من عبد غير الله، فمن لم يكفر بالطاغوت أو لم يكفر من آمن بالطاغوت فلا ينفعه نطقه بكلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ولو عبد الله ألف سنة ما دام ينقضها بالكفر بالله والإيمان بالطاغوت.



هذه شروط ثمانية لصحة هذه الكلمة العظيمة، فمن حقق هذه الشروط فقد حقق التوحيد ورجي له رحمة الله ومغفرته التي وعدّها أهل توحيده، ومن لم يحققها كان كافراً، وإن مات على ذلك كان من أهل النار.

كما أن هذه الكلمة العظيمة (لا إله إلا الله) لا تنفع من نقضها بناقض من نواقض الإسلام، فوقع في الكفر أو الشرك أو ترك الصلاة ولو من غير جحود لوجوبها، أو ترك الزكاة جاحداً لوجوبها، وهكذا سائر أركان الإسلام، أو كذب بشيء من القرآن أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، أو أحل الحرام أو حرم الحلال، أو اعتقد أنه يسعه الخروج عن شريعة النبي محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه الصلاة والسلام، أو صدق الكهان والسحرة ومدعي علم الغيب، أو ظاهر المشركين ونصرهم على المسلمين، أو لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم، أو غير ذلك من النواقض مما هو مبسوط في كتب أهل العلم مما ليس هذا موضع بسطه وبيانه، فمن فعل ذلك لم ينفعه قول لا إله إلا الله، ولو ردها دهره فهو كافر ما دام ناقضاً لها؛ لأن التوحيد اعتقاد وقول وعمل، ليس الاعتقاد دون القول، ولا القول دون العمل، ولا القول والعمل دون الاعتقاد.

فمن فعل أو قال أو اعتقد ما يقتضي الكفر مما هو ظاهر معلوم حكمه بالضرورة من دين الإسلام حكم بكفره، وعومل معاملة الكفار، معيّناً كان أو غير معيّن بإجماع العلماء؛ لأنه لم يأت بكلمة التوحيد لا إله إلا الله على وجهها الصحيح، وقد بين ذلك العلماء بياناً واضحاً شافياً كافياً، ومع وضوح بيانه في القرآن والسنة وكثرة بيانه في كلام العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المذاهب الفقهية المتبوعة، وما بينه أئمة الدين في كتب الاعتقاد المسندة وغيرها، وما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم إلا أنه قد كثر الخلط واللبس في ذلك عند خاصة العلماء فضلاً عن غيرهم، وهذا من أعظم البلية، وأشد الفتن التي بسببها يضل كثير من المسلمين.



قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد ولا يدعو ولا يستغيث ولا يتوكل إلا على الله، وأن من عبد ملكًا مقربًا أو نبيًّا مرسلًا أو دعاه أو استغاث به فهو مشرك» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من أنكر الأمر والنهي أو لم يقر بذلك فهو مشرك صريح كافر أكفر من اليهود والنصارى والمجوس» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة: كالصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق، أو جحد تحريم بعض المحرمات الظاهرة المتواترة: كالقواحش والظلم والخمر والميسر والزنا وغير ذلك، أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة: كالخيز واللحم والنكاح؛ فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وإن أصر ذلك كان زنديقًا منافقًا لا يستتاب عند أكثر العلماء؛ بل يقتل بلا استتابة إذا ظهر ذلك منه.

ومن هؤلاء من يستحل بعض القواحش: كاستحلال مؤاخاة النساء الأجانب والخلو بهن زعمًا منه أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن وإن كان محرّمًا في الشريعة. وكذلك من يستحل ذلك من المردان ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم ومباشرتهم هو طريق لبعض السالكين حتى يترقى من محبة المخلوق إلى محبة الخالق، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى، وقد يستحلون الفاحشة الكبرى كما يستحلها من يقول: إن التلوط مباح بملك اليمين، فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين» اهـ^(٣).

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٧٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٣٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٠٥).

ولقد قرر الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ ذلك على وفق ما قرره من سبقهم من أهل العلم والإيمان متبعين غير مبتدعين.

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «اعلموا: أن قول الرجل لا إله إلا الله، نفى وإثبات: إثبات الألوهية كلها لله وحده، ونفيها عن الأنبياء والصالحين وغيرهم؛ وليس معنى الألوهية أنه لا يخلق ولا يرزق، ولا يدبر، ولا يحيي ولا يميت إلا الله، فإن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يقولون بهذا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١] فتفكروا عباد الله، فيما ذكر الله عن الكفار، أنهم مقرون بهذا كله، لله وحده لا شريك له، وإنما كان شركهم: أنهم يدعون الأنبياء والصالحين، ويندبونهم، وينذرون لهم، ويتوكلون عليهم، يريدون منهم أنهم يقربونهم إلى الله، كما ذكر الله عنهم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «دين النبي ﷺ التوحيد وهو معرفة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، والعمل بمقتضاها، فإن قيل: كل الناس يقولونها، قيل: منهم من يقوها وبحسب معناها أنه لا يخلق إلا الله، ولا يرزق إلا الله، وأشباه ذلك، ومنهم من لا يفهم معناها، ومنهم من لا يعمل بمقتضاها، ومنهم: من لا يعقل حقيقتها، وأعجب من ذلك: من عرفها من وجه، وعادها وأهلها من وجه، وأعجب منه: من أحبها وانتسب إلى أهلها، ولم يفرق بين أوليائها وأعدائها، يا سبحان الله العظيم! تكون طائفتان مختلفتين في دين واحد، وكلهم على الحق! كلا والله ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

فإذا قيل: التوحيد زين، والدين حق، إلا التكفير والقتال! قيل: اعملوا بالتوحيد ودين الرسول، ويرتفع حكم التكفير والقتال، فإن كان حق التوحيد الإقرار به،



والإعراض عن أحكامه، فضلاً عن بغضه ومعاداته، فهذا والله عين الكفر وصریحه، فمن أشكل عليه من ذلك شيء فليطالع سيرة محمد ﷺ وأصحابه^(١) اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإله هو: المعبود الذي لا تصلح العبادة إلا له، وهو الله وحده، فمن نذر لغير الله، أو ذبح له، فقد عبده، وكذلك: من دعا غير الله، قال الله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وفي الحديث: «الدعاء مخ العبادة».

كذلك من جعل بينه وبين الله واسطة، وزعم أنها تقربه إلى الله، فقد عبده. وقد ذكر الله ذلك عن الكفار، فقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وكذلك ذكر عن الذين: جعلوا الملائكة وسائط، فقال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْلُكُلَا إِنَّا كُرِّهْنَا أَنْ نَكُونَا يَعْْبُدُونَ ۖ قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلَيْسَ مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبا: ٤٠-٤١]. فذكر سبحانه: أن الملائكة نزهوه عن ذلك، وأنهم تبرؤوا من هؤلاء، وأن عبادتهم كانت للشياطين، الذين يأمرهم بذلك.

وذكر سبحانه عن الذين جعلوا الصالحين وسائط، فقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧]، وذكر سبحانه: أنهم لا يملكون كشف الضر عن أحد، ولا عن أنفسهم، وأنهم لا يحولونه عن أحد؛ وأنهم يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه، فهذا يبين لك معنى لا إله إلا الله.



فإذا عرفت حال المعتقدين في عيسى بن مريم، والمعتقدين في الملائكة، والمعتقدين في الصالحين، وحالهم معهم، أنهم: لا يملكون لأنفسهم ضرًا ولا نفعًا، فضلًا عن غيرهم، عرفت أن من اعتقد فيمن دونهم أضل سبيلاً؛ فحينئذ يتبين لك معنى لا إله إلا الله، والله أعلم^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أرشدك الله: أن الله سبحانه بعث الرسل، وأنزل الكتب، لمسألة واحدة، وهي: توحيد الله وحده، والكفر بالطاغوت، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ والطاغوت هو الذي يسمى السيد، الذي ينحى وينذر له، ويطلب منه تفريج الكربات، غير الله تعالى؛ وهذا يتبين بأمرين عظيمين: الأول: توحيد الربوبية، وهو الشهادة بأنه لا يخلق ولا يرزق، ولا يحيي ولا يميت، ولا يدبر الأمور إلا هو، وهذا حق. ولكن أعظم الكفار كفراً الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يشهدون به ولم يدخلهم في الإسلام، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَقُولُونَ﴾ اللهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ»، والتقرب إلى الله، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَنْصُرُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ وفي الآية الأخرى ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾.

فإذا تبين لك هذا، وعرفته معرفة جيدة، بقي للمشركين حجة أخرى، وهي أنهم يقولون: هذا حق، ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، فالجواب القاطع، أن يقال لهم: إن الكفار في زمانه ﷺ منهم من يعتقد في الأصنام، ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح، مثل اللات، ومنهم من يعتقد في الصالحين، وهم الذين ذكر الله في قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتُغُونَ إِلًا رَبَّهُمْ أَلَيْسَ إِلَهُكُمْ اللَّهُ أَلَمْ يُخْلَقِ الْوَسِيلَةَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبَ وَرَبُّهُمْ رَحْمَتُهُ وَيَخَافُونَ

عَذَابُهُ ﴿﴾، يقول تعالى: هؤلاء الذين يدعونهم الكفار، ويدعون محبتهم، قوم صالحون يفعلون طاعة الله، ومع هذا راجون خائفون. فإذا تحققت أن العلي الأعلى تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين، وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله، والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين، وعرفت أن محمداً ﷺ لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين، بل قاتلهم كلهم، وحكم بكفرهم، تبين لك حقيقة دين الإسلام. وعرفت الأمر الثاني وهو توحيد الإلهية وهو أنه لا يسجد إلا لله، ولا يركع إلا له، ولا يدعى في الرخاء والشدائد إلا هو، ولا يذبح إلا له، ولا يعبد بجميع العبادات إلا الله وحده لا شريك له، وأن من فعل ذلك في نبي من الأنبياء، أو ولي من الأولياء، فقد أشرك بالله، وذلك النبي أو الرجل الصالح بريء ممن أشرك به، كترؤ عيسى من النصارى، وموسى من اليهود، وعلي من الرافضة، وعبد القادر من الفقراء. وعرفت أن الألوهية، هي التي تسمى في زماننا (السيد)، لقوله تعالى: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَمُكِّنُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَنْمُوسَى أَجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ فتأمل قول بني إسرائيل مع كونهم إذ ذاك أفضل العالمين لنبيهم اجعل لنا إلهاً، يتبين لك معنى الإله، ويزيدك بصيرة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَآئَهُ﴾ فيا سبحان الله! إذا كان الله يذكر عن أولئك الكفار أنهم يخلصون لله في الشدائد، لا يدعون نبياً ولا ولياً وأنت تعلم ما في زمانك أن أكثر ما بهم الكفر والشرك، ودعاء غير الله عند الشدائد، فهل بعد هذا البيان بيان؟! اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم -رحمك الله- أن الله سبحانه إنه أرسل الرسل وأنزل الكتب لأجل التوحيد، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وله خلق الجن والإنس، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: يوحدون، دليله قوله تعالى: ﴿قُلْ بَنَاتِنَا الْكَافِرُونَ

﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ [الكافرون: ١-٣]. فإذا لم يفعله الإنسان ويحتسب الشرك فهو كافر، ولو كان من أعبد هذه الأمة يقوم الليل ويصوم النهار، قال الله تعالى في الأنبياء: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وتصير عبادته كلها كمن صلى ولم يغتسل من الجنابة، أو كمن يصوم في شدة الحر، وهو يزي في أيام الصوم، فإذا عرفت هذا فأهم ما عليك معرفة التوحيد قبل معرفة العبادات كلها حتى الصلاة، ومعرفة الشرك قبل معرفة الزنا وغيره من المحرمات» اهـ^(١).

وقال رحمه الله: «قال الله تعالى: ﴿وَقُلِيلٌ مِنْهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] إلى قوله: ﴿أَنْ آمِنُوا الَّذِينَ لَا تَنْفَرُوا فِيهِ﴾ [الآية: الشورى: ١٣]. فيجب على كل إنسان يخاف الله والنار أن يتأمل كلام ربه الذي خلقه، هل يحصل لأحد من الناس أن يدين الله بغير دين النبي ﷺ؟ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ [الآية: النساء: ١١٥]. ودين النبي ﷺ التوحيد، وهو معرفة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، والعمل بمقتضاها.

فإن قيل: كل الناس يقولونها، قيل: منهم من يقولها ويحسب معناها أنه لا يخلق إلا الله، ولا يرزق إلا الله، وأشبه ذلك؛ ومنهم من لا يفهم معناها، ومنهم من لا يعمل بمقتضاها؛ ومنهم: من لا يعقل حقيقتها؛ وأعجب من ذلك: من عرفها من وجه، وعادها وأهلها من وجه؛ وأعجب منه: من أحبها وانتسب إلى أهلها، ولم يفرق بين أوليائها وأعدائها؛ يا سبحان الله العظيم! تكون طائفتان مختلفتين في دين واحد، وكلهم على الحق! كلا والله ﴿فَمَا ذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].



فإذا قيل: التوحيد زين، والدين حق، إلا التكفير والقتال، قيل: اعملوا بالتوحيد ودين الرسول، ويرتفع حكم التكفير، والقتال؛ فإن كان حق التوحيد الإقرار به، والإعراض عن أحكامه، فضلا عن بغضه ومعاداته، فهذا والله عين الكفر وصرىحه؛ فمن أشكل عليه من ذلك شيء فليطالع سيرة محمد ﷺ وأصحابه اه^(١).

وقال رحمه الله في رسالته نواقض الإسلام: «اعلم أن نواقض الإسلام عشرة نواقض:

- الأول: الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، ومنه: الذبح لغير الله، كمن يذبح للجن أو للقبر.

- الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم، كفر إجماعاً.

- الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر.

- الرابع: من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطواغيت، على حكمه، فهو كافر.

- الخامس: من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ ولو عمل به، كفر.

- السادس: من استهزأ بشيء من دين الله، أو ثوابه، أو عقابه، كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْلَافَهُمْ وَأَيْتَانِيهِمْ وَرَسُولُهُمْ كُنتُمْ سِتْهَرَةٌ وَكَتُِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَابُ فِيهِ زِينَةُ﴾ [التوبة: ٦٥].

- السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف. فمن فعله أو رضي به، كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِلَّا نَحْنُ فَتَنَّا فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].
- الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّمْ يَنْكُرْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].
- التاسع: من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عَلَيْهِ السَّلَام، فهو كافر.
- العاشر: الإعراض عن دين الله، لا يتعلمه، ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِ، ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].
- ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف، إلا المكفرة. وكلها من أعظم ما يكون خطراً، وأكثر ما يكون وقوعاً، فينبغي للمسلم أن يحذرهما، ويخاف منها على نفسه، نعوذ بالله من موجبات غضبه، وأليم عقابه» اهـ^(١).
- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصل الإسلام وقاعدته: شهادة أن لا إله إلا الله، وهي أصل الإيمان بالله وحده، وهي أفضل شعب الإيمان، وهذا الأصل لا بد فيه من العلم والعمل والإقرار، بإجماع المسلمين، ومدلوله: وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، والبراءة من عبادة ما سواه، كائناً من كان، وهذا هو الحكمة التي خلقت لها الجن والإنس، وأرسلت لها الرسل، وأنزلت بها الكتب، وهي تضمن كمال الذل والحب، وتتضمن كمال الطاعة والتعظيم، وهذا هو دين الإسلام، الذي لا يقبل الله ديناً سواه، لا من الأولين، ولا من الآخرين» اهـ^(٢).

(١) الدرر السنية (٩١/١٠).

(٢) الدرر السنية (٥١٨/١).



وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «أصل دين الإسلام، وأساسه وعماد الإيمان ورأسه، هو: توحيد الله تعالى، الذي بعث به المرسلين، وأنزل به كتابه المحكم المبين، قال تعالى: ﴿الرَّكَيبُ أُتِخْتُ أَيُّنُّهُ ثُمَّ قُضِلْتُ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ ۝۱﴾ أَلَا تَتَذَكَّرُونَ إِلَّا اللَّهُ إِنَّنِي لَكُرْسِيُّهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿هود: ١-٢﴾؛ وهذا هو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله. فإن أصل دين الإسلام: ألا يعبد إلا الله، وألا يعبد إلا بما شرع، لا بالأهواء والبدع. وقد قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ إمام الدعوة الإسلامية والداعي إلى الملة الحنيفية: أصل دين الإسلام وقاعدته: أمران: الأمر بعبادة الله وحده والتحرّيز على ذلك، والموالاته فيه، وتكفير من تركه، والنهي عن الشرك في عبادته والتغليظ فيه، والمعاداة فيه وتكفير من فعله. والمخالف في ذلك أنواع ذكرها رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا التوحيد له أركان، ومقتضيات، وفرائض ولوازم، لا يحصل الإسلام الحقيقي على الحال والتمام إلا بالقيام بها علماً وعملاً. وله نواقض ومبطلات تنافي ذلك التوحيد، فمن أعظمها أمور ثلاثة: الأول: الشرك بالله في عبادته، كدعوة غير الله، ورجائه، والاستعانة به، والاستغاثة، والتوكل، ونحو ذلك من أنواع العبادة؛ فمن صرف منها شيئاً لغير الله كفر، ولم يصح له عمل.

وهذا الشرك هو أعظم محبطات الأعمال، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَسْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝۵﴾ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿[الزمر: ٦٥-٦٦]، ففي هذه الآية: نفي الشرك، وتغليظه، والأمر بعبادة الله وحده؛ ومعنى قوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] أي: لا غيره، فإن تقديم المعمول يفيد الحصر عند العلماء.

الأمر الثاني من النواقض: انشراح الصدر لمن أشرك بالله، وموادة أعداء الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ١٠٧]، فمن

فعل ذلك فقد أبطل توحيد، ولو لم يفعل الشرك بنفسه، قال الله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] اه^(١).

وقال العلامة سليمان بن عبد الله رحمه الله: «معنى لا إله إلا الله أي: لا معبود بحق إلا إله واحد، وهو الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ فصيح أن معنى الإله هو المعبود، ولهذا لما قال النبي ﷺ لكفار قريش: قولوا لا إله إلا الله، قالوا: ﴿اجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ وقال قوم هود: ﴿اجْعَلْنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ وهو إنما دعاهم إلى لا إله إلا الله، فهذا هو معنى لا إله إلا الله، وهو عبادة الله وترك عبادة ما سواه، وهو الكفر بالطاغوت، وإيمان بالله.

فتضمنت هذه الكلمة العظيمة أن ما سوى الله ليس بإله، وأن إلهية ما سواه أبطل الباطل، وإثباتها أظلم الظلم، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، فتضمنت نفى الإلهية عما سواه، وإثباتها له وحده لا شريك له، وذلك يستلزم الأمر باتخاذ إلهًا وحده، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا. وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلًا يستفتي أو يستشهد من ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفت ولا شاهد، المفتي فلان، والشاهد فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وقد دخل في الإلهية جميع أنواع العبادة الصادرة عن تأله القلب لله بالحب والخضوع والانقياد له وحده لا شريك له، فيجب إفراد الله تعالى بها، كالدعاء والخوف والمحبة، والتوكل والإنابة، والتوبة، والذبح، والنذر، والسجود، وجميع أنواع العبادة فيجب صرف جميع ذلك لله وحده لا شريك له، فمن صرف شيئًا مما لا يصلح إلا لله



من العبادات لغير الله، فهو مشرك ولو نطق به: لا إله إلا الله، إذ لم يعمل بها تقتضيه من التوحيد والإخلاص» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ذَكَرُ نصوص العلماء في معنى الإله:

* قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين. رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

* وقال الوزير أبو المظفر بن هبيرة في الإفصاح: قوله شهادة أن لا إله إلا الله يقتضي أن يكون الشاهد عالماً بأن: لا إله إلا الله، كما قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وينبغي أن يكون الناطق بها شاهداً فيها، فقد قال الله عَزَّجَلَّ ما أوضح به أن الشاهد بالحق إذا لم يكن عالماً بما شهد به، فإنه غير بالغ من الصدق به مع من شهد من ذلك بما يعلمه في قوله تعالى: ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ قال: واسم الله تعالى مرتفع بعد إلا من حيث إنه الواجب له الإلهية. فلا يستحقها غيره سبحانه. قال: واقتضى الإقرار بها أن تعلم أن كل ما فيه أمانة للحدث، فإنه لا يكون إلهاً، فإذا قلت: لا إله إلا الله، فقد اشتمل نطقك هذا على أن ما سوى الله ليس بإله، فيلزمك إفراده سبحانه بذلك وحده، قال: وجملة الفائدة في ذلك أن تعلم أن هذه الكلمة هي مشتملة على الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، فإنك لما نفيت الإلهية، وأثبتت الإيجاب لله سبحانه، كنت ممن كفر بالطاغوت وآمن بالله.

* وقال أبو عبد الله القرطبي في التفسير ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، أي: لا معبود إلا هو.

* وقال الزمخشري: الإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود بحق أو بباطل، ثم غلب على المعبود بحق.

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٣).



* وقال شيخ الإسلام: الإله هو المعبود المطاع. وقال أيضا في (لا إله إلا الله): إثبات انفراده بالإلهية، والإلهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته، ففيها إثبات إحسانه إلى العباد. فإن الإله هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع.

* وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: الإله هو الذي تأله القلوب محبة وإجلالاً وإنابة وإكراماً وتعظيماً وذلاً وخضوعاً وخوفاً ورجاءً وتوكلاً.

* وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: الإله هو الذي يطاع فلا يعصى هيبه له وإجلالاً ومحبة، وخوفاً ورجاء، وتوكلاً عليه وسؤالاً منه ودعاء له، ولا يصلح ذلك كله إلا لله عَزَّوَجَلَّ، فمن أشرك مخلوقاً في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قول: لا إله إلا الله، ونقصاً في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك.

* وقال البقاعي: لا إله إلا الله، أي: انتفى انتفاءً عظيماً أن يكون معبود بحق غير الملك الأعظم، فإن هذا العلم هو أعظم الذكري المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علماً إذا كان نافعاً، وإنما يكون نافعاً إذا كان الإذعان والعمل بما تقتضيه، وإلا فهو جهل صرف.

* وقال الطيبي: الإله فِعَالٌ بِمَعْنَى: مفعول، كالكتاب بمعنى المكتوب، من أله إلهة، أي: عبد عبادة.

وهذا كثير جداً في كلام العلماء، وهو إجماع منهم أن الإله هو المعبود، خلافاً لما يعتقد عباد القبور وأشباههم في معنى الإله أنه الخالق أو القادر على الاختراع أو نحو هذه العبارات، ويظنون أنهم إذا قالوها بهذا المعنى، فقد أتوا من التوحيد بالغاية القصوى، ولو فعلوا ما فعلوا من عبادة غير الله، كدعاء الأموات، والاستغاثة بهم في

الكربات، وسؤالهم قضاء الحاجات، والنذر لهم في الملمات، وسؤالهم الشفاعة عند رب الأرض والسموات، إلى غير ذلك من أنواع العبادات، وما شعروا أن إخوانهم من كفار العرب يشاركونهم في هذا الإقرار، ويعرفون أن الله هو الخالق القادر على الاختراع، ويعبدونه بأنواع من العبادات، فليهن أبو جهل وأبو لهب ومن تبعهما بحكم عباد القبور، وليهن أيضًا إخوانهم عباد ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، إذ جعل هؤلاء دينهم هو الإسلام المبرور. ولو كان معناها ما زعمه هؤلاء الجهال، لم يكن بين الرسول ﷺ وبينهم نزاع، بل كانوا يبادرون إلى إجابته، ويلبون دعوته، إذ يقول لهم: قولوا: لا إله إلا الله، بمعنى: أنه لا قادر على الاختراع إلا الله. فكانوا يقولون: سمعنا وأطعنا. قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولُ اللَّهُ﴾ وقال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقُولُ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ وقال: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾ إلى غير ذلك من الآيات، لكن القوم أهل اللسان العربي، فعلموا أنها تهدم عليهم دعاء الأموات والأصنام من الأساس، وتكب بناء سؤال الشفاعة من غير الله، وصرف الإلهية لغيره لأم الرأس، فقالوا: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ وقالوا: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾.

فتبًا لمن كان أبو جهل ورأس الكفر من قريش وغيرهم أعلم منه ب: لا إله إلا الله، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٢١) وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا نَزِدُّكَ إِلَّا الْهَيْئَةَ الشَّاعِرِ تَجْنُونَ ﴿ فعرفوا أنها تقضي ترك عبادة ما سوى الله، وإفراد الله بالعبادة، وهكذا يقول عباد القبور إذا طلبت منهم إخلاص الدعوة والعبادة لله وحده: أنترك سادتنا وشفعاءنا في قضاء حوائجنا؟! فيقال لهم: نعم وهذا الترك والإخلاص هو الحق، كما قال تعالى: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ف: لا إله إلا الله، اشتملت على نفي وإثبات، فنفت الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى، فكل ما سواه من الملائكة والأنبياء فضلًا عن غيرهم، فليس بإله، ولا له من العبادة شيء، وأثبتت الإلهية لله وحده، بمعنى أن العبد لا ياله غيره، أي: لا يقصده بشيء من التآله وهو تعلق القلب الذي يوجب قصده بشيء من أنواع

العبادة، كالدعاء والذبح والنذر وغير ذلك.

وبالجملة فلا إله إلا الله، أي: لا يعبد إلا هو، فمن قال هذه الكلمة عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها، من نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك والعمل به، فهذا هو المسلم حقاً، فإن عمل به ظاهراً من غير اعتقاد فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك فهو الكافر ولو قالها، ألا ترى أن المنافقين يعملون بها ظاهراً وهم ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، واليهود يقولونها وهم على ما هم عليه من الشرك والكفر، فلم تنفعهم، وكذلك من ارتد عن الإسلام بإنكار شيء من لوازمها وحقوقها، فإنها لا تنفعه، ولو قالها مائة ألف، فكذلك من يقوّلها ممن يصرف أنواع العبادة لغير الله، كعباد القبور والأصنام، فلا تنفعهم ولا يدخلون في الحديث الذي جاء في فضلها، وما أشبهه من الأحاديث.

وقد بيّن النبي ﷺ ذلك بقوله: «وحده لا شريك له» تنبيهاً على أن الإنسان قد يقوّلها وهو مشرك، كاليهود والمنافقين وعباد القبور، لما رأوا أن النبي ﷺ دعا قومه إلى قول: «لا إله إلا الله»، ظنوا أنه إنما دعاهم إلى النطق بها فقط، وهذا جهل عظيم، وهو عَلَيْهِ السَّلَام إنما دعاهم إليها ليقولوها ويعملوا بمعناها، ويتركوا عبادة غير الله، ولهذا قالوا: ﴿إِنَّا تَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَايِرِ نَحْنُكُمْ﴾ وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ فلهذا أبوا عن النطق بها، وإلا فلو قالوها ويقوا على عبادة اللات والعزى ومناة لم يكونوا مسلمين، ولقاتلهم عَلَيْهِ السَّلَام حتى يخلعوا الأنداد، ويتركوا عبادتها، ويعبدوا الله وحده لا شريك له، وهذا أمر معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة والإجماع.

وأما عبّاد القبور فلم يعرفوا معنى هذه الكلمة، ولا عرفوا الإلهية المنفية عن غير الله الثابتة له وحده لا شريك له، بل لم يعرفوا من معناها إلا ما أقر به المؤمن والكافر، اجتمع عليه الخلق كلهم من أن معناها: لا قادر على الاختراع، أو أن معناها: الإله، هو الغني عما سواه، الفقير إليه كل ما عداه، ونحو ذلك، فهذا حق، وهو من لوازم الإلهية،



ولكن ليس هو المراد بمعنى: لا إله إلا الله، فإن هذا القدر قد عرفه الكفار، وأقروا به، ولم يدعوا في آلهتهم شيئاً من ذلك، بل يقرون ب فقرهم، وحاجتهم إلى الله، وإنما كانوا يعبدونهم على معنى أنهم وسائط وشفعاء عند الله في تحصيل المطالب ونجاح المآرب، وإلا فقد سلموا الخلق والملك والرزق والإحياء والإماتة، والأمر كله لله وحده لا شريك له، وقد عرفوا معنى: لا إله إلا الله، وأبوا على النطق والعمل بها، فلم ينفعهم توحيد الربوبية مع الشرك في الإلهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾.

وعباد القبور نطقوا بها وجهلوا معناها، وأبوا عن الإتيان به، فصاروا كاليهود الذين يقولونها ولا يعرفون معناها، ولا يعملون به، فتجد أحدهم يقولها وهو يأله غير الله بالحب والإجلال والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والدعاء عند الكرب، ويقصده بأنواع العبادة الصادرة عن تأله قلبه لغير الله مما هو أعظم مما يفعله المشركون الأولون، ولهذا إذا توجهت على أحدهم اليمين بالله تعالى أعطاك ما شئت من الأيوان صادقاً أو كاذباً، ولو قيل له: احلف بحياة الشيخ فلان، أو بترتبه ونحو ذلك، لم يحلف إن كان كاذباً، وما ذاك إلا لأن المدفون في التراب أعظم في قلبه من رب الأرباب، وما كان الأولون هكذا، بل كانوا إذا أرادوا التشديد في اليمين حلفوا بالله تعالى، كما في قصة القسامة التي وقعت في الجاهلية، وهي في صحيح البخاري وكثير منهم وأكثرهم يرى أن الاستغاثة بإلهه الذي يعبد عند قبره أو غيره أنفع وأنجح من الاستغاثة بالله في المسجد، ويصرحون بذلك، والحكايات عنهم بذلك فيها طول.

وهذا أمر ما بلغ إليه شرك الأولين، وكلهم إذا أصابتهم الشدائد أخلصوا للمدفونين في التراب، وهتفوا بأبائهم، ودعوهم ليكشفوا ضر المصاب في البر والبحر والسفر والإياب، وهذا أمر ما فعله الأولون، بل هم في هذه الحال يخلصون لـ ﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾، فأقرأ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْيَمِينَ﴾.



الآية، وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَلْيَبْتَغُوا غَيْرَ اللَّهِ﴾ (٥٢) ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٣﴾

وكثير منهم قد عطلوا المساجد وعمرؤا القبور والمشاهد، فإذا قصد أحدهم القبر الذي يعظمه، أخذ في دعاء صاحبه باكيًا خاشعًا ذليلاً خاضعًا، بحيث لا يحصل له ذلك في الجمعة والجماعات وقيام الليل وإدبار الصلوات، فيسألونهم مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب والنجاة من النار، وأن يحطوا عنهم الأوزار، فكيف يظن عاقل - فضلًا عن عالم - أن التلفظ بـ: لا إله إلا الله مع هذه الأمور تنفعهم؟! وهم إنما قالوها بالستهم وخالفوها باعتقادهم وأعمالهم؟! ولا ريب أنه لو قالها أحد من المشركين ونطق أيضًا بشهادة أن محمدًا رسول الله ولم يعرف معنى الإله ولا معنى الرسول، وصلى وصام وحج، ولا يدري ما ذلك إلا أنه رأى الناس يفعلونه فتابعهم ولم يفعل شيئًا من الشرك، فإنه لا يشك أحد في عدم إسلامه.

وقد أفتى بذلك فقهاء المغرب كلهم في أول القرن الحادي عشر أو قبله في شخص كان كذلك كما ذكره صاحب «الدر الثمين في شرح المرشد المعين»، من المالكية، ثم قال شارحه: وهذا الذي أفتوا به جلي في غاية الجلاء، لا يمكن أن يختلف فيه اثنان انتهى. ولا ريب أن عباد القبور أشد من هذا؟ لأنهم اعتقدوا الإلهية في أرباب متفرقين^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن العلماء أجمعوا على أن من صرف شيئًا من نوعي الدعاء لغير الله فهو مشرك، ولو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وصلى وصام، إذ شرط الإسلام مع التلفظ بالشهادتين ألا يعبد إلا الله، فمن أتى بالشهادتين وعبد غير الله فما أتى بها حقيقة وإن تلفظ بهما، كاليهود الذين يقولون: لا إله إلا الله وهم مشركون، ومجرد التلفظ بهما لا يكفي في الإسلام بدون العمل بمعناها واعتقاده إجماعًا» اهـ^(٢).

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٢-٥٩).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص: ١٨٦-١٨٧).

وقال العلامة عبد الله أبابطين رَحِمَهُ اللهُ: «جميع المفسرين: يفسرون (الإله) بالمعبود، والمشركون يعرفون ذلك؛ لأنهم أهل اللسان، فلما طلب منهم النبي ﷺ أن يقولوا: لا إله إلا الله، قالوا: ﴿أَجْمَلُ الْآيَةِ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥٠]. وهم يعترفون بأن الله هو الخالق الرازق، المدبر لجميع الأمور، رب كل شيء ومليكه، كما أخبر الله عنهم بذلك في مواضع كثيرة من كتابه. والله سبحانه فرض على عباده معرفة معنى لا إله إلا الله. وترجم البخاري على الآية، فقال: باب العلم قبل القول والعمل؛ إشارة إلى أن العلم بمعنى لا إله إلا الله: أول واجب، ثم بعد ذلك القول والعمل.

وقال تعالى: ﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ. وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَبِذِكْرٍ أُولُوا
الْأَنْبِيَاءِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، لم يقل: ليقولوا إنما هو إله واحد؛ وقال تعالى: ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ
وَهُمْ يَقُولُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٦] بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم، وقال ﷺ: «من مات وهو
يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة» واستدل العلماء بهذه الآية ونحوها، على أن أول
واجب على الإنسان معرفة الله. ودلت هذه الآية على أن أكّد الفرائض: العلم بمعنى لا
إله إلا الله، وأن أعظم الجهل نقص العلم بمعناها، إذ كان معرفة معناها أكّد الواجبات،
والجهل بذلك أعظم الجهل وأقبحه.

ومن العجب: أن بعض الناس إذا سمع من يتكلم في معنى لا إله إلا الله نفياً وإثباتاً، عاب ذلك، وقال: لسنّا مكلفين بالناس والقول فيهم. فيقال له: بل أنت مكلف بمعرفة التوحيد، الذي خلق الله الجن والإنس لأجله، وأرسل جميع الرسل يدعون إليه، ومعرفة ضده وهو الشرك الذي لا يغفره الله، ولا عذر لمكلف في الجهل بذلك، ولا يجوز فيه التقليد؛ لأنه أصل الأصول، فمن لم يعرف المعروف، وينكر المنكر فهو هالك، لاسيما أعظم المعروف وهو التوحيد، وأكبر المنكر وهو الشرك. قال رجل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: هلكت إن لم آمر بالمعروف وأنه عن المنكر؟ فقال ابن مسعود: هلكت إن لم يعرف قلبك المعروف، وينكر المنكر. وبمعرفة التوحيد يعرف



أهله، قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اعرف الحق تعرف أهله» اه^(١).

هذا هو معنى لا إله إلا الله، وأركانها ومقتضاها وشروطها وجملة من نواقضها، وما قرره العلماء في ذلك، ويتبين للمؤمن من خلاله أن كلمة لا إله إلا الله قول وعمل، وأنه لا يمنع من ردة قائلها إذا أتى بنقض من نواقضها، فلا بد لكل مسلم أن يعرف ذلك وأن يحذر من الإخلال به، وأن يعلم أن التهاون في معرفة التوحيد وما يضاده من شأنه فساد دينه نسأل الله العافية.



الفصل الرابع:

**معنى الشرك والكفر والزندقة لغة وشرعا
وأقسامه وخطورته وأهمية معرفة حقيقة ذلك وما
يكون به المرء كافرا وما لا يكون كذلك**



المبحث الرابع:



**معنى الشرك والكفر والزندقة لغة وشرعاً وأقسامه وخطورته
وأهمية معرفة حقيقة ذلك وما يكون به المرء كافراً وما لا يكون كذلك**



الشُّرك في اللُّغة: مخالطة الشريكين^(١)، بأن يشتركا في نصيب بآلا يستقل وينفرد كل واحد منهما بنصيبه. وشرعاً: هو كل ما ناقض التوحيد أو قدح فيه مما ورد في الكتاب أو السنة تسميته شركاً^(٢).

والشرك في العبادة هو: صَرَفُ شيءٍ مِنْ أنواع العبادة لغير الله، وقد عَرَفَه الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في رسالة ثلاثة الأصول فقال: «وأعظم ما نهى الله عنه الشرك وهو دعوة غيره معه» اهـ^(٣).

والشرك أنواع: أكبر وأصغر، فالشرك الأكبر: هو أن يجعل الإنسان لله نداً في ربوبيته أو ألوهيته أو أسائه وصفاته^(٤)، وهو يخرج صاحبه من الملة، فالواقع فيه يسلبه اسم وحكم الإسلام، وإن مات عليه كان خالداً مخلداً في النار؛ لأنه كافر، والشرك الأصغر: هو كل ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الشرك الأكبر ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في نصوص الكتاب والسنة تسميته شركاً^(٥). وهو لا يخرج من الملة، ولكنه من أكبر الكبائر، فصاحبه فاسق به.

(١) العين للفراهيدي (٢٩٣/٥) وانظر المفردات للراغب الأصفهاني (ص: ٣٨٠).

(٢) عقيدة المؤمن للشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله (ص: ١٠٥).

(٣) الدرر السنية (١/١٢٦).

(٤) معارج القبول للشيخ حافظ حكمي (٢/٤٨٣).

(٥) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (١/٥١٧).



إِلَيْهَا وَجِدًّا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿التوبة: ٣١﴾، وتفسيرها الذي لا إشكال فيه هو طاعة العلماء والعباد في معصية الله سبحانه، لا دعاؤهم إياهم، كما فسرهما رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم، لما سأله فقال: لسا نعبدهم، فذكر له أن عبادتهم طاعتهم في المعصية.

النوع الرابع: شرك المحبة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ سَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] إلى قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ بِخَدْرِهِمْ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

- والنوع الثاني: شرك أصغر، وهو الرياء، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

- والنوع الثالث: شرك خفي، والدليل عليه قوله ﷺ: «الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل على الصفاة السوداء في ظلمة الليل»، وكفارته قوله ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم، وأستغفرك من الذنب الذي لا أعلم» اه^(١).

* وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبيناً أن الشرك يسلب اسم الإسلام من صاحبه: «من عبد الله ليلاً ونهاراً، ثم دعا نبياً، أو ولياً عند قبره، فقد اتخذ إلهين اثنين، ولم يشهد أن لا إله إلا الله؛ لأن الإله هو المدعو، كما يفعل المشركون اليوم عند قبر الزبير، أو عبد القادر، أو غيرهما، وكما يفعل قبل هذا عند قبر زيد وغيره.

ومن ذبح لله ألف أضحية، ثم ذبح لنبي أو غيره، فقد جعل إلهين اثنين، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الآيتين]، والنسك هو الذبح؛ وعلى هذا فقس.

فمن أخلص العبادات كلها لله، ولم يشرك فيها غيره، فهو الذي شهد أن لا إله إلا الله، ومن جعل فيها مع الله غيره، فهو المشرك الجاحد لقوله لا إله إلا الله؛ وهذا الشرك الذي ذكره الله قد طبق اليوم مشارق الأرض ومغاربها، إلا الغرباء المذكورين في الحديث، وقليل ما هم؛ وهذه المسألة لا خلاف فيها بين أهل العلم من كل المذاهب^(١).

وكذا بين أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ حقيقة الشرك:

* فمن ذلك ما قاله العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «الأصغر: كسير الرياء، والخلف بغير الله، وقول الرجل: أنا في حسب الله وحسبك، ولولا الله وأنت، وأن يجاهد ويأمر بالمعروف لطلب رياسة أو مال أو وظيفة، كمن يتعلم العلم لوظيفة المسجد، أو يقرأ القرآن ليسأل الناس به، أو يبيع ختومات، أو يحج ليأخذ المال، أو يتصدق ليكثر ماله، أو نحو ذلك، وهذا إنما يتبين بالتمثيل والحد، لا بالعد، وأما الشرك الأكبر فهو اتخاذ الأنداد، من أرباب القبور والغائبين، ومخاطبتهم بالحوائح، والذبح لهم، والنذر لهم، واعتقاد أنهم ينفعون ويدفعون، وكاتخاذ الأشجار والأحجار، والأصنام، لجلب الخير، ودفع الضر بها، وغير ذلك؛ وهو كثير جدًا، وهو أن يرغب إلى شيء، أو يدعوه أو يخافه، أو يرجوه، أو يعكف عند القبر تعظيمًا له، ونحو ذلك.

وأمر الشرك أكبره وأصغره لا تدرك بالعد، لكن الشرك الأكبر يخرج من الملة، ويحبط الأعمال؛ لأنه أعظم ذنب عصي الله به؛ وهو أظلم الظلم؛ لأن الشرك أخذ حق الله، ووضع فيمن لا يستحقه، وأما الشرك الأصغر فهو أكبر من الكبائر؛ لقول النبي ﷺ لمن رأى في يده حلقة من صفر، فقال: «ما هذه؟» قال: من الواهنة، قال: «انزعها؛ فإنها لا تزيدك إلا وهنًا، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا».



ولا يكفر الشرك أصغره وأكبره إلا بالتوبة منه قبل الممات، والأصغر لا يكفره في الدار الآخرة إلا كثرة الحسنات؛ لأن الأصغر لا يحبط إلا العمل الذي وقع فيه خاصة اه^(١).

* وقال العلماء الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمَا اللهُ: «نحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدًا من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الأكبر، وإنما شرع لنا عند زيارة القبور تذكّر الآخرة، والإحسان إلى الميت بالدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار له، كما في صحيح مسلم عن بريدة، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. نسأل الله لنا ولكم العافية»، وعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ: «ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة، كلهم يشفعون له، إلا شفّعوا فيه» رواه مسلم.

وإذا كنا على جنازته ندعو له، لا ندعوه، ونشفع له، لا نستشفع به، فبعد الدفن أولى وأحرى؛ فبدّل أهل الشرك قولًا غير الذي قيل لهم، بدلوا الدعاء له بدعائه، والشفاعة له بالاستشفاع به، وقصدوا بالزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ إحسانًا إلى الميت سؤال الميت، وتخصيص تلك البقعة بالدعاء الذي هو مخ العبادة، بنص رسول الله ﷺ، فعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء مخ العبادة» وإذا ثبت أن الدعاء هو العبادة، فصرّفه لغير الله شرك؛ فمن دعا مع الله أحدًا من الخلق فقد أشرك به شاء أم أبى، كأن يقول: يا رسول الله، يا كعبة الله، يا مقام إبراهيم، أو يدعو أحدًا من الأنبياء والأولياء والصالحين، فهو مشرك الشرك الأكبر الذي يخرج من الملة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَنَنْهَ عَنْ

يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿المائدة: ٧٢﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥-٦]، وَقَالَ ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى اهـ^(١).

هذا معنى الشرك وأثره.

وأما الكُفْر في اللغة: السَّتر والتَّغْطِيَّة^(٢).

والكفر شرعاً: ضدُّ الإيمان فكل من كذب الوحي، أو رده، أو جحده، أو استكبر وعاند وأبى عن الانقياد له، أو صرف العبادة لغير الله أو سب الله ورسوله ﷺ أو أهان القرآن، أو شك في صدق ما جاء به الرسول ﷺ، أو أعرض عن العلم والعمل، وكذا من أظهر الإسلام والإيمان وأبطن الكفر، أو فعل غير ذلك مما هو مبين في الكتاب والسنة أنه يخرج من الإسلام، فقد ناقض الإيمان، وخرج من الإسلام، فمن وقع في ذلك وغيره مما هو معلوم كفر فاعله، فهو كافر سواء كان ذلك بالاعتقاد أو بالقول أو بالعمل أو بالشك فعلاً أو تركاً^(٣).

والكُفْر نوعان^(٤): أَكْبَرُ: وهو ما ثبت في الكتاب والسنة أنه مما يخرج به صاحبه من

(١) الدرر السنية (٥/ ١٣٤-١٣٥).

(٢) لسان العرب (٥/ ١٤٥) مادة: كفر، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٤٧) وغريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ١٣).

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/ ٣٣٥) والصارم المسلول لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٩٥٥) وفيه (٣/ ٩٧٥).

(٤) عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك للشيخ صالح بن فوزان الفوزان (ص: ٨١).

الإسلام مما ينقض الإيمان. وَأَصْغَرُ: وهو فعل شيء مما هو دُونَ الكُفْرِ الأكبر مما لا ينقض الإيمان، وإنما يُنْقَضُ الإيمان، كعموم الذنوب والمعاصي التي وَرَدَ الشَّرْعُ بوصفها أنها كُفْرٌ ودَلَّ الدَّلِيلُ من الكتاب والسنة على أَنَّهَا لا تُخْرِجُ صاحبها مِنَ الْمِلَّةِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكُفْرِ^(١): أَنَّ الشَّرْكَ أَخْصَصَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَهُوَ إِشْرَاكٌ غَيْرُ اللَّهِ مَعَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ فِي الْأُلُوهِيَةِ أَوْ الرُّبُوبِيَةِ أَوْ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَأَمَّا الْكُفْرُ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لِتَنَاقُلِهِ مَعْنَى الشَّرْكِ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَطْلُقُونَ عَلَى الْمَشْرِكِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ لِتَنَاقُلِهِ مَعْنَاهُ، وَعَلَى الْكَافِرِ بِأَنَّهُ مُشْرِكٌ لِأَنَّهُ أَثَرُ طَاعَةِ غَيْرِ اللَّهِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ فِي كُفْرِهِ بِهِ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَقُولُ كُلُّ مُشْرِكٍ كَافِرٌ وَلَيْسَ كُلُّ كَافِرٍ مُشْرِكٌ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْأَثَارُ وَالْأَحْكَامُ فَهُمَا سَوَاءٌ فِي أَنْ صَاحِبَهُمَا لَا يُسَمَّى مُسْلِمًا، وَأَنَّهُ إِنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ مِنَ الْخَالِدِينَ فِي النَّارِ.

وقد كثرت تقارير الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْكُفْرِ وَأَقْسَامِهِ وَأَنْوَاعِهِ:

* فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْكُفْرُ كُفْرَانٌ:

- كُفْرٌ يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَهُوَ: خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

النوع الأول: كُفْرُ التَّكْذِيبِ، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ؟ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٨].

النوع الثاني: كُفْرُ الْاِسْتِكْبَارِ، وَالْإِبَاءِ، مَعَ التَّصْدِيقِ؛ والدليل عليه قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

النوع الثالث: كُفْرُ الشُّكِّ، وَهُوَ كُفْرُ الظَّنِّ، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ

(١) انظر مجموع الفتاوى للشيخ عبدالعزيز بن باز (١٧٤/٩) وفتاوى نور على الدرب له (٢٨٠/١) عناية الدكتور محمد الشويعر.

جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدتْ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ يَنْفُثُ فِيهِ سَوْنَكَ رَبِّلَا ﴿[الكهف: ٣٥-٣٧].

النوع الرابع: كفر الإعراض، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُتُوا بِمُرْسُورٍ﴾ [الأحقاف: ٣].

النوع الخامس: كفر النفاق، الدليل عليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٣].

- وكفر أصغر لا يخرج من الملة، وهو كفر النعمة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ الْخَلَّةَ الْمَهِينَةَ﴾ [النحل: ١١٢]، وقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِمْ لَكَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وأما النفاق فهو نوعان: نفاق اعتقادي، ونفاق عملي:

- فأما الاعتقادي فهو ستة أنواع: تكذيب الرسول، أو تكذيب بعض ما جاء به الرسول، أو بغض الرسول، أو بغض ما جاء به الرسول، أو المسرة بانخفاض دين الرسول، أو الكراهية لانتصار دين الرسول، فهذه الأنواع الستة صاحبها من أهل الدرك الأسفل من النار، نعوذ بالله من الشقاق، والنفاق.

- وأما النفاق العملي فهو خمسة أنواع: إذا حدث كذب، وإذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر، وإذا اتّمن خان، وإذا وعد أخلف، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً اهـ^(١).

هذا معنى الكفر وآثره.

وأما تعريف الزندقة: فالزندقة في اللغة: كلمة أصلها فارسي نقلت إلى العربية، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه، قال أبو حاتم السجستاني وغيره: الزنديق فارسي معرب أصله زنده كرداي يقول بدوام الدهر؛ لأن زنده الحياة وكرد العمل، ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور، وقال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زندقي لمن يكون شديد التحيل، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودھري بفتح الدال أي: يقول بدوام الدهر، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن» اهـ^(١)

وقال السفاريني: «الزنادقة: جمع زنديق، قال في المطلع: الزنديق فارسي معرب وجمعه زنادقة، قال سيبويه: الهاء في زنادقة بدل من ياء زناديق. قال الجوهري: وقد تزندق، والاسم الزندقة. قال ثعلب: ليس زنديق ولا فرزین من كلام العرب، إنما يقولون: زندق وزندقي إذا كان شديد البخل. وفي القاموس: الزنديق بالكسر من الثنوية أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان، أو معرب (زن دين) أي: دين المرأة، قال: والجمع زنادقة، أو زناديق» انتهى^(٢).

أما في الاصطلاح: فإن أهل العلم تكلموا في بيان ما يشمله معنى الزندقة من الاعتقادات والأقوال والأعمال، ويجمع عامة ذلك ما نقله ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول -كما في الفتح-: «قال الجوهري: الزنديق من الثنوية كذا قال، وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي أن مع الله إلهًا آخر، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك، والتحقيق: ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزنادقة اتباع دِيَّصَان ثم مائي ثم مزدك الأول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صاد مهملة، والثاني بتشديد

(١) فتح الباري (١٢/ ١٧٠-١٧١).

(٢) لوامع الأنوار (١/ ٣٩٢).



النون وقد تخفف والياء خفيفة، والثالث بزاي ساكنة ودال مهملة مفتوحة ثم كاف، وحاصل مقالتهن أن النور والظلمة قديان وأنها امتزجا فحدث العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من النور، وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس، وإلى ذلك أشار المتنبّي حيث قال في قصيدته المشهورة:

وكم لظلام الليل عندك من يد ** تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقالته ثم قتله وقتل أصحابه، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور، وقام الإسلام، والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام، حتى قال مالك: الزنادقة ما كان عليه المنافقون، وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر، فإن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك وإلا فأصلهم ما ذكرت، وقد قال النووي في لغات الروضة: الزنديق الذي لا يتحل ديناً، وقال محمد بن معن في التنقيب على المذهب: الزنادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ، قال: ومن الزنادقة الباطنية، وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئاً ثم خلق منه شيئاً آخر فدبر العالم بأسره، ويسمونهم العقل والنفس، وتارة العقل الأول والعقل الثاني، وهو من قول الثنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين، قال: ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات.

وقد قيل: إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق قول الشافعي في المختصر: وأي كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزنادقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس، وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الإسلام ويبطن عبادة الوثن

أو اليهودية، وأما الشنوية فلا يحفظ أن أحدا منهم أظهر الإسلام في العهد النبوي، والله أعلم.

وقد اختلف النقلة في الذين وقع لهم مع علي ما وقع على ما سألينه، واشتهر في صدر الإسلام الجعد بن درهم فذبحه خالد القسري في يوم عيد الأضحى، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل، ثم ابنه المهدي فأكثر من تتبعهم وقتلهم ثم خرج في أيام المأمون بابك (بمحدثين مفتوحين ثم كاف مخففة) الخرمي (بضم المعجمة وتشديد الراء) فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصلبه، وله أتباع يقال لهم الخرمية وقصصهم في التواريخ معروفة^(١).

فهذا التقرير الجامع بين فيه العلامة ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ ما يشمله لفظ الزنديق مما قرره أهل العلم.

فالزنادقة متنوعون، باختلاف عقائدهم وأقوالهم وأعمالهم، ويجمعهم المروق من الدين وشدة معاداته ومحاربتة.

فَمِنْ الزنادقة: من أخذ بالكلام، وسلك مسالك الفلاسفة وسار على طريقة القدرية النفاة، والجهمية، والمعتزلة، ونحوهم ممن سلك سبيلهم، في رد نصوص الكتاب والسنة والإعراض عن محكماتها وأطراح ظاهرها، والتشكيك في معانيها.

فعن بشر بن الوليد الكندي رَحِمَهُ اللهُ يقول: سمعت أبا يوسف يقول: «من طلب الدين بالكلام تزندق»^(٢)

(١) فتح الباري (١٢/ ١٧٠-١٧١).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (٣٠٥) (١/ ١٦٦).



وقال هارون بن معروف: كتب هشام بن عبد الملك إلى سلم بن أحوز: «أن يقتل جهماً حيث ما لقيه، فقتله سلم بن أحوز وكان والي مرو» اهـ.

وقال محمد بن صالح بن أبي عبيد الله عن أبيه: «قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى عامله بخراسان نصر بن سيار: أما بعد، فقد نجم قبلك رجل من الدهرية من الزنادقة، يقال له جهم بن صفوان، فإن أنت ظفرت به فاقتله، وإلا فادسس إليه من الرجال غيلة ليقتلوه» اهـ^(١).

وقال الحكم بن عمر رَحِمَهُ اللهُ: «أرسلني خالد بن عبد الله إلى قتادة وهو بالجزيرة أسأله عن مسائل، فكان فيما سألت، قلت: أخبرني عن قول الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالنُّصَرَةَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧]، هم مشركو العرب؟ قال: لا، ولكنهم الزنادقة المبينة الذين جعلوا لله شركاء في خلقه، فقالوا: إن الله يخلق الخير، وإن الشيطان يخلق الشر، وليس لله على الشيطان قدرة» اهـ^(٢).

وهكذا رُوي بالأسانيد عن الأئمة كما في كتب الاعتقاد المسندة الآثار الكثيرة التي بينت أن طريقة الجهمية والقدرية والمعتزلة ومن نحا نحوهم وسلك مسالكهم زنادقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «البدع دهليز الكفر والنفاق، كما أن التشيع دهليز الرفض، والرفض دهليز القرمطة والتعطيل، فالكلام الذي فيه تجهم هو دهليز التجهم، والتجهم دهليز الزندقة والتعطيل» اهـ^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «كان السلف والأئمة يعيرون كلامهم -يعني الفلاسفة- هذا يذمونه ويقولون: من طلب العلم بالكلام تنزدق؛ كما قال أبو يوسف. ويروي عن مالك.

(١) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (٣٦٣) (٣/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (١٢٩٧) (٤/ ٧٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٠).



ويقول الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: علماء الكلام زنادقة، وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح، وقد صدق الأئمة في ذلك فإنهم يبنون أمرهم على كلام مجمل، يروج على من لم يعرف حقيقته فإذا اعتقد أنه حق وتبين أنه مناقض للكتاب والسنة بقي في قلبه مرض ونفاق وريب وشك؛ بل طعن فيما جاء به الرسول وهذه هي الزندقة^(١).

ومن الزنادقة: الرافضة الاثنا عشرية الوثنية، العابدون لعلي والحسين وآل البيت، القائلون بعصمة أئمتهم، المكذبون للقرآن، القاذفون لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما برأها الله في كتابه، وغير ذلك من النواقض العظيمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «الرافضة تتحل النقل عن أهل البيت لما لا وجود له، وأصل من وضع ذلك لهم زنادقة مثل رئيسهم الأول عبد الله بن سبأ الذي ابتدع لهم الرفض ووضع لهم أن النبي ﷺ نص على علي بالخلافة وأنه ظلم ومنع حقه وقال إنه كان معصوماً، وغرض الزنادقة بذلك التوسل إلى هدم الإسلام؛ ولهذا كان الرفض باب الزندقة والإلحاد، فالصابئة المتفلسفة ومن أخذ ببعض أمورهم أو زاد عليهم - من القرامطة والنصيرية والإسماعيلية والحاكمية وغيرهم - إنما يدخلون إلى الزندقة والكفر بالكتاب والرسول وشرائع الإسلام من باب التشيع والرفض والمعتزلة ونحوهم تتحل القياس والعقل وتطعن في كثير مما ينقله أهل السنة والجماعة، ويعلمون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونحوه. وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من أسباب الطعن فيها وفي أهلها فيكون بعض هؤلاء المتعصبين ببعض هذه الأمور الصغار ساعياً في هدم قواعد الإسلام الكبار» اهـ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٦٧).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة. فإنه يكون الرجل واقفاً ثم يصير مفضلاً ثم يصير سباً ثم يصير غالباً ثم يصير جاحداً معطلاً. ولهذا انضمت إلى الرفض (أئمة الزنادقة) من الإسماعيلية والنصيرية وأنواعهم من القرامطة والباطنية والدرزية وأمثالهم من طوائف الزندقة والنفاق» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ذكر العلماء: أن الرفض أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقاً زنديقاً وهو عبد الله بن سبأ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين فقد قدح في نقل الرسالة أو في فهمها أو في اتباعها. فالرفض قدح تارة في علمهم بها وتارة في اتباعهم لها وتحيل ذلك على أهل البيت وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود. والزنادقة من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم يقدحون تارة في النقل: وهو قول جهالهم، وتارة يقدحون في فهم الرسالة: وهو قول حذاقهم كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم» اهـ^(٢).

ومن الزنادقة: الباطنية القرامطة كالإسماعيلية والنصيرية والدروز وغيرهم، فهؤلاء زنادقة على الكفر المحض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «القرامطة الباطنية من الإسماعيلية والنصيرية والملوك العبيدية: الذين كانوا يدعون الخلافة ومع الخرمية والمزدكية وأمثالهم من الطوائف، وهؤلاء خواصهم أكفر من اليهود والنصارى ومن الغالية الذين يقولون بإلهية علي ونحوه من البشر أو نبوته، وهم منافقون زنادقة» اهـ^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرفض والجهمية فإن رؤسائهم كانوا منافقين زنادقة، وأول من ابتدع الرفض كان

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٢٨-٤٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٠٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٣٣٧).

منافقًا، وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق؛ ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم» اهـ^(١).

وقال رحمه الله: «هؤلاء الدرزية والنصيرية كفار باتفاق المسلمين لا يحل أكل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم؛ بل ولا يقرون بالجزية؛ فإنهم مرتدون عن دين الإسلام ليسوا مسلمين؛ ولا يهود ولا نصارى، لا يقرون بوجوب الصلوات الخمس ولا وجوب صوم رمضان ولا وجوب الحج؛ ولا تحريم ما حرم الله ورسوله من الميتة والخمر وغيرهما. وإن أظهروا الشهادتين مع هذه العقائد فهم كفار باتفاق المسلمين.

فأما (النصيرية) فهم أتباع أبي شعيب محمد بن نصير وكان من الغلاة الذين يقولون: إن عليا إله وهم ينشدون:

أشهد أن لا إله إلا ** حيدرة الأنزع البطين
ولا حجاب عليه إلا ** محمد الصادق الأمين
ولا طريق إليه إلا ** سلمان ذو القوة المتين

وأما الدرزية فأتباع هشتكين الدرزي، وكان من موالي الحاكم أرسله إلى أهل وادي تيم الله بن ثعلبة فدعاهم إلى إلهية الحاكم ويسمونه الباري العلام ويحلفون به، وهم من الإسماعيلية القائلين بأن محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله، وهم أعظم كفرًا من الغالية، يقولون بقدّم العالم وإنكار المعاد وإنكار واجبات الإسلام ومحرماته، وهم من القرامطة الباطنية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب، وغايتهم أن يكونوا فلاسفة على مذهب أرسطو وأمثاله أو مجوسًا، وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس، ويظهرون التشيع نفاقًا اهـ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/١٦١-١٦٢).

وقال فيهم رَحِمَهُ اللهُ: «كفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون، بل من شك في كفرهم فهو كافر مثلهم؛ لا هم بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين؛ بل هم الكفرة الضالون، فلا يباح أكل طعامهم وتسبى نساؤهم وتؤخذ أموالهم؛ فإنهم زنادقة مرتدون لا تقبل توبتهم، بل يقتلون أينما ثقفوا، ويلعنون كما وصفوا، ولا يجوز استخدامهم للحراسة والبوابة والحفاظ. ويجب قتل علمائهم وصلحائهم لئلا يضلوا غيرهم، ويحرم النوم معهم في بيوتهم؛ ورفقتهم، والمشي معهم وتشيع جنازتهم إذا علم موتها. ويحرم على ولاية أمور المسلمين إضاعة ما أمر الله من إقامة الحدود عليهم بأي شيء يراه المقيم لا المقام عليه. والله المستعان وعليه التكلان» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «عرف أهل الخبرة أن الرافضة تكون مع النصارى على المسلمين، وأنهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل، وإذا غلب المسلمون النصارى والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة، وإذا غلب المشركون والنصارى المسلمين كان ذلك عيداً ومسرة عند الرافضة. ودخل في الرافضة أهل الزنادقة والإلحاد من النصرانية والإسماعيلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك» اهـ^(٢).

ومن الزنادقة: غلاة الصوفية، ممن يعتقد عقيدة الحلول، ووحدانية الوجود، ورفع التكاليف، وصحة التدين باليهودية والنصرانية.

ومن الزنادقة: زنادقة زماننا أصحاب الدعوة الليبرالية الذين يدعون إلى حرية العقيدة ووحدانية الأديان والتعددية الدينية!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «من كان زنديقاً كالحلولية والمباحية، ومن يفضل متبوعه على النبي ﷺ، ومن يعتقد أنه لا يجب عليه في الباطن اتباع شريعة

(١) مجموع الفتاوى (١٦٢/٣٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٢٨/٢٨).

رسول الله ﷺ، أو أنه إذا حصلت له المعرفة والتحقيق سقط عنه الأمر والنهي، أو أن العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء؛ فإن هؤلاء منافقون زنادقة، وإذا ظهر على أحدهم فإنه يجب قتله باتفاق المسلمين، وهم كثيرون في هذه الأزمنة» اهـ^(١).

ومن الزنادقة: المنافقون الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، فهم زنادقة وإن كانوا يُعاملون في الدنيا بموجب ما أظهروه من الالتزام بالإسلام والعمل بشرائعه، فإن أظهروا الكفر عُوملوا بموجبه شرعاً.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: «والزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويستتر بالكفر، وهو المنافق، كان يسمى في عصر النبي ﷺ منافقاً، ويسمى اليوم زنديقاً. قال أحمد: مال الزنديق في بيت المال» اهـ^(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «الطبقة الخامسة عشرة: طبقة الزنادقة، وهم قوم أظهروا الإسلام ومتابعة الرسل، وأبطنوا الكفر ومعاداة الله ورسوله، وهؤلاء المنافقون، وهم في الدرك الأسفل من النار» اهـ إلى أن قال: «وإنما كانت هذه الطبقة في الدرك الأسفل لغلظ كفرهم، فإنهم خالطوا المسلمين وعاشروهم، وباشروا من أعلام الرسالة وشواهد الإييان ما لم يباشره البعداء، ووصل إليهم من معرفته وصحته ما لم يصل إلى المتأبذين بالعداوة، فإذا كفروا مع هذه المعرفة والعلم كانوا أغلظ كفراً وأخبث قلوباً، وأشد عداوة لله ولرسوله وللمؤمنين من البعداء عنهم، وإن كان البعداء متصدين لحرب المسلمين» اهـ^(٣).

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٧١).

(٢) المغني (٦ / ٣٧٠).

(٣) طريق المجرتين (١ / ٤٠٢ - ٤٠٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «المنافق أحلف الناس بالله كاذبًا، قد اتخذ يمينه جنة ووقاية يتقى بها إنكار المسلمين عليه، ووصفهم بأنهم رجس، والرجس من كل جنس أخبثه وأقذره، فهم أخبث بنى آدم وأقذرهم وأرذلم، وبأنهم فاسقون، وبأنهم مضرة على أهل الإيوان يقصدون التفريق بينهم، ويؤوون من حاربهم وحارب الله ورسوله، وأنهم يتشبهون بهم ويضاهونهم في أعمالهم ليتوصلوا منها إلى الإضرار بهم وتفريق كلمتهم، وهذا شأن المنافقين أبدًا وبأنهم فتنوا أنفسهم بكفرهم بالله ورسوله وتريصوا بالمسلمين دوائر السوء، وهذه عادتهم في كل زمان، وارتابوا في الدين فلم يصدقوا به، وغرهم الأمانى الباطلة وغرهم الشيطان، وأنهم أحسن الناس أجسامًا تعجب الرائي أجسامهم، والسامع منطقهم، فإذا جاوزت أجسامهم وقولهم رأيت خشبًا مسندة، ولا إيمان ولا فقه، ولا علم ولا صدق، بل خشب قد كسيت كسوة تروق الناظر، وليسوا وراء ذلك شيئًا، وإذا عرض عليهم التوبة والاستغفار أبوها وزعموا أنهم لا حاجة لهم إليها، إما لأن ما عندهم من الزندقة والجهل المركب مغن عنها وعن الطاعات جملة كحال كثير من الزنادقة، وإما احتقارًا وازدراء بمن يدعوهم إلى ذلك، ووصفهم سبحانه بالاستهزاء به وبآياته وبرسوله وبأنهم مجرمون وبأنهم يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم عن الإنفاق في مرضاته، ونسيان ذكره، وبأنهم يتولون الكفار ويدعون المؤمنين، وبأن الشيطان قد استحوذ عليهم وغلب عليهم حتى أنساهم ذكر الله فلا يذكرونه إلا قليلًا، وأنهم حزب الشيطان، وأنهم يوادون من حاد الله ورسوله، وبأنهم يتمنون ما يعنت المؤمنين ويشق عليهم، وأن البغضاء تبدو لهم من أفواههم وعلى فلتات ألسنتهم، بأنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم» اهـ^(١) إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

ومن الزنادقة: المُشْهَوْنَ لأقوال العلماء النابشون فيها درسه الزمان من زلاتهم؛ لإفساد أديان المسلمين باسم العلم والتوسعة وعدم التشدد ونبد الإقصائية وفتح باب الاجتهاد -زعموا-، ومما يُذكر من كلام أهل العلم: «من تتبع الرخص ترندق» اهـ.

وقد سئل العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن الرخص التي من تتبعها ترندق، فقال: «الرخص المذمومة التي من ترخص بها ترندق هي ما جاء عن العلماء في بعض المسائل في المعاملات: كالربا وكالأنكحة وغيرها، مما اختلف العلماء فيه:

* كمن ترخص بقول مالك رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ بجواز أكل الكلاب والحشرات وغيرها مما حرم الشرع أكله، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فمن ترخص بقول مالك في أكل ما عدا هذه المحرمات المذكورات في بعض الآية فقد أخطأ.

* وقال بعض العلماء: إنه يجوز للرجل أن يتزوج من النساء تسعا لقوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣].

* وقول بعضهم: إذا وجبت الزكاة أن للرجل أن يهب ماشيته أو نقوده قبل أن يحل وقت الزكاة بشهر أو شهرين لزوجته أو بعض أقاربه؛ لثلا تجب فيها الزكاة، فإذا ذهبت وقت إخراجها استرجع ماشيته أو نقوده، وهكذا أبدا يفعل عند وجوب الزكاة.

* وكما ترخص بعض الحنفية بقول أبي حنيفة بعدم وجوب الطمأنينة في الصلاة مستدلاً من قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

* ونظيره دعواهم أن الإيمان واحد والناس فيه سواء، وهو مجرد التصديق وليست الأعمال داخلة في ماهيته، وإن مات ولم يصل قط في عمره مع قدرته وصحة جسمه وفراغه فهو مؤمن. إلى غير ذلك مما لا يحصى ولا يستقصى مما رخص فيه بعض العلماء بقول متبوعهم.

فإذا أردت مسألة في أمر أو نهي أو معاملة وقد اختلف العلماء فيها بين مانع من ذلك ومرخص في هذه المسألة ومستنده في ذلك حديث ضعيف أو قياس فاسد أو استحسان أو احتياط يخالف ما أصله العلماء من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، فمن ترخص بها ليس عليه دليل شرعي من أقوال من ذكرنا من العلماء في أي مسألة كانت من الفروع، ومع من خالفه في النهي عنها الحق والصواب؛ فقد أخطأ لمخالفته ما جاء عن الرسول ﷺ أو عن أصحابه أو التابعين لهم بإحسان أو من بعدهم من الأئمة المهتدين. فمن أخذ بشيء من هذه المسائل التي رخص فيها بعض العلماء من غير دليل شرعي وقصده في ذلك اتباع ما يهواه لا ما يحبه الله ويرضاه فقد تزندق^(١).

وقال معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: «ما من عالم إلا ويرد عليه في مسائل اختارها: إما عن رأي أو عن ضعف حجة، وهم معذورون قبل إيضاح المحجة بدلائلها، ولو تتبع الناس شذوذات المجتهدين ورخصهم لخرجوا عن دين الإسلام إلى دين آخر، كما قيل: من تتبع الرخص تزندق.

ولو أراد مبتغي الفساد والعدول عن الصراط أن يتخذ له من رخصهم سلماً يرتقي به إلى شهواته، لكان الواجب على الحاكم قمعه وصدّه وتعزيزه كما هو مشهور في فقه الأئمة الأربعة وغيرهم» اهـ^(٢).

والمقصود: أن من وحّد الله حق توحيد عرف حقيقة الكفر والشرك والزندقة، ولم يختلط عليه ذلك، ومن لم يُقم لتوحيد وزناً ولم يرفع به رأساً لم يعرف الكفر من الإسلام، ولا الشرك من التوحيد؛ فلم يفرق بين التوحيد والتنديد، ولا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ولا بين المسلم والكافر، والله المستعان.



(١) منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع (ص: ١٢٥).

(٢) هذه مفاهيمنا (ص: ٨٣).

المبحث الخامس:

**بيان خطر المحاماة عن الزنادقة
والقبوريين وإيجاد الأعذار لهم وأن هذا
من نواقض الإسلام**

المبحث الخامس:

بيان خطر المعاماة عن الزناقة والقبورين وإيجاب الأعدار لهم
وأن هذا من نواقض الإسلام

فإن الله تعالى لما أمر عباده بتوحيده، والعمل بشريعته، بالانقياد لأمره، وأمرهم باتباع رسوله ﷺ، ونهاهم عن ضد ذلك من الشرك بالله والكفر به والإعراض عن شرعه؛ أمرهم بأمر هو من حقوق ذلك وهو البراءة من الزناقة والمشركين والطواغيت ومعاداتهم. وتكفيرهم؛ قال الله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ
أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
[المجادلة: ٢٢]

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: لا يجتمع هذا وهذا، فلا يكون
العبد مؤمناً بالله واليوم الآخر حقيقة، إلا كان عاملاً على مقتضى الإيمان ولوازمه، من
محبة من قام بالإيمان وموالاته، وبغض من لم يحم به ومعاداته، ولو كان أقرب الناس
إليه. وهذا هو الإيمان على الحقيقة، الذي وجدت ثمرته والمقصود منه، وأهل هذا
الوصف هم الذين كتب الله في قلوبهم الإيمان أي: رسمه وثبته وغرسه غرساً، لا
يتزلزل، ولا تؤثر فيه الشبه والشكوك. وهم الذين قواهم الله بروح منه أي: بوحيه،
ومعونته، ومدده الإلهي وإحسانه الرباني. وهم الذين لهم الحياة الطيبة في هذه الدار،
ولهم جنات النعيم في دار القرار، التي فيها من كل ما تشتهي الأنفس، وتلذ الأعين،

وتختار، ولهم أكبر النعيم وأفضله، وهو أن الله يحل عليهم رضوانه فلا يسخط عليهم أبداً، ويرضون عن ربهم بما يعطيهم من أنواع الكرامات، ووافر المثوبات، وجزيل الهبات، ورفيع الدرجات بحيث لا يرون فوق ما أعطاهم مولاهم غاية، ولا فوقه نهاية.

وأما من يزعم أنه يؤمن بالله واليوم الآخر، وهو مع ذلك مواد لأعداء الله، محب لمن ترك الإيمان وراء ظهره، فإن هذا إيمان زعمي لا حقيقة له، فإن كل أمر لا بد له من برهان يصدقه، فمجرد الدعوى لا تفيد شيئاً ولا يصدق صاحبها اه^(١).

وقال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، قال ابن جرير رحمه الله: «لا تتخذوا أيها المؤمنون، الكفارَ ظهراً وأنصاراً توالونهم على دينهم، وتظاهروا بهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلوهم على عوراتهم، فإنه مَنْ يفعل ذلك ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾، يعني بذلك: فقد برئ من الله، وبرئ الله منه، بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر» اه^(٢).

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله: «هذا نهي من الله تعالى للمؤمنين عن موالاة الكافرين بالمحبة والنصرة والاستعانة بهم على أمر من أمور المسلمين، وتوعد على ذلك فقال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ أي: فقد انقطع عن الله، وليس له في دين الله نصيب؛ لأن موالاة الكافرين لا تجتمع مع الإيمان؛ لأن الإيمان يأمر بموالاة الله وموالاة أوليائه المؤمنين المتعاونين على إقامة دين الله وجهاد أعدائه، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ فمن والى الكافرين من دون المؤمنين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله ويفتنوا أوليائه خرج من حزب المؤمنين، وصار من

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٨٤٨).

(٢) الجامع في تأويل القرآن (٦/٣١٣).

حزب الكافرين» اه^(١).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَقْعَلْ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ

❶ [الممتحنة: ١] قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذه الآيات فيها النهي الشديد عن موالاته الكفار من المشركين وغيرهم، وإلقاء المودة إليهم، وأن ذلك منافٍ للإيمان، ومخالف لملة إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، ومناقض للعقل الذي يوجب الحذر كل الحذر من العدو، الذي لا يبقى من مجهوده في العداوة شيئاً، ويتنهر الفرصة في إيصال الضرر إلى عدوه، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ اعملوا بمقتضى إيمانكم، من ولاية من قام بالإيمان، ومعاداة من عاداه، فإنه عدو الله، وعدو للمؤمنين. فلا تتخذوا عدو الله ﴿وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ أي: تسارعون في مودتهم وفي السعي بأسبابها، فإن المودة إذا حصلت تبتعتها النصرة والموالاتة، فخرج العبد من الإيمان، وصار من جملة أهل الكفران، وانفصل عن أهل الإيمان.

وهذا المتخذ للكافر ولياً عادم المروءة أيضاً، فإنه كيف يوالي أعدى أعدائه الذي لا يريد له إلا الشر، ويخالف ربه ووليه الذي يريد به الخير، ويأمره به، ويحبه عليه؟! وما يدعو المؤمن أيضاً إلى معاداة الكفار أنهم قد كفروا بما جاء المؤمنين من الحق، ولا أعظم من هذه المخالفة والمشاقة، فإنهم قد كفروا بأصل دينكم، وزعموا أنكم ضلال على غير هدى. والحال أنهم كفروا بالحق الذي لا شك فيه ولا مرية، ومن رد الحق فمحال أن يوجد له دليل أو حجة تدل على صحة قوله، بل مجرد العلم بالحق يدل على بطلان قول من رده وفساده» اه^(٢).

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ١٢٧).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٨٥٤).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذكر تعالى في هذه الآية الكريمة أن اليهود والنصارى بعضهم أولياء بعض، ولكنه بيّن في مواضع آخر أن ولاية بعضهم لبعض زائفة خالصة؛ لأنها لا تستند على أساس صحيح، هو دين الإسلام، فيبين أن العداوة والبغضاء بين النصارى دائمة إلى يوم القيامة، بقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَكَ إِنَّهُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِيثَاقَهُمْ فَنَسَوْا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَآغَرْنَاهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾.

وبيّن مثل ذلك في اليهود أيضاً، حيث قال فيهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَقْلُوبَةٌ عَلَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَلْمَزُوا إِيمَانًا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُبْقِي كَيْفَ يَشَاءُ وَلِيَزِيدَنَّ كَيْدًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَالْقِيَامَةَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، والظاهر أنها في اليهود فيما بينهم، كما هو صريح السياق، خلافاً لمن قال: إنها بين اليهود والنصارى. وصرح تعالى بعدم اتفاق اليهود معللاً له بعدم عقولهم في قوله: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾: ذكر في هذه الآية الكريمة أن من تولي اليهود والنصارى من المسلمين، فإنه يكون منهم بتولييه إياهم، وبيّن في موضع آخر أن توليهم موجب لسخط الله، والخلود في عذابه، وأن متوليهم لو كان مؤمناً ما تولاهم، وهو قوله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ (٥٠) وَلَوْ كَانُوا يُوْشِكُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾.

نهى في موضع آخر عن توليهم مبيّناً سبب التنفير منه، وهو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾، وبيّن

في موضع آخر: أن محل ذلك فيما إذا لم تكن الموالاة بسبب خوف، وتقية، وإن كانت بسبب ذلك فصاحبها معذور، وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا﴾، فهذه الآية الكريمة فيها بيان لكل الآيات القاضية بمنع موالاة الكفار مطلقاً وإيضاح؛ لأن محل ذلك في حالة الاختيار، وأما عند الخوف والتقية فيرخص في موالاتهم بقدر المداراة التي يكفي بها شرهم، ويشترط في ذلك سلامة الباطن من تلك الموالاة:

ومن يأتي الأمور على اضطرار * فليس كمثل آتيها اختياراً
وفهم من ظواهر هذه الآيات أن من تولى الكفار عمداً اختياراً، رغبة فيهم أنه كافر مثلهم» اه^(١).

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ إِنَّهُمْ فَالْتِلِكُمْ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣﴾ قَدْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبِغَارٌ تَحْشُونَ كِسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٣-٢٤]، قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله: «قول تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ اعملوا بمقتضى الإيمان، بأن توالوا من قام به، وتعادوا من لم يقم به. و﴿لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ﴾ الذين هم أقرب الناس إليكم، وغيرهم من باب أولى وأخرى، فلا تتخذوهم ﴿أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا﴾ أي: اختاروا على وجه الرضا والمحبة ﴿الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ إِنَّهُمْ فَالْتِلِكُمْ﴾ هُمُ الظَّالِمُونَ لأنهم تجرؤوا على معاصي الله، واتخذوا أعداء الله أولياء، وأصل الولاية: المحبة والنصرة، وذلك أن اتحاذهم أولياء، موجب لتقديم طاعتهم على طاعة الله، ومحبتهم على محبة الله ورسوله.



ولهذا ذكر السبب الموجب لذلك، وهو أن محبة الله ورسوله، يتعين تقديمها على محبة كل شيء، وجعل جميع الأشياء تابعة لها فقال: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ﴾، ومثلهم الأمهات ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ﴾ في النسب والعشرة، ﴿وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ أي: قراباتكم عموماً، ﴿وَأَمْوَالٌ أَقْرَبْتُمُوهَا﴾ أي: اكتسبتموها وتعتبتم في تحصيلها، خصها بالذكر، لأنها أرغب عند أهلها، وصاحبها أشد حرصاً عليها ممن تأتيه الأموال من غير تعب ولاكد.

﴿وَبِحَبْرَةٍ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾ أي: رخصها ونقصها، وهذا شامل لجميع أنواع التجارات والمكاسب من عروض التجارات، من الأثمان والأواني، والأسلحة، والأمتعة، والحبوب، والخروث، والأنعام، وغير ذلك. ﴿وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا﴾ من حسننها وزخرفتها وموافقتها لأهوائكم.

فإن كانت هذه الأشياء ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ فأنتم فسقة ظلمة.

﴿فَقَرَّبُوا﴾ أي: انتظروا ما يحل بكم من العقاب، ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ الذي لا مرد له.

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ أي: الخارجين عن طاعة الله، المقدمين على محبة الله شيئاً من المذكورات.

وهذه الآية الكريمة أعظم دليل على وجوب محبة الله ورسوله، وعلى تقديمها على محبة كل شيء، وعلى الوعيد الشديد والمقت الأكيد، على من كان شيء من هذه المذكورات أحب إليه من الله ورسوله، وجهاد في سبيله. وعلامة ذلك أنه إذا عرض عليه أمران: أحدهما: يحبه الله ورسوله، وليس لنفسه فيه هوى، والآخر: تحبه نفسه وتشتهيه، ولكنه يفوت عليه محبوباً لله ورسوله أو ينقصه، فإنه إن قدم ما تهواه نفسه على



ما يحبه الله دل ذلك على أنه ظالم، تارك لما يجب عليه^(١).

والآيات كثيرة في وجوب البراءة من الكفار والمشركون ومجانبتهم وبغضهم وعداوتهم، وتحريم إلقاء المودة لهم أو اتخاذهم أصدقاء أو بطانة من دون المؤمنين، وغير ذلك مما هو معلوم تحريمه من دين الإسلام بالضرورة.

وفي السنة ثبتت عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة في بيان وجوب البراءة من الكفار والمشركون وبغضهم ومعاداتهم، وتعدد بيانها من أوجه عديدة: من أمره بقتالهم، ونفيه عن الإقامة بين أظهرهم، وأمره بالهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام، وأمره بمخالفة المشركون ونفيه عن التشبه بهم، وغير ذلك.

* روى مسلم (٣٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ، قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي، وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

* ورواه النسائي (٣٦٩٩) في سننه عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: «أمرت أن أقاتل المشركون حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وأكلوا ذبائحنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها».

* وروى مسلم (٢١٦٧) عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه».

* وروى مسلم (١٨١٧) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ أنها قالت: خرج رسول الله ﷺ قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه، فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ: جئت

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٣٣٢).



لأتبعك، وأصيب معك، قال له رسول الله ﷺ: «تؤمن بالله ورسوله؟» قال: لا، قال: «فارجع، فلن أستعين بمشرك»، قالت: ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل، فقال له كما قال أول مرة، فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة، قال: «فارجع، فلن أستعين بمشرك»، قال: ثم رجع فأدركه بالبيداء، فقال له كما قال أول مرة: «تؤمن بالله ورسوله؟» قال: نعم، فقال له رسول الله ﷺ: «فانطلق».

* وروى أبو داود (١٦٤٥) والترمذي (١٦٠٤) والنسائي (٤٧٨٠). عن جرير بن عبدالله أن رسول الله ﷺ قال: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين»، قالوا: يا رسول الله لم؟ قال: «لا تراءى ناراهما».

* وروى أبو داود في (٢٥٠٤) والنسائي (٣٠٩٦) والدارمي (٢٤٥٧) والحاكم (٢٤٢٧) وقال: «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم».

* وروى النسائي (٢٥٦٧) والحاكم في المستدرک وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي عن بهز بن حكيم، يحدث عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا نبي الله ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عدد من أصابع يديه، ألا أتيتك، ولا آتي دينك، وإني كنت امرأ لا أعقل شيئاً، إلا ما علمني الله ورسوله، وإني أسألك بوجه الله عَزَّجَلَّ بما بعثك ربك إلينا؟ قال: «بالإسلام» قال: قلت وما آيات الإسلام؟ قال: «أن تقول: أسلمت وجهي إلى الله عَزَّجَلَّ، وتخلّيت، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، كل مسلم على مسلم محرم، أخوان نصيران، لا يقبل الله عَزَّجَلَّ من مشرك بعدما أسلم عملاً أو يفارق المشركين إلى المسلمين».

* وروى النسائي (٤١٤٦) عن يزيد بن الشخير قال: بينا أنا مع مطرف بالمربد إذ دخل رجل معه قطعة آدم قال: كتب لي هذه رسول الله ﷺ فهل أحد منكم يقرأ؟ قال:

قلت: أنا أقرأ، فإذا فيها: «من محمد النبي ﷺ لبني زهير بن أقيش، أنهم إن شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وفارقوا المشركين، وأقرأوا بالخمس في غنائمهم، وسهم النبي ﷺ وصفه، فإنهم آمنون بأمان الله ورسوله».

* وعند النسائي (٤١٧٧) في خبر إسلام جرير بن عبد الله قال: أتيت النبي ﷺ وهو يبائع، فقلت: يا رسول الله، أبسط يدك حتى أبايك، واشترط علي، فأنت أعلم، قال: «أبايك على أن تعبد الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتناصح المسلمين، وتفارق المشركين».

فهذه النصوص وغيرها من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ تدل على وجوب بغض الكفار ومعاداتهم وحرمة محبتهم وموالاتهم، فكيف بمناصرتهم ومظاهرتهم على المسلمين، كيف بالمحاماة عنهم والمدافعة عنهم بالباطل، كيف بالتوقف في تكفيرهم، أو الشك في كفرهم، كيف بتصحيح مذهبهم، بل كيف بتفضيل حكم الطاغوت على حكم الله ورسوله ﷺ، وتفضيل دين المشركين على دين المسلمين، بل كيف بمعاداة المسلمين لأجل استجابتهم لأمر الله بيبغض المشركين والبراءة منهم وتكفيرهم، لا شك أن من فعل هذا فقد مَرَّقَ من الإسلام، وكَفَرَ كَفْرًا نَاقِلًا عن الملة بموالاته من حاد الله ورسوله، وعدم تكفيره من كفره الله ورسوله نسأل الله العافية والسلامة.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بمعنى ما تقدم تقريرات مهمة نافعة، فمن ذلك: قوله رَحِمَهُ اللهُ: «قال الشيخ إبراهيم الجعبري لما اجتمع بابن عربي -صاحب هذا الكتاب- فقال: رأيته شيخًا نجسًا يكذب بكل كتاب أنزله الله ويكل نبي أرسله الله. وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام -لما قدم القاهرة وسأله عنه- قال: هو شيخ سوء كذاب مقبوح يقول بقدّم العالم ولا يحرم فرجًا فقول: يقول بقدّم العالم؛ لأن هذا قوله وهذا كفر معروف، فكفره الفقيه أبو محمد بذلك ولم يكن بعد ظهر من قوله: إن العالم هو الله وإن العالم صورة الله وهوية الله، فإن هذا أعظم من كفر القائلين بقدّم العالم الذين يشبّهون واجب الوجود ويقولون إنه صدر عنه الوجود الممكن».

وقال عنه من عاينه من الشيوخ: إنه كان كذاباً مفترياً وفي كتبه - مثل الفتوحات المكية وأمثالها - من الأكاذيب ما لا يخفى على لبيب، هذا وهو أقرب إلى الإسلام من ابن سبعين ومن القنوي والتلمساني وأمثاله من أتباعه، فإذا كان الأقرب بهذا الكفر - الذي هو أعظم من كفر اليهود والنصارى - فكيف بالذين هم أبعد عن الإسلام؟!

ولم أصف عشر ما يذكرونه من الكفر. ولكن هؤلاء التيس أمرهم على من لم يعرف حالهم كما التيس أمر القرامطة الباطنية لما ادعوا أنهم فاطميون وانتسبوا إلى التشيع، فصار المتبعون مائلين إليهم غير عالمين بباطن كفرهم؛ ولهذا كان من مال إليهم أحد رجلين: إما زنديقاً منافقاً، وإما جاهلاً ضالاً.

وهكذا هؤلاء الاتحادية: فرءوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم ولا تقبل توبة أحد منهم إذا أخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر وهم الذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم أو ذب عنهم أو أثنى عليهم أو عظم كتبهم أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو، أو من قال إنه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فساداً ويصدون عن سبيل الله.

فضررهم في الدين: أعظم من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم كقطاع الطريق، وكالتار الذين يأخذون منهم الأموال ويعيقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية؛ ولهذا هم يريدون دولة التار ويختارون انتصارهم على المسلمين» اهـ^(١).



وقال رَحِمَهُ اللهُ: «اليهود والنصارى هم السابقون في تعظيم القبور والمشاهد؛ ولهذا قال ﷺ في الحديث المتفق عليه: «لعن الله اليهود والنصارى: اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما فعلوا»، والنصارى أشد غلوًا في ذلك من اليهود كما في الصحيحين عن عائشة: أن النبي ﷺ ذكرت له أم حبيبة وأم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كنيسة بأرض الحبشة، وذكرتا من حسنهما وتصاوير فيها، فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدًا وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة».

والنصارى كثيرا ما يعظمون آثار القديسين منهم، فلا يستبعد أنهم ألقوا إلى بعض جهال المسلمين أن هذا قبر بعض من يعظمه المسلمون ليوافقوهم على تعظيمه، كيف لا؟ وهم قد أضلوا كثيرا من جهال المسلمين حتى صاروا يعمدون أولادهم ويؤمنون أن ذلك يوجب طول العمر للولد، وحتى جعلوهم يزورون ما يعظمونه من الكنائس والبيع، وصار كثير من جهال المسلمين يتذرون للمواضع التي يعظمها النصارى، كما قد صار كثير من جهالهم يزورون كنائس النصارى ويلتمسون البركة من قسيسهم ورهبانهم ونحوهم.

والذين يعظمون القبور والمشاهد: هم شبه شديد بالنصارى حتى إنني لما قدمت القاهرة اجتمع بي بعض معظيهم من الرهبان وناظرني في المسيح ودين النصارى حتى بينت له فساد ذلك، وأجبتة عما يدعيه من الحجة، وبلغني بعد ذلك أنه صنف كتابًا في الرد على المسلمين وإبطال نبوة محمد ﷺ وأحضره إلي بعض المسلمين وجعل يقرأه عليّ لأجيب عن حجج النصارى وأبين فسادها.

وكان من أواخر ما خاطبت به النصراني أن قلت له: أنتم مشركون، وبينت من شركهم ما هم عليه من العكوف على التماثيل والقبور وعبادتها والاستغاثة بها. قال لي: نحن ما نشرك بهم ولا نعبدهم وإنما نتوسل بهم كما يفعل المسلمون إذا جاءوا إلى قبر



الرجل الصالح فيتعلقون بالشباك الذي عليه ونحو ذلك. فقلت له: وهذا أيضا من الشرك ليس هذا من دين المسلمين وإن فعله الجهال، فأقر أنه شرك حتى إن قسيسًا كان حاضرًا في هذه المسألة فلما سمعها قال: نعم على هذا التقدير نحن مشركون.

وكان بعض النصارى يقول لبعض المسلمين: لنا سيد وسيدة ولكم سيد وسيدة، لنا السيد المسيح والسيدة مريم، ولكم السيد الحسين والسيدة نفيسة. فالنصارى يفرحون بما يفعله أهل البدع والجهل من المسلمين مما يوافق دينهم ويشابهونهم فيه، ويحبون أن يقوى ذلك ويكثر، ويحبون أن يجعلوا رهبانهم مثل عباد المسلمين وقسيسيهم مثل علماء المسلمين، ويضاهئون المسلمين، فإن عقلاءهم لا ينكرون صحة دين الإسلام، بل يقولون: هذا طريق إلى الله وهذا طريق إلى الله؛ ولهذا يسهل إظهار الإسلام على كثير من المنافقين الذين أسلموا منهم، فإن عندهم أن المسلمين والنصارى كأهل المذاهب من المسلمين، بل يسمون الملل مذاهب، ومعلوم أن أهل المذاهب كالحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية دينهم واحد، وكل من أطاع الله ورسوله منهم بحسب وسعه كان مؤمنًا سعيدًا باتفاق المسلمين.

فإذا اعتقد النصارى مثل هذا في الملل يبقى انتقال أحدهم عن ملته كانتقال الإنسان من مذهب إلى مذهب، وهذا كثيرا ما يفعله الناس لرغبة أو رهبة، وإذا بقي أقاربه وأصدقاؤه على المذهب الأول لم يتكر ذلك بل يحبهم ويودهم في الباطن؛ لأن المذهب كالوطن والنفس تحن إلى الوطن إذا لم تعتقد أن المقام به محرم أو به مضره وضياح دنيا. فلهذا يوجد كثير ممن أظهر الإسلام من أهل الكتاب لا يفرق بين المسلمين وأهل الكتاب.

ثم منهم من يميل إلى المسلمين أكثر، ومنهم من يميل إلى ما كان عليه أكثر، ومنهم من يميل إلى أولئك من جهة الطبع والعادة أو من جهة الجنس والقراية والبلد والمعاونة على المقاصد ونحو ذلك.

وهذا كما أن الفلاسفة ومن سلك سبيلهم من القرامطة والاتحادية ونحوهم يجوز عندهم أن يتدين الرجل بدين المسلمين واليهود والنصارى، ومعلوم أن هذا كله كفر باتفاق المسلمين، فمن لم يقر باطنًا وظاهرًا بأن الله لا يقبل دينًا سوى الإسلام فليس بمسلم، ومن لم يقر بأن بعد مبعث محمد ﷺ لن يكون مسلم إلا من آمن به واتبعه باطنًا وظاهرًا فليس بمسلم، ومن لم يحرم التدين بعد مبعثه ﷺ بدين اليهود والنصارى، بل من لم يكفرهم ويغضهم فليس بمسلم باتفاق المسلمين» اهـ^(١).

وكذا كثر جدا تقرير هذه المعاني من كلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ وَبَيَّنَ بَيَانًا وَاضِحًا جَلِيًّا خَطَرَ مَوَالَاةِ الْمُشْرِكِينَ وَالْمَحَامَاةِ عَنْهُمْ، قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «اعلموا: أن قول الرجل لا إله إلا الله، نفي وإثبات: إثبات الألوهية كلها لله وحده، ونفيها عن الأنبياء والصالحين وغيرهم؛ وليس معنى الألوهية أنه لا يخلق ولا يرزق، ولا يدبر، ولا يحمي ولا يميت إلا الله، فإن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يقولون بهذا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٢١]، فتفكروا -عباد الله- فيما ذكر الله عن الكفار، أنهم مقرون بهذا كله، لله وحده لا شريك له، وإنما كان شركهم: أنهم يدعون الأنبياء والصالحين، ويندبونهم، ويندرون لهم، ويتوكلون عليهم، يريدون منهم أنهم يقربونهم إلى الله، كما ذكر الله عنهم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] إذا عرفتم ذلك فهو لاء الطواغيت الذين يعتقد الناس فيهم، من أهل... وغيرهم، مشهورون عند الخاص والعام بذلك، وأنهم يترشحون له، ويأمرون به الناس، كلهم كفار مرتدون عن الإسلام؛ ومن جادل عنهم، أو أنكر على من كفرهم، أو زعم أن فعلهم هذا، لو كان باطلا فلا يخرجهم إلى الكفر، فأقل أحوال هذا المجادل

أنه فاسق لا يقبل خطه ولا شهادته، ولا يصلى خلفه، بل لا يصح دين الإسلام إلا بالبراءة من هؤلاء وتكفيرهم، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦] اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإنسان لا يستقيم له دين ولا إسلام ولو وحده الله وترك الشرك إلا بعداوة المشركين، والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء، كما قال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] اهـ^(٢).

ونص رَحِمَهُ اللَّهُ على أن من نواقض الإسلام العشرة عدم تكفير المشركين، ومظاهرتهم على المسلمين، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر» اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١] اهـ^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أنت يا من من الله عليه بالإسلام، وعرف أن ما من إله إلا الله، لا تظن أنك إذا قلت: هذا هو الحق، وأنا تارك ما سواه، لكن لا أتعرض للمشركين، ولا أقول فيهم شيئاً، لا تظن أن ذلك يحصل لك به الدخول في الإسلام، بل لابد من بغضهم، وبغض من يحبهم، ومسبتهم، ومعاداتهم، كما قال أبوك إبراهيم والذين معه: ﴿إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ وَبِمَا تَصَدُّونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كُفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

(١) الدرر السنية (١٠/ ٥٢-٥٣).

(٢) الدرر السنية (٨/ ١١٣).

(٣) الدرر السنية (١٠/ ٩١).

ولو يقول رجل: أنا أتبع النبي ﷺ وهو على الحق، لكن لا أتعرض للآلات والعزى، ولا أتعرض أبا جهل وأمثاله، ما علي منهم، لم يصح إسلامه، وأما مجادلة بعض المشركين بأن هؤلاء الطواغيت ما أمروا الناس بهذا، ولا رضوا به، فهذا لا يقوله إلا مشرك مكابر؛ فإن هؤلاء ما أكلوا أموال الناس بالباطل، ولا ترأسوا عليهم، ولا قربوا من قربوا، إلا بهذا، وإذا رأوا رجلاً صالحاً استحقروه، وإذا رأوا مشركاً كافراً تابعاً الشيطان، قربوه وأحبوه وزوجوه بناتهم، وعدوا ذلك شرفاً!

وهذا القائل يعلم أن قوله ذلك كذب، فإنه لو يحضر عندهم، ويسمع بعض المشركين يقول: جاءني شدة، فنخيت الشيخ، أو السيد، فنذرت له، فخلصني، لم يجسر أن يقول هذا القائل: لا يضر ولا ينفع إلا الله، بل لو قال هذا، وأشاعه في الناس، لأبغضه الطواغيت، بل لو قدروا على قتله لقتلوه.

وبالجملة: لا يقول هذا إلا مشرك مكابر، وإلا فدعواهم هذه، وتخوفهم الناس، وذكرهم السوالف الكفرية التي بآبائهم شيء مشهور لا ينكره من عرف حالهم، كما قال تعالى: ﴿شَهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم -رحمك الله- أن أول ما فرض الله على ابن آدم: الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّخِذُوا آلَ طَارُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. فأما صفة الكفر بالطاغوت فإن تعتقد بطلان عبادة غير الله، وتركها، وتبغضها، وتكفر أهلها، وتعاديتهم، وأما معنى الإيمان بالله فإن تعتقد أن الله هو الإله المعبود وحده، دون من سواه، وتخلص جميع أنواع العبادة كلها لله، وتنفى عن كل معبود سواه، وتحب أهل الإخلاص وتواليهم، وتبغض أهل الشرك وتعاديتهم، وهذه ملة إبراهيم التي سفه نفسه من رغب عنها، وهذه هي الأسوة التي أخبر الله بها في قوله: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ

إِذْ قَالُوا لَنُؤْمِنَنَّ بِإِنَّا بُرْهَانًا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفْرًا يُكْذَّبُ عَنْ أَعْيُنِنَا وَيُبَيِّنُ بَيْنَكُمْ وَالْعُدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴿المنتحنة: ٤﴾.

والطاغوت: عام في كل ما عُبد من دون الله، فكل ما عبد من دون الله، ورضي بالعبادة، من معبود، أو متبوع، أو مطاع في غير طاعة الله ورسوله، فهو طاغوت، والطواغيت كثيرة، ورؤوسهم خمسة:

* الأول: الشيطان، الداعي إلى عبادة غير الله، والدليل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بَنِيَّ إِدَّمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠].

* الثاني: الحاكم الجائر، المغير لأحكام الله تعالى، والدليل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

* الثالث: الذي يحكم بغير ما أنزل الله، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

* الرابع: الذي يدعي علم الغيب من دون الله، والدليل قوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]. وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

* الخامس: الذي يُعبد من دون الله، وهو راضٍ بالعبادة، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

واعلم أن الإنسان ما يصير مؤمناً بالله إلا بالكفر بالطاغوت، والدليل قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، الرشد: دين محمد، والغي: دين أبي جهل، والعروة الوثقى: شهادة أن لا إله إلا الله، وهي متضمنة للنفي والإثبات، تنفي جميع أنواع العبادة عن غير الله تعالى، وتثبت جميع أنواع العبادة كلها لله وحده لا شريك له» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أصل دين الإسلام وقاعدته: أمران:

* الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالاتة فيه، وتكفير من تركه.

* الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله، والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه، وتكفير من فعله.

والمخالفون في ذلك أنواع:

- فأشدهم مخالفة: من خالف في الجميع، ومن الناس من عبد الله وحده، ولم ينكر الشرك، ولم يعاد أهله.

- ومنهم: من عاداهم ولم يكفرهم.

- ومنهم: من لم يحب التوحيد ولم يبغضه.

- ومنهم: من كفرهم وزعم أنه مسبة للصالحين.

- ومنهم: من لم يبغض الشرك ولم يحبه.

- ومنهم: من لم يعرف الشرك، ولم ينكره.



- ومنهم: من لم يعرف التوحيد ولم ينكره.

- ومنهم: وهو أشد الأنواع خطراً من عمل بالتوحيد، لكن لم يعرف قدره، ولم يبغض من تركه، ولم يكفرهم.

ومنهم: من ترك الشرك وكرهه، ولم يعرف قدره، ولم يعاد أهله، ولم يكفرهم، وهؤلاء قد خالفوا ما جاءت به الأنبياء من دين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى «اه»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فالله الله، إخواني! تمسكوا بأصل دينكم أوله وآخره، أسه ورأسه، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله، واعرفوا معناها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم، ولو كانوا بعيدين، واکفروا بالطواغيت، وعادوهم، وأبغضوا من أحبهم، أو جادل عنهم، أو لم يكفرهم، أو قال: ما علي منهم، أو قال: ما كلفني الله بهم، فقد كذب هذا على الله وافترى، بل كلفه الله بهم، وفرض عليه الكفر بهم، والبراءة منهم، ولو كانوا إخوانه وأولاده، فالله الله، تمسكوا بأصل دينكم، لعلكم تلقون ربكم، لا تشركون به شيئاً» اه»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «معنى الكفر بالطاغوت: أن تبرأ من كل ما يعتقد فيه غير الله، من جنى، أو أنسى، أو شجر، أو حجر، أو غير ذلك، وتشهد عليه بالكفر والضلال، وتبغضه، ولو كان أنه أبوك أو أخوك، فأما من قال: أنا لا أعبد إلا الله، وأنا لا أتعرض للسادة، والقباب على القبور، وأمثال ذلك، فهذا كاذب في قول لا إله إلا الله، ولم يؤمن بالله، ولم يكفر بالطاغوت» اه»^(٣).

وكذا كثر جدا تقرير هذه المعاني من كلام أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ فمن ذلك:

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٣).

(٢) الدرر السنية (٢/ ١١٩-١٢٠).

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٢١-١٢٢).

قال العلامة عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ «أما قول من يقول: إن من تكلم بالشهادتين ما يجوز تكفيره، وقائل هذا القول لابد أن يتناقض، ولا يمكنه طرد قوله في مثل من أنكر البعث، أو شك فيه، مع إتيانه بالشهادتين، أو أنكر نبوة أحد من الأنبياء الذين ساءهم الله في كتابه، أو قال: الزنا حلال، أو نحو ذلك، فلا أظن يتوقف في كفر هؤلاء وأمثالهم إلا من يكابر ويعاند، فإن كابر وعاند وقال: لا يضر شيء من ذلك، ولا يكفر به من أتى بالشهادتين، فلا شك في كفره، ولا كفر من شك في كفره؛ لأنه بقوله هذا مكذب لله ولرسوله، وإجماع المسلمين، والأدلة على ذلك ظاهرة بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن قال: إن التلفظ بالشهادتين لا يضر معهما شيء، أو قال: من أتى بالشهادتين وصلى وصام لا يجوز تكفيره وإن عبد غير الله؛ فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر؛ لأن قائل هذا القول مكذب لله ورسوله، وإجماع المسلمين كما قدمنا، ونصوص الكتاب والسنة في ذلك كثيرة، مع الإجماع القطعي، الذي لا يستريب فيه من له أدنى نظر في كلام العلماء، لكن التقليد والهوى يعمي ويصم» اهـ^(١).

وقال العلماء الشيخ حسين، والشيخ عبدالله، ابنا الشيخ محمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ في أثناء جواب لهما على سؤال عن: رجل دخل هذا الدين وأحبه، ولكن لا يعادي المشركين، أو عاداهم ولم يكفرهم، أو قال: أنا مسلم، ولكن لا أقدر أن أكفر أهل لا إله إلا الله، ولو لم يعرفوا معناها، ورجل دخل هذا الدين وأحبه، ولكن يقول: لا أتعرض للقباب، وأعلم أنها لا تنفع ولا تضر، ولكن ما أتعرضها؟ فأجابا: «الرجل لا يكون مسلماً، إلا إذا عرف التوحيد ودان به، وعمل بموجبه، وصدق الرسول ﷺ فيما أخبر به، وأطاعه فيما نهى عنه، وأمر به، وآمن به وبما جاء به، فمن قال: لا أعادي المشركين، أو عاداهم ولم يكفرهم، أو قال: لا أتعرض أهل لا إله إلا الله، ولو فعلوا الكفر والشرك وعادوا



دين الله، أو قال: لا أتعرض للقباب، فهذا لا يكون مسلمًا، بل هو من قال الله فيهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمُنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝٥٠﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۝ وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْجِب معاداة المشركين، ومناذبتهم، وتكفيرهم، فقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا قَوْمًا يُمُونُكَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۝ الْآيَةُ، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ۝ الْآيَات، والله أعلم اه^(١).

وقال العلامة سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «اعلم، رحمك الله: أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، خوفًا منهم ومداراة لهم، ومداهنة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويجب الإسلام والمسلمين؛ هذا إذا لم يقع منه إلا ذلك، فكيف إذا كان في دار منعة واستدعى بهم، ودخل في طاعتهم وأظهر الموافقة على دينهم الباطل، وأعانهم عليه بالنصرة والمال ووالاهم، وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين، وصار من جنود القباب والشرك وأهلها، بعد ما كان من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله؟ فإن هذا لا يشك مسلم أنه كافر، من أشد الناس عداوة لله ولرسوله ﷺ. ولا يستثنى من ذلك إلا المكره، وهو الذي يستولي عليه المشركون، فيقولون له: اكفر، أو افعل كذا وإلا فعلنا بك وقتلناك، أو يأخذونه فيعذبونه حتى يوافقهم، فيجوز له الموافقة باللسان مع طمأنينة القلب بالإيمان. وقد أجمع العلماء على أن من تكلم بالكفر هازلًا: أنه يكفر، فكيف بمن أظهر الكفر خوفًا وطمعًا في الدنيا اه^(٢).

(١) الدرر السنية (١٠/١٣٩-١٤٠).

(٢) الدرر السنية (٨/١٢١-١٢٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إن جادل مجادل في أن عبادة القباب، ودعاء الأموات مع الله، ليس بشرك، وأن أهلها ليسوا بمشركين، بأن أمره، واتضح عناده وكفره» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أنت يا مَنْ مِنْ الله عليه بالثبات على الإسلام، احذر أن يدخل في قلبك شيء من الريب، أو تحسين هؤلاء المرتدين، وأن موافقتهم للمشركين وإظهار طاعتهم رأياً حسناً؛ حذراً على الأنفس والأموال والمحارم! فإن هذه الشبهة هي التي أوقعت كثيراً من الأولين والآخرين في الشرك بالله، ولم يعذرهم الله بذلك، وإلا فكثير منهم يعرفون الحق، ويعتقدونه بقلوبهم، وإنما يدينون لله بالشرك، للأعداء الثمانية التي ذكرها الله في كتابه، أو لبعضها، فلم يعذر بها أحداً ولا ببعضها، فقال: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَأَلَهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤] اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا يستريب المسلم أن اتباع المشركين، والدخول في جملتهم، والشهادة أنهم على حق، ومعاونتهم على زوال التوحيد وأهله، ونصرة القباب والقحاب واللواط؛ من اتباع ما يسخط الله، وكراهة رضوانه، وإن ادعوا أن ذلك لأجل الخوف، فإن الله ما عذر أهل الردة بالخوف من المشركين، بل نهى عن خوفهم. فأين هذا ممن يقول: ما جرى من شيء ونحن على ديننا؟!» اه^(٣).

وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «وسم تعالى أهل الشرك بالكفر فيما لا يخص من الآيات، فلا بد من تكفيرهم أيضاً، وهذا هو مقتضى لا إله إلا الله، كلمة الإخلاص، فلا يتم معناها إلا بتكفير من جعل لله شريكاً في عبادته» اه^(٤).

(١) الدرر السنية (٨/ ١٢٨).

(٢) الدرر السنية (٨/ ١٣٥).

(٣) الدرر السنية (٨/ ١٣٨).

(٤) الدرر السنية (٢/ ٢٠٦-٢٠٧).

وقال العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ شَارِحًا لكلام جده الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «(قوله رَحِمَهُ اللهُ: أصل دين الإسلام، وقاعدته أمران:

* الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالاته فيه، وتكفير من تركه) قلت: وأدلة هذا في القرآن أكثر من أن تحصر، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفْرُ تَعَالُؤًا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤]: أمر الله تعالى نبيه أن يدعو أهل الكتاب إلى معنى لا إله إلا الله، الذي دعا إليه العرب وغيرهم. والكلمة هي: لا إله إلا الله، ففسرها بقوله: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، فقوله: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ﴾، فيه معنى: لا إله، وهو نفي العبادة عما سوى الله، وقوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، هو المستثنى في كلمة الإخلاص، فأمره تعالى أن يدعوهم إلى قصر العبادة عليه وحده، ونفيها عن سواه.

ومثل هذه الآية كثير يبين أن الإلهية هي العبادة، وأنها لا يصلح منها شيء لغير الله، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، معنى قضى: أمر ووصى، قولان ومعناها واحد، وقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فيه معنى: لا إله، وقوله: ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] فيه معنى: إلا الله، وهذا هو توحيد العبادة، وهو دعوة الرسل، إذ قالوا لقومهم: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٣٢].

فلا بد من نفي الشرك في العبادة رأسًا، والبراءة منه وعن فعله، كما قال تعالى عن خليله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿١٦﴾ إِلَّا الَّذِي ذَرَرْتُ فِي ظَنِّي﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، فلا بد من البراءة من عبادة ما كان يعبد من دُونِ الله، وقال عنه عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿وَأَعَزَّ لَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨]، فيجب اعتزال الشرك وأهله بالبراءة منها، كما صرح به في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ

أَبَدًا حَتَّى تَوْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴿[الممتحنة: ٤]﴾، والذين معه هم الرسل، كما ذكره ابن جرير. وهذه الآية تتضمن جميع ما ذكره شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ من التحريض على التوحيد، ونفي الشرك، والموالات لأهل التوحيد، وتكفير من تركه بفعل الشرك المنافي له؛ فإن من فعل الشرك فقد ترك التوحيد؛ فإنها ضدان لا يجتمعان، فمتى وجد الشرك انتفى التوحيد. وقد قال تعالى في حال من أشرك: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِئُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَنَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴿[الزمر: ٨]﴾، فكفره تعالى بالتخاذ الأنداد، وهم الشركاء في العبادة، وأمثال هذه الآيات كثيرة، فلا يكون موحدًا إلا بنفي الشرك، والبراءة منه، وتكفير من فعله.

* ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله، والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه، وتكفير من فعله): فلا يتم مقام التوحيد إلا بهذا، وهو دين الرسل، أنذروا قومهم عن الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴿[النحل: ٣٦]﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿[الأنبياء: ٢٥]﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ أَهْلَ عَادٍ إِذْ أَنْذَرْنَاهُمْ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النَّذْرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴿[الأحقاف: ٢١]﴾.

قوله (في عبادة الله): العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. وقوله: (والتغليظ في ذلك): وهذا موجود في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿فَقَرِّءُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي لَكَرُمَتُهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿[الذاريات: ٥٠]﴾، ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا مِثْلَ اللَّهِ إِنِّي لَكَرُمَتُهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿[الذاريات: ٥١]﴾. ولولا التغليظ لما جرى على النبي وأصحابه من قريش ما جرى، من الأذى العظيم، كما هو مذكور في السير مفصلاً، فإنه بادأهم بسبب دينهم وعيب آلهتهم.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمعاداة فيه): كما قال تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴿[التوبة: ٥]﴾، والآيات في هذا كثيرة جداً،



كقوله: ﴿وَقِيلُوا لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَلِمَةً﴾ [الأنفال: ٣٩]، والفتنة: الشرك، ووسم تعالى أهل الشرك بالكفر فيما لا يحصى من الآيات، فلا بد من تكفيرهم أيضًا، وهذا هو مقتضى لا إله إلا الله، كلمة الإخلاص؛ فلا يتم معناها إلا بتكفير من جعل لله شريكًا في عبادته، كما في الحديث الصحيح: «من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرم ماله ودمه، وحسابه على الله»، فقوله ﷺ: «وكفر بما يعبد من دون الله»: تأكيد للنفي، فلا يكون معصوم الدم والمال إلا بذلك، فلو شك أو تردد لم يعصم دمه وماله.

فهذه الأمور هي تمام التوحيد؛ لأن لا إله إلا الله قيدت في الأحاديث بقبول ثقال:
بالعلم، والإخلاص، والصدق، واليقين، وعدم الشك، فلا يكون المرء موحدًا إلا
باجتماع هذا كله، واعتقاده، وقبوله، ومحبته، والمعاداة فيه، والموالاتة بمجموع ما ذكره
شيخنا رَحِمَهُ اللهُ بِحُصْل ذلك.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (والمخالف في ذلك أنواع: فأشدهم مخالفة من خالف في الجميع): فقبل الشرك واعتقده ديناً، وأنكر التوحيد واعتقده باطلاً، كما هو حال الأكثر؛ وسببه: الجهل بما دل عليه الكتاب والسنة، من معرفة التوحيد، وما ينافيه من الشرك والتنديد، واتباع الأهواء وما عليه الآباء، كحال من قبلهم من أمثالهم من أعداء الرسل، فرموا أهل التوحيد بالكذب والزور، والبهتان والفجور، وحجتهم: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَانُوا كَـذَّابِينَ﴾ [الشعراء: ٧٤]، وهذا النوع من الناس والذي بعده قد ناقضوا ما دلت عليه كلمة الإخلاص، وما وضعت له، وما تضمنته من الدين الذي لا يقبل الله ديناً سواه، وهو دين الإسلام الذي بعث الله به جميع أنبيائه ورسله، واتفقت دعوتهم عليه كما لا يخفى فيها قص الله عنهم في كتابه.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومن الناس من عبد الله وحده، ولم ينكر الشرك، ولم يعاد أهله) قلت: ومن المعلوم أن من لم ينكر الشرك لم يعرف التوحيد، ولم يأت به، وقد عرفت أن التوحيد لا يحصل إلا بنفي الشرك والكفر بالطاغوت المذكور في الآية.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومنهم من عاداهم ولم يكفرهم): فهذا النوع أيضًا لم يأت بما دلت عليه لا إله إلا الله من نفي الشرك، وما تقتضيه من تكفير من فعله بعد البيان إجماعًا، وهو مضمون سورة الإخلاص، و﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا لَكُمُ الْكُفْرُ وَتُحِبُّونَ﴾ [الكافرون: ١]، وقوله في آية الممتحنة: ﴿كَفَرْنَا بِكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، ومن لم يُكْفَرْ من كُفْر القرآن فقد خالف ما جاءت به الرسل من التوحيد، وما يوجبه.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومنهم من لم يحب التوحيد، ولم يبغضه) فالجواب: أن من لم يحب التوحيد لم يكن موحدًا؛ لأنه هو الدين الذي رضى الله تعالى لعباده، كما قال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فلو رضى بها رضى به الله وعمل به لأحبه، ولا بد من المحبة؛ لعدم حصول الإسلام بدونها، فلا إسلام إلا بمحبة التوحيد. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: الإخلاص: محبة الله، وإرادة وجهه؛ فمن أحب الله أحب دينه، وما لا فلا، وبالمحبة يترتب عليها ما تقتضيه كلمة الإخلاص من شروط التوحيد.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومنهم من لم يبغض الشرك ولم يحبه) قلت: ومن كان كذلك فلم ينف ما نفته لا إله إلا الله من الشرك والكفر بما يعبد من دون الله، والبراءة منه، فهذا ليس من الإسلام في شيء أصلاً، ولم يعصم دمه ولا ماله، كما دل عليه الحديث المتقدم.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (ومنهم من لم يعرف الشرك ولم ينكره) قلت: من لم يعرف الشرك ولم ينكره، لم ينه ولا يكون موحدًا، إلا من نفى الشرك وتبرأ منه ومن فعله، وكفرهم؛ وبالجهل بالشرك لا يحصل شيء مما دلت عليه لا إله إلا الله، ومن لم يقيم بمعنى هذه الكلمة ومضمونها فليس من الإسلام في شيء؛ لأنه لم يأت بهذه الكلمة ومضمونها عن علم ويقين، وصدق وإخلاص، ومحبة وقبول، وانقياد، وهذا النوع ليس معه من ذلك شيء، وإن قال لا إله إلا الله، فهو لا يعرف ما دلت عليه، ولا ما تضمنته.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومنهم من لم يعرف التوحيد ولم ينكره) فأقول: هذا كالذي قبله، لم يرفعوا رأساً بما خلقوا له من الدين الذي بعث الله به رسله، وهذه الحال حال من قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومنهم وهو أشد الأنواع خطراً: من عمل بالتوحيد ولم يعرف قدره، فلم يبغض من تركه ولم يكفرهم) فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهو أشد الأنواع خطراً) لأنه لم يعرف قدر ما عمل به، فلم يجئ بما يصحح توحيد، من القيود الثقالة التي لا بد منها، لما علمت أن التوحيد يقتضي نفي الشرك، والبراءة منه، ومعاداة أهله، وتكفيرهم، مع قيام الحجة عليهم، فهذا قد يغتر بحاله، وهو لم يجئ بما عليه من الأمور التي دلت عليها كلمة الإخلاص، نفياً وإثباتاً.

وكذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومنهم من ترك الشرك وكرهه، ولم يعرف قدره) فهذا أقرب من الذي قبله، لكن لم يعرف قدر الشرك؛ لأنه لو عرف قدره لفعل ما دلت عليه الآيات المحكمات، كقول الخليل: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، وقوله: ﴿إِنَّا بَرَاءٌ مِمَّا تُدْعَوْنَ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلْعَدَوُةٌ وَأَلْبَسْنَاكُمْ أَلْبَاءً﴾ [المتحنة: ٤]. فلا بد لمن عرف الشرك وتركه من أن يكون كذلك، من الولاء والبراء، من العابد والمعبود، وبغض الشرك وأهله، وعداوتهم.

وهذان النوعان هما الغالب على أحوال كثير ممن يدعى الإسلام، فيقع منهم من الجهل بحقيقته ما يمنع الإتيان بكلمة الإخلاص، وما اقتضته على الكمال الواجب الذي يكون به موحدًا، فما أكثر المغرورين، الجاهلين بحقيقة الدين!

فإذا عرفت أن الله كفر أهل الشرك، ووصفهم به في الآيات المحكمات، كقوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]، وكذلك السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فأهل التوحيد والسنة يصدقون الرسل فيما أخبروا، ويطيعونهم فيما أمروا، ويحفظون ما قالوا، ويفهمونه، ويعملون به، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ويجاهدون من خالفهم، تقريبًا إلى الله، وطلبًا للجزاء من الله لا منهم).

وأهل الجهل والغلو لا يميزون بين ما أمروا به ونهوا عنه، ولا بين ما صح عنهم، وما كذب عليهم، ولا يفهمون حقيقة مرادهم، ولا يتحرون طاعتهم، بل هم جهال لما أتوا به، معظمون لأغراضهم) قلت: ما ذكره شيخ الإسلام يشبه حال هذين النوعين الأخيرين.

بقي مسألة حدثت تكلم بها شيخ الإسلام ابن تيمية، وهي عدم تكفير المعين ابتداء لسبب ذكره رَحِمَهُ اللهُ، أوجب له التوقف في تكفيره قبل إقامة الحجة عليه، قال رَحِمَهُ اللهُ: (ونحن نعلم بالضرورة، أن النبي لم يشرع لأحد أن يدعو أحدًا من الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها؛ كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت، ولا إلى ميت، ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهي عن هذه الأمور كلها، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، ولكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين، لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يبين ما جاء به الرسول مما يخالفه) انتهى.

قلت: فذكر رَحِمَهُ اللهُ ما أوجب له عدم إطلاق الكفر عليهم على التعيين خاصة، إلا بعد البيان والإصرار، فإنه قد صار أمة وحده؛ لأن من العلماء من كفره بنهيهم لهم عن الشرك في العبادة، فلا يمكن أن يعاملهم بمثل ما قال، كما جرى لشيخنا محمد بن عبد الوهاب، رَحِمَهُ اللهُ في ابتداء دعوته، فإنه إذا سمعهم يدعون زيد بن الخطاب، قال: الله خير من زيد، تمرينًا لهم على نفي الشرك، بلين الكلام، نظرًا إلى المصلحة،



وعدم النفرة^(١) اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الإله: الذي تألهه القلوب، محبة، ورجاء، وتعظيمًا، وتوكلًا، واستعانة، ونحو ذلك من أنواع العبادة، الباطنة، والظاهرة، فالتوحيد هو إفراد الله بالالهية، كما تقدم بيانه، ولا يحصل ذلك إلا بالبراءة من الشرك والمشرِكين باطنًا وظاهرًا، كما ذكر الله تعالى ذلك عن إمام الحنفاء عَلَيْهِ السَّلَام بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ الآية [الزخرف: ٢٦]، وقوله: ﴿وَنَقُورُ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (٣٨) إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] فتأمل: كيف ابتدأهم بالبراءة من المشرِكين، وهذا هو حقيقة معنى لا إله إلا الله، ومدلولها^(٢) اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أرشد الله نبيه محمدًا والمؤمنين أن يأتوا بخليفه في ذلك، ويتأسوا به، فقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤]. ولهذا الأصل العظيم الذي هو ملة إبراهيم شرع الله جهاد المشرِكين، فقال: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]، وفي الحديث: «بُعثت بالسيف بين يدي الساعة، حتى يعبد الله وحده لا شريك له»، ومع هذا حذر الله نبيه وعباده المؤمنين من الركون إليهم، فقال: ﴿وَلَوْلَا أَن نَّبْتَثُكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ (٦١) إِذَا لَدَقْنَكَ ضَعُفَ الْحَيَوةِ وَضَعُفَ الْمَنَاتِ ثُمَّ لَا يَجِدُكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤-٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكُزُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ الآية [هود: ١١٣]. وأظلم الظلم: الشرك بالله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَشْرِكْ لَطَلُّهُ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٠٢-٢١١).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٢٦٦).

وَعَدَّكُمْ أَزْوَاجًا ﴿١﴾ الآية [المتنحة: ١]، ومن المعلوم أن الذين نزلت هذه الآية في التحذير عن توليهم ليسوا من اليهود ولا من النصارى، ولا ريب أن الله تعالى أوجب على عباده المؤمنين البراءة من كل مشرك، وإظهار العداوة لهم والبغضاء، وحرّم على المؤمنين موالاتهم والركون إليهم، ومعلوم أن مشركي العرب لا يقولون: إن آهتهم تخلق وترزق، وتدبر أمر من دعاها، وشركهم إنما هو في التآله والعبادة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [الأحاف: ٥]، والآية الثانية، وقال تعالى: ﴿لَهُمْ دَعْوَةٌ لِّمَن لَّا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَآ يَسْتَجِيبُ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسٌ سَطَّ فَوْقَهُ إِلَى السَّمَاءِ يَنُفِّخُ فِيهِ وَمَا يُرِيبُهُ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الزمر: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْعَمٍ ۚ﴾ [١٣] إن تدعوهم لا يسمعون دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرْكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكُمْ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣-١٤].

والآيات في بيان الشرك في العبادة، وأنه دين المشركين، وما تضمنه القرآن من الرد عليهم، وبيان ضلالتهم، وضياح أعمالهم أكثر من أن تحصر، ويكفي اللبيب الموقف لديه بعض ما ذكرناه من الآيات المحكمات، وأما من لم يعرف حقيقة الشرك، لإعراضه عن فهم الأدلة الواضحة، والبراهين القاطعة، فكيف يعرف التوحيد؟ ومن كان كذلك لم يكن من الإسلام في شيء، وإن صام وصلى، وزعم أنه مسلم.

وأما من شرح الله صدره للإسلام، وأصغى قلبه إلى ذكر الله من الآيات المحكمات في بيان التوحيد المتضمن لخلع الأنداد التي تعبد من دون الله، والبراءة منها ومن عابديها، عرف دين المرسلين، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصُّلُوحَ﴾ [النحل: ٣٦]، والطاغوت: ما تجاوز به العبد حده، من معبود، أو متبوع، أو مطاع. وكلما ازداد العبد تدبراً لما ذكره الله تعالى في كتابه من أنواع العبادة التي

يحبها الله من عبده ويرضاها، عرف أن من صرف شيئاً منها لغير الله فقد أشرك، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ الآية [الكهف: ١١٠].

ويجمع أنواع العبادة تعريفها بأنها: كل ما يحبه الله ورسوله، من الأقوال والأعمال، الظاهرة والباطنة. إذا فهمتم ذلك وعقلتموه، علمتم أن من المصائب في الدين ما يقع اليوم من كثير ممن يدعي الإسلام، مع هؤلاء الذين يأتونهم من أهل الشمال، وهم يعلمون أن الأوثان التي تعبد، وتقصد بأنواع العبادة، موجودة في بلادهم، وأن الشرك يقع عندهم، من الأقوال، والأعمال، ولا يحصل منهم نفرة ولا كراهة له مثل هؤلاء الذين لا يعرف منهم أنهم عرفوا ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من توحيده، ولا أنكروا الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، بل الواقع منهم إكرامهم وإعظامهم، بل زواجهم نساءهم، فأى موالاة أعظم من هذا؟! وأي ركون-أين من هذا؟ أين العداوة لهم والبغضاء؟ هل كان ذلك الذي شرع الله وأوجبه على عباده خاصاً بأناس كانوا فبانوا؟ اه^(١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «الواجب عند ورود الشبهات، هو القيام لله مثني وفرادي، والتفكر، لا سيما عند هذه الفتنة التي عمت وطمت، وأعمت وأصمت، فإنها كما في حديث حذيفة، قال: قلت: يا رسول الله، إنا كنا في شر، فذهب الله بذلك الشر، وجاء بالخير على يديك، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم»، قال: ما هو؟ قال: «فتن كقطع الليل المظلم، يتبع بعضها بعضاً، تأتيكم مشبهة كوجوه البقر، لا تدرون أيها من أي». فهذه الفتن الواقعة في هذا الزمان من جنس ما أشير إليه في الحديث الذي خرج الإمام أحمد في مسنده، فتعين الاهتمام بالخرج منها، والنجاة فيها، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاعتصام بحبل الله، ومعرفة ما أوجبه وندب إليه في كتابه من شرائع الإيمان وحدوده، وما نهى عنه وحرمه من شُعب الكفر والنفاق وحدوده، وقد نص على هذا ﷺ لما سأله حذيفة عن الفتن:

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٦٤-٢٧٠).

فعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وأسأله عن الشر، وعرفت أن الخير لن يسبقني، قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «يا حذيفة، تعلم كتاب الله، واتبع ما فيه» ثلاث مرار، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «فتنة وشر»، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الشر خير؟ قال: «هدنة على دخن، وجماعة على إقذاء» قال: قلت: يا رسول الله، الهدنة على دخن، ما هي؟ قال: «لا ترجع قلوب أقوام على الذي كانت عليه»، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «يا حذيفة، تعلم كتاب الله، واتبع ما فيه» ثلاث مرار، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «فتنة عمياء صماء، عليها دعاة على أبواب النار، وأن تموت يا حذيفة وأنت عاض على جذل، خير لك من أن تتبع أحدًا منهم».

قلت: فتأمل ما أرشد إليه حذيفة، ووصاه عند حدوث الفتن العظام، التي لا يبصر أهلها الحق، ولا يسمعون من الداعي والناصح، وتكريره الوصية بقراءة كتاب الله، واتباع ما فيه؛ لأن المخرج من كل فتنة موجود فيه مقرر، لكن لا يفهمه ويفقهه إلا من تعلم كتاب الله، ألفاظه ومعانيه، ووفق للعمل بما فيه، فذلك جدير أن يهبه الله نورًا يمشي به في الناس، ولا يخفى عليه ما وقع فيه الأكثر، من الشك والريب والالتباس، وهذا الصنف عزيز الوجود في القراء، ومن يتسبب إلى العلم والطلب، فكيف بغيرهم؟!

شعرًا:

أما الخيام فإنها كخيامهم ** وأرى نساء الحي غير نسائها

فعليكم بلزوم الوصية النبوية لصاحب السر حذيفة بن اليمان، وتدبر القرآن والتفقه في معانيه، فبذلك يعرف العبد إن عقل عن الله: أن أوجب واجب فيه، وأهمه وأكده، وزيدته: معرفة الله تعالى بما تعرف به إلى عبادته، من صفات كماله ونعوت جلاله، وبديع أفعاله، وإحاطة علمه وشمول قدرته، وكمال عزته وعميم رحمته.

وبمعرفة ذلك يهتدي العبد إلى محبة وتعظيمه، وإسلام الوجه له، وإنابة القلب إليه، وإفراذه بالقصد والطلب، وسائر العبادات، كالخشية والرجاء، والاستعانة والاستغاثة، والتوكل والتقوى، ويرضى به ربًّا وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا رسولًا، ويذوق من طعم الإيمان ما يوجب له كمال حب الله وحب رسوله، وكمال الحب بجلاله، ويعرف الوسائل إلى هذا المطلوب الأكبر، والمقصود الأعظم، ويهتم بها غاية الاهتمام، ويطلبها منتهى الطلب. ويعرف ما يضاد هذا الأصل ويناقضه، من تعطيل وكفر وشرك، ويعرف وسائلها وذرائعها الموصلة إليها، المفضية إلى اقتحامها وارتكابها، فيهتم بتحصيل وسائل التوحيد، ويهتم بالتباعد عن وسائل الكفر، والتعطيل والتنديد، كما يستفاد من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ وَإِلَّاكَ نَسْتَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥].

فمن عرف هذا الأصل الأصيل عرف ضرر الفتن الواقعة في هذه الأزمان^(١) وعرف أنها تعود على هذا الأصل الأصيل بالهدم والهدم، والمحو بالكلية، وتقتضي ظهور الشرك والتعطيل، ورفع أعلامه الكفرية، وأن مرتبتها من الكفر وفساد البلاد والعباد فوق ما يتوهمه المتوهمون، ويظنه الظانون.

وبه يعلم: أن أسباب ما وقع من الوسائل، إلى تهوين تلك الفتنة، وتسهيل أمرها، والسكوت عن التغليظ فيها؛ من أكبر أسباب وقوع الشر، ومحو أعلام التوحيد، والوسيلة لها حكم الغاية. فإن انضاف إلى تسهيلها، إكرام من أقام بديارهم، وتلطخ بأوضاعهم، وشهد مهرجاناتهم، وتوقيره، والمشي إليه، وصنع الولائم له، فعند ذلك ينعى الإسلام، ويكيه من: ﴿كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفٌ أَلَسَمَعَ وَهُوَ سَهِيْدٌ﴾ [ق: ٣٧]، وفي الحديث: «من قرء صاحب بدعة، فقد أعان على هدم الإسلام»، فكيف بما هو أعظم وأطم من البدع؟! فالله المستعان، وأعجب من هذا: أن بعض من يتولى خدمة من حاد الله ورسوله يحسن أمرهم، ويرغب في ولايتهم، ويقدم في أهل الإسلام، وربما أشار

(١) يعني ما حدث من ظهور أهل الشرك على بلاد المسلمين في زمنه



بحرهم، فإذا قدم بعض بلاد أهل الإسلام تلقاه منافقوها وجهاها بها لا يليق إلا مع خواص الموحدين.

فافهم أسباب الشرك ووسائله، ومن كان في قلبه حياة وله رغبة، وله غيرة وتوقير لرب الأرباب، يأنف ويشمئز عما هو دون ذلك، ولكن الأمر كما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنها تنقض عرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية»، وما جاء في القرآن من النهي والتغليظ والتشديد في موالاتهم وتوليهم دليل على أن أصل الأصول لا استقامة له ولا ثبات له إلا بمقاطعة أعداء الله، وحربهم وجهادهم، والبراءة منهم، والتقرب إلى الله بمقتهم وعيبيهم، وقد قال تعالى لما عقد الموالاة بين المؤمنين، وأخبر أن الذين كفروا بعضهم أولياء بعض، قال: ﴿لَا تَعْلَوْهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]. وهل الفتنة إلا الشرك؟ والفساد الكبير هو انتشار عقد التوحيد والإسلام، وقطع ما أحكمه القرآن من الأحكام والنظام؟ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَكُنْ فِتْنَةً مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٥١) فَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَنْ تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ﴿[المائدة: ٥١-٥٢]، قال بعض السلف: ليتق أحدكم أن يكون يهوديًا أو نصرانيًا، وهو لا يشعر. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا يُتَكَّرُ هُزُؤًا وَلَيَبَآئِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قِبَلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَ مُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُؤًا وَلَيَبَآئِنَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٧-٥٨].

قلت: فليتأمل من نصح نفسه ما يجري من هؤلاء العساكر عند سماع الأذان، من المعارضة بالطبل والبوق والمزمار، واستبداهم به، عما اشتمل عليه الأذان من توحيد الله وتعظيمه، وتكبير الملك القهار، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُعْكَرِ فَعْلَاهُ لِنَفْسٍ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٦٩﴾ تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ

يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسِقُونَ ﴿المائدة: ٧٨-٨١﴾، وقال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّبِعُوا مَنَّهُ تَعْلَمَ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وقد جزم ابن جرير في تفسيره، بكفر من فعل ذلك، قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ الْأَخِيرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أَوْلِيَاءَ لَكُنَّ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَنَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

فليتأمل من نصح نفسه هذه الآيات الكرييات، وليبحث عما قاله المفسرون وأهل العلم في تأويلها، وينظر ما وقع من أكثر الناس اليوم؛ فإنه يتبين له -إن وفق وسدد- أنها تتناول من ترك جهادهم، وسكت عن عيبتهم، وألقى إليهم السلم، فكيف بمن أعانهم أو جرحهم على بلاد أهل الإسلام، أو أثنى عليهم أو فضلهم بالعدل على أهل الإسلام، واختار ديارهم ومساكنتهم وولائتهم، وأحب ظهورهم؟! فإن هذا ردة صريحة بالاتفاق، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

وقد عرفتم ما كان عليه أسلافكم من أهل الإسلام، وما مَنَّ الله به عليكم من دعوة شيخنا رَحِمَهُ اللهُ، إلى توحيد الله والإيمان به، وإخلاص الدين له، والبراءة من أعدائه وجهادهم. وببركة دعوته وبيانه حصل للإسلام من الظهور والنصر وإعلاء كلمة الله ما لم يحصل مثله في دياركم وأوطانكم منذ قرون متطاولة. فيجب شكر هذه النعمة، ورعايتها حق الرعاية، والعض عليها بالنواجذ، وألا يستبدل بموالاة أعداء الله ورسله، والانحياز إلى دولتهم، والرضا بطاعتهم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من كَفَّرَ المشركين ومقتهم وأخلص دينه لله فلم يعبد سواه فهو أفضل الأئمة وأحقهم بالإمامة؛ لأن التكفير بالشرك والتعطيل هو أهم ما يجب من الكفر بالطاغوت» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أما تكفير من أجاز دعاء غير الله، والتوكل على سواه، واتخاذ الوسائط بين العباد وبين الله في قضاء حاجاتهم، وتفريج كرباتهم، وإغاثة لهفاتهم، وغير ذلك من أنواع عباداتهم؛ فكلأهمهم فيه وفي تكفير من فعله أكثر من أن يحاط به ويحصر. وقد حكى الإجماع عليه غير واحد ممن يقتدى به ويرجع إليه من مشايخ الإسلام، والأئمة الكرام» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إن كان المكفر لأحد من هذه الأمة يستند في تكفيره له إلى نص وبرهان من كتاب الله وسنة نبيه، وقد رأى كفرًا بواحا كالشرك بالله وعبادة ما سواه، والاستهزاء به تعالى، أو بآياته، أو رسله، أو تكذيبهم، أو كراهة ما أنزل الله من الهدى ودين الحق، أو جحد صفات الله تعالى ونعوت جلاله ونحو ذلك؛ فالمكفر بهذا وأمثاله مصيب مأجور، مطيع لله ورسوله» اهـ^(٣).

وقال العلامة إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «فإن الله تعالى أوجب علينا التعاون على البر والتقوى، والتناصر في ذاته على الأعداء، وكل إنسان عليه من العبودية بحسبه، فحيث لا عذر عن قبول الحق، فكذلك لا عذر عن تبليغه.

وقد سبقت الإشارة من بعض الإخوان بطلب النصيحة، وما لا يدرك كله لا يترك كله، فمن أجل ذلك أوصيكم ونفسي بتقوى الله تعالى، والتقوى: كلمة جامعة لخصال الخير، أمرًا ونهيًا؛ وأعظمها مشقة: عداوة من حاد الله ورسوله، وألحد في أسمائه وصفاته، وأشرك في توحيده.

(١) الإتحاف في الرد على الصحف (ص: ٣٤).

(٢) مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٢٢١).

(٣) مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٤٣٥).



وتعلمون أن سر الخلق والأمر، هو: أن يُعرف الله بأسمائه وصفاته، ويُقصد وحده سبحانه بأنواع العبادة، وألا يشرك به أحد سواه، كائناً من كان، وأن يقوم الناس بالقسط، فأنزل الحديد آلة يستعان بها على جهاد من خرج عن القسط. وقد لاح في أوائل هذا القرن علم التوحيد، وأغمدت سيوف الجهاد في هامات من حاد عنه، من شيع الكفر والتنديد، وأقيمت الحدود الشرعية في كافة بلدان المسلمين، وحصل القيام التام بواجبات الدين، وذلك أمر لا يخفى، وحصل لأسلافنا وأسلافكم من التعاون على ذلك ما أرغم الله به أنوف الأعداء، حتى صارت دياركم معقل الإسلام، ومهاجر السادات الأعلام. ولم يزل في هاتيك الجهات -لا زال فيها للحق دعاة- من يلهج بتحقيق توحيد المرسلين، ويرشد به الخياري الجاهلين، وينكر أوضاع الجهمية المبتدعين الملحدون في رب العالمين.

فالتبس هذا الأصل على كثير من الخلق، حتى آن اندراسه، وانقلع -إلا ما شاء الله- أساسه، وكثر الطعن في الدعوة الإسلامية، والملة الحنيفية المحمدية، وفاه بين العوام: أن من تكلم بالشهادتين، فهو من أهل الإسلام، وخفي عليهم ما وضعت له من إخلاص العبادة لله، والكفر بما يعبد من دون الله، ونودي بالمسألة لمن لا ذباً لأوهام، وأخذ في الدين وعادى المسلمين، عمياء صماء ظلماء، يحاول دعائها إطفاء ما استبان من هذا الدين المتين، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويعلي كلمته.

وفي خلال تلك الفرقة حصل الابتلاء بتداعي الأمم علينا، عقوبة إعراضنا عن هذا الأمر، وفي الحديث عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك أن تتداعى عليكم الأمم، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها»، قال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل. لينزعن الله عن صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن»، قال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: «حب الدنيا وكراهة الموت»، فدل الحديث: على أن الرغبة في الدنيا والإعراض عن الأخرى، سبب الهلاك والدمار، وتسلب الأعداء، وفشل الأعمار.

وعن ثوبان أيضًا مرفوعًا: «ولا تقوم الساعة حتى يلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان»، وقد اتسعت الفتنة بهم، وعظم الخطب، ودب الشؤم على عقائد أهل الإسلام وإيمانهم، والتحق بهم من ليس له بصيرة ولا قدم صدق، ولا معرفة بالحق، وظنوا أنهم بالتزامهم بعض أركان الإسلام، من دون هذا الركن الأعظم، على هدى مستقيم، وليس الأمر كذلك، بل هو كما قال أبو الوفاء ابن عقيل، رَحِمَهُ اللهُ: (إذا أردت أن تعرف محل الإسلام من أهل الزمان فلا تنظر إلى ازدحامهم في أبواب المساجد، ولا إلى ضجيجهم بلييك، ولكن انظر إلى مواطنهم لأعداء الشريعة).

فاللجأ اللجأ إلى حصن الدين! والاعتصام بحبل الله المتين! والانحياز إلى أوليائه المؤمنين! والحذر الحذر من أعدائه المخالفين! فأفضل القرب إلى الله تعالى: مقت من حاد الله ورسوله، وجهاده باليد واللسان والجنان بقدر الإمكان، وما ينجي العبد من النيران، ومن كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما فلا بد أن يتقاد لأوامر القرآن والسنة، ويتبرأ من كل معتقد يخالف ما عليه السلف الصالح من سادات الأمة. وهل زال الإسلام، وغيّرت الأحكام، وابتدع في الدين ما لم يأذن به الملك العلام؛ إلا بدعاة أبواب جهنم، يصدون الناس عن دينهم.

فاتقوا الله عباد الله! ولا تذهب بكم الدنيا كل الذهب، فإنها رأس كل خطيئة، وليست من أولها إلى آخرها عوضًا - والله - عن ذرة من ذرات الآخرة. وكل ما صدر ممن يدعي الإسلام من الإعراض عن هذا الأمر، وتولى المشركين، والطعن على المسلمين، واستعجال الراحة، والرضا عن النفس والتزين؛ هو بعينه نفس العقوبة، وسبب الخذلان، ومركب الندم والهوان، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ فُسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]. فكيف يخلد إلى الدنيا، ويصادق الأعداء، وينسى عهد الحمى، من يؤمن بالله واليوم الآخر، ويخاف سوء

الحساب، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَوَئِدُهُ مِثْلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]. قال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ليتكم أحدكم أن يكون يهوديًا أو نصرانيًا وهو لا يشعر)، وتلا هذه الآية.

وعاتب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبا موسى، في جعل النصراني كاتبًا، وقال: (ما لك؟ قاتلك الله! أما اتخذت حنيفًا مسلمًا؟)، وتلا هذه الآية، وهذا مع استخدامه، فكيف بموالاته وإكرامه؟!

وقد نفى الله تعالى الإيذان عمن وادَّ المشركين، فقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢]، ومن المعلوم: أن من وادَّ أحدًا فهو عنه راضٍ، فإذا رضي عنه رضي بدينه، فصار من أهل ملته وهو لا يشعر.

وأكثر الناس يفتن للمعصية ووسائلها، ولا يفتن للشرك ووسائله، ولما نهى الله عن موالاة أعدائه من الكفار والمشركين، وأباح التقية مع الإكراه؛ قال: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، وهذا من أعظم الوعيد والتهديد لمن تدبر كتاب الله، وعقل عن الله أمره.

نعم، خف أمر أهل الملل عندنا، لما سمعنا بمن جاسوا خلال الدين، وهوا باختلاس عقائد المسلمين، وأدخلوا الشبه ليصدوا بها الناس عن الحق الواضح المستبين، من أحسائي ذي غلٍّ، وفارسي مضلٍّ.

فتقربوا إلى الله تعالى بالبعد عن داعي الشبهات، واطلبوا علم التوحيد بدليله من البينات. قال بعض السلف: إن الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات، والعقل الكامل عند ورود الشهوات، فأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين، واقبلوا نصيحة مشفق بالمسلمين.



وهنا مقام آخر، وهو مقام استجلاب النعم، واستدفاع حلول النقم، ولا يحصل إلا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والأخذ على يد السفیه. وقد ذم الله من ليس فيهم بقية ينهاون عن الفساد في الأرض، فقال جل من قائل: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا سَوَا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَينَ يَدَيْنِ﴾ الآية [الأعراف: ١٦٥]، وقال: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، فدللت الآيات على وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأنه لا نجاة إلا لمن قام بذلك، وأن اتباع الشهوات وإيثار اللذات يوجب الكون في جملة المجرمين.

والآيات في هذا المعنى والأحاديث أكثر من أن تحصر، ومن كان الله وحده مراده، ومعبوده ومحبوه؛ انتقاد لأوامره ونواهيه، ولم يداهن أحدًا فيه» اهـ^(١).

وقال العلامة عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «ما قد شاع وذاع من إعراض المنتسبين إلى الإسلام، وأنهم من أمة الإجابة عن دينهم وما خلقوا له، وقامت عليه الأدلة القرآنية والأحاديث النبوية، من لزوم الإسلام ومعرفته، والبراءة من ضده، والقيام بحقوقه، حتى آل الأمر بأكثر الخلق، إلى عدم النفرة من أهل ملل الكفر، وعدم جهادهم، وانتقل الحال حتى دخلوا في طاعتهم، واطمأنوا إليهم، وطلبوا صلاح دنياهم بذهاب دينهم، وتركوا أوامر القرآن ونواهيه، وهم يدرسونه أثناء الليل والنهار.

وهذا لا شك أنه من أعظم أنواع الردة، والانحياز إلى ملة غير ملة الإسلام ودخول في ملة النصرانية، عبادًا بالله من ذلك، كأنكم في أزمان الفترات، أو أناس

نشأوا في محلة لم يبلغ شيء من نور الرسالة، أنسيتم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَبْلُوَ مَا فُتِنَتْ لَهُمْ أُنْفُسُهُمْ إِنَّ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ﴾ (٨٠) وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا أَتَرَفَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨٠-٨١].

وقال تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتِبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، والدخول في طاعتهم، اتباع للمتهم، وانحياز عن ملة الإسلام.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ مَوْعِدُونَ﴾ (٥٧) وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٧-٥٨].

وقال تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُتَّقِينَ بِأَنَّهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (١٣٨) الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَنُفُوتٌ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (١٣٩) وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْكَ إِذَا مَثَلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٨-١٤٠].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ دِينِكُمْ لَا يَأُولُوكُمْ خِيَالًا وَدُؤًا مَا عَيْنُهُمْ قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

والآيات القرآنية في تحريم موالاة الكفار والدخول في طاعتهم أكثر من أن تحصر، ومن تدبر القرآن واعتقد أنه كلام الله منزل غير مخلوق، واقتبس الهدى والنور منه، وتمسك به في أمر دينه؛ عرف ذلك إجمالاً وتفصيلاً، قال جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(عليكم بالقرآن! فإنه نور بالليل وهدى بالنهار، فاعملوا به على ما كان من فقر وفاقة، فإن عرض بلاء فقدم مالك دون نفسك، فإن تجاوز البلاء فقدم نفسك دون دينك، فإن المحروب من حرب دينه، والمسلوب من سلب دينه، وإنه لا فاقة بعد الجنة، ولا غناء بعد النار، إن النار لا يستغني فقيرها، ولا يفك أسيرها) اه^(١).

وقال العلامة محمد بن عتيق رَحِمَهُ اللهُ في معرض رده على من شبه على الناس وقرّر عدم كفر الاتحادية والحلولية وأهل وحده الوجود، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما هذا الذي ألقى هذه الشبهة إليكم فيجب تعريفه، وإقامة الحجة عليه بكلام الله تعالى وكلام رسوله، وكلام أئمة الدين، فإن اعترف بالحق ويبطلان ما عليه أهل البدع من الاتحادية وغيرهم فهو المطلوب، والحمد لله، وإن لم يفعل وجب هجره ومفارقته، إن لم يتيسر قتله وإلقاؤه على مزبلة؛ لثلاث يتأذى بتن ريجها أهل الإسلام» اه^(٢).

وقال العلامة محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «لا يستقيم للعبد إسلام ولا دين، إلا بمعاداة أعداء الله ورسوله، وموالة أولياء الله ورسوله» اه^(٣).

وقال العلماء الشيخ عبد الله والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ اللهُ: «لا تصح إمامة من لا يكفر الجهمية والقبوريين أو يشك في كفرهم؛ وهذه المسألة من أوضح الواضحات عند طلبة العلم وأهل الأثر» اه^(٤).

وقال العلماء الشيخ عبد الله والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ اللهُ: «القبوريون لا يشك في كفرهم من شم رائحة الإيوان، وقد

(١) الدرر السنية (٨/ ١٢-١٥).

(٢) الدرر السنية (٣/ ٣٥٧).

(٣) الدرر السنية (٨/ ٤٣٧).

(٤) الدرر السنية (٤/ ٤٠٩).



ذكر شيخ الإسلام وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ في غير موضع: أن نفي التكفير بالمكفرات قولها وفعلها، فيما يخفى دليله ولم تقم الحجة على فاعله، وأن النفي يراد به نفي تكفير الفاعل وعقابه قبل قيام الحجة عليه، وأن نفي التكفير بخصوص بمسائل النزاع بين الأمة. وأما دعاء الصالحين، والاستغاثة بهم، وقصدهم في الملمات والشدائد فهذا لا ينازع مسلم في تحريمه، والحكم بأنه من الشرك الأكبر؛ فليس في تكفيرهم وتكفير الجهمية قولان.

وأما الإباضية في هذه الأزمان، فليسوا كفرقة من أسلافهم، والذي بلغنا أنهم على دين عباد القبور، وانتحلوا أموراً كفرية لا يتسع ذكرها هنا، ومن كان بهذه المثابة فلا شك في كفره، فلا يقول بإسلامهم إلا مصاب في عقله ودينه، ولا تصح خلف من لا يرى كفر هؤلاء الملاحدة، أو يشك في كفرهم^(١).

وقال العلامة عبد الله أبابطين رَحِمَهُ اللَّهُ: «من العجب: أن بعض الناس إذا سمع من يتكلم في معنى لا إله إلا الله نفيًا وإثباتًا عاب ذلك، وقال: لسنا مكلفين بالناس والقول فيهم. فيقال له: بل أنت مكلف بمعرفة التوحيد، الذي خلق الله الجن والإنس لأجله، وأرسل جميع الرسل يدعون إليه، ومعرفة ضده وهو الشرك الذي لا يغفره الله، ولا عذر لمكلف في الجهل بذلك، ولا يجوز فيه التقليد؛ لأنه أصل الأصول، فمن لم يعرف المعروف وينكر المنكر فهو هالك، لا سيما أعظم المعروف، وهو التوحيد، وأكبر المنكر وهو الشرك».

قال رجل لعبد الله بن مسعود رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: هلكت إن لم آمر بالمعروف وأنه عن المنكر، فقال ابن مسعود: هلكت إن لم يعرف قلبك المعروف، وينكر المنكر. وبمعرفة التوحيد يعرف أهله، قال علي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: اعرف الحق تعرف أهله^(٢).

(١) الدرر السنية (٤/٤٠٩).

(٢) الدرر السنية (١٢/٥٨-٥٩).

وقال العلامة محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحْمَةُ اللَّهِ: «هذه الأفعال هي من دين الجاهلية التي بعث رسول الله ﷺ بإنكارها وإزالتها وعو آثارها؛ لأنها من الشرك الأكبر، الذي دلت الآيات المحكمات على تحريمه، وهذه الأعياد تشبه أعياد الجاهلية، فمن اعتقد جوازه وحله وأنه عبادة ودين فهو من أكفر خلق الله وأضلهم، ومن شك في كفرهم بعد قيام الحجة عليهم فهو كافر» اهـ^(١).

وقال بعض علماء نجد رَحْمَةُ اللَّهِ في رسالة منشورة: «ما يوجب الجهاد لمن اتصف به: عدم تكفير المشركين، أو الشك في كفرهم، فإن ذلك من نواقض الإسلام ومبطلاته، فمن اتصف به فقد كفر، وحل دمه وماله، ووجب قتاله حتى يكفر المشركين، والدليل على ذلك قوله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه»، علق عصمة المال والدم بأمرين: الأمر الأول: قول: لا إله إلا الله، الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله.

فلا يعصم دم العبد وماله، حتى يأتي بهذين الأمرين:

الأول: قوله: لا إله إلا الله، والمراد معناها لا مجرد لفظها، ومعناها هو توحيد الله بجميع أنواع العبادة.

الأمر الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، والمراد بذلك تكفير المشركين، والبراءة منهم، ومما يعبدون مع الله.

فمن لم يكفر المشركين... وعباد القبور، ممن عبد الصالحين، وعدل عن توحيد الله إلى الشرك، ويدل سنة رسول الله ﷺ بالبدع؛ فهو كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويغضهم، ويجب الإسلام والمسلمين فإن الذي لا يكفر المشركين غير مصدق بالقرآن، فإن القرآن قد كفر المشركين، وأمر بتكفيرهم، وعداوتهم وقتالهم» اهـ^(٢).

(١) الدرر السنية (١٠/٤٣٩).

(٢) الدرر السنية (٩/٢٩١-٢٩٢) نقلها جامع الدرر السنية وقال: «قال بعضهم رحمهم الله تعالى» فذكرها.



وقال العلامة عبد الله بن حميد رَحِمَهُ اللهُ: «هذه أيها المسلمون، بعض من آيات الله، ظاهرة الدلالة، بينة الحجة، واضحة البرهان، حاكمة بمنطوقها على كل مسلم يوالي الكفار والمشركين واليهود والنصارى، ولا ينكر عليهم شركهم، ويحسن أفعالهم أو يشك في كفرهم؛ أنه كافر، ولو عرف التوحيد وعمل بشرائع الإسلام الظاهرة» اهـ^(١).

وقال العلامة عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «حجة الكفار وإعانتهم على باطلهم، واتخاذهم أصحابًا وأخذانًا ونحو ذلك من كبائر الذنوب، ومن وسائل الكفر بالله. فإن نصرهم على المسلمين وساعدهم ضد المسلمين فهذا هو التولي، وهو من أنواع الردة عن الإسلام؛ لقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية، وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَبَاً مِنْ الدِّينِ أُوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارُ أَوْلِيَاءُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ مبيِّناً أن من أعذر الزنادقة والقبوريين ونحوهم من المشركين في شركهم، ويبيِّن له أنهم كفار مشركون وإن قالوا لا إله إلا الله، وأن النطق بالتوحيد لا يمنع من تكفيرهم إذا تلبسوا بالشرك والكفر، فأصر على المحاماة عنهم وعدم تكفيرهم؛ فإنه يكفر، قال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا بين له ذلك واتضح له ذلك صار مثل من لم يكفر اليهود والنصارى، فمن قال: إن اليهود النصارى ليسوا كفارًا وهو ممن يعرف الأدلة الشرعية ومن أهل العلم يبين له حتى يعرف أنهم كفار، وإذا شك في كفرهم كفر؛ لأن من شك في كفر الكافر الواضح كفره كفر» اهـ^(٣).

(١) الدرر السنية (١٥/ ٤٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٣) انظر موقع الشيخ على الإنترنت: <http://www.binbaz.org.sa/noor/٩٢٥٢>



وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في حكم من قال: (أهل الكتاب ليسوا كفارًا) قال رَحِمَهُ اللهُ: «هذا القول كفر صريح، ومعتقده مرتد عن الإسلام» اهـ^(١).

فما تقدم من الآيات والأحاديث وما نقلته من كلام أهل العلم بيان كافٍ شافٍ لمن طلب الحق وكان هدفه معرفة الحق والعمل به، يتضح منه خطر المحاماة عن الزنادقة والقبوريين وخطر إيجاد الأعذار لهم، ومظاهرتهم على المسلمين، ومعاداة المسلمين الموحدين لأجل موقفهم ممن كفر وأشرك برب العالمين، وأن هذا من نواقض الإسلام الظاهرة التي من قامت به كفر بعد إسلامه ومروق من الدين، وإن مات على ذلك فهو في النار من الخالدين.



(١) معجم المناهي اللفظية (ص: ١٥٦).

الفصل السادس:

**بيان ذكر السلف رحمهم الله أنه لا عذر لمن ضل عن الهدى البين
الحكم، كمن نقض إسلامه بالشرك بالله والكفر به، وبيان
تتابع العلماء قرناً بعد قرن على ذلك، وأن هذا ليس قولنا
محدثاً لأنمة الدعوة رحمهم الله ابتدعوه ولم يُسبقوا إليه**

المبحث السادس:

بيان ذكر السلف رحمهم الله أنه لا عذر لمن ضل عن الهدى البين المحكم،
 كمن نقض إسلامه بالشرك بالله والكفر به، وبيان تتابع العلماء قرناً بعد قرن
 على ذلك، وأن هذا ليس قولاً محدثاً لأئمة الدعوة رحمهم الله ابتدعوه ولم يُسبِّحُوا إليه



إذا عُلم معنى الإسلام والشرك والكفر، وحقيقة العبادة التي تعبد الله بها عباده،
 ومعنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها ولازمها ومقتضاها، وأن من
 قالها بلسانه ولم يعتقد معناها ولم يعمل بمقتضاها لم تنفعه، وأنه لا يصح إسلام ولا
 إيمان إلا باعتماد قول وعمل، وأن من حقق ذلك لا يصح منه إسلامه إلا باعتماد
 بطلان عبادة غير الله، باجتناب الشرك والكفر، والبراءة من المشركين والكافرين،
 واعتقاد كفرهم، وأن من حقق ذلك لا يصح منه قول ولا عمل إلا أن يعتقد أن من لم
 يكفر الكافرين والمشركين فهو كافر مثلهم؛ فمن فعل ذلك وانقاد لأمر الله ظاهراً
 وباطناً، وصدق خبره، وآمن بوعده ووعدته، واستجاب لرسوله ﷺ، وعمل بشرعه،
 فهو المسلم، ومن أعرض فلم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسل به
 رسوله ﷺ، ففرط في طلبه للحق، واتبع هواه، فوقع فيما هو معلوم من الدين بالضرورة
 كفر فاعله أو تاركه، فلا يعذر، ويعامل بموجب ما أظهره من الكفر والردة عن دين
 الإسلام، وذلك بإجماع أهل العلم -كما سيأتي بيانه-.

وهذه المسألة العظيمة من الدين يُزهد فيها اليوم، ويُرغم أقوام من أهل الضلال
 أنها جاءت من قبل أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، وأن أئمة الدعوة في تكفيرهم للزنادقة
 والقبوريين وتشديدهم في ذلك وبيانهم لكفر من لم يكفر القبوريين ليس لهم بذلك
 سلف، وأن المسألة محل خلاف معتبر، وأن قول الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب

رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ بعدم عذر من أشرك بالله وكفر به أن هذا القول حادث، ويتهم الإمام المجدد وأئمة العدو رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنهم شددوا في ذلك!

كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

فقد نُقِلَ عن جمع من السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وتبعهم على ذلك الأئمة وعلماء المسلمين، ثم تبعهم على ذلك الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وتلاميذه، ومن أخذ عنهم العلم والعمل من أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وتبعهم على ذلك العلماء والصلحاء من بعدهم إلى يومنا هذا: عدم العذر فيمن وقع في المكفرات المعلوم من الدين بالضرورة كفر فاعلها أو تاركها، كفعل الشرك بالله وترك التوحيد، وأن ذلك موجب للحكم على صاحبه بالكفر عتياً، إلا المكره، هذا حكمه في الدنيا سواء قامت عليه الحجة الرسالية أو لم تقم، فإن قامت عليه الحجة الرسالية كان في الآخرة من أهل النار خالداً مخلداً فيها، وإن كان ممن لم تقم عليه الحجة الرسالية كان من عموم أهل الفترة وحكمه حكمهم كما سيأتي تفصيل ذلك.

فما نقل في هذا الباب عن الصحابة وسلف الأمة في بيان أنه لا عذر في الواضحات من الدين والمحكمات بعد ختم الرسالات:

* عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أيها الناس، إنه لا عذر لأحد بعد السنة في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسب ضلالة، فقد بينت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر» اه^(١).

* وقال عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا عذر لأحد بعد السنة في ضلالة ركبها بحسب أنها هدى» اه^(٢).

(١) الإبانة الكبرى (١/ ٣٢٠) والسنة للبرهاري (ص: ٣٦) والفتاوى والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٣٨٣).

(٢) السنة للمزني (ص: ٣١).



وساق ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ التفسير على أربعة أوجه: «وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره» اه^(١)، وبلفظ: «حلالٌ وحرامٌ لا يُعذر أحدٌ بالجهالة به» اه^(٢).

* وقال رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٦٥-٦٦: «ويوم ينادي الله فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ» [القصص: ٦٥-٦٦]: «ويوم ينادي الله هؤلاء المشركين، فيقول لهم: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ فيما أرسلناهم به إليكم، من دعائكم إلى توحيدنا، والبراءة من الأوثان والأصنام، ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ يقول: فحُفِيت عليهم الأخبار، من قولهم: قد عمي عني خبر القوم: إذا خفي، وإنما عُنِيَ بذلك أنهم عميت عليهم الحجة، فلم يدروا ما يحتجون؛ لأن الله تعالى قد كان أبلغ إليهم في المَعذرة، وتابع عليهم الحجة، فلم تكن لهم حجة يحتجون بها، ولا خبر يخبرون به، مما تكون لهم به نَجاة ومُخْلَص» اه^(٣).

* وساق رَحِمَهُ اللهُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ قال: «الحجج» اه^(٤).

* وساق رَحِمَهُ اللهُ بِأَسَانِيدِهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] قال رَحِمَهُ اللهُ^(٥):

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ بَلَغَهُ هَٰذَا الْقُرْآنَ فَهُوَ لَهُ نَذِيرٌ» اه.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٥).

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٦).

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٦٠٧).

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٦٠٧).

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن (١١/ ٢٩٠-٢٩٢).

* وعن قتادة رَحِمَهُ اللهُ: «ذُكِرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، بَلِّغُوا وَلَوْ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ، فَإِنَّهُ مَنْ بَلَّغَهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ، فَقَدْ بَلَّغَهُ أَمْرَ اللهِ، أَخَذَهُ أَوْ تَرَكَهُ» اهـ. وعنه رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «مَنْ بَلَّغَهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ فَقَدْ بَلَّغَهُ أَمْرَ اللهِ» اهـ.

* وعن حسن بن صالح رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: سَأَلْتُ لَيْثًا: هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ؟ قَالَ: كَانَ مُجَاهِدٌ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: «حَيْثُمَا يَأْتِي الْقُرْآنُ فَهُوَ دَاعٍ، وَهُوَ نَذِيرٌ، ثُمَّ قَرَأْ: ﴿لَا تُذَرِّكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَّغَ﴾» اهـ.

* وعن محمد بن كعب القرظي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «مَنْ بَلَّغَهُ الْقُرْآنَ، فَكَأَنَّهَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ» اهـ. وعنه رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «مَنْ بَلَّغَهُ الْقُرْآنَ، فَقَدْ أَبْلَغَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ» اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُسْتَهْدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرَهُ: إِنَّ الْفَرِيقَ الَّذِي حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ، إِنَّمَا ضَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَجَارُوا عَنْ قَصْدِ الْمَحْجَةِ، بِاتِّخَاذِهِمُ الشَّيَاطِينَ نُصْرَاءَ مِنْ دُونِ اللهِ، وَظُهُرَاءَ، جَهْلَاءَ مِنْهُمْ بِخَطَا مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ عَلَى هَدًى وَحَقٍّ، وَأَنَّ الصَّوَابَ مَا أَتَوْهُ وَرَكِبُوا، وَهَذَا مِنْ أَبْيَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى خَطَا قَوْلٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْدُبُ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةِ رَكْبِهَا أَوْ ضَلَالَةِ اعْتَقَدَهَا، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ عِلْمٍ مِنْهُ بِصَوَابٍ وَجْهَهَا، فَيَرْكَبُهَا عِنَادًا مِنْهُ لِرَبِّهِ فِيهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ فَرِيقِ الضَّلَالَةِ الَّذِي ضَلَّ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ هَادٍ وَفَرِيقِ الْهُدَى فَرَقٌ، وَقَدْ فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ أَسْمَائِهَا وَأَحْكَامِهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ» اهـ^(١).

* وقال رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٠١) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُسْتَهْدُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤] قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ يَقُولُ: هُمُ الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُمُ الَّذِي عَمِلُوهُ فِي حَيَاتِهِمْ



الدنيا على هدى واستقامة، بل كان على جور وضلالة، وذلك أنهم عملوا بغير ما أمرهم الله به بل على كفر منهم به، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، يقول: وهم يظنون أنهم بفعلهم ذلك لله مطيعون، وفيما ندب عباده إليه مجتهدون، وهذا من أدل الدلائل على خطأ قول من زعم أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يقصد إلى الكفر بعد العلم بوحديته، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء الذين وصف صفتهم في هذه الآية أن سعيهم الذي سعوا في الدنيا ذهب ضاللاً وقد كانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وأخبر عنهم أنهم هم الذين كفروا بآيات ربهم. ولو كان القول كما قال الذين زعموا أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يعلم، لوجب أن يكون هؤلاء القوم في عملهم الذي أخبر الله عنهم أنهم كانوا يحسبون فيه أنهم يحسنون صنعه، كانوا مثابين مأجورين عليها، ولكن القول بخلاف ما قالوا، فأخبر جل ثناؤه عنهم أنهم بالله كفرة، وأن أعمالهم حابطة» اهـ^(١).

* وأخرج ابن أبي حاتم بإسناده عن عباد بن منصور قال: سألت الحسن عن قوله: ﴿فَلِمَ تَعَابَجُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦] قال: «لا يعذر من حاج بالجهل» اهـ^(٢).

* وقال القرطبي رحمه الله في تفسير قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَأْتِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٥٧) ﴿فَعَيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٥-٦٦] قال رحمه الله: «﴿فَعَيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ أي: خفيت عليهم الحجج، قاله مجاهد؛ لأن الله قد أعذر إليهم في الدنيا فلا يكون لهم عذر ولا حجة يوم القيامة. و﴿الْأَنْبَاءُ﴾: الأخبار، سمى حججهم أنباء لأنها أخبار يخبرونها، ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ أي: لا يسأل بعضهم بعضاً عن الحجج؛ لأن الله تعالى أدهش حججهم، قاله الضحاك. وقال ابن عباس:

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٨/١٢٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٦٧٢).

﴿فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ أي: لا ينطقون بحجة اه^(١).

* وقال ابن بطه رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحجة إذا كانت في كتاب الله عَزَّجَلَّ وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام فلم تبق لمخالف عليهما حجة إلا بالبهت والإصرار على الجحود والإلحاد وإثارة الهوى واتباع أهل الزيغ والعمى» اه^(٢).

* وقال القرافي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يغدر الله بالجهل في أصول الدين إجماعاً» اه^(٣).

* وقال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ أي: هداهم الله، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ﴾ وجب عليهم ﴿الضَّلَالَةُ﴾، أي: الإرادة السابقة، ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ فيه دليل على أن الكافر الذي يظن أنه في دينه على الحق والجاحد والمعاندين سواء، ولا نفع له بظنه» اه^(٤).

* وقال أبو حفص سراج الدين الدمشقي النعماني رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية: «﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ أي: هداهم الله، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ أي: الإرادة السابقة، ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ فيه دليل على أن الكافر الذي يظن أنه في دينه على الحق والجاحد والمعاندين سواء، ولا نفع له بظنه» اه^(٥).

* ونقل رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿١٥﴾ فَعَيَّتَ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٥-٦٦]: عن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٣٠٤).

(٢) الإبانة الكبرى (٣/ ٢٩٣).

(٣) تنقيح الفصول (٢/ ٤٧٢).

(٤) معالم التنزيل (٢/ ١٨٨).

(٥) اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٨٧).

قوله: «الحجج يومئذ فلا يكون لهم عذر ولا حجة، فهم لا يتساءلون لا يجيبون. وقال قتادة: لا يحتجون» اه^(١).

* وقال ابن حجر الهيتمي الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «تنبيهات: منها: بيان الشرك وذكر جملة من أنواعه لكثرة وقوعها في الناس وعلى السنة العامة من غير أن يعلموا أنها كذلك، فإذا بان لهم بعضها فلعلهم أن يجتنبوها؛ لئلا تحبط أعمالهم ويخلدوا في أعظم العذاب وأشد العقاب، ومعرفة ذلك أمر مهم جدًّا، فإن من ارتكب مكفراً تحبط جميع أعماله» اه^(٢).

* ونقل علاء الدين أبو بكر الكاساني الحنفي في بدائع الصنائع عن أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ قال: «كان أبو حنيفة يقول: لا عذر لأحد من الخلق في جهله معرفة خالقه؛ لأن الواجب على جميع الخلق معرفة الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتوحيده لما يرى من خلق السماوات والأرض وخلق نفسه وسائر ما خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فأما الفرائض فمن لم يعلمها ولم تبلغه فإن هذا لم تقم عليه حجة حكيمية» اه^(٣).

وقال الخلواتي الحنفي رَحِمَهُ اللهُ: «إذا وُصف الله سبحانه بما لا يليق به، بأن شبه الله سبحانه بشيء من المخلوقات، أو نفى صفاته، أو قال بالحلول والاتحاد، أو معه قديم غيره، أو معه مدبر مستقل غيره، أو اعتقد أنه سبحانه جسم، أو محدث، أو غير حي، أو اعتقد أنه لا يعلم الجزئيات، أو كفر باسم من أسمائه، أو أمر من أمره، أو وعيده أو وعده، أو أنكرهما، أو سجد لغير الله، أو سب الله سبحانه، أو ادعى أن له ولداً، أو صاحبة، أو أنه متولد من شيء كائن عنه، أو أشرك بعبادته شيئاً من خلقه، أو افترى على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الكذب، بادعاء الإلهية أو الرسالة، أو نفى أن يكون خالقه ربه وقال:

(١) اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٢٨٠).

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٤٦).

(٣) بدائع الصنائع (٧/ ١٣٢).

ليس لي ربًّا، أو قال لذرة من الذرات: هذه خلقت عبثًا وهملاً، وما أشبه ذلك مما لا يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ علوًّا كبيراً؛ يكفر في هذه الوجوه كلها بالإجماع، سواء فعله عمدًا أو هزلًا^(١)، والشاهد من هذا النقل نقله للإجماع.

* وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: «وزعم الجاحظ أن مخالف ملة الإسلام إذا نظر فعجز عن إدراك الحق فهو معذور غير آثم، وقال عبيد الله بن الحسن العنبري: كل مجتهد مصيب في الأصول والفروع جميعًا، أما الذي ذهب إليه الجاحظ: فباطل يقينًا، وكفر بالله تعالى وردُّ عليه وعلى رسوله ﷺ، فإننا نعلم قطعًا أن النبي ﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام وأتباعه، وذمهم على إصرارهم. وقاتل جميعهم، وقتل البالغ منهم، ونعلم: أن المعاند العارف مما يقل، وإنما الأكثر مقلدة، اعتقدوا دين آبائهم تقليدًا، ولم يعرفوا معجزة الرسول وصدقه، والآيات الدالة في القرآن على هذا كثيرة...» اهـ^(٢) إلى آخر قوله.

* وقال الحجاوي رَحِمَهُ اللهُ: «باب حكم المرتد، وهو الذي يكفر بعد إسلامه ولو مميزًا طوعًا ولو هازلًا، فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته أو وحدانيته أو صفة من صفاته، أو اتخذ له صاحبة أو ولدًا، أو ادعى النبوة أو صدَّق من ادعاه، أو جحد نبيًا أو كتابًا من كتب الله أو شيئًا منه، أو جحد الملائكة أو البعث، أو سب الله أو رسوله أو استهزأ بالله أو كتبه أو رسله. قال الشيخ: أو كان مبغضًا لرسوله أو لما جاء به اتفاقًا، وقال: أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم إجماعًا، انتهى. أو سجد لصنم أو شمس أو قمر، أو أتى يقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين، أو وجد منه امتهان القرآن أو طلب تناقضه أو دعوى أنه مختلف أو مختلق أو مقدور على

(١) تبين المحارم (ص: ٧) نقلته من مخطوط ضمن مخطوطات جامعة الملك سعود مرفوع على شبكة الإنترنت.

(٢) روضة الناظر (٢/ ٣٥١).



مثله أو إسقاط حرمة، أو أنكر الإسلام أو الشهادتين أو أحدهما؛ كفر، لا من حكي كفرًا سمعه ولا يعتقده، أو نطق بكلمة الكفر ولا يعلم معناها، ولا من جرى على لسانه سبقًا من غير قصد لشدة فرح أو دهش أو غير ذلك كقول من أراد أن يقول: اللهم أنت ربي وأنا عبدك فقال: أنت عبدي وأنا ربك.

ومن أطلق الشارع كفره كدعواه لغير أبيه، ومن أتى عرافًا فصدقه بما يقول، فهو تشديد وكفرٌ دون كفر لا يخرج به عن الإسلام، وإن أتى بقول يخرج به عن الإسلام مثل أن يقول: هو يهودي أو نصراني أو مجوسي، أو برئ من الإسلام أو القرآن أو النبي عليه الصلاة والسلام، أو يعبد الصليب ونحو ذلك على ما ذكره في الإيمان أو قذف النبي ﷺ... إلى أن قال: «أو لم يكفر من دان بغير الإسلام كالنصارى أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم، أو قال قولًا يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة؛ فهو كافر، وقال الشيخ: من اعتقد أن الكنائس بيوت الله وأن الله يعبد فيها، وأن ما يفعل اليهود والنصارى عبادة لله وطاعة له ولرسوله أو أنه يجب ذلك أو يرضاه، أو أعانهم على فتحها وإقامة دينهم وأن ذلك قرينة أو طاعة؛ فهو كافر.

وقال في موضع آخر: من اعتقد أن زيارة أهل الذمة كنائسهم قرينة إلى الله فهو مرتد، وإن جهل أن ذلك محرم عرف ذلك، فإن أصر صار مرتدًا، وقال: قول القائل ما ثم إلا الله، إن أراد ما يقوله أهل الاتحاد من أن ما ثم موجود إلا الله، ويقولون: إن وجود الخالق هو وجود المخلوق، والخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، والعبد هو الرب، والرب هو العبد، ونحو ذلك من المعاني، وكذلك الذين يقولون: إن الله تعالى بذاته في كل مكان، ويجعلونه مختلطًا بالمخلوقات؛ يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

وقال: من اعتقد أن لأحد طريقًا إلى الله من غير متابعة محمد ﷺ، أو لا يجب عليه اتباعه، وأن له أو لغيره خروجًا عن اتباعه وأخذ ما بعث به، أو قال: أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة، أو قال: إن من

الأولياء من يسعه الخروج من شريعته كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى، أو إن هدى غير النبي ﷺ أكمل من هديه؛ فهو كافر» اهـ^(١).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «من جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات؛ فهو كافر بإجماع المسلمين» اهـ^(٢).

* وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «قال تعالى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَفْئَادٌ لَا يَشْعُرُونَ بِهَا﴾ ولما لم يحصل لهم الهدى المطلوب بهذه الحواس كانوا بمنزلة فاقدتها، قال تعالى: ﴿هُمْ يَكْمُ عَنِّي فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾، فالقلب يوصف بالبصر والعمى والسمع والصمم والنطق والبكم، بل هذه له أصلا، وللعين والأذن واللسان تبعًا، فإذا عدها القلب فصاحبه أعمى مفتوح العين، أصم ولا آفة بأذنه، أبكم وإن كان فصيح اللسان، قال تعالى: ﴿فَأَتَاهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

فلا تنافي بين قيام الحجة بالعلم وبين سلبه ونفيه بالطبع والختم والقفل على قلوب من لا يعمل بموجب الحجة وينقاد لها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرَأَتِ الْقُرْآنُ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [١٥] وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُمْ قُلُوبُهُمْ قُلُوبًا مَّغْشُورًا [١٦] [الإسراء: ٤٥-٤٦]، فأخبر سبحانه أنه منعهم فقه كلامه وهو الإدراك الذي ينتفع به من فقهه، ولم يكن ذلك مانعًا لهم من الإدراك الذي تقوم به الحجة عليهم، فإنهم لو لم يفهموه جملة ما ولو على أدبارهم نفورًا عند ذكر توحيد الله، فلما ولو عند ذكر التوحيد دل على أنهم كانوا يفهمون الخطاب وأن الذي غشي قلوبهم كالذي غشي آذانهم.

(١) الإقناع (٤/ ٢٨٥-٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).



ومعلوم أنهم لم يعدموا السمع جملة ويصيروا كالأصم؛ ولذلك ينفي سبحانه عنهم السمع تارةً ويثبتة أخرى، قال الله تعالى ﴿وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ ومعلوم أنهم قد سمعوا القرآن وأمر الرسول بإسماعهم إياه، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ فهذا السمع المنفي عنهم سمع الفهم والفقه، والمعنى: ولو علم الله فيهم خيرًا لأسمعهم سمعًا ينتفعون به، وهو فقهه المعنى وعقله، وإلا فقد سمعوه سمعًا تقوم به عليهم الحجة، ولكن لما سمعوه مع شدة بغضه وكراهته ونفرتهم عنه لم يفهموه ولم يعقلوه، والرجل إذا اشتدت كراهته للكلام ونفرت عنه لم يفهم ما يراد به فينزل منزلة من لم يسمعه، قال تعالى ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ نفى عنه استطاعة السمع مع صحة حواسهم وسلامتها، وإنما لفرط بغضهم ونفرتهم عنه وعن كلامه صاروا بمنزلة من لا يستطيع أن يسمعه ولا يراه، وهذا استعمال معروف للخاصة والعامة، يقولون: لا أطيع أنظر إلى فلان ولا أستطيع أن أسمع كلامه؛ من بغضه ونفرت عنه.

وبعض الجبرية يحتج بهذه الآية وشبهها على مذهبهم، ولا دلالة فيها؛ إذ ليس المراد سلبهم السمع والبصر الذي تقوم به الحجة قطعًا، وإنما المراد سلب السمع الذي يترتب عليه فائدته وثمرته، والقدر حق، ولكن الواجب تنزيل القرآن منازل، ووضع الآيات مواضعها واتباع الحق حيث كان، ومثل هذا إذا لم يحصل له فهم الخطاب لا يعذر بذلك؛ لأن الآفة منه، وهو بمنزلة من سد أذنيه عند الخطاب فلم يسمعه، فلا يكون ذلك عذرًا له، ومن هذا قولهم ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكْثَرِ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ يعنون أنهم في ترك القبول منه ومحبة الاستماع لما جاء به، وإيثار الإعراض عنه، وشدة النفار عنه؛ بمنزلة من لا يعقله ولا يسمعه ولا يبصر المخاطب لهم به، فهذا هو الذي يقولون لا خلود في النار ولو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير، ولهذا جعل ذلك مقدورًا لهم وذنبًا اكتسبوه، فقال تعالى ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾.



والله تعالى ينفي تارة عن هؤلاء العقل والسمع والبصر، فإنها مدارك العلم وأسباب حصوله، وتارة ينفي عنهم السمع والعقل، وتارة ينفي عنهم السمع والبصر، وتارة ينفي عنهم العقل والبصر، وتارة ينفي عنهم وحده، ففي الثلاثة نفي لمدارك العلم بطريق المطابقة، ونفي بعضها نفي له بالمطابقة والآخر باللزم، فإن القلب إذا فسد فسد السمع والبصر، بل أصل فسادهما من فساد، وإذا فسد السمع والبصر فسد القلب، فإذا أعرض عن سمع الحق وأبغض قائله بحيث لا يجب رؤيته امتنع وصول الهدى إلى القلب؛ ففسد، وإذا فسد السمع والعقل تبعها فساد البصر، فكل مدرك من هذه يصح بصحة الآخر» اهـ^(١).

فهذه النقول اليسيرة على وجه الإيجاز والاختصار تبين مذهب السلف في هذا الباب، وأن من ضل عن النصوص المحكمات والأحكام البيّنات، وأعظم ذلك توحيد العبادة فأشرك وكفر؛ فإنه غير معذور.

ففي ذلك بيان لما أجمع عليه العلماء في هذا الباب، وأن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة من بعده رَحِمَهُمُ اللهُ لم يبتدعوا قولاً من عند أنفسهم حيناً يقررون أن من وقع في ذلك فإنه يتناول حكمه من سلب اسم الإسلام والحكم عليه بالردة بعد الإسلام معيناً أو غير معين.

وعليه، يتبين من ذلك أمران:

* الأول: الرد على من افتري واتهم هذه الدعوة السلفية وإمامها الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ بالغلو في التكفير! لأنهم يكفرون من نقض إسلامه وأرتد بعد إيمانه؛ هكذا يفترى المتهوكون! فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ لم يبتدعوا القول بكفر عباد القبور، بل عملوا بما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة، واتبعوا من قبلهم من السلف وأئمة وعلماء المسلمين رَحِمَهُمُ اللهُ، فتضليلهم تضليل للأمة، وتجهيلهم تجهيل للأئمة، والله المستعان.

(١) مفتاح دار السعادة (١/١٠٢).



* الثاني: الرد على من نفى عن الدعوة تكفير من كفره الله ورسوله من الزنادقة والقبوريين بحجة الدفاع عن دعوة الإمام المجدد وتبرئتها من تهم الغلو في التكفير، كما يفعل المرجئة اليوم ومن تشبه بهم.

فتكفير الزنادقة والقبوريين وسائر المرتدين ليس عيباً يُستَر ويُجحد، بل هو دين ندين الله به لم نبتدعه من أنفسنا.

لا سيما وأن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ بَيَّن وصرح تصريحاً واضحاً شافياً كافياً -كما تقدم وسيأتي- أنه يكفر من عبد غير الله وأشرك به معه غيره وارتد بعد إسلامه، وأنه لم يخرج بذلك عن مقتضى نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء، وإنما الذي نفاه عن نفسه تكفير المسلمين، ومن لم يعرف وقوعه بالكفر أو الشرك ممن هو من عموم المسلمين، فلا يُكفَّر بالظن ممن لم يُعلم وقوعه بالشرك والكفر من عموم المسلمين.

وستجد مزيد بيان في هذه الرسالة، مما يغني الإشارة إليه في هذا المبحث عن نقل نصوصه، لتعين نقل ما يبين ذلك في موضعه في المبحث التالي.



المبحث السابع:

**الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة
الإصلاحية السلفية ومخالفوهم في
الموقف من الزنادقة وعباد القبور**

المبحث السابع:

الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية ومخالفوهم
في الموقف من الزنادقة وعباد القبور

إن معرفة الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية رَحِمَهُمُ اللَّهُ وما قرره مخالفوهم^(١) في الموقف من الزنادقة وعباد القبور من الأهمية بمكان.

فمن ذلك: معرفة أن تقاريراتهم ما هي ببدع من القول، بل هي قول من سبقهم من سلف الأمة كما تقدم بيانه، بينما تقاريرات مخالفهم من الخوارج والمرجئة تقاريرات محدثة مبتدعة تخرج صاحبها عن الحق إلى الباطل.

ومن ذلك: معرفة أن تقاريراتهم على المنهج الوسطي منهج أهل السنة والجماعة، ليست كتقاريرات من مخالفهم من الخوارج والمرجئة.

ومن ذلك: تمييز أهل الحق ممن سار على عقيدة السلف ممن يدعو إلى ما دعا إليه أئمة الدعوة من الحق علماً وعملاً، من أهل الباطل ممن يزعم أنه على منهج السلف ويزعم الدفاع عن أئمة الدعوة ودعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ وهو يدس الباطل فيها وينقضها ويرد عليها.

(١) أردت بالمخالفين هنا: بعض من يزعم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ وهو يرد عليها وينقضها، وينسب باطله ذلك إلى الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رحمهم الله تحريفاً وتزويراً سواء من المرجئة أو الخوارج ممن ينسب نفسه للدعوة الإصلاحية.



ومن ذلك: تعرية جملة من الأقوال التي تروج عند من لم يمحص ويزعم أنها هي ما عليه أئمة الدعوة في الموقف من الزنادقة وعباد القبور، فيُعرف بمعرفة هذه الفروق زيفها وضلالها، وعظيم تلبس أهلها.

وغير ذلك من الثمرات العظيمة.

فأقول مستعينا بالله:

الفرق الأول:

أن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ يقررون أن من وقع في الشرك والكفر الناقل من الملة، فإنه لا يتوقف في تكفيره بعينه خلافاً لما يقرره مخالفوهم.



قرر الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ في مواضع كثيرة من مؤلفاته ورسائله ومكاتباته، وكذا أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، أن من فعل الشرك الأكبر المخرج من الملة، وكفر بالله الكفر الناقل عن الإسلام، كمن سب الله ورسوله، أو استهزأ بدينه، أو أهان كتاب الله، أو كذب بالوحي، أو اعتقد أو قال أو فعل ما هو معلوم من الدين بالضرورة كفر فاعله، كبداء غير الله من الأموات أو الغائبين، أو ترك التوحيد وأعرض عن عبادة رب العبيد؛ فهو كافر خارج من الإسلام يحكم عليه بموجب ظاهر فعله.

وهذا هو مقتضى النصوص من الكتاب والسنة وإجماع العلماء؛ فإن المكلف يأخذ حكم فعله، فمن كان فعله فعل المسلمين سُمِّيَ مسلماً، ومن كان فعله فعل المشركين سُمِّيَ مشركاً، وإن كان له عذر فيما بينه وبينه، فالحكم بالظاهر. كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] فمن لم يؤمن ويسلم لله فهو مشرك، فسماه الله مشركاً.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْيَهُودِ وَلَا النَّصَارَىٰ وَلَٰكِن كَانَتْ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧] فمن لم يكن حنيفاً مسلماً فهو يهودي أو نصراني أو مشرك أو غيره، سماه مسلماً لمفارقة فعله فعل المشركين.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَرِيتُ أَن أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤] فمن لم يكن مسلماً فهو مشرك.



وقال تعالى: ﴿وَأَتَيْعَ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦] فمن لم يتبع ما أوحى إلى الرسول من ربه ويسلم الله في قوله وعمله فهو من المشركين.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦] سباه مشركاً وهو لم يسمع القرآن.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَقْدَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥] فمن لم يقم وجهه لله فيسلم له ويتبرأ من الشرك وأهله فهو من المشركين.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ مِلَّةِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الفصص: ٨٧] فمن صدَّ عن الآيات وأعرض ولم يتقدَّ فهو من المشركين.

وروى البخاري (٣٩٢) عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا؛ فقد حرمت علينا دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

وفي رواية (٣٩٣) عن حميد، قال: سأل ميمون بن سيابة، أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم العبد وماله؟ فقال: «من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم».

وفي البخاري (٢٥) ومسلم (٣٦) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

وفي مسلم (٣٧) عن أبي مالك، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله».

وفي البخاري (٢٦٤١) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إن أناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإننا نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمناه وقريناه، وليس إلينا من سريره شيء، الله يحاسبه في سريره، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه، ولم نصدق، وإن قال: إن سريره حسنة».

فهذه الآيات والأحاديث دلت على أنه يحكم على كل مكلف بموجب ظاهر فعله، فمن كان فعله فعل المسلمين فهو المسلم، ومن كان فعله فعل الكافرين والمشركون مما هو معلوم أنه كُفِّرَ بالضرورة من دين الإسلام فهو كافر مشرك، هذا هو مقتضى النصوص، وأما التكلف في التأويل، والإعذار للمشركون، والمحاماة عن الزنادقة والقبوريين، بحجة التحقق من انطباق الشروط وانتفاء الموانع^(١) فهذا ليس محله الحكم بالظاهر مما هو معلوم من الدين بالضرورة، بل ما كان خفيًا من المسائل مما قد يجهل، أو ما كان عند إقامة العقوبة الشرعية من قبل ولي الأمر، فيستتاب المارق للإسلام ويؤمر بالتوبة في مواضع ليس هذا موضع تفصيلها، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل، فإطلاق هذا القيد في كل من فعل الشرك أو الكفر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام قول مجتهد، يخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

(١) أقصد بانطباق الشروط وانتفاء الموانع ما عده أهل العلم من شروط التكفير كالعلم والاختيار، والموانع كالجهل والإكراه، لا شروط الأهلية كالعقل والبلوغ، فليست هي محل البحث، فالكلام هنا عن إعمال مقولة (لا يصح تكفير المعين حتى تنطبق عليه الشروط وتنفي الموانع) في كل مكفر وفي كل حالة ومع كل شخص، وتجد في ثانيا الكتاب أن التحقق من انطباق الشروط وانتفاء الموانع ليس عند تكفير المعين إذا وقع في نواقض الإسلام كالشرك بالله، وإننا كأن يكون قبل إقامة الحد عليه من الإمام أو كان ذلك في المسائل الخفية ونحو ذلك.

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، فمن ذلك:

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «استدللك بترك النبي ﷺ ومن بعده تكفير المنافقين وقتلهم، فقد عرفه الخاص والعام ببديهة العقل، أنهم لو يظهرون كلمة واحدة أو فعلاً واحداً من عبادة الأوثان أو مسبة التوحيد الذي جاء به الرسول ﷺ، أنهم يُقتلون أشد قتلته. فإن كنت تزعم أن الذين عندكم أظهروا اتباع الدين الذي تشهد أنه دين الرسول ﷺ، وتبرؤوا من الشرك بالقول والفعل، ولم يبق إلا أشياء خفية تظهر على صفحات الوجه، أو فلتة لسان في السر، وقد تابوا من دينهم الأول، وقتلوا الطواغيت، وهدموا البيوت المعبودة، فقل لي. وإن كنت تزعم أن الشرك الذي خرج عليه رسول الله ﷺ أكبر من هذا، فقل لي.

وإن كنت تزعم أن الإنسان إذا أظهر الإسلام، لا يكفر إذا أظهر عبادة الأوثان، وزعم أنها الدين، وأظهر سب دين الأنبياء، وسباه دين أهل العارض، وأفتى بقتل من أخلص لله الدين وإحراقه وحل ماله، فهذه مسألتك، وقد قررتا وذكرت أن من زمن النبي ﷺ إلى يومنا هذا لم يقتلوا أحداً، ولم يكفروه من أهل الملة.

أما ذكرت قول الله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِزُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۖ﴾ [١٠] مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أُحْذُوا وَقُتِلُوا قَتِيلًا ۖ﴾ [١١] سَنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ﴾ [الأحزاب: ٦٠-٦٢].

واذكر قوله: ﴿سَتَجِدُونَ الْعَرَبَ يَبْتَغُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا دِينَهُمْ وَيَخْلَعُوا بِمَا فِي آيَاتِهِمْ فَلَيْسَ بِالْإِسْلَامِ إِلَهُ الْبَشَرِ ۚ﴾ [النساء: ٩١].

واذكر قوله في الاعتقاد في الأنبياء: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يُوَظَّيَّهَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحَكْمَ وَالشُّبُهَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ عَلِيمًا ۖ﴾ [النساء: ٩١].



الْكَتَّابَ وَيَمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿[آل عمران: ٧٩-٨٠].

واذكر ما صح عن رسول الله ﷺ أنه أشخص رجلاً معه الراية، إلى من تزوج امرأة أبيه ليقتله ويأخذ ماله، فأبي هذين أعظم؟ تزوج امرأة الأب أو سب دين الأنبياء بعد معرفته؟

واذكر أنه قد هم بغزو بني المصطلق لما قيل إنهم منعوا الزكاة، حتى كذب الله من نقل ذلك.

واذكر قوله في أعبد هذه الأمة وأشدهم اجتهاداً: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة».

واذكر قتال الصديق وأصحابه مانعي الزكاة، وسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم.

واذكر إجماع الصحابة على قتل أهل مسجد الكوفة، وكفرهم وردتهم، لما قالوا كلمة في تقرير نبوة مسيلمة، ولكن الصحابة اختلفوا في قبول توبتهم لما تابوا؛ والمسألة في صحيح البخاري وشرحه، في الكفالة.

واذكر إجماع الصحابة لما استفتاهم عمر على أن من زعم أن الخمر تحل للخواص، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٣٩] مع كونه من أهل بدر.

وأجمع الصحابة على كفر من اعتقد في علي مثل اعتقاد هؤلاء في عبد القادر، وردتهم، وقتلهم، فأحرقهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهم أحياء، فخالفه ابن عباس في الإحراق، وقال: يقتلون بالسيف، مع كونهم من أهل القرن الأول، أخذوا العلم عن الصحابة.

واذكر إجماع أهل العلم من التابعين وغيرهم على قتل الجعد بن درهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

شكر الضحية كل صاحب سنة * * * الله درك من أخِي قربان
ولو ذهبنا نعدد من كَفَرَه العلماء مع ادعائه الإسلام وأفتوا بردته وقتله لطلال
الكلام، لكن من آخر ما جرى: قصة بني عبيد ملوك مصر وطائفهم، وهم يدعون
أنهم من أهل البيت، ويصلون الجمعة والجماعة، ونصبوا القضاة والمفتين، أجمع العلماء
على كفرهم وردتهم وقتلهم، وأن بلادهم بلاد حرب، يجب قتالهم ولو كانوا مكرهين
مبغضين لهم.

واذكر كلامه في الإقناع وشرحه في الردة، كيف ذكروا أنواعًا كثيرة موجودة
عندكم، ثم قال منصور: (وقد عمت البلوى بهذه الفرق وأفسدوا كثيرًا من عقائد أهل
التوحيد) نسأل الله العفو والعافية. هذا لفظه بحروفه. ثم ذكر قتل الواحد منهم،
وحكم ماله، هل قال واحد من هؤلاء من الصحابة من أصحابه إلى زمن منصور: إن
هؤلاء يكفر أنواعهم لا أعيانهم؟! اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ كما في مفيد المستفيد تعليقًا على مواضع من كلام شيخ الإسلام ابن
تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «انتهى كلام الشيخ، وهو الذي ينسب إليه بعض أعداء الدين، أنه لا
يكفر المعين. فانظر أرشدك الله إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة، وتصريحه أن
المنافق بصير مرتدًا لذلك، وهذا في المعين، إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحة معين» اه^(٢).

وقال: «فانظر -رحمك الله- إلى هذا الإمام الذي ينسب عنه -من أزاع الله قلبه-
عدم تكفير المعين، كيف ذكر مثل الفخر الرازي، وهو من أكابر أئمة الشافعية، ومثل
أبي معشر، وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم، أنهم كفروا وارتدوا عن
الإسلام» اه^(٣).

(١) الدرر السنية (٦٤/٠-٦٩).

(٢) الدرر السنية (٩/٤٠٢).

(٣) الدرر السنية (٩/٤٠٤).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فتأمل أول الكلام وآخره، وتأمل كلامه فيمن دعا نبياً أو ولياً، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثني، ونحوه، أنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، هل يكون هذا إلا في المعين؟ والله المستعان» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فتأمل: كلام هذا الذي ينسب عنه عدم تكفير المعين، إذا جاهر بسب دين الأنبياء، وصار مع أهل الشرك ويزعم أنهم على الحق، ويأمر بالمصير معهم، وينكر على من لا يسب التوحيد، ويدخل مع المشركين، لأجل انتسابه إلى الإسلام؟ انظر كيف كفر المعين، ولو كان عابداً باستحلال الحشيشة، ولو زعم حلها للخاصة الذين تعينهم على الفكرة، واستدل بإجماع الصحابة على تكفير قدامة وأصحابه إن لم يتوبوا، وكلامه في المعين، وكلام الصحابة في المعين، فكيف بما نحن فيه، بما لا يساوي استحلال الحشيشة جزءاً من ألف جزء منه» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على كلام لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وقال ابن القيم في «إغاثة اللهفان» في إنكار تعظيم القبور: وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين إلى أن صنف بعض غلاتهم في ذلك كتاباً سماه: (مناسك المشاهد)، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عبادة الأصنام، انتهى، وهذا الذي ذكره ابن القيم، رجل من المصنفين يقال له ابن المفيد، فقد رأيت ما قال فيه بعينه، فكيف ينكر تكفير المعين؟!» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في سياق ذكره لابن حجر الهيتمي رَحِمَهُ اللهُ قال: «صنف في هذا النوع كتاباً مستقلاً سماه (الإعلام بقواطع الإسلام) ذكر فيه أنواعاً كثيرة من الأقوال والأفعال، كل واحد منها ذكر أنه يخرج من الإسلام، ويكفر به المعين، وغالبه لا يساوي عشر معشار ما نحن فيه» اه^(٤).

(١) الدرر السنية (٩/ ٤١٠).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٤٤٦).

(٣) الدرر السنية (٩/ ٤٢١).

(٤) الدرر السنية (٩/ ٤٢٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ «لا يتصور أنك تقول لرجل ولو من أجهل الناس وأبلدهم: ما تقول فيمن عصى الرسول ﷺ ولم ينقد له في ترك عبادة الأوثان والشرك، ممن يدعي أنه مسلم متبع؟ إلا ويأدر بالفطرة الضرورية إلى القول: بأن هذا كافر، من غير نظر في الأدلة، أو سؤال أحد من العلماء ولكن لغلبة الجهل وغبابة العلم وكثرة من يتكلم في هذه المسألة من الملحدين اشتبه الأمر فيها على بعض العوام من المسلمين» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ «لما بينت ما صرحت به آيات التنزيل، وعلمه الرسول ﷺ أمته، وأجمع عليه العلماء: أن من أنكر البعث، أو شك فيه، أو سب الشرع، أو سب الأذان إذا سمعه، أو فضل فراصة الطاغوت على حكم الله، أو سب من زعم أن المرأة تراث، أو أن الإنسان لا يؤخذ في القتل بجريرة أبيه وابنه؛ أنه كافر مرتد، قال علماءكم: معلوم أن هذا حال البوادي لا ننكره، ولكن يقولون: لا إله إلا الله، وهي تحميمهم من الكفر، ولو فعلوا كل ذلك، ومعلوم أن هؤلاء أولى وأظهر من يدخل في تقريركم.

فلما أظهرت تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به سبوني غاية المسبة، وزعموا أنني أكفر أهل الإسلام، وأستحل أموالهم، وصرخوا: أنه لا يوجد في جزيرتنا رجل واحد كافر، وأن البوادي يفعلون من النواقض، مع علمهم أن دين الرسول عند الخضر، وجدوا كفرهم، وأنتم تذكرون: أن من رد شيئاً مما جاء به الرسول بعد معرفته أنه كافر. فإذا كان المويس، وابن إسماعيل، والعديلي، وابن عباد، وجميع أتباعهم، كلهم على هذا، فقد صرحتم غاية التصريح أنهم كفار مرتدون، وإن ادعى مدع أنهم يكفرونهم، أو ادعى أن جميع البداية لم تتحقق من أحد منهم من النواقض شيئاً، أو ادعى أنهم لا يعرفون أن دين الرسول خلاف ما هم عليه، فهذا كمن ادعى أن ابن سليمان، وسويد، وابن دؤاس، وأمثالهم، عباد زهاد فقراء، ما شاخوا في بلد قط، ومن ادعى هذا فأسقط الكلام معه.



ونقول ثانيًا: إذا كانوا أكثر من عشرين سنة، يقرون ليلاً ونهارًا، سرًا وجهازًا، أن التوحيد الذي أظهر هذا الرجل هو دين الله ورسوله، لكن الناس لا يطيعوننا، وأن الذي أنكره هو الشرك، وهو صادق في إنكاره، ولكن لو يسلم من التكفير والقتال كان على الحق، هذا كلامهم على رؤوس الأشهاد، ثم مع هذا يعادون التوحيد ومن مال إليه، العداوة التي تعرف، ولو لم يكفر ويقاتل، وينصرون الشرك نصر الذي تعرف، مع إقرارهم بأنه مشرك، مثل كون المويس وخواص أصحابه ركبوا وتركوا أهليهم وأموالهم إلى أهل قبة الكواز، وقبة رجب، سنة، يقولون: إنه قد خرج من ينكر قبكم وما أنتم عليه، وقد أحل دماءهم وأموالهم، وكذلك ابن إسماعيل، وابن ربيعة، والمويس أيضا بعدهم بسنة، رحلوا إلى أهل قبة أبي طالب، وأغروهم بمن صدق النبي ﷺ، وأحلوا دمائنا وأموالنا، حتى جرى على الناس ما تعرف، مع أن كثيرًا منهم لم يكفر ولم يقاتل.

وقررتهم: أن من خالف الرسول ﷺ في عشر معشار هذا، ولو بكلمة، أو عقيدة قلب، أو فعل؛ فهو كافر، فكيف بمن جاهد بنفسه وماله وأهله ومن أطاعه في عداوة التوحيد، وتقرير الشرك، مع إقراره بمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ؟ فإن لم تُكفروا هؤلاء ومن اتبعهم، ممن عرف أن التوحيد حق، وأن ضده الشرك، فأنتم كمن أفتى بانتفاض وضوء من نزع منه مثل رأس الإبرة من البول، وزعم أن من يتغوط ليلاً ونهارًا، وأفتى للناس أن ذلك لا ينقض، وتبعوه على ذلك حتى يموت؛ أنه لا ينقض وضوءه» اهـ^(١).

وقال رحمه الله: «من عبد الله ليلاً ونهارًا، ثم دعا نبيًا، أو وليًا عند قبره، فقد اتخذ إلهين اثنين، ولم يشهد أن لا إله إلا الله؛ لأن الإله هو المدعو، كما يفعل المشركون اليوم عند قبر الزبير، أو عبد القادر، أو غيرهما، وكما يفعل قبل هذا عند قبر زيد وغيره.

ومن ذبح لله ألف أضحية، ثم ذبح لنبي أو غيره، فقد جعل إلهين اثنين، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] الآيتين، والنسك هو الذبح، وعلى هذا ففس.

فمن أخلص العبادات كلها لله، ولم يشرك فيها غيره، فهو الذي شهد أن لا إله إلا الله. ومن جعل فيها مع الله غيره، فهو المشرك الجاحد لقوله لا إله إلا الله، وهذا الشرك الذي ذكره الله، قد طبق اليوم مشارق الأرض ومغاربها، إلا الغرباء المذكورين في الحديث، وقليل ما هم، وهذه المسألة لا خلاف فيها بين أهل العلم، من كل المذاهب اه^(١).

هذه تقارير الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ ظاهرة بينة جلية في حكمه على من كفر بالله وأشرك في عبادة الله وفعل ما يوجب الكفر الأكبر أنه يحكم عليه بظاهر فعله ولا يتوقف في ذلك.

وكذلك أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، فمن تقاريرهم:

قال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ «ومعلوم أن مشركي العرب لا يقولون: إن آلهتهم تخلق وترزق، وتدبر أمر من دعاها، وشركهم إنما هو في التأله والعبادة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْبَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] الآية. وقال تعالى: ﴿وَمَن أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، والآية الثانية. وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَتَبَهُ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِيَلْفُهِهُ وَمَا دَعَا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤]. وقال تعالى: ﴿تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ (١٣) «إن تدعوهم لا يسمعوكم دُعَاكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ وَلَا يَنْتَفِكُ عَنْكُم مِّثْلَ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٣-١٤] والآيات في

بيان الشرك في العبادة، وأنه دين المشركين، وما تضمنه القرآن من الرد عليهم، وبيان ضلالهم، وضياح أعمالهم أكثر من أن تحصر، ويكفي اللبيب الموفق لدينه بعض ما ذكرناه من الآيات المحكمات، وأما من لم يعرف حقيقة الشرك، لإعراضه عن فهم الأدلة الواضحة، والبراهين القاطعة، فكيف يعرف التوحيد؟ ومن كان كذلك، لم يكن من الإسلام في شيء، وإن صام وصلى، وزعم أنه مسلم» اهـ^(١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «وأما من ترك التوحيد الذي دلَّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، فقد اتفق العلماء على كُفْرِهِ» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجليلة، أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله» اهـ^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من نشأ من هذه الأمة وهو يسمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية من إيجاب التوحيد والأمر به، وتحريم الشرك والنهي عنه، فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم، لا سيما إن عاند في إباحتها الشرك ودعا إلى عبادة الصالحين والأولياء، وزعم أنها مستحبة، وأن القرآن دل عليها، فهذا كفره أوضح من الشمس في الظهيرة، ولا يتوقف في تكفيره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده وتحريمه» اهـ^(٤).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من تسمى بالإسلام حقيقة وأحب محمداً واقتدى به في الطريقة، وأحب أصحابه الكرام ومن تبعهم من علماء الشريعة؛ يجزم ولا يتوقف بكفر من سوى بالله غيره ودعا معه سواه من الأنداد والآلهة» اهـ^(٥).

(١) الدرر السنية (٢/٢٦٨).

(٢) مصباح الظلام (٣/٥٤٣).

(٣) منهاج التأسيس في رد شبهات داود بن جرجيس (ص: ١٠١).

(٤) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: ١٠٢-١٠٣).

(٥) الإنحاف في الرد على الصحاف (ص: ٤٤).

وقال رَحِمَهُ اللهُ «أعظم حق الإسلام وأصله الأصيل هو: عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من دونه، وهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص، فمن قالها وعبد غير الله أو استكبر عن عبادة الله فهو مكذب لنفسه، شاهد عليها بالكفر والإشراك» اهـ^(١).

وقال العلامة عبدالله البابطين رَحِمَهُ اللهُ: «نقول في تكفير المعين: ظاهر الآيات، والأحاديث، وكلام جمهور العلماء تدل على كفر من أشرك بالله فعبد معه غيره، ولم تفرق الأدلة بين المعين وغيره، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] وقال تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وهذا عام في كل واحد من المشركين.

وجميع العلماء في كتب الفقه يذكرون حكم المرتد، وأول ما يذكرونه من أنواع الكفر والردة: الشرك، فقالوا: إن من أشرك بالله كفر، ولم يستثنوا الجاهل، ومن زعم الله صاحبة أو ولداً كفر ولم يستثنوا الجاهل، ومن قذف عائشة كفر، ومن استهزأ بالله أو رسله أو كتبه كفر إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، ويذكرون أنواعاً كثيرة مجتمعة على كفر صاحبها، ولم يفرقوا بين المعين وغيره، ثم يقولون: فمن ارتد عن الإسلام قتل بعد الاستتابة، فحكموا برده قبل الحكم باستتابته، فالاستتابة بعد الحكم بالردة، والاستتابة إنما تكون لمعين، ويذكرون في هذا الباب حكم من جحد وجوب واحدة من العبادات الخمس، أو استحل شيئاً من المحرمات، كالخمر والخنزير ونحو ذلك، أو شك فيه؛ يكفر، إذا كان مثله لا يجمله، ولم يقولوا ذلك في الشرك ونحوه مما ذكرنا بعضه، بل أطلقوا كفره ولم يقيدوه بالجهل، ولا فرقوا بين المعين وغيره، وكما ذكرنا أن الاستتابة إنما تكون لمعين، وهل يجوز لمسلم أن يشك في كفر من قال: إن الله صاحبة أو ولداً، أو أن جبرائيل غلط في الرسالة، أو ينكر البعث بعد الموت، أو ينكر أحداً من الأنبياء، وهل يفرق مسلم بين المعين

(١) الإنحاف في الرد على الصحاف (ص: ٤٥).

وغيره في ذلك ونحوه» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «دَلَّ عليه الكتاب والسَّنة وإجماع العلماء على أَنَّ مثل الشَّرِك عِبادَة غير الله سبحانه كفر، فَمَنْ ارتكب شيئاً من هذا النَّوع أو حسَّنه، فهذا لا شكَّ في كفره ولا بأس بِمَنْ تحقَّقت منه أشياء من ذلك أن تقول: كفر فلان بهذا الفعل، يبيِّن هذا أَنَّ الفقهاء يذكرون في باب حكم المرتدَّ أشياء كثيرة يصير بها المسلم مرتدًّا كافراً، ويستفتحون هذا الباب بقولهم: مَنْ أشرك بالله فقد كفر، وحكمه أَنه يستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل، والاستتابة إِنما تكون مع معيَّن، ولما قال بعض أهل البدع عند الشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ إِنَّ القرآن مخلوق، قال: كفرت بالله العظيم. وكلام العلماء في تكفير المعيَّن كثير.

وأعظم أنواع هذا الشَّرِك عِبادَة غير الله، وهو كفر بإجماع المسلمين، ولا مانع من تكفير مَنْ اتَّصف بذلك؛ لأنَّ مَنْ زنا قيل: فلان زاني، ومَنْ رابا قيل: فلان ربا» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فعل مشركي الزمان عند القبور، من دعاء أهل القبور، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والذبح، والنذر لهم، وقولنا: إن هذا شرك أكبر، وأن من فعله فهو كافر، والذين يفعلون هذه العبادات عند القبور كفار بلا شك، وقول الجاهل: إنكم تكفرون المسلمين، فهذا ما عرف الإسلام، ولا التوحيد، والظاهر عدم صحة إسلام هذا القائل، فإن لم ينكر هذه الأمور، التي يفعلها المشركون اليوم، ولا يراها شيئاً، فليس بمسلم» اه^(٣).

وقال العلماء الشيخ عبد الله، والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ اللهُ تعالى: «ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجليلة، أو ما يعلم

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٠١-٤٠٣).

(٢) مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٦٥٧).

(٣) الدرر السنية (١٠/ ٤١٦).

من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله» اه^(١).

وقال العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ اللهُ: «من قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وهو مقيم على شركه، يدعو الموتى، ويسألم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، فهذا كافر مشرك، حلال الدم والمال، وإن قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وصلى وصام، وزعم أنه مسلم، كما تقدم بيانه» اه^(٢).

وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللهُ: «وأما تكفير الشخص المعين، فلا مانع من تكفيره إذا صدر منه ما يوجب تكفيره، فإن عبادة الله وحده لا شريك له من الأمور الضرورية المعلومة من دين الإسلام، فمن بلغته دعوة الرسول، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، وأما الأمور التي لا يكفر فاعلها مما ليس معلوماً بالضرورة من دين الإسلام، بل في الأمور الخفية، فهذا لا يكفر حتى تقوم عليه الحجة؛ لأن هذا إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية التي قد يخفى دليلها، وأما عباد القبور، فهم عند السلف وأهل العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو، يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم.

فمسأله توحيد الله، وإخلاص العبادة له، لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء، ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إن ما علم بالضرورة من دين الإسلام كالأيمان بالله ورسوله وبما جاء به لا يعذر أحد بالجهل بذلك، فقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار مع

(١) الدرر السنية (١٠/٤٣٣).

(٢) الدرر السنية (١٠/٣٠٣).

(٣) الضياء الشارق (ص: ٦٥٤-٦٥٥).

تصريحه بكفرهم، ووصف النصارى بالجهل مع أنه لا يشك مسلم في كفرهم، ونقطح أن أكثر اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون ونعتقد كفرهم وكفر من شك في كفرهم، وقد دل القرآن على أن الشك في أصول الدين كفر، والشك هو التردد بين شيئين كالذي لا يجزم بصدق الرسول ولا كذبه ولا يجزم بوقوع البعث ولا عدم وقوعه ونحو ذلك، كالذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنا ولا عدم تحريره وذلك كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن كان حاله هكذا لكونه لم يفهم حجج الله وبياناته؛ لأنه لا عذر له بعد بلوغها وإن لم يفهمها كما تقدم بيانه.

فالشخص المعين إذا صدر منه ما يوجب كفره من الأمور التي هي معلومة بالضرورة، مثل عبادة غير الله سبحانه، ومثل جحد علو الله على خلقه، ونفي صفات كماله ونعوت جلاله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادث والكائنات قبل كونها، فإن المنع من التكفير والتأثير بالخطأ والجهل في هذا كله رد على من كفر معطلة الذات ومعطلة الربوبية ومعطلة الأسماء والصفات ومعطلة أفراده تعالى بالإلهية، والقائلين بأن الله لا يعلم الكائنات قبل كونها كغلاة القدرية، ومن قال بإسناد الحوادث إلى الكواكب العلوية، ومن قال بالأصلين النور والظلمة، فإن من التزم هذا كله فهو أكفر وأضل من اليهود والنصارى، وهل أوقع الاتحادية والحلولية فيما هم عليه من الكفر البواح والشرك العظيم والتعطيل لحقيقة وجود رب العالمين إلا خطوهم في هذا الباب الذي اجتهدوا فيه؛ فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل، وهل قتل الحلاج باتفاق أهل الفتوى على قتله إلا ضلال اجتهداه، وهل كفر القرامطة وانتحلوا ما انتحلوه من الفضائح الشنيعة وخلع ربقة الشريعة إلا باجتهادهم فيما زعموا، وهل قالت الرافضة ما قالت واستباححت ما استباححت من الكفر والشرك وعبادة الأئمة الاثنا عشر وغيرهم ومسبة أصحاب رسول الله ﷺ وأم المؤمنين إلا باجتهادهم فيما زعموا؟! اهـ^(١).

(١) تمييز الصدق من المين في محاوره الرجلين (ص: ١٤٧-١٤٩).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من قام به وصف الكفر منهم فهو كافر، كمن يعبد غير الله ويشرك به أحدًا من المخلوقين، أو يتحاكم إلى الطواغيت ويرى أن حكمهم أحسن وأفضل من حكم الله ورسوله، أو يستهزئ بدين الله ورسوله أو ينكر البعث، فمن قام به هذا الوصف الذي ذكرنا من المكفرات وغيرها مما يخرج من الملة في بادية أو حاضرة: فهو كافر.

كما ذكر ذلك شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيره من العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ تعالى، وهذا هو الذي ندين الله به في أي بادية كانت أو حاضرة، ثم لو ذهبنا نذكر ما أحدثه هؤلاء من البدع والغلو والمجاوزة للحد في الأوامر والنواهي لطال الجواب، والعاقل يسير فينظر الهداية والتوفيق بيد الله، وإنما عليه الإعذار والإنذار وبيان الحق، ومن لم يقم به وصف الكفر وكان ملتزمًا لشرائع الإسلام الظاهرة فهو مسلم» اهـ^(١).

وقال العلامة محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ: «من وجد منه مكفر بأن صدق الرسول في شيء وكذبه في شيء، أو رفع المخلوق في رتبة الخالق، أو غلا في أحد الصالحين فادعى فيه الألوهية، أو خالف الشريعة في أشياء مثل استحلال نكاح الأختين، أو وجد منه نوع من أنواع الردة، أو استهزأ بالله أو آياته؛ فهو مرتد» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من تعلق على غير الله بأي نوع من أنواع العبادة فهو كافر خارج من الملة مرتد» اهـ^(٣).

(١) منهاج أهل الحق والاتباع (ص: ٢١).

(٢) شرح كشف الشبهات (ص: ١٦).

(٣) شرح كشف الشبهات (ص: ٩٩).



هذا ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، خلافاً لما يقرره مخالفوهم من المرجئة، ومن دخلت عليه شبهة الإرجاء، حيث يطلق بعضهم التوقف في التكفير في كل مكفر دون تفصيل، وأن المشرك إذا كان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويصلي فإنه لا يَكْفُر ولو فعل ما فعل من المكفرات التي يعلم كفر صاحبها بالضرورة من دين الإسلام، ويسميه مسلماً مع تلبسه بالشرك والكفر، حتى يتحقق كفره الباطن، وتتفي عنه كل شبهة مانعة من قبول الحق، ويختار الكفر على الإسلام، وكلامهم منشور تغني شهرته الإشارة عن الإحالة.

وهنا مسائل:

* المسألة الأولى: بطلان زعم بعضهم حيث يقرر أن من المهمات والضروريات في باب التكفير التفريق بين الأعمال الظاهرة التي لا تحتل إلا الكفر الأكبر، فتضاد الإيمان من كل وجه، كقتل النبي وإهانة المصحف ونحو ذلك، والأعمال التي تحتل الكفر وغيره لا تضاد الإيمان من كل وجه، وأن النوع الأول يكفر صاحبه مطلقاً إذا توافرت في حقه الشروط وانتفت الموانع فقيده تكفير من قتل النبي أو أهان المصحف بأن تتحقق الشروط وتتفي الموانع، وما لم يتحقق من ذلك فهو مسلم موحد غير ظالم!

- والجواب على هذه الشبهة: ما تقدم من الأدلة من الكتاب والسنة، أن كل من فعل كفراً مما هو معلوم من الدين بالضرورة أنه ينقل من دين الإسلام إلى الكفر، ومعلوم ظهور أدلته للأعيان من الخاصة والعامة، ومعلوم حكمه للمكلف ضرورة من الدين ولو كان عامياً، وما تقدم من نقل كلام الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللهُ وأئمة الدعوة أن المشرك بالله قد سوى الله بخلقه في أعظم أمر وأجله وأبينه في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، وقام شاهده بالكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، فالمشرك في العبادة، قد أشرك بالله وجعل له نداً من خلقه تعالى عما يشركون، فالمشرك ظالم لنفسه ظلماً عظيماً، بإعراضه عن حجج الله وبياناته التي أقامها دليلاً على وحدانيته في

ذاته وأسماء وصفاته وربوبيته وألوهيته التي نوعها لخلقه، فمنها الآيات الشرعية والكونية، وأيد ذلك بالعقل الذي يقر اضطرارًا بربوبية الله على خلقه وما فطر الله الناس على ذلك، فمن أعرض عن الحجة الرسالية، وعن قبول الحق والإذعان له، فلا عذر له لتفريطه في اتباع الحجة الرسالية، وتركه طلب معرفة الحق لأمر اشتبه عليه ليس عذرًا؛ لأن أصول الدين وأعظمها توحيد الله أوضح ما بينه الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ، وأوضح ما أقام الله عليه الشواهد والبراهين، ما به أبلغ الحجة على الجن والإنس، فهي لا تخفى على من طلب معرفتها.

فمن فعل الشرك أو ترك التوحيد أو نقض إسلام بما هو معلوم أنه من نواقض الإسلام الظاهرة البينة، فهو مشرك كافر بعينه، كيف إذا كان فعله -تَنَزُّلاً- قتل النبي الذي أرسله الله شاهدًا على وحدانية الله وداعيًا إلى عبادته، ومبلغًا لأمره، ومبلغًا الحجة لعباده، فكيف يقال أن هذا يبقى مسلمًا مع قتله للنبي عن علمه واختياره، كيف بإهانة كلام الله كدوسه بالأقدام أو إلقاءه بالقاذورات عن عمد وعلم، كيف يقال أن هذا مسلم حتى تنطبق بحقه الشروط وتتفي الموانع!

وكيف يقال: الأصل بقاء إسلام من فعل ذلك حتى يناقش ويبين له وتزول عنه الشبهة المانعة فإن اقتنع بالمعلوم وإلا فهو مسلم موحد غير ظالم.

فلا يقول ذلك إلا مرتكس في الضلالة والغواية، نسأل الله العافية والسلامة!

وتأمل هذه الشبهة الساقطة كافٍ في النفرة منها، واستبشاعها، والعلم بطلانها، وضلال صاحبها، ومناقضة قائلها لما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ.

*** المسألة الثانية:** بطلان زعم بعضهم أن الشرك إذا فعله المكلف ممن يشهد أن لا إله إلا الله لا يخرج عن الأصل وهو إسلامه؛ لأنه مشكوك فيه، فلا يكون فاعله مشركًا عينًا، إنما يقال فعله شرك، وأما الفاعل فلا يُكْفَرُ، بل هم مسلمٌ! موحدٌ! غير ظالم! هكذا يزعم قائل هذه الضلالة.



- والجواب على هذه الشبهة: إضافة إلى ما تقدم نقله من كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وما سيأتي والذي فيه البيان الكافي الشافي، فإن القول بأن التكفير في أمر مشكوك فيه لا يجوز شرعاً، فهذا حق، فلا يكفر المسلم إلا إذا عُلِمَ تحقق وقوع المكفر منه، وأن يكون المكفر غير مظنون أنه ناقض، وذلك أن يكون مجمّعاً على التكفير به، أما أن يكون الأمر مشكوكاً فيه، بحيث لا يعلم هل وقع فيه أم لم يقع، فهذا هو الذي يُجرى فيه على المسلم حكم الأصل وهو الإسلام، فلا يُخرج منه حتى يتيقن وقوعه بالشرك والكفر المخرج من الإسلام، فإذا علم عنه ذلك كُفّر بإجماع العلماء.

وقد نص على عدم التكفير بالظن الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ في مواضع كثيرة، منها: قوله رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «من أظهر الإسلام وظننا أنه أتى بناقض، لا نكفره بالظن؛ لأن اليقين لا يرفعه الظن، وكذلك لا نكفر من لا نعرف منه الكفر، بسبب ناقض ذكر عنه، ونحن لم نتحققه» اهـ^(١).

أما أصحاب هذه الشبهة فإنهم يجعلون الرجل إذا فعل الشرك وتحقق وقوعه به مشكوك في خروجه من الإسلام، لما قد يوجد لدى فاعل الشرك من الشبهة المانعة التي مع وجودها لا يخرج عندهم عن أصل الإسلام مع تلبسه بالشرك!

فهذا قول باطل، ووجود الشبهة عند فاعل الشرك لا أثر لها؛ لأن الحكم بالشرك يقع على من أظهره، فالحكم على الظاهر لا على الباطن بإجماع العلماء، فاليقين الثابت وهو الإسلام نقض بيقين متحقق وهو فعل الشرك، أما اشتراط تيقن خروجه من الإسلام في الباطن^(٢) فليس لذلك اعتبار عند الحكم على المشرك بموجب ظاهر فعله

(١) الدرر السنية (١٠/١١٢)

(٢) يزعم قائلوا هذه الشبهة أنهم لا يشترطون ذلك ويقررون ما يفيد عدم اشتراطهم العلم بكفر الباطن، لكن بالنظر بمجموع تقاريرهم وتطبيقاتهم وجل كثيرة من كلامهم يتبين أن ما هم عليه حصر الكفر بالاعتقاد.

أو قوله، إلا عند المرجئة الذين يجعلون مناسك التكفير الجحود، وهذا واقع من بيث هذه الشبهة، نسأل الله السلامة من الفتن، وسيأتي مزيد بيان لذلك ونقل لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هذه المسألة.

فهاتان الشبهتان الواهيتان دلت الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع العلماء على فسادهما وبطلانها، كما تقدم، وكما تقدم من تقرير أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وأن هذا الزعم ناشئ بسبب الجهل بمعرفة حقيقة الإسلام والشرك، وأن الإسلام والشرك الأكبر نقيضان لا يجتمعان، فمن وقع في الشرك الأكبر ارتفع عنه اسم الإسلام، ومن أثبت للمشرك بالله إسلاماً بزعم أنه يقول لا إله إلا الله فقد جمع بين النقيضين، يعرف هذا من لديه أدنى مسكة من عقل، فضلاً عن الديانة والعلم الشرعي.

هذا ما قرر الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ وأئمة الدعوة، وهو ما عليه علماءنا، فتقريراتهم على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فمن ذلك:

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «من فعل أو قال أو اعتقد ما يقتضي الكفر حُكْم بكفره، وعومل معاملة الكفار، معيّنًا كان أو غير معيّن، لعموم الأدلة، كمن دعا غير الله أو ذبح لغير الله أو تكلم بكلام الكفر، كمن سب الله أو رسوله أو استهزأ بشيء من الدين، فإنه يحكم بكفره ويستتاب، فإن تاب وإلا وجب على ولي أمر المسلمين قتله مرتدًا» اهـ^(١).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «تكفير المعين إذا أنكر معلومًا من الدين بالضرورة؛ كالصلاة، أو الزكاة، أو الصوم بعد البلاغ واجب، وينصح، فإن تاب وإلا وجب على ولي الأمر قتله كفرًا، ولو لم يشرع تكفير

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٤١٨).



المعين عندما يوجد منه ما يوجب كفره ما أقيم حد على مرتد عن الإسلام» اه^(١).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «المعين يكفر إذا تعاطى أسباب الكفر، فإنه يكفر كفرًا معيّنًا، فإذا علم أنه يسب الدين، أو يسب الرسول ﷺ، أو يترك الصلاة عمدًا، أو جحدًا لوجوبها فيقال: فلان كافر لما أظهره من الكفر، لكن عند قتله لا بد أن يستتاب، لعله يندم لعله يرجع، فإن تاب وإلا قتل على الصحيح» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أجمع المسلمون إجماعًا قطعيًا معلومًا من الدين بالضرورة ومنقولًا في كتب أهل العلم التي تحكي الإجماع والخلاف، على أن من كذب الله سبحانه، أو كذب رسوله ﷺ ولو في شيء يسير، أو أجاز الخروج عن دينه، أو قال إن محمدًا ﷺ رسول إلى العرب خاصة أو إلى أهل زمانه خاصة؛ فهو كافر مرتد عن الإسلام يباح دمه وماله، ليس في ذلك بين أهل العلم بحمد الله خلاف» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «كل من سب الله سبحانه بأي نوع من أنواع السب، أو سب الرسول محمدًا ﷺ، أو غيره من الرسل بأي نوع من أنواع السب أو سب الإسلام، أو تنقص أو استهزأ بالله أو برسوله ﷺ؛ فهو كافر مرتد عن الإسلام إن كان يدعي الإسلام بإجماع المسلمين» اه^(٤).

وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «من ادعى عدم ختم النبوة بعد محمد ﷺ، أو صدق من يدعي ذلك؛ فهو مرتد عن دين الإسلام، ولهذا؛ حكم الصحابة على من ادعى النبوة بعد محمد ﷺ بالردة، وقتلوه هو وأتباعه،

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ١٤٠).

(٢) فتاوى نور على الدرب (٤/ ١٦٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٧٦).



وسموهم بالمرتدين، وهذا مما أجمع عليه علماء المسلمين سلفاً وخلقاً اه^(١).

وقال حفظه الله: «الإيمان بكتبه: وهي الكتب التي أنزلها الله على الرسول لهداية البشر، نؤمن بأنها كلام الله حقيقة، ونؤمن بما سمي الله منها وما لم يسم، سمي الله لنا منها التوراة والإنجيل والقرآن العظيم وصحف إبراهيم وموسى والزبور، فنؤمن بها، ونؤمن بما لم يسمه الله منها، فالإيمان بالكتب السابقة يكون إيماناً مجملًا، والإيمان بالقرآن يكون إيماناً مفصلاً بكل ما فيه؛ لأنه كتابنا، وأنزل على نبينا محمد ﷺ، فمن جحد آية أو حرفاً من حروفه فهو كافر مرتد عن الإسلام. وكذلك من آمن ببعض القرآن وكفر ببعض فهو كافر، وكذلك من آمن ببعض الكتب وكفر ببعض فهو كافر، ومن قال: أنا أؤمن بالقرآن ولا أؤمن بالتوراة والإنجيل فهو كافر، أو قال: أؤمن بالتوراة والإنجيل ولا أؤمن بالزبور الذي أنزل على داود عَلَيْهِ السَّلَامُ فهو كافر، قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، أو أنكر صحف إبراهيم فهو كافر؛ لأنه مكذب لله عَزَّجَلَّ، ومكذب لرسله، فهو كافر لأنه جحد ركناً من أركان الإيمان اه^(٢).

هذا ما قرره علماءنا المتبعون لسلفهم أئمة الدعوة في تقرير ما أجمع عليه العلماء أن من فعل الشرك الأكبر وما هو معدود من النواقض الناقلة من الإسلام حكم عليه بموجبه من الشرك والكفر معيناً أو غير معين، خلافاً لما يقرره مخالفوهم كما تقدم بيانه، والله الحكم بين العباد يوم التناد، وهو المسؤول أن يحفظ دينه وينصر أوليائه وينزل عقوبته وسخطه بأعدائه إنه سميع مجيب.



(١) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (ص: ١١٣).

(٢) شرح ثلاثة الأصول (ص: ٢١٣-٢١٤).



الفرق الثاني:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ يكدون الحجة التي يكفر تاركها إذا بلغته على وجه يفهمه إذا أراد، هو الوحي، فهو الحجة الرسالية اللازمة لكل من بلغه، وإن لم يفهمه لوجود شبهة مانعه فلا اعتبار لذلك مع بلوغه الحجة الرسالية، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.



فإن الله تعالى أنزل كتابه وأرسل رسوله ﷺ إقامة للحجة على المكلفين، وقطعاً لمحجة المبطلين أن يقولوا: ما جاءنا من بشير أو نذير، فقطع محجتهم بالرسالة، وأقام البينة بالوحي، وأقام شواهد الحق في آياته الشرعية والكونية، والله تعالى وهب المكلف آلة الفهم والعقل عن الله آياته، وجعل الإيمان بالله رباً وخالقاً ومدبراً فطرة فطر الناس عليها، فانقطع العذر واستحق كل معرض العقاب لقيام الحجة الرسالية، دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا آيَاتٍ لِلنَّهَارِ آيَاتٍ فَحَوَّاهُ آيَةً آيَاتٍ وَجَعَلْنَا آيَةً النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَضْلَنَّهُ تَفْصِيلاً ۝١٢﴾
وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلَزَمْنَاهُ طَعْمَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ۝١٣﴾ أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤﴾ مَن أَهْدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿[الإسراء: ١٢-١٥].

وقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى قُرْبَىٰ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿

[المائدة: ١٩].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ ⑥﴾ إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ⑦ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ⑧ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ⑨ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ⑩ فَأَعْرِضُوا بِذُنُوبِهِمْ فَسَحَقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿[الملك: ٦-١١].

وقال تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْغَيْنِ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَا إِنْتِمْ وَنَذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَغَرَّبْنَاهُمُ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ ⑪﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وقال تعالى: ﴿وَبَقِيَ مَا دَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَا إِنْتِمْ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ⑫﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ⑬﴾ [الأعراف: ٣٥-٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَاهُمْ رِجَالًا مِّنْ دُونِ الْمَرْءِ لَا يَعْقِلُونَ ⑭﴾ وَلَقَدْ جَعَلْنَاهُمْ رِجَالًا مِّنْ دُونِ الْمَرْءِ لَا يَعْقِلُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَنَا رُسُلٌ مِنَّا بِالْحَقِّ فَعَلَّ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدِّ فَعْمَلٌ بَٰرٍ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ⑮﴾ [الأعراف: ٥٢-٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَىٰ ⑯﴾ [طه: ١٣٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ⑰﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ ⑱ قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ⑲ فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ⑳﴾ [القصص: ٤٧-٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ؕ أَيْنِمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ ۖ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۚ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۚ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]

وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُرَّارًا ۚ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحِتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ فَبُئِسَ مَوَٰئِذَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧١-٧٢]

وقال تعالى: ﴿وَأَرْسِلْ فِي هَٰذَا الْقَرْيَةِ أَنْ يُذَرِّكُم بِهِ ۖ وَمَنْ بَلَغَ أَهْلُكُمْ لَنَنصُرَنَّكَ أَمْ لَمْ يَكُنْ لَكَ ءَالِهَةٌ أُخْرَىٰ ۚ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بِرَبِّي ۖ إِنَّمَا تَشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَمْرُقُونَهُ كَمَا يَمْرُقُونَ أَنبَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَدٌ لِّلثَالِثِ وَلَيَسْأَلَنَّكُمْ فِيهِ وَلَيَحْلَلُنَّ فِيهِ وَلَيَذَّكَّرُنَّ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

وقال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرْيَةٍ عَنَّتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ۖ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا ثَقِيلًا ﴿٨﴾ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ﴿٩﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ يَتَأُولَى الْأَتَّابِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ۚ قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْنَا ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِّخُرَاجِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ٩-١١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَهِيدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [نوح: ١٤-١٥]

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُنَافِقِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۖ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۖ فِيهَا كُتِبَ قِسْمَةٌ ۖ وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۖ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقِسْمَةِ﴾ [البينة: ١-٥]

وفي صحيح مسلم (٢٤٠) عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار».

وروى مسلم (١٢١٩) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله».

وروى الحاكم في المستدرک (٣١٩) والدارقطني في سننه (٤٦٠٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٣٣٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي».

وروى ابن ماجه في سننه (٤٣) وأحمد في المسند (١٧١٤٢) والحاكم في المستدرک (٣٣١) عن العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله، إن هذه لموعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك».

فهذه النصوص من الكتاب والسنة كلها تدل على أن الوحي هو الحجة، وأن من بلغه فقد قامت عليه الحجة التي يعاقب تاركها، وإن لم يفهمها معرضاً عن فهمها لوجود صوارف وشبه تحول بينه وبين تصور الحق على ما هو عليه، فمن أعرض عما

جاء به الرسول ﷺ لوجود شبه مانعة مفرطاً في طلب الحق أو مقلداً لأهل الضلال، فلا عذر له، هذا ما دلت على الأدلة من الكتاب والسنة وما أجمع عليه أهل العلم.

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الْحُجَّةُ فِي بُلُوغِ الْقُرْآنِ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمَهَا، عملاً بأدلة الكتاب والسنة وأثار من سلف وإجماع العلماء الذي من خالفه فقد ضل.

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «المعين لا يكفر إلا إذا قامت عليه الحجة، فمن المعلوم أن قيامها ليس معناه: أن يفهم كلام الله ورسوله، مثل فهم أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بل إذا بلغه كلام الله ورسوله، وخلا من شيء يعذر به، فهو كافر، كما كان الكفار كلهم تقوم عليهم الحجة بالقرآن، مع قول الله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الإسراء: ٤٦] وقوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ﴾ [الأنفال: ٢٢] اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من بلغه القرآن فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر، وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها.

إن أشكل عليكم ذلك فانظروا قوله ﷺ في الخوارج: «أينما لقيتموهم فاقتلوهم»، وقوله: «شر قتلى تحت أديم السماء» مع كونهم في عصر الصحابة، ويحرق الإنسان عمل الصحابة معهم، ومع إجماع الناس أن الذي أخرجهم من الدين هو التشدد والغلو والاجتهاد، وهم يظنون أنهم يطيعون الله، وقد بلغتهم الحجة، ولكن لم يفهموها،

وكذلك قتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذين اعتقدوا فيه، وتحريقهم بالنار، مع كونهم تلاميذ الصحابة، ومع عبادتهم وصلاتهم وصيامهم، وهم يظنون أنهم على حق. وكذلك إجماع السلف: على تكفير غلاة القدرية وغيرهم، مع علمهم وشدة عبادتهم، وكونهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا؛ ولم يتوقف أحد من السلف في تكفيرهم لأجل كونهم لم يفهموا، فإن هؤلاء كلهم لم يفهموا.

إذا علمتم ذلك، فإن هذا الذي أنتم فيه كفر: الناس يعبدون الطواغيت، ويعادون دين الإسلام، فيزعمون أنه ليس ردة، لعلهم ما فهموا الحجة، كل هذا بين، وأظهر مما تقدم: الذين حرقهم علي، فإنه يشابه هذا^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: « فأول ما أوصيك به: الالتفات إلى ما جاء به محمد ﷺ من عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فإنه جاء من عند الله بكل ما يحتاج إليه الناس، فلم يترك شيئا يقربهم إلى الله وإلى جنته إلا أمرهم به، ولا شيئا يبعدهم من الله ويقربهم إلى عذابه إلا نهاهم وحذرهم عنه، فأقام الله الحجة على خلقه إلى يوم القيامة، فليس لأحد حجة على الله بعد بعثه محمدا ﷺ، قال الله عَزَّ وَجَلَّ فيه وفي إخوانه من المرسلين: ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله: ﴿ وَلَوْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٥].

فأعظم ما جاء به من عند الله وأول ما أمر الناس به: توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وإخلاص الدين له وحده، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَبِآيَاتِهِ الْمُنْتَذِرِ ۝ ١ قُلْ فَأَنذِرْ ۝ ٢ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ۝ ٣ ﴾ [المدر: ١-٣]، ومعنى قوله: ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ۝ ٣ ﴾ [المدر: ٣] أي: عظم ربك بالتوحيد، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، وهذا قبل الأمر بالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرهن من شعائر الإسلام، ومعنى ﴿ قُلْ فَأَنذِرْ ۝ ٢ ﴾ [المدر: ٢] أي: أنذر عن الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا قبل الإنذار عن الزنى والسرقة والربا وظلم



الناس، وغير ذلك من الذنوب الكبار.

وهذا الأصل هو أعظم أصول الدين، وأفرضها، ولأجله خلق الله الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولأجله أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ولأجله تفرق الناس بين مسلم وكافر. فمن وافى الله يوم القيامة وهو موحد لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن وافاه بالشرك دخل النار، وإن كان من أعبد الناس، وهذا معنى قولك: لا إله إلا الله اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ «فإنه قد جرى عندنا فتنة عظيمة، بسبب أشياء نهيت عنها بعض العوام، من العادات التي نشأوا عليها، وأخذها الصغير عن الكبير، مثل: عبادة غير الله، وتوابع ذلك، من تعظيم المشاهد، وبناء القباب على القبور، وعبادتها، واتخاذها مساجد، وغير ذلك مما بينه الله ورسوله غاية البيان، وأقام الحجة، وقطع المَعذرة...» اه^(٢).

وكذلك قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ فمن ذلك:

قال العلامة عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة، كما قال تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فإذا بلغه القرآن وأعرض عنه، ولم يبحث عن أوامره ونواهيه، فقد استوجب العقاب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا ۖ ۝١١ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وِزْرًا ۖ ۝١٢﴾ خَلِيلِينَ فِيهِ» [طه: ٩٩-١٠١] اه^(٣).

(١) الدرر السنية (٢/ ٣١-٣٢).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٤٩).

(٣) الدرر السنية (١٠/ ٢٧٥).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الإجماع منعقد على أن من بلغته دعوة الرسول ﷺ فلم يؤمن بها، فهو كافر، ولا يقبل منه الاعتذار بالاجتهاد، لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة؛ والنصوص إنما أوجبت رفع المؤاخذة بالخطأ لهذه الأمة؛ وإذا كان كذلك فأصول الإيذان تقتضي وجوب الإيذان بالواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لو لم يكن من الأدلة إلا ما أقر به من يعبد الأولياء والصالحين من ربوبيته تعالى، وانفراده بالخلق والإيجاد والتدبير لكفى به دليلاً مبطلاً للشبهة، كاشفاً لها، منكرًا لمن أعرض عنه ولم يعمل بمقتضاه، من عبادة الله وحده لا شريك له؛ ولذلك حكم على المعينين من المشركين من جاهلية العرب الأميين لوضوح الأدلة، وظهور البراهين.

وفي حديث متفق عليه: «ما مررت عليه من قبر دوسي أو قرشي فقل له: إن محمدًا يشرك بالنار»، هذا وهم أهل فترة، فكيف بمن نشأ من هذه الأمة وهو يسمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية من إيجاب التوحيد والأمر به، وتحريم الشرك والنهي عنه؟ فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم، لا سيما إن عاند في إباحة الشرك ودعا إلى عبادة الصالحين والأولياء، وزعم أنها مستحبة، وأن القرآن دل عليها. فهذا كفره أوضح من الشمس في الظهيرة، ولا يتوقف في تكفيره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده وتحريره.

والغالب على كل مشرك أنه عرضت له شبهة اقتضت كفره وشركه، قال تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، عرضت لهم شبهة القدرية فردوا أمره تعالى ودينه وشرعه بمشيتته القدرية الكونية، وعلى إطلاق هذا العراقي وفهمه



تكون هذه الشبهة مانعة من تكفير أعيانهم.

والنصارى شبهتهم في القول بالبنوة والأقانيم الثلاثة: كون المسيح خُلق من غير أب، بل بالكلمة، فاشتبه الأمر عليهم؛ لأنهم عرفوا من بين سائر الأمم بالبلادة وعدم الإدراك في المسائل الدينية، فلذلك ظنوا أن الكلمة تدرعت في الناسوت، وأنها ذات المسيح، ولم يفرقوا بين الخلق والأمر، ولم يعلموا أن الخلق يكون بالكلمة، لا هو نفس الكلمة، وقد أشار تعالى إلى شبهتهم وردّها وأبطلها في مواضع من كتابه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩] وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وأكثر أعداء الرسل عرضت لهم شبهات^(١).

وقال العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُمُ اللَّهُ جوابًا على قول من يقول: «الجاهل معذور؛ لأنه لم يدر ما الشرك والكفر، ومن مات قبل البيان فليس بكافر، وحكمه حكم المسلمين في الدنيا والآخرة...» قال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «الله تعالى أرسل الرسل مبشرين ومنذرين؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، كل من بلغه القرآن ودعوة الرسول ﷺ فقد قامت عليه الحجة، قال الله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقد أجمع العلماء على أن من بلغته دعوة الرسول ﷺ أن حجة الله قائمة عليه، ومعلوم بالاضطرار من الدين أن الله بعث محمدًا ﷺ وأنزل عليه الكتاب ليعبد وحده ولا يشرك معه غيره، فلا يدعى إلا هو، ولا يذبح إلا له، ولا ينذر إلا له، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخاف خوف السر إلا منه.

والقرآن ملوء من هذا، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال:

(١) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: ١٠٢-١٠٣).

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال: ﴿فَاعْبُدُوهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فَاظْهَبِينَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال: ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، والآيات الواردة في هذا المعنى كثيرة.

والله تعالى لا يعذب خلقه إلا بعد الإعذار إليهم، فأرسل رسله وأنزل كتبه لئلا يقولوا: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نُنْزِلَ وَفَعَزَّزْتَ﴾ [طه: ١٣٤].

كل من بلغه القرآن فليس بمعذور؛ فإن الأصول الكبار التي هي أصل دين الإسلام قد بينها الله تعالى في كتابه، وأوضحها وأقام بها حجته على عباده، وليس المراد بقيام الحجة أن يفهمها الإنسان فهماً جلياً، كما يفهمها من هداه الله ووفقه، وانقاد لأمره، فإن الكفار قد قامت عليهم الحجة من الله تعالى، مع إخباره بأنه جعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوا كلامه، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي هَدَىٰ نَبِيَّكَ وَبَشَّرَكُم بِالْأَنْبِيَاءِ وَأَذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيْطَانَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، يخبر سبحانه أنهم لم يفهموا القرآن ولم يفقهوه، وأنه عاقبهم بالأكنة على قلوبهم، والوقر في آذانهم، وأنه ختم على قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم، فلم يعذرهم مع هذا كله؛ بل حكم بكفرهم وأمر بقتلهم، وقاتلهم رسول الله ﷺ وحكم بكفرهم، فهذا يبين لك أن بلوغ الحجة نوع، وفهمها نوع آخر اه^(١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللهُ: «قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥] وما بعدها من الآيات، فهو الحق الذي لا ريب فيه، والهدى الذي لا ضلال يعتريه، والشأن كل الشأن في فهم خطابه وما دل عليه، وما انطوى عليه من الأحكام والدلالات، ليس المعنى ما زعمه هذا من أنه لا يكفر أحد حتى يتبين له الإيمان ويختار الكفر، بل المراد عند أهل العلم بالتأويل أن من تبين له ما جاء به الرسول من الحججة والبيان، ثم عاند وأصر وشاق الرسول، ولو ظن إصابة نفسه، كالخوارج، متوعد بهذا الوعيد العظيم في هذه الآيات الكرييات، وليس المراد أنه لا يكفر إلا هذا الصنف من الناس، وقد تقدم من الآيات الدالة على تكفير من زين له سوء عمله فرآه حسناً، ومن ضل سعيه في الحياة الدنيا وهو يحسب أنه محسن، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْتُزَّ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِصْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦].

وقد ذكر العلامة ابن القيم رَحِمَهُمُ اللهُ وغيره حال المقلدين لرؤساء الكفر من عامتهم وضعفائهم وجزموا بكفرهم، كما دلت عليه الآيات المحكمات، قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَفَّقَ إِذْ الظَّالِمُونَ مَوْفُوقَاتٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكَبرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١]، وكذلك آية الحجر وغيرها من الآيات الدالة على تكفير الأتباع على ما هم فيه من الكفرات والضلالات.

وتقدم أن أكثر النصارى وجمهورهم والمجوس ونحوهم لم يتبين لهم كفرهم؛ لكن تبين لهم أن محمداً ﷺ جاء بخلافه، وأنه كفرهم واستباح دماءهم وأموالهم وذرياتهم، وعلى زعم هذا الرجل ليسوا بكفار؛ لأنه حصر الكفر في صنف واحد، وقد تقدم هذا، ولكنه يكرر فنكرر الجواب، ولولا ظهور هذه المسألة لذكرت من الآيات والأحاديث وكلام المفسرين وكلام الفقهاء في تقسيم الكفار إلى أقسام ما يثلج الصدر وتقر به العين، ولكن أردت الاختصار في النقل، وأرشدت الطالب، فمن أراد الوقوف على ذلك فهو سهل بحمد الله تعالى.



وفي كلام شمس الدين ابن القيم الذي قرره في طبقات المكلفين وما ذكره في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَرَائِبٍ يَقِيعِقُ﴾ [النور: ٣٩] ما يكفي المؤمن المسترشد، والله الهادي والموفق، وبهذا تعلم أن هذا المعارض من أبعد الناس عن فهم كلام الله ورسوله وكلام أهل العلم» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من بلغته دعوة الرسل إلى توحيد الله، ووجوب الإسلام له، وفقه أن الرسل جاءت بهذا لم يكن له عذر في مخالفتهم وترك عبادة الله، وهذا هو الذي يجزم بتكفيره إذا عبد غير الله، وجعل معه الأنداد والآلهة» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «كل من بين له ما جاء به الرسول، وأصر وعاند، فهو غير مستجيب، والحجة قائمة عليه سواء كان إصراره لشبهة عرضت، كما وقع للنصارى، وبعض المشركين من العرب، أو كان ذلك عن عناد وجحود واستكبار كما جرى لفرعون وقومه، وكثير من مشركي العرب، فالصنفان يحكم بكفرهم إذا قامت الحجة التي يجب اتباعها، ولا يلزم أن يعرف الحق في نفس الأمر كما عرفته اليهود وأمثالهم، بل يكفي في التكفير رد الحجة وعدم قبول ما جاءت به الرسل، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَرَائِبٍ يَقِيعِقُ﴾ [النور: ٣٩] إلى قوله - ﴿وَمَنْ لَّ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَكَنًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]، وقال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَنُفٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، وقال تعالى: ﴿أَفَسَنَ زُنَّيْ لَّهُ مَوَدَّةٌ عَلَيْهِمْ فَرَادَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ

(١) مصباح الظلام (٣/ ٤٦٨ - ٤٧٠).

(٢) مصباح الظلام (١/ ٤٩٩).

الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿الأعراف: ٣٠﴾ ونحو ذلك من الآيات.

وإذا بلغ النصراني ما جاء به الرسول، ولم ينقد له، لظنه أنه رسول الأميين فقط فهو كافر، وإن لم يتبين له الصواب في نفس الأمر، وكذلك كل من بلغته دعوة الرسول بلوغاً يعرف منه المراد والمقصود، فرد ذلك لشبهة أو نحوها فهو كافر، وإن التبس عليه الأمر، وهذا لا خلاف فيه^(١).

وقال العلامة عبد الله أبا بطين رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنى ولا عدم تحريمه، وهذا كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن كان حاله هكذا، بكونه لم يفهم حجج الله وبياناته؛ لأنه لا عذر له بعد بلوغها، وإن لم يفهمها. وقد أخبر الله تعالى عن الكفار أنهم لم يفهموا، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، فبين الله سبحانه: أنهم لم يفقهوا، فلم يعذرهم لكونهم لم يفهموا، بل صرح القرآن بكفر هذا الجنس من الكفار، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُبْتَلَوْنَ ضَعُفًا (١٤) أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَبُطِئَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ زَنًّا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥ الآية] اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا عذر لأحد في الجهل بهذه الأمور ونحوها، بعد بعثته ﷺ وبلوغ حجج الله وبياناته، وإن لم يفهمها من بلغته، فحجة الله قائمة على عباده ببلوغ الحجة، لا بفهمها، فبلوغ الحجة شيء وفهمها شيء آخر، ولهذا لم يعذر الله الكفار بعدم فهمهم، بعد أن بلغتهم حججه وبياناته، وهذا ظاهر بحمد الله» اه^(٣).

(١) مصباح الظلام (١/٤٩٩-٥٠١).

(٢) الدرر السنية (١٠/٣٦٥-٣٦٦).

(٣) الدرر السنية (١٠/٣٥٩-٣٦٠).

وقال العلامة محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ جَوَابًا على سؤال عمن يصدر منه مسبة للدين وأهل الدين ويفعل أشياء من المكفرات، قال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا كان بهذه الصفة، فهو مرتد قد خرج من الإسلام، ولا ينفعه ما فعله أولاً؛ لأن إقامته عند إخوانه، وسماع النصائح، والمواظ، وسماع القرآن من أعظم قيام الحجة عليه» اهـ^(١).

وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللهُ: «الشخص المعين إذا صدر منه ما يوجب كفره من الأمور التي هي من ضروريات دين الإسلام مثل عبادة غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإن الله قد أقام الحجة بإنزال كتبه، وبعث رسله، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وهذا مما لا إشكال فيه» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا يلزم من قيام الحجة وبلوغها أن يبلغها الإنسان لكل فرد، من أفراد الجهمية وعباد القبور وغيرهم ممن تخرجه بدعته من الإسلام، كغلاة القدرية والمرجئة وغلاة الرافضة، كما يزعمه هؤلاء الجهال الذين يزعمون أن حجة الله بالقرآن لم تبلغ جميع الخلق، وأنه لا بد من إبلاغها لكل فرد، وما علمت هذا عن أحد من أهل العلم، والذي ذكر أهل العلم أن هذا لا يلزم إلا من نشأ ببادية بعيدة، أو كان حديث عهد بالإسلام، أو يكون ذلك في المسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، وأما من كان بين أظهر المسلمين كجهمية... وإباضية أهل هذا الساحل وجهميته، فهؤلاء قد بلغتهم الدعوة وقامت عليهم الحجة، وقد وقعت المخاصمة والمجادلة بينهم وبين من هناك من طلبة العلم، وراسلوا المشايخ وأجابوهم على مسائلهم، وأقاموا عليهم الحجة بالدليل؛ فوضحت لهم فلم يبق لهم عذر» اهـ^(٣).

(١) الدرر السنية (١٠/٤٥٢).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: ٦٥٤).

(٣) كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأعيان من الناس (ص: ١١٤).

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، خلافاً لما يقرره مخالفوهم، حيث يقرر بعضهم أن الحجة لا تقوم ببلوغ القرآن! وإنما تقوم بالبيان القاطع للشبه المانعة!

وهنا مسألة مهمة وهي: بطلان زعم من قال إن الحجة تقوم بالتبيين للوحي، لا مطلق بلوغ الحجة، وإن البلاغ للحجة لا يكون بلاغاً معتبراً إلا إذا كان مفسراً بالتبين لا بمجرد، فلا حجة ببلاغ الوحي حتى يفهم الحجة فهماً كافياً؛ ويُفسَّرُ الفهم الكافي -بزعمه- أنه: هو الذي لا يجعل للعبد عذراً في عدم قبوله للعلم بأن نزول عنه الشبهة المانعة، أما إذا حصل نوع فهم لم تزل به الشبهة لم يتم المقصود من إقناعه بالمعلوم! وأنه ما لم يتبين له ويحصل إقناعه بالمعلوم فيصير بعد القناعة فهو وإن فعل ما فعل من النواقض مسلم لا يخرج فعله للشرك والكفر عن الإسلام! إلا أن يصير ويعاند بعد التبين وانكشاف الشبهة المانعة!

والجواب على هذه الشبهة: ما تقدم من الآيات المبينة أن الله تعالى أقام الحجة على من بلغه القرآن، وأنه بإرسال الرسول ﷺ انقطعت حجة كل مبطل، فلا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسب ضلالة، وما من مشرك إلا وله عذر، ولكن ليس كل عذر يقبل، فقد بين الله تعالى أن أكثر المشركين لا يفقهون ولا يعلمون ولا يعقلون وغير ذلك، وأنهم كالأنعام إلى غير ذلك من الأوصاف التي تدل على عدم فهمهم لما جاءت به الرسل، ومع ذلك لم يكن ذلك عذراً لهم.

قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ مَسِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَأْذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فُحِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ۝١٠٥ ذَلِكَ جَزَاءُهمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا وَتَوَلَّوْا ۝١٠٦﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٦].

وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨].

وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

ففي هذه الآيات وغيرها بين الله اعتذارهم، وبين أنهم يحسبون أنهم مهتدون، ومع ذلك لم يكن هذا عذراً لهم، فما دام بإمكان المكلف معرفة الحق ولكنه أعرض عنه لأي عذر من الأعذار فقد قامت عليه الحجة، وقد نقلت من كلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ما يكفي ويشفي لمن قصده معرفة الحق والعمل به، وبينت رد الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ على من تعلق بمثل هذه الشبهة الواهية، وسيأتي مزيد نقل لكلامهم في هذا الباب.

وعلمناؤها على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هذه المسألة العظيمة، فقد بينوا أن من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة ولو كان عنده شبه مانعة، فما دام يمكنه رفع الجهل ولكنه أعرض لأي عذر من الأعذار فهو غير معذور.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «لا يعذر أحد في عدم معرفة أصول الإسلام وقواعده ممن بلغه القرآن وبعث الرسول ﷺ؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذَكَّرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله سبحانه: ﴿هَٰذَا بَلَدٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وما جاء في معناهما من الآيات» اهـ^(١).



وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «من بلغته الدعوة في هذا الزمان فقد قامت عليه الحجة» اهـ^(١).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «من أصول الإسلام أنه يجب اعتقاد كفر كل من لم يدخل في الإسلام من اليهود والنصارى وغيرهم، وتسميته كافراً، ممن قامت عليه الحجة، وأنه عدو لله ورسوله والمؤمنين، وأنه من أهل النار، كما قال تعالى: ﴿لَوْ يَكُنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّحِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ لِيُنْذَرُوا بِهِ﴾ [إبراهيم: ٥٢] الآية، وغيرها من الآيات.

وثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة: يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار» اهـ^(٢).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «الأمر الواضح، الأمور التي تعد بالضرورة كالإيمان بتوحيد الله، وأنه الخلاق العليم، وأنه مستحق للعبادة، وأنه الكامل في أسمائه وصفاته، والإيمان بما جاء في القرآن العظيم والسنة المطهرة من أسماء الله وصفاته، هذا ليس محل عذر إذا كان ممن بلغه القرآن والسنة» اهـ^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من تلبس بالشرك من سائر الناس وهو بين المسلمين فيمن بلغه القرآن والسنة، فإنه يحكم عليه بالشرك، قال الله جل وعلا: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَ بِهِ

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٤٧).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (١٢/ ٢٧٨).

(٣) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤٦).

يَوْمَ وَمَنْ بَلَغَ [الأنعام: ١٩]، وقال الله جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال جل وعلا: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَّغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠]، فمن بلغه القرآن العظيم والسنة المطهرة، ثم تعاطى الشرك يحكم عليه بالشرك اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من جحد شيئاً مما أوجبه الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، مما أجمع عليه المسلمون، كالذي يجحد وجوب الصلاة، أو وجوب الزكاة، أو يجحد وجوب صوم رمضان، أو يجحد وجوب الحج مع الاستطاعة، أو يستحل ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، وأجمع المسلمون على تحريمه: كالزنى والخمر، فيقول: الزنى حلال أو الخمر حلال، أو يقول: عقوق الوالدين حلال، هذا كافر كفراً أكبر لا يصلى عليه، ولا يستغفر له ولا يحج عنه ولا يتصدق عنه؛ لأنه مات على غير الإسلام، ما دام بين المسلمين: قد سمع القرآن، ورأى المسلمين، ورأى أعمالهم، هذا غير معذور، قد قامت عليه الحجة؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذَرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة، قال الله سبحانه: ﴿هَٰذَا بَلَّغٌ لِّلنَّاسِ﴾ ولأنه معروض، ما تعلم ولا سأل، وأمره إلى الله، لكن هذا حكمه في الدنيا، مثل عامة كفار قريش، الذين قتلوا يوم بدر وفي غيره، أو ماتوا في مكة، ومثل عامة كفار اليوم، عامة كفار النصارى، كفار اليهود كلهم جهال، لكن لما رضوا بما هم عليه ولم ينقادوا لما بعث الله به محمداً ﷺ، ولم يلتفتوا إليه صاروا كفاراً، نسأل الله العافية والسلامة اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من بلغه القرآن أو بعثه الرسول ﷺ فلم يستجب فقد قامت عليه الحجة، كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذَرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ يعني: أن من بلغه القرآن فقد أُنذر. وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَّغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيَسْأَدُوا بِهِ﴾ فمن بلغه القرآن وبلغه

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٥٣).

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٦٢).

الإسلام، ثم لم يدخل فيه فله حكم الكفرة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار» خرجه مسلم في الصحيح. فجعل سماعه ببعثة النبي ﷺ حجة عليه اه^(١).

وسئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله عمن بلغه الإسلام مشوهاً عن طريق بني جلدته ومات على كفره، فهل يعد ممن قامت عليه الحجة؟ فأجاب بقوله: «إيه، نعم، ما دام عرف أن هنا إسلام يجب عليه أن يبحث عن الإسلام الصحيح، وهو ميسور والله الحمد، ميسور، لا يبقى بين قومه وبين بني جلدته، بل يبحث عن الإسلام الصحيح ويتأكد» اه^(٢).

وقال حفظه الله: «الله جلّ وعلا قال لرسوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَكَ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ من بلغه القرآن قامت عليه الحجة» اه^(٣).

وقال حفظه الله: «لا يعذر من بلغته الدعوة وبلغته القرآن في مخالفة الأمور الظاهرة كالشرك وفعل الكبائر؛ لأنه قامت عليه الحجة وبلغته الرسالة، وبإمكانه أن يتعلم ويسأل أهل العلم عما أشكل عليه، ويسمع القرآن والدروس والمحاضرات في وسائل الإعلام» اه^(٤).

وعليه:

يتبين أن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ ومن بعدهم من علماءنا يقررون: أن من بلغه الوحي فقد قامت عليه الحجة ووجب عليه أن يتحقق من دينه،

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥٠).

(٢) موقع الشيخ على الإنترنت، انظر ٩٤٦٥/ <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/9465>

(٣) موقع الشيخ على الإنترنت، انظر ١٣٨٩٨/ <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13898>

(٤) موقع الشيخ على الإنترنت، انظر ١٣٢١٠/ <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/13210>



وأما إن أعرض بعد علمه بالدعوة وبعثة الرسول ﷺ فليس هذا حجة له، بل عليه، هذا تقريرهم خلافاً لما يقرره مخالفوهم من أهل الجاهالة والغواية.

ويتبين مما تقدم الرد على الشبهة الواهية التي ينشرها الدخلاء على العلم وأهله: أن بلاغ القرآن لا تقوم به الحجة مع وجود الشبهة.

ويتبين الرد على زعمهم: أن من بلغه القرآن والسنة وتلبس بالشرك معذور حتى تنكشف له الشبهة المانعة!

ويتبين أن هذه الشبهة التي يروجها المرجئة ومن شابههم أقوال من لم يفقه دين الله وما بعث الله به رسله، ولم يعرف آياته ولم يدر مراد الله من إرسال رسله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.





الفرق الثالث:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يعتبرون ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يُكفِّر به عيناً بمجرد وقوع المكلف به، أو ما يتوقف في التكفير به حتى يُبين له، فما كان من المسائل الظاهرة فلا يتوقف في تكفير من واقع الشرك والكفر الناقل من الملة إلا إذا كان حديث عهد بإسلام ونحوه، أو كان من المسائل الخفية فيتوقف في تكفير المعين حتى تبين له الحجة، خلافاً لما يقرره مخالفوهم



فإن مما أجمع عليه أهل العلم وكثر تقريره في كلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أن ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يُكفِّر به المكلف عيناً بمجرد وقوعه فيه، وما يتوقف في التكفير به حتى يبين له.

إن دلائل التوحيد ووجوبه على المكلفين، ودلائل الشرك وكفر فاعله، وكذلك أركان الإسلام، وأركان الإيمان، وكذا الفرائض والحدود وما هو معلوم في الشريعة حرمة، وما هو معلوم حله، كل هذا ظاهر في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، هو ما يعده أهل العلم من المعلوم من الدين بالضرورة، فالمسلم الذي يقرأ القرآن ويعيش بين المسلمين لا تحفه هذه الأصول إلا على وجه التفريط في التعلم، فلا يعذر، خلافاً لما هو معدود من المسائل الخفية مما يعذر فيه الجاهل.

ولذلك يعترف المشركون بذنوبهم ويعودون على أسيادهم باللوم؛ بسبب ضلالهم وإضلالهم؛ لأنهم أعرضوا عن مسائل ظاهرة بينة وأصول محكمة قطعية أرسل الله الرسل لأجلها.

قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوَى الْعَذَابُ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ أُتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا نَدْرِي فَنَقْتَرِفُ بِهِمْ مِثْلَ مَا نَعْمَلُ لَمْ نَكُنْ لَكُمْ بَشِيرًا ﴿١٦٧﴾ أَعْمَلْتُمْ سَبَاطًا مِنَ الْحَبْلِ فَلَمْ تَصَبِرُوا فِي أَدْنَىٰ آيَةٍ ﴿١٦٨﴾ وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِصُبُرَيْهِمْ فَرَمَوْهُمْ بِأَنْجَارٍ حَرُورٍ ﴿١٦٩﴾ وَإِنَّمَا كُنَّا مِنْكَ مُبْتَلًى بَلَاءً عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ لَكَ مِنْهَا خَبَرٌ ﴿١٧٠﴾ وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نُقَالُ بِهَا قَوْلًا قَدِيرًا ﴿١٧١﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ يُغَيِّرُ مَا بِهِنَّ وَلَهُمْ أَعْيُنٌ نَاصِرَةٌ وَلَٰكِنْ لَمْ يُخَفِّفْ عَنْهُمْ يَوْمَ يَكْفُرُ الْأَكْثَرُونَ ﴿١٧٢﴾

وقال تعالى: ﴿وَيَرْزُقُوا اللَّهَ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنْهُ مِنَ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَّيْنَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ ﴿١٦٥﴾ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمُصْرِخَتِ إِيَّاهُمْ فَكُفِّرُوا بِمَا أَتَرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الْفَظْلِيلِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٦٦﴾ وَأَدْخِلِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ يُحِبُّهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ﴿١٦٧﴾﴾ [إبراهيم: ٢١-٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٧٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهُهُمْ أَلْهَارٌ مِنْهُمْ فِيهَا كُلُّ غُفْرَةٍ ﴿١٧٤﴾ أَلَمْ تَكُنْ تَقُولُ لِقَوْمِكَ فَكَفَرُوا بِهَا تَكْذِبُونَ ﴿١٧٥﴾ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴿١٧٦﴾ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ ﴿١٧٧﴾ قَالَ انْخَشِرُوا فِيهَا وَلَا تْكَلِمُونِ ﴿١٧٨﴾ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي يَقُولُوا رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴿١٧٩﴾ فَاتَّخَذْتُمُ سِغْرًا حَتَّىٰ أَتَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَحِكُونَ ﴿١٨٠﴾ إِيَّاهُمْ جَزَيْتُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٨١﴾ قُلْ كَمْ لَيْسَتْ فِي الْأَرْضِ عَدَدُ سِينِينَ ﴿١٨٢﴾ قَالُوا لَيْسَ بِيَوْمٍ فَتَنَّا الْعَادِينَ ﴿١٨٣﴾ قُلْ إِنْ لَيْسَتْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١٨٥﴾ فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَوْبَرِ ﴿١٨٦﴾ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٣-١١٧].



وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ٦٤﴾ ① خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَخْرُجُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ٦٥﴾ ② يَوْمَ نُفْلِتُكُمْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ٦٦﴾ ③ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ٦٧﴾ ④ رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَهُمْ مِنْ عَذَابِ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ٦٨﴾ ⑤ [الأحزاب: ٦٤-٦٨]

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَمَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخَشْيَ ٧٧﴾ ⑥ فَأَتَيْنَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ٧٨﴾ ⑦ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ٧٩﴾ ⑧ [طه: ٧٧-٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ٩٦﴾ ⑨ إِلَيْنَا فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَأَتَيْنَهُمْ فِرْعَوْنُ بِرِشِيدٍ ٩٧﴾ ⑩ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيَسَّ الْوَرْدَ الْمَرُورُ ٩٨﴾ ⑪ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ بِئْسَ الرَّفْدُ الْمَرُورُ ٩٩﴾ ⑫ [هود: ٩٦-٩٩].

وقال تعالى: ﴿فَأَسْحَفَ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ٥٤﴾ ⑬ فَلَمَّا عَاثِفُونَا أَتَيْنَهُمْ مِنْهُمْ فَأَعْرَفْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ٥٥﴾ ⑭ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ٥٦﴾ ⑮ [الزخرف: ٥٤-٥٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَنَّ وَخُنْذَرَهُمَا كَانُوا خٰطِئِينَ ٤٨﴾ ⑯ [القصص: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ٦١﴾ ⑰ وَإِذْ يَتَحٰجَبُونَ فِي النَّارِ يَقُولُ الْأَضْمَعْتُوا لِلَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَمَا قَحَلْنَا أَنَّهُمْ مُّغْنُونَ عَنَّْا صِيبًا مِنَ النَّارِ ٦٢﴾ ⑱ قَالَ الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ٦٣﴾ ⑲ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخِزْنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ ٦٤﴾ ⑳ قَالُوا أَوَلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاتُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ٦٥﴾ ㉑ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ٦٦﴾ ㉒ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ النَّارِ ٦٧﴾ ㉓ [غافر: ٤٦-٥٢].



وقال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتَرَفِّعِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخِرُّونَ ۝١٦ لَا يَخِرُّوهُمُ الْيَوْمَ إِلَّا كَمَا يَخِرُّونَ ۝١٧ قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُنَالُ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ تَنكِصُونَ ۝١٨ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمِيرًا تَهْجُرُونَ ۝١٩ أَفَلَمْ يَذَرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ۝٢٠ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُم مُّكْرُونَ ۝٢١ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَكَثُرُوا الْحَقَّ كَرَاهُونَ ۝٢٢ [المؤمنون: ٦٤-٧٠].

وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَيَسُورُ الْغَيْبُ ۝١ إِذَا أُنْقِضُوا فِيهَا سَمْعُهَا شَيْعًا وَهِيَ تَقُورُ ۝٢ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٣ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنشَأْهُ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ۝٤ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝٥ فَأَعْرِضُوا بِذُنُوبِهِمْ فَحَقًّا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ [الملك: ٦-١١]

وروى ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۝١٥ لَا تَعْدِرُوا فَمَا كَفَرْتُمْ بِمَا يَسْخَرُكُمُ إِن تَعَفُّوا عَنْ مَا يَخِفُّ مِنْكُمْ تَكِيدُ طَائِفَةٌ لَّهُمْ كَانُوا يُحْزِمُونَ ۝١٦ [التوبة: ٦٥-٦٦] بإسناده عن محمد بن كعب وغيره قالوا: قال رجل من المنافقين: ما أرى قراءنا هؤلاء إلا أرغبنا بطوناً، وأكذبنا ألسنة، وأجبنا عند اللقاء! فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ، فجاء إلى رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله ﷺ، إنما كنا نخوض ونلعب! فقال: ﴿ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۝١٥ إلى قوله: ﴿ يُحْزِمُونَ ۝١٦ ﴾، وإن رجليه لتسفن الحجارة، وما يلتفت إليه رسول الله ﷺ، وهو متعلق بشيعة رسول الله ﷺ.

وإسناده عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رجل في غزوة تبوك في مجلس: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، أرغب بطوناً، ولا أكذب ألسناً، ولا أجبين عند اللقاء! فقال رجل في المجلس: كذبت، ولكنك منافق! لأخبرن رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ونزل القرآن. قال عبد الله بن عمر: فأنا رأيت متعلقاً بحَقَب ناقة رسول الله ﷺ تنكبه الحجارة، وهو يقول: يا رسول الله، إنما كنا نخوض ونلعب!



ورسول الله ﷺ يقول: ﴿أَيُّكُمْ وَأَيُّكُمْ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (١٥) لَا تَعْتَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿١٦﴾^(١).

وفي صحيح مسلم (٢٤٠) عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار».

فهذه النصوص: تدل على أنه لا عذر لأحد في مخالفة الرسل بالكفر بالله والشرك في عبادته، وأن كل من أعرض عن اتباع الوحي وكفر بالله ولم ينقد إلى ما أرسل به رسول الله ﷺ، وخالف ما جاءت به الرسل من أمور ظاهرة بينة محكمة يتعين على الأعيان العلم والعمل بها، لأي عذر من الأعذار تقليدًا أو هوى طاعةً للأمرأء أو العلماء أو اتباعًا للعادة والأهواء، أو غير ذلك من الأعذار، فترك الحق البين الظاهر وأخذ بالباطل مما بيانه محكم في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ حكم عليه بموجبه، وعوقب في الآخرة على فعله؛ لأن الحجة عليه قائمة بما بلغه من الوحي وما أنزله الله على رسوله لظهور دليله وحكمه.

وأما ما كان خفيًا من المسائل غير ظاهر الدلالة والحكم لجميع المكلفين، فيبين للواقع فيه حكمه ويوضح له الدليل حتى تتجلي الشبهة وتقام الحجة وتقطع المحجة بمعرفته حكم الله، وذلك في مسائل مخصوصة قد يخفى دليلها على بعض الناس كما في مسائل القدر والإرجاء، ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أمورًا كفرية من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفرًا، ولا يُحكم على قائله بالكفر؛ لاحتمال وجود مانع يمنع من تكفيره فأهل الأهواء والبدع في العموم من أهل القبلة لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم إلا من كانت بدعته مما هو معلوم كفر صاحبها بالتعيين بمجرد فعلها؛ لأنها من المسائل الظاهرة التي لا تخفى على المعينين من أهل التكليف ممن بلغه القرآن ويعيش بين المسلمين.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري (١٤/ ٣٣٣-٣٣٥).

ومما لا يجوز بكفره ظاهراً وباطناً الكفر الموجب للعذاب والخلود في النار حديث العهد بالإسلام، والناشئ في محل بعيد عن معرفة الحق ولم يفرط أو يقصر في طلب الحق ومعرفته، فيقع في الشرك أو الكفر مما يخفى على مثله فيبين له الحكم، وكذلك من أدركه الهرم أو المجنون أو كان أصماً، ونحو ذلك ممن لم يتمكن من التعلم وهو على دين أهل الشرك، فحكمهم في الدنيا بموجب ما أظهره من الكفر والشرك، وأما في الآخرة فحكمهم حكم أهل الفترة، فيتوقف في تكفيرهم باطناً، وإنما هم في حكم الكفار في الظاهر، ولكنهم يعذرون في الآخرة كحال من لم تبلغه الحجة ومات على شركه وكفره، والراجح في أهل الفترة ومن في حكمهم أنهم يمتحنون في الآخرة، فهم يعذرون لجهلهم، وعدم تفریطهم وعدم وجود من ينههم^(١).

ومما لا يحكم بكفره من وقع في أمر كفري لجهل وهو حديث عهد بإسلام، أو ناشئ في محل بعيد عن معرفة الحق، ولم يقصر في طلبه، فنبّه فتاب ورجع. هذا ما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة المتقدم نقل طرف منها، وعليه إجماع العلماء.

وهذا ما عليه تقرير الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في نصوص كثيرة في رسائله وكتبه ومراسلاته وردوده، فمن ذلك:

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «الذي لم تقم عليه الحجة هو الذي حديث عهد بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسألة خفية، مثل الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف، وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغت الحجة» اهـ^(٢).

(١) انظر طريق المهجرتين (ص: ٣٧٦-٣٦٩) ومجموع الفتاوى والمقالات للشيخ عبدالعزيز بن باز (٩٨-٩٧/٨).

(٢) الدرر السنية (٩٣/١٠).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ما ذكرتم من قول الشيخ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «كل من جحد كذا وكذا، وقامت عليه الحجة...» وأنكم شاكون في هؤلاء الطواغيت وأتباعهم، هل قامت عليهم الحجة؟ فهذا من العجب، كيف تشكون في هذا وقد أوضحته لكم مراراً؟! فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو (الذي حديث عهد بالإسلام)، و(الذي نشأ ببادية بعيدة)، أو (يكون ذلك في مسألة خفية)، مثل الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف، وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين، لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ مَسِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر، وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من أشرك بالله تعالى كفر بعد إسلامه، ولو مكرهاً بحق كفر، أو جحد ربوبيته أو وحدانيته كفر، أو جحد صفة من صفاته، أو ادعى النبوة، أو صدق من ادعاهها بعد النبي ﷺ، أو استهزأ بالله أو رسله، أو هزل بشيء فيه ذكر الله تعالى، أو كان مبغضاً لرسوله ﷺ، أو لما جاء به الرسول اتفاقاً كفر، أو جعل بينه وبين الله وسائط، يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم؛ كفر إجماعاً؛ لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام قائلين ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣]، أو سجد لصنم أو شمس أو قمر، أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين الذي شرعه الله تعالى، أو وجد منه امتهان القرآن، أو أنكر الإسلام؛ كفر؛ لأن الدين عند الله الإسلام، أو سحر أو أتى عرفاً فصدقه، أو جحد البعث؛ كفر، أو أتى بقول يخرججه عن الإسلام، مثل أن يقول: هو يهودي، أو نصراني أو مجوسي، أو يرى من الإسلام أو القرآن أو النبي ﷺ، أو يعبد الصليب.

وقد عمت البلوى بهذه الفرق، وأفسدوا كثيرًا من عقائد أهل التوحيد، نسأل الله العفو والعافية.

أقول: يتأمل المسلم الذي قَصَّده اتباع أمر الله ورسوله، ما ذكره هؤلاء العلماء، وحكوا عليه إجماع المذاهب كلها، في أناس يشهدون أن لا إله إلا الله، ويصلون ويصومون، وأهل عبادة، لكنهم يعتقدون في بعض الأولياء، مثل عبد القادر، ومعروف الكرخي وغيرهما، ويتعلقون عليهم، يقولون: لهم جاه عند الله، كيف حكى العلماء إجماع المذاهب على أن من فعل ذلك فهو كافر، ولو كان زاهدًا.

هذا الذي أنا طالب منهم، وأعظم من أن الرافضي إذا سب الشيخين فقد توقف الإمام أحمد في تكفيره. وأما إذا اعتقد في علي أو الحسين فهو كافر، مع كونه شهيدًا أن لا إله إلا الله. أتظنون أن هذا في قوم مضوا؟ أتقولون الصحابة أراهم يكفرون أهل الإسلام؟ أم تظنون أن الذين يعتقدون في علي لا يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فرحم الله امرأً نصح نفسه، ونصر الله ورسوله ودينه، ولم تأخذه في الله لومة لائم» اه^(١).

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة العظيمة واضحًا جليًا، ومثل ذلك قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، فمن كلامهم في ذلك:

قال العلماء أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ اللهُ والعلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُمُ اللهُ: «الذي نعتقه دينًا، ونرضاه لإخواننا مذهبًا، أن من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وقامت عليه الحجة، فإنه يكفر بذلك، ولو ادعى الإسلام، وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء» اه^(٢).

(١) الدرر السنية (١/ ٨٨-٩٠).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ١٣١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «هذه الحوادث المذكورة، والكفريات المشهورة، والبدع المزبورة، قد أنكرها أهل العلم والإيمان، واشتد نكيرهم حتى حكموا على فاعلها بخلع ربقة الإسلام والإيمان» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «من ارتكب ما يوجب الكفر والردة والشرك يحكم عليه بمقتضى ذلك، وبموجب ما اقترف كفراً أو شركاً أو فسقاً إلا أن يقوم مانع شرعي يمنع من الإطلاق، وهذا له صور مخصوصة، لا يدخل فيها من عبد صنماً أو قبراً أو بشراً أو مدرّاً لظهور البرهان، وقيام الحجة بالرسول» اهـ^(٢).

وقال العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «معلوم بالاضطرار من الدين: أن الله بعث محمداً ﷺ، وأنزل عليه الكتاب ليعبد وحده ولا يشرك معه غيره، فلا يُدعى إلا هو، ولا يذبح إلا له، ولا ينذر إلا له، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخاف خوف السرا إلا منه. والقرآن مملوء من هذا، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، وقال: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿وَلِإِنِّي فَازِهُبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال: ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال: ﴿وَلَوْ يَخْشَى إِلَّا اللَّهَ فَمَسَوْهُ أَوَّلِيكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، والآيات الواردة في هذا المعنى كثيرة، والله تعالى لا يعذب خلقه إلا بعد الإعذار إليهم، فأرسل رسله وأنزل كتبه لئلا يقولوا: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتُنَبِّحَ عَيْنِيكَ وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتُنَبِّحَ عَيْنِيكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه: ١٣٤] اهـ^(٣).

(١) الدرر السنية (١/ ٣٨٧).

(٢) منهاج التأسيس والتقديس في الرد على شبهات داود بن جرجيس (ص: ٣٢٠).

(٣) الدرر السنية (١/ ٧٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الكلام في تكفير المعين، فالمقصود به مسائل مخصوصة، قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة النبوية، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع، كالجهل وعدم العلم بنفس النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها؛ ولذلك ذكر هذا في الكلام على بدع أهل الأهواء، وقد نص على هذا، فقال في تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال: بعدم التكفير. وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله» اهـ^(١).

وقال العلامة عبدالله أبابطين رَحِمَهُ اللهُ: «الذين قالوا للنبي ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط، وإن كانوا يظنون أن هذا من التآله لغير الله، الذي تنفيه لا إله إلا الله؛ لأنهم يقولون لا إله إلا الله، ويعرفون معناها لأنهم العرب، لكن خفيت عليهم هذه المسألة، لحداثة عهدهم بالكفر، حتى قال النبي ﷺ: «الله أكبر! إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ» [الأعراف: ١٣٨] لتركبن سنن من كان قبلكم». فإن قيل: فالنبي ﷺ لم يكفرهم بذلك. قلنا: هذا يدل على أن من تكلم بكلمة كفر جاهلاً بمعناها، ثم نبه فانتبه، أنه لا يكفر، ولا شك أن هؤلاء لو اتخذوا ذات أنواط بعد إنكار النبي ﷺ لكفروا» اهـ^(٢).

وقال العلماء الشيخ عبد الله، والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحبان رَحِمَهُمُ اللهُ: «أما الجهمية فالمشهور من مذهب أحمد، وعامة علماء السنة رَحِمَهُمُ اللهُ، تكفيرهم؛ لأن قولهم صريح في مناقضة ما جاء به الرسل، وأنزلت به الكتب،

(١) منهاج التأسيس في رد شبهات داود بن جرجيس (ص: ١٠١).

(٢) الدرر السنية (١٢/ ٦٣).



وحقيقة قولهم: جحود الصانع، وجحود ما أخبر به عن نفسه، بل وجميع الرسل، ولهذا قال الإمام: عبد الله بن المبارك: (إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية). وبهذا كفروا من يقول: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وإن الله ليس على العرش، وإنه ليس له علم ولا قدرة، ولا رحمة، ولا غضب، ولا غير ذلك من صفاته، وهم عند كثير من السلف مثل ابن المبارك، ويوسف ابن أسباط، وطائفة من أصحاب أحمد، ليسوا من الثلاث والسبعين فرقة.

وقد بينا لك فيما مضى: أن الإمام أحمد، وأمثاله من أهل العلم والحديث، لا يختلفون في تكفير الجهمية، وأنهم ضلال زنادقة مرتدون، وقد ذكر من صنف في السنة: تكفيرهم عن عامة أهل العلم والأثر، كالللكائي، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة له، وابن أبي ملكية، والخلال في السنة له، وإمام الأئمة ابن خزيمة قد قرر كفرهم ونقله عن أساطين الأئمة.

وقد حكى كفرهم شمس الدين ابن القيم في كافيته، عن خمسمائة من أئمة المسلمين وعلمائهم، فكيف إذا انضاف إلى ذلك كونهم من عباد القبور، وعلى طريقتهم؟! فلا إشكال -والحالة هذه- في كفرهم وضلالهم.

وأما إباضية أهل هذا الزمان فحقيقة مذهبهم وطريقتهم: جهمية قبوريون، وإنما ينتسبون إلى الإباضية انتساباً، فلا يشك في كفرهم وضلالهم، إلا من غلب عليه الهوى، وأعمى الله عين بصيرته، فمن تولاهم فهو عاص ظالم، يجب هجره ومباعدته، والتحذير منه، حتى يعلن بالتوبة، كما أعلن بالظلم والمعصية» اهـ (إلى أن قالوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «أهل الأهواء من هذه الأمة، ومن لا تخرجه بدعته من الإسلام، كالخوارج ونحوهم، فهو لاء لا يكفرون؛ لأن أصل الإيذان الثابت، لا يحكم بزواله إلا بحصول مناف لحقيقته، مناقض لأصله، والعمدة: استصحاب الأصل وجوداً وعدمًا، لكنهم يبدعون ويضللون، ويجب هجرهم وتضليلهم، والتحذير عن مجالستهم ومجامعتهم، كما هو طريقة السلف في هذا الصنف.

وأما الجهمية وعباد القبور، فلا يستدل بمثل هذه النصوص على عدم تكفيرهم، إلا من لم يعرف حقيقة الإسلام، وما بعث الله به الرسل الكرام؛ لأن حقيقة ما جاؤوا به ودعوا إليه وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له، وألا يشرك في واجب حقه أحد من خلقه، وأن يوصف بها وصف به نفسه، من صفات الكمال ونعوت الجلال. فمن خالف ما جاؤوا به، ونفاه وأبطله، فهو كافر ضال، وإن قال لا إله إلا الله، وزعم أنه مسلم؛ لأن ما قام به من الشرك يناقض ما تكلم به من كلمة التوحيد، فلا ينفعه التللف بقول لا إله إلا الله؛ لأنه تكلم بما لم يعمل به، ولم يعتد ما دل عليه.

وأما قوله: نقول بأن القول بكفر، ولا نحكم بكفر القائل، فإطلاق هذا جهل صرف؛ لأن هذه العبارة لا تنطبق إلا على المعين، ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية، التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية، من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع كالجهل، وعدم العلم بنقض النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه في كثير من كتبه، وذكر أيضاً تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة، قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله، ولا تجعل هذه الكلمة عكازة تدفع بها في نحر من كفر البلدة الممتعة عن توحيد العبادة والصفات، بعد بلوغ الحجة ووضوح المحجة^(١).

وقال العلماء الشيخ عبدالله والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «القبوريون لا يشك في كفرهم من شم رائحة الإيمان، وقد ذكر شيخ الإسلام وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ، في غير موضع: أن نفي التكفير بالمكفرات قولها وفعلها، فيما يخفى دليله ولم تقم الحجة على فاعله، وأن النفي يراد به نفي تكفير الفاعل وعقابه قبل قيام الحجة عليه، وأن نفي التكفير مخصوص بمسائل التّراع بين الأمة.

وأما دعاء الصالحين، والاستغاثة بهم، وقصدهم في الملمات والشدائد، فهذا لا ينازع مسلم في تحريمه، والحكم بأنه من الشرك الأكبر، فليس في تكفيرهم وتكفير الجهمية قولان.

وأما الإباضية في هذه الأزمان، فليسوا كفرقة من أسلافهم، والذي بلغنا أنهم على دين عباد القبور، وانتحلوا أمورًا كفرية لا يتسع ذكرها هنا، ومن كان بهذه المثابة فلا شك في كفره، فلا يقول بإسلامهم إلا مصاب في عقله ودينه، ولا تصح خلف من لا يرى كفر هؤلاء الملاحدة، أو يشك في كفرهم» اهـ^(١).

وقال العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «تكفير الشخص المعين، فلا مانع من تكفيره إذا صدر منه ما يوجب تكفيره، فإن عبادة الله وحده لا شريك له من الأمور الضرورية المعلومة من دين الإسلام، فمن بلغته دعوة الرسول، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة.

وأما الأمور التي لا يكفر فاعلها مما ليس معلومًا بالضرورة من دين الإسلام، بل في الأمور الخفية، فهذا لا يكفر حتى تقوم عليه الحجة؛ لأن هذا إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية التي قد يخفى دليلها، وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل

العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو، يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم.

فمسأله توحيد الله وإخلاص العبادة له لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء، ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه» اهـ^(١).

وقال رحمه الله: «فحجة الله هي القرآن، فمن بلغه القرآن فلا عذر، وليس كل جهل يكون عذرًا لصاحبه، فهؤلاء جهال المقلدين لأهل الكفر كفار بإجماع الأمة، اللهم إلا من كان منهم عاجزًا عن بلوغ الحق ومعرفة لا يتمكن منه بحال مع محبته له وإرادته وطلبه وعدم المرشد إليه، أو من كان حديث عهد بالإسلام، أو من نشأ ببادية بعيدة، فهذا الذي ذكر أهل العلم أنه معذور؛ لأن الحجة لم تقم عليه فلا يكفر الشخص المعين حتى يعرف وتقوم عليه الحجة بالبيان» اهـ^(٢).

وقال رحمه الله: «ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله، وهؤلاء الأغبياء أجملوا القضية وجعلوا كل جهل عذرًا ولم يفصلوا، وجعلوا المسائل الظاهرة الجلية وما يعلم من الدين بالضرورة كالمسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، وكذلك من كان بين أظهر المسلمين كمن نشأ ببادية بعيدة أو كان حديث عهد بالإسلام؛ فضلوا وأضلوا كثيرًا وضلوا عن سواء السبيل» اهـ^(٣).

هذا ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رحمه الله، خلافاً لما يقرره مخالفوهم ممن دخلت عليه شبهة الإرجاء.

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: ٦٥٤).

(٢) كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس (ص: ١١٦).

(٣) كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس (ص: ١١٧).



وهنا مسألة مهمة وهي:

بطلان زعم بعض المتعالمين حيث يقرر: أن من يعيش في بلاد المسلمين ومن نشأ في بلاد المشركين، ومن هو حديث عهد بإسلام، كلهم سواء، فيعذرون، وأن من فرق بينهم في الإعذار فهو تفريق لا ينضبط! -هكذا يزعم المبطلون-.

ويقرر: أن من يفرقون بين ما هو معلوم من الدين بالضرورة وغيره، ويرتبون على إنكار المعلوم من الدين بالضرورة الكفر دون غيره؛ مخطئون لأن -بزعمه- تقسيم الشرع إلى هذين القسمين فيه نظر، فكيف إذا بني عليه التكفير! هكذا يقرر الأفاكون.

ويقرر: أن الأصل في كل من وقع في النواقض أنه معذور، وأن من وقع في جميع المكفرات، سواء كانت من الأمور الظاهرة أو غيرها أو ما علم بالضرورة أو غيرها، فالأصل فيه العذر، وأنه لا دليل على التفريق بين مكفر وآخر، وأن من أراد التفريق فعليه بالدليل! هكذا ينشر هؤلاء الملبسون.

ويقرر: أن التفريق بين من كان في بلاد المسلمين ومن كان في محلة بعيدة ولم يتمكن من التعلم فلا يعذر الذي يعيش في بلاد المسلمين بخلاف غيره، أن هذا تفريق خاطئ؛ لأنه لا ينضبط! ويزعم أن من عاش في بلاد المسلمين وقرأ القرآن وسمع دعوة الحق وعنده العلماء ومن ينهيه فيعرض، ومن كان في بلاد المشركين وليس عنده من ينهيه ولم يسمع دعوة الحق كلهم سواء، فيعذرون إذا أهان أحد منهم المصحف أو قتل نبياً! أو أشرك في عبادة الله سواء كان في بلاد المسلمين أو خارجها سواء كان حديث عهد بإسلام أو له فيه عمر طويل فهؤلاء -بزعمه- سواء، يعذرون، ولا يفرق في الحكم على أحدهم إذا وقع في مكفر كالشرك بالله لأجل هذه الأوصاف!

ويقرر: أن التفريق بين حديث عهد بالكفر وغيره لا ينضبط، وأن من أسلم حديثاً فوقع في ناقض لم يدر أنه ناقض كأن يكون عادة له قبل إسلامه، ومن كان بين المسلمين ويدرس في مدارسهم وقرأ القرآن وعنده العلماء وسمع دعوة الحق، أنها سواء،

فيعذر كل من وقع في النواقض الناقلة من الإسلام إلى الكفر مطلقاً دون تفصيل.

ويقرر: أن التفريق بين حديث العهد بالإسلام وغيرهم والناشئ في بلاد المشركين ومن في بلاد المسلمين تفريق أغلبي، وليس ضابطاً فاصلاً!

وغير ذلك من تقارير هؤلاء المتهمين المفترين مما هو منشور مشهور باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وَرَدُّدٌ لدعايات المبطلين من أعداء الدعوة، ورد لظاهر النصوص من الكتاب والسنة المتقدم ذكر طرف منها، ونقض لما عليه تقرير أهل العلم وأجمعوا عليه: أن من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وقامت عليه الحجة الرسالية، فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً، ولو ادعى الإسلام.

والجواب على هذه الشبهة الواهية الساقطة: أن هذه دعوى وتلبيس وتعمية ونقض لدعوة الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وَرَدُّدٌ لدعايات المبطلين من أعداء الدعوة، ورد لظاهر النصوص من الكتاب والسنة المتقدم ذكر طرف منها، ونقض لما عليه تقرير أهل العلم وأجمعوا عليه: أن من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وقامت عليه الحجة الرسالية، فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً، ولو ادعى الإسلام.

والرد على هذه الشبهة بما تقدم نقله من الأدلة من الكتاب والسنة، وما تقدم نقله عن الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وَرَدُّدٌ الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ مما فيه أوضح البيان وأتمه.

فالعلماء تتابعوا على نقل الإجماع على كفر من أنكر أو جحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهو ما يسمونه المسائل الظاهرة، أي ظاهرة في حكمها وقطعية في دلالتها، وعدم العذر بالجهل بها، ظهوراً يقوم مقام التبيين والتفصيل، للمخالف فيها، كمن دعا غير الله أو جوز ذلك أو اتخذ الوسائط، أو سوغ التعبد باليهودية والنصرانية، أو البوذية، أو المجوسية، أو فضل حكم غير الله على حكم الله، أو جوز التحاكم لغير الله، أو ظاهر المشركين وناصرهم على المسلمين وغير ذلك، كما نصوا على أن ما لا يعلم من الدين بالضرورة وهو ما يعدونه مما هو خفي من المسائل، أو كان مثله يخفى عليه، كمن هو حديث عهد بكفر؛ فيتوقف في تكفير من وقع فيه على النحو الذي تقدم بيانه.

مما يبين أن العلماء يفرقون بين المسائل وبين أصحابها، ولا يجعلون المسألة واحدة إلا عند أهل الجهالة والغواية.

ومما يدل على ذلك دلالة ظاهرة بينة قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «يخبر تعالى أن في القرآن آيات محكمات هن أم الكتاب، أي: بينات واضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد من الناس، ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، فمن رد ما اشتبه عليه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده، فقد اهتدى» اهـ^(١).

ثم ساق جملة من الآثار في معنى المشتبهات، ثم قال: «وأحسن ما قيل فيه الذي قدمناه، وهو الذي نص عليه محمد بن إسحاق بن يسار رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال: ﴿الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ فيهن حجة الرب، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس هن تصريف ولا تحريف عما وضعن عليه، قال: والمتشابهات في الصدق، هن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد، كما ابتلاهم في الحلال والحرام ألا يصرفن إلى الباطل، ولا يحرفن عن الحق، ولهذا قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي: ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ أي: إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، وينزلوه عليها، لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دامغ لهم وحجة عليهم» اهـ^(٢).

(١) تفسير القرآن العظيم (٦/٢).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٧/٢).



وفي معنى هذه الآية ما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم نقله، في أن التفسير على أربعة أوجه: «وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره» اهـ^(١) وبلفظ: «حلالٌ وحرامٌ لا يُعذر أحدٌ بالجهالة به» اهـ^(٢).

ومما يدل على ذلك ما رواه الترمذي (٢١٨٠) وقال: حديث حسن صحيح، عن أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط، يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم».

وعند الطبراني في المعجم الكبير (٣٢٩١) والطيايبي في مسنده (١٤٤٣) بلفظ: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، قال: فمررنا بالسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر! إنها السنن، قلتم -والذي نفسي بيده- كما قالت بنو إسرائيل: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ» [الأعراف: ١٣٨]، لتركبن سنن من كان قبلكم». وللطبراني (٣٢٩٤) وفيه: «وكانوا أسلموا يوم الفتح».

ففيه التنبيه على سبب جهلهم، وهو كونهم حديثو عهد بكفر، ففيه: التفريق بين حديث العهد وغيره.

وليس غريباً أن يقرر من هو أجنبي عن العلم هذا التقرير الفاسد المناقض لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وما حكوه مما هو مجمع عليه عند العلماء، أن من

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٥).

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٧٦).

وقع في الكفر يحكم عليه بالكفر، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو ناشئاً في محل بعيد عن سماع الحق، أو كان ما وقع فيه مما هو من المسائل الخفية، فمن كان أجنبياً عن العلم وأهله، ولم يسلك مسالك العلماء في دراسة الاعتقاد، وتقفر العلم تقفراً وتلقف الشبه فاستقرت بقلبه، فانطمس وعمي، فلم يعد يفرق بين السَّمَن والورم، ولا بين الجمر والتمر، فاللهم إنا نسألك السلامة من الضلال والغواية.

فهذه النصوص التي نقلتها من الكتاب والسنة وتقريرات أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ تدل على التفريق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية، ولم يخالف في ذلك إلا من لم يفهم معاني نصوص الكتاب والسنة، ولم يدرك منزع تقريرات أهل العلم، ولم يصدر مما صدروا عنه.

والشاهد أن هذه الجراءة على تخطئة أهل العلم والإيمان بوابة الزندقة والإلحاد، فكيف ومن يقرر ذلك ويبث هذه الشبه لهم أتباع متعصبون، وغوغاء متحزبون، فالفتنة على الدين وأهله بهم عظيمة.

فإنكار التفريق بين المسائل الظاهرة وغير الظاهرة، أو المعلوم من الدين بالضرورة وغيرها، أو من يعيش بين المسلمين ومن هو بين المشركين، أو حديث العهد بالإسلام وغيره، جدل بالباطل، وجراءة من هؤلاء المشبهة الملبسين.

وقد تقدم نقل كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، وسيأتي مزيد بيان في تقريرهم هذه المسائل على هذا المنوال، فهدر هذا التقسيم جراءة لا يتقحمها إلا من لا يدرك مصطلحات العلماء والأصول التي بنوا عليها ذلك، كما أنه تسفيه وتجهيل لهم، كيف والذي يردد هذه الشبهة أغمار دخلاء على العلم وأهله.

وهذه الشبهة مثيلة لشبهة غلاة المبتدعة ممن ينكر تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، توحيد العبادة والربوبية والأسماء والصفات، فكل هؤلاء مجترئون على العلم وأهله، أهل جهالة، ومنهم المعلن لعدائه للتوحيد وأهله، ومنهم المنطوي على ذلك، وإلا

فكيف يتصور إسلام لمن ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة مما لا يصح إسلام المرء إلا به؟! وكيف يتصور إسلام من يخالف ما هو معلوم من الدين بالضرورة كُفْرُهُ وهو يعيش بين المسلمين ويقرأ القرآن ويسمع دعوة الحق؟! فلا يتصور إسلام هؤلاء إلا من لم يدر ما يخرج من رأسه، ولم يفقه حقيقة ما أرسل الله به الرسل من أمره ونهيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد قرر علماءنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ هذه المسألة، آخذين بما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

فقد بين علماءنا أن المسائل نوعان: مسائل ظاهرة، ومسائل خفية، وأن من المكلفين من لا يعذر، كالذي بين المسلمين إذا وقع في الكفر الناقل من الملة مما هو معلوم ظاهر، ومنهم من يعذر كحديث عهد بالإسلام ونحو ذلك، وأن من الأعمال ما يكفر فاعله بمجرد فعله، ومنها ما يتوقف في تكفير فاعله حتى يبين له ويعرف، وهم بذلك متمسكون بنصوص الكتاب والسنة وآثار السلف لا يجيدون عن ذلك قيد أنملة، على نمط وسط، بين أهل الغلو والإفراط وأهل الجفاء والتفريط، وسط بين الخوارج والمرجئة.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «لا يعذر أحد في عدم معرفة أصول الإسلام وقواعده ممن بلغه القرآن وبعث الرسول ﷺ؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِتُدْرِكُم بِهِ ذِمَّةُ بَلْعَةٍ﴾، وقوله سبحانه: ﴿هَٰذَا بَلْعٌ لِلنَّاسِ لِيُنْذَرُوا بِهِ﴾، وما جاء في معناهما من الآيات، أما المسائل الفرعية التي قد يخفى حكمها، فهذه يعذر فيها بالجهل حتى تقام عليه الحجة؛ لأحاديث كثيرة وردت في ذلك اه^(١).

وسئل الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ اللَّهُ: متى يعذر الإنسان بالجهل؟



فأجاب رَحْمَةُ اللَّهِ بِقوله: «يعذر بالأشياء الخفية، لاسيما في بعض الأحكام الشرعية، قد تخفى على العامي حتى يتعلم، أما الذي بين المسلمين وقال: لا أدري عن الزنى، ما يعذر وهو بين المسلمين. الزنى معروف عند المسلمين أنه حرام، فلو قال: ما عرفت أن الزنى حرام، لا يعذر بهذا، أو قال: ما عرفت أن الخمر حرام وهو بين المسلمين، لا يعذر. لكن في بعض المسائل التي قد تخفى في مسائل الأحكام الدقيقة قد يعذر فيها الإنسان؛ لأجل كونه ليس من أهل العلم. كذلك لو قال: ما أعلم أن دعاء الأموات والاستغاثة بالأموات ممنوع، لا يعذر بهذا؛ لأن هذا هو أصل التوحيد وأصل الدين، والله أنزل القرآن للنهي عن هذه الأمور والقضاء عليها وبين حال المشركين، وحذر من أعمالهم» اهـ^(١).

وقال رَحْمَةُ اللَّهِ: «ليس في العقيدة عذر في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، ليس فيها عذر، بل يجب على المؤمن أن يعتقد العقيدة الصحيحة، وأن يوحد الله جل وعلا، ويؤمن بأنه رب العالمين، وأنه الخلاق العليم، وأنه المنفرد بالربوبية، ليس هناك خالق سواه، وأنه مستحق العبادة وحده دون كل ما سواه، وأنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلا، لا شبيه له، ولا كفاء له، الذي يؤمن بهذا ليس له عذر في التساهل في هذا الأمر، إلا إذا كان بعيداً عن المسلمين في أرض لا يبلغه فيها الوحي، فإنه معذور في هذه الحالة، وأمره إلى الله، يكون حكمه حكم أهل الفترات، أمره إلى الله يوم القيامة يمتحن، فإن أجاب جواباً صحيحاً دخل الجنة، وإن أجاب جواباً فاسداً دخل النار، فالقصد أن هذا يختلف، فإذا كان في محل بعيد لا يسمع القرآن والسنة فهذا حكمه حكم أهل الفترة، حكمهم عند أهل العلم أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنة ومن عصي دخل النار، وأما كونه بين المسلمين يسمع القرآن والسنة ثم يبقى على الشرك وعلى إنكار الصفات فهو غير معذور، نسأل الله العافية.

وليس العذر بالجهل مسألة قياسية تختلف من زمان إلى زمان ومكان إلى آخر؛ لأن الجهل ليس بعذر بالنسبة للعقيدة، إلا إذا كان في محل لم تبلغه الدعوة: القرآن ولا السنة، أما في الأحكام فهو عذر: يعني جهل بالحكم الشرعي في بعض الأحكام التي تخفى، أو في دقائق الصفات، وبعض الصفات التي قد تخفى فهذا عذر، أما في الأمور الواضحة، الأمور التي تعد بالضرورة كالإيمان بتوحيد الله، وأنه الخلاق العليم، وأنه مستحق للعبادة، وأنه الكامل في أسمائه وصفاته، والإيمان بما جاء في القرآن العظيم والسنة المطهرة من أساء الله وصفاته، هذا ليس محل عذر إذا كان ممن بلغه القرآن والسنة، نسأل الله السلامة اه^(١).

وسئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: متى يعذر الرجل بالجهل أو في العقيدة أو في الأحكام الشرعية؟

فأجاب: «يُعذر بالجهل إذا كان في أرضٍ منقطعة لم يبلغه شيء، منقطع لا يبلغه شيء، ولا يسمع عن وسائل الإعلام، ولا يسمع شيء، هذا يعذر بالجهل، هذه واحدة. الثانية: الأمور الخفية التي تحتاج إلى بيان وتوضيح، وهو لا يعرف التوضيح والبيان، يسأل أهل العلم، قال جلّ وعلا: ﴿فَتَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فيزول الجهل عنه بالسؤال، ولا يبقى يقول: أنا جاهل ومعدور بالجهل، وعنده أهل العلم» اه^(٢).

وعليه: يتبين تقرير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رحمهم الله وما عليه علمائنا في هذه المسألة العظيمة والفرق بين تقريرهم وتقرير من خالفهم من الأدعياء، ويتبين بطلان الشبه التي يلقبها أهل الأهواء في هذا الباب، كما تقدم بيانه وتفصيله.



(١) فتاوى نور على الدرب (١/٢٤٦).

(٢) انظر موقع الشيخ على الإنترنت، <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/10009>



الفرقة الرابع:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ لا يفرقون بين المازح والجاد والجاهل والشاك والمتأول والمقلد، في فعل أو قول الشرك والكفر، إلا المكره، خلافاً لما يقرره مغالقيهم.



دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أن الأصول المحكمة، والمسائل الظاهرة البينة، وما هو معلوم من الدين بالضرورة مما هو معلوم كفر فاعله أو تاركه، وأنه ناقل من الإسلام إلى الكفر إذا وقع فيه المكلف، سواء كان على وجه الهزل أو المزاح، أو التأويل، أو الجهل، أو التقليد، أو طلب الدنيا، أو غير ذلك من الأعذار، فإنه يكفر بذلك، ولا يكون ذلك عذراً له، بل يخرج ذلك من الإسلام، ويحكم عليه عيناً بموجبه بالكفر، إلا المكره.

فمن فعل الشرك والكفر باختياره فقد كفر، وحكم عليه بموجبه، وإن لم يقصد فعل ذلك على وجه القصد للكفر والخروج من الإسلام، كالمزاح والهازل، وطالب الدنيا ونحوه، ولو لم يعتقد تسوية الله بخلقه كالتأول الذي يظن أن ذلك وسيلة مشروعه وقرية إلى الله، وأن ذلك من تعظيم الله وأوليائه، وأن بها تنال الشفاعة، وكالجاهل والمقلد الذي يقلد السادة والكبراء والمطاعين والمتبوعين من الأمراء والعلماء، فيصرف العبادة لغير الله وينقض دين الله بقوله أو عمله أو اعتقاده.

فكل من صرف العبادة لغير الله ووقع بالشرك بالله الناقل من الملة مختاراً غير مكره فهو كافر مشرك.

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوشُ وَلَعَبٌ قُلْ أَبِإِنَّيهِمْ رَسُولُهُمْ جَاءَتْهُمْ ذِكْرُهُمْ لَا تَسْتَكْثِرُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَسْتَكْثِرُونَ فَذَكِّرْهُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تَعَذَّبَ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، قال ابن جرير الطبري:



«يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: قل لهؤلاء الذين وصفت لك صفتهم: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ بالباطل، فتقولوا: ﴿كُنَّا نَحْوُكُمْ وَنَلْعَبُ﴾، ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ﴾ يقول: قد جحدتم الحق بقولكم ما قلتم في رسول الله ﷺ والمؤمنين به، ﴿بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ يقول: بعد تصديقكم به وإقراركم به» اهـ^(١).

وقال البغوي رحمه الله: «﴿لَا تَعْدُوا﴾ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ فإن قيل: كيف قال: ﴿كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ وهم لم يكونوا مؤمنين؟ قيل: معناه: أظهرتم الكفر بعدما أظهرتم الإيمان» اهـ^(٢).

وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «فهذه القصة فيها فوائد عظيمة:

* الفائدة الأولى: أن من استهزأ بالله أو برسوله أو بالقرآن ارتد عن دين الإسلام ردة تنافي التوحيد، وهذا وجه المناسبة من عقد المصنّف لهذا الباب، أن من استهزأ بالله أو برسوله أو بالقرآن، أو استهان بشيء من ذلك، أنه يرتد عن دين الإسلام ردة تنافي التوحيد وتخرج من دين الإسلام؛ لأن هؤلاء كانوا مؤمنين، فارتدوا عن دينهم بهذه المقالة، بدليل قوله تعالى: ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾.

* الفائدة الثانية: أن نواقض الإسلام لا يُعفى فيها عن اللعب والمزح، سواء كان جاداً أو هازلاً، بل يُحكم عليه بالردة والخروج من دين الإسلام؛ لأن هؤلاء زعموا أنهم يمزحون ولم يقبل الله جل وعلا عذرهم؛ لأن هذا ليس موضع لعب ولا موضع مزح» اهـ^(٣).

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٤/ ٣٣٦).

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن (٤/ ٧٠).

(٣) إغاثة المستفيد (٢/ ١٩٠).

* وقال حفظه الله: «الفائدة الثامنة: في الحديث دليل على أن نواقض الإسلام لا يُعذر فيها بالمرح واللعب؛ لأنها ليست مجالاً لذلك، وإنّا يُعذر فيها المُكره على القول خاصة كما في آية النحل: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] اهـ^(١).

وقال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٠٦) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (١٠٧) أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَتْهُمْ وَأَبْصَرَتْهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (١٠٨) لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿[النحل: ١٠٦-١٠٩].

قال ابن كثير رحمه الله: «أخبر تعالى عمن كفر به بعد الإيـان والتبصر، وشرح صدره بالكفر واطمأن به، أنه قد غضب عليه، لعلمهم بالإيـان ثم عدوهم عنه، وأن لهم عذاباً عظيماً في الدار الآخرة؛ لأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، فأقدموا على ما أقدموا عليه من الردة لأجل الدنيا، ولم يهد الله قلوبهم ويثبتهم على الدين الحق، فطبع على قلوبهم فلا يعقلون بها شيئاً ينفعهم ويختم على سمعهم وأبصارهم فلا ينتفعون بها، ولا أغنت عنهم شيئاً، فهم غافلون عما يراد بهم. ﴿لَا جَرَمَ﴾ أي: لا بد ولا عجب أن من هذه صفته، ﴿أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ أي: الذين خسروا أنفسهم وأهاليهم يوم القيامة. وأما قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ فهو استثناء ممن كفر بلسانه ووافق المشركين بلفظه مكرهاً، لما ناله من ضرب وأذى، وقلبه يأبى ما يقول، وهو مطمئن بالإيـان بالله ورسوله» اهـ^(٢).

(١) إعانة المستفيد (٢/ ١٩١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٦٠٥).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «هذه الآية تدل على أنه لا يعذر أحد كفر بعد إيمانه إلا من كان مكرهاً، وأما من كفر على سبيل الاختيار لأي غرض من الأغراض سواء كان مزاحاً، أو مشحة في وظيفة، أو دفاعاً عن وطن، أو ما أشبه ذلك فإنه يكون كافراً، فالله عَزَّجَلَّ لم يعذر من كفر إلا من كان مكرهاً بشرط أن يكون قلبه مطمئناً بالإيمان، أي: إن الله تعالى لم يستثن في الآية من الكافرين إلا من أكره، والإكراه لا يكون إلا على القول أو الفعل، أما عقيدة القلب فلا يطلع عليها إلا الله، ولا يتصور فيها الإكراه؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يكره شخصاً فيقول: لا بد أن تعتقد كذا وكذا؛ لأنه أمر باطن لا يعلم به، وإنما الإكراه على ما ظهر فقط بالقول أو الفعل.

الوجه الثاني: أنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، فكان كفرهم سببه أنهم استحبوا الدنيا على الآخرة، ويعني بالدنيا: كل ما يتعلق بها من جاه، أو مال، أو رئاسة، أو غير ذلك ممن أثر الدنيا بها فيها على الآخرة، وكفره من أجل إثارة الدنيا، فإنه يكون كافراً وإن لم يكن مستحباً للكفر، ولكنه مستحب لحياة الدنيا، فإنه يكفر، وذلك أن بعض الناس يكفر لأنه يحب الكفر ويعجبه، وبعض الناس يكفر لمال، أو جاه، أو رئاسة، وبعض الناس يكفر لينال بذلك شيئاً من السلطان، وما أشبه ذلك، فالأغراض كثيرة اه^(١).

أخرج البخاري (٣٠١٧) عن عكرمة، أن علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حرق قومًا فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

أخرج البيهقي في السنن الكبرى (١٦٨٩٦) عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ وذكر أهلتهم بخير، ثم تركوه، فلما أتى رسول الله ﷺ قال: «ما وراءك؟» قال: شر يا رسول



الله، ما تركت حتى نلت منك وذكرت ألهتهم بخير، قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئناً بالإيمان، قال: «إن عادوا فعد».

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (١٦٨٧٤) بإسناده عن عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يقول: «من كفر بعد إيمانه طائغاً، فإنه يقتل» اهـ وله عن عبد الله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «ذلك فيمن كفر بعد إيمانه» اهـ.

وأخرج البيهقي في السنن الصغير (٣١٨١) عن ابن عباس، في قوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا مَنَ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] قال: «أخبر الله سبحانه أنه من كفر بعد إيمانه، فعليه غضب من الله، وله عذاب عظيم، فأما من أكره فتكلم بلسانه، وخالفه قلبه بالإيمان؛ لينجو بذلك من عدوه، فلا حرج عليه، إن الله سبحانه إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم».

وأخرج البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٦٦٤٩) و(١٦٦٥٠) عن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال الشافعي: «قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا مَنَ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِن مَّنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] فلو أن رجلاً أسره العدو فأكرهه على الكفر لم تبين منه امرأته، ولم يحكم عليه بشيء من حكم المرتد، قد أكره بعض من أسلم في عهد النبي ﷺ على الكفر فقال له، ثم جاء النبي ﷺ فذكر له ما عذب به فنزلت فيه هذه الآية، ولم يأمره النبي ﷺ باجتناب زوجه ولا بشيء مما على المرتد» اهـ.

فهذه النصوص والأحاديث عمدة في أن من قال أو فعل أو اعتقد الكفر بالله، من غير إكراه، مما كون حكمه ظاهر بين محكم في نصوص الكتاب والسنة، فمن وقع في ذلك من غير إكراه فإنه يكفر به عتياً، ويحل دمه وماله، ويقيم عليه حد الردة ولي أمر المسلمين. هذا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأجمع عليه العلماء.



وعلى ذلك تقرير الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ:

قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «يقال لهذا الجاهل: إن كنت تعرف أن الإله هو: المعبود، وتعرف أن الدعاء من العبادة، فكيف تدعو مخلوقاً، ميتاً، عاجزاً؟! وتترك الحي، القيوم، الحاضر، الرؤوف، الرحيم، القدير؟!»

فقد يقول هذا المشرك^(١): إن الأمر بيد الله، ولكن هذا العبد الصالح يشفع لي عند الله، وتنفعني شفاعته وجاهه، ويظن أن ذلك يسلمه من الشرك.

فيقال لهذا الجاهل: المشركون عباد الأصنام، الذين قاتلهم رسول الله ﷺ وغنم أموالهم وأبناءهم ونساءهم، كلهم يعتقدون أن الله هو النافع، الضار، الذي يدبر الأمر، وإنها أرادوا ما أردت من الشفاعة عند الله، كما قال تعالى: ﴿وَيَسْتَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وإلا فهم يعترفون بأن الله هو الخالق، الرازق، النافع، الضار، كما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَنْ بِمِلْكِ السَّمْعِ وَالْأَبْصَرِ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَحْقُقُونَ﴾ [يونس: ٣١] اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ترى من يعرف الحق ويترك العمل به لخوف نقص دنيا أو جاه أو مداراة لأحد، وترى من يعمل به ظاهراً لا باطناً، فإذا سألته عما يعتقد بقلبه فإذا هو لا يعرفه. ولكن عليك بفهم آيتين من كتاب الله:

* أولاهما قوله تعالى: ﴿لَا تَمْنَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بِعَدِّ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦] فإذا تحققت أن بعض الصحابة الذين غزوا الروم مع الرسول ﷺ كفروا بسبب كلمة قالوها على

(١) سباه مشركا مع النص على جهله.

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٥).

وجه المزح واللعب، تبين لك أن الذي يتكلم بالكفر أو يعمل به خوفاً من نقص مال أو جاه أو مداراة لأحد أعظم ممن يتكلم بكلمة يمزح بها.

* والآية الثانية قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مُظْمِئَةٌ بِالْإِيمَانِ وَلَئِنْ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠٦﴾ ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ أَسْحَابُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ﴿[النحل: ١٠٦-١٠٧] فلم يعذر الله من هؤلاء إلا من أكره مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان، وأما غير هذا فقد كفر بعد إيمانه، سواء فعله خوفاً أو مداراة أو مشحة بوطئه، أو أهله، أو عشيرته أو ماله، أو فعله على وجه المزح، أو لغير ذلك من الأغراض، إلا المكره.

فالآية تدل على هذا من جهتين:

- الأولى: قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ [النحل: ١٠٦] فلم يستثن الله تعالى إلا المكره، ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الكلام أو الفعل، وأما عقيدة القلب فلا يكره عليها أحد.

- والثانية: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ أَسْحَابُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧] فصرح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر، وإنما سببه أن له في ذلك حظاً من حظوظ الدنيا فأثره على الدين اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر نواقض الإسلام العشرة: «ولا فرق في جميع هذه النواقض، بين الهازل والجاد والخائف، إلا المكره، وكلها من أعظم ما يكون خطراً، ومن أكثر ما يكون وقوعاً، فينبغي للمسلم أن يحذرها، ويخاف منها على نفسه، نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه» اه^(٢).

(١) كشف الشبهات (ص: ٥٥-٥٧).

(٢) الدرر السنية (١٠/٩٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «واعلموا: أن الأدلة على تكفير المسلم الصالح إذا أشرك بالله، أو صار مع المشركين على الموحدين ولو لم يشرك، أكثر من أن تحصر، من كلام الله، وكلام رسوله، وكلام أهل العلم كلهم.

وأنا أذكر لكم آية من كتاب الله، أجمع أهل العلم على تفسيرها، وأنها في المسلمين، وأن من فعل ذلك فهو كافر في أي زمان كان، قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى آخر الآية، وفيها ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧]، فإذا كان العلماء ذكروا أنها نزلت في الصحابة لما فتنهم أهل مكة، وذكروا أن الصحابي إذا تكلم بكلام الشرك بلسانه، مع بغضه لذلك وعداوة أهله، لكن خوفاً منهم، أنه كافر بعد إيمانه، فكيف بالموحد في زماننا إذا تكلم في البصرة، أو الإحساء، أو مكة، أو غير ذلك خوفاً منهم، لكن قبل الإكراه، وإذا كان هذا يكفر، فكيف بمن صار معهم، وسكن معهم، وصار من جملتهم؟! فكيف بمن أعانهم على شركهم، وزينه لهم؟ فكيف بمن أمر بقتل الموحدين، وحثهم على لزوم دينهم؟

فأنتم وفقكم الله تأملوا هذه الآية، وتأملوا من نزلت فيه، وتأملوا إجماع العلماء على تفسيرها، وتأملوا ما جرى بيننا وبين أعداء الله، نطلبهم دائماً الرجوع إلى كتبهم التي بأيديهم، في مسألة التكفير والقتال، فلا يجيبوننا إلا بالشكوى عند الشيوخ، وأمثالهم، والله أسأل أن يوفقكم لدينه القيم، ويرزقكم الثبات عليه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «... ما معنى الباب الذي ذكر العلماء في كل مذهب؟ وهو: باب حكم المرتد، وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه، حتى ذكروا فيه أنواعاً كثيرة، كل نوع منها يكفر الإنسان، ويحل دمه وماله، حتى ذكروا أشياء يسيرة، مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه، أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب، والذين قال الله فيهم:

﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٧٤] الآية، أسمعت الله كفرهم بكلمة؟ مع كونهم في زمن النبي ﷺ يجاهدون معه، ويصلون ويزكون، ويصومون ويحجون، ويوحدون الله سبحانه، وكذلك الذين قال الله فيهم: ﴿بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِمُونَ﴾ الآية، قالوا كلمة على وجه المزح واللعب، فصرح الله أنهم كفروا بعد إيمانهم، وهم مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك.

فتأمل أرشدك الله، من انتسب إلى الإسلام، مرق من الإسلام لما أظهر خلاف ذلك، فكيف بما هو أطم من ذلك، فإذا كان على عهد النبي ﷺ وخلفائه من انتسب إلى الإسلام من مرق منه، مع عبادته العظيمة، حتى أمر النبي ﷺ بقتلهم، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام في هذه الأزمان، قد يمرق من الإسلام اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ أَتَعْبُدُونَهَا أَتَجْهَلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤-٦٥] قال: «فيه مسائل» وذكر منها: «الثانية: أن المسلم إذا أطاع من أشار عليه في الظاهر كفر، ولو كان باطنه يعتقد الإيمان؛ فإنهم لم يريدوا من النبي ﷺ تغيير عقيدته، ففيه بيان لما يكثر وقوعه ممن ينتسب إلى الإسلام، في إظهار الموافقة للمشركين خوفاً منهم، ويظن أنه لا يكفر إذا كان قلبه كارها له اه^(٢).

ثم قال: «أما الآية الثانية، ففيها مسائل أيضاً»، وذكر منها: «الثالثة: أن الذي يكفر به المسلم، ليس هو عقيدة القلب خاصة، فإن هذا الذي ذكرهم الله لم يريدوا منه ﷺ تغيير العقيدة كما تقدم، بل إذا أطاع المسلم من أشار عليه بموافقتهم لأجل ماله، أو بلده، أو أهله، مع كونه يعرف كفرهم، ويغضهم، فهذا كافر، إلا من أكره اه^(٣).

(١) الدرر السنية (١٠٥/١٠).

(٢) الدرر السنية (٣٨٣-٣٨٤/١٣).

(٣) الدرر السنية (٣٨٥/١٣).



وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وإنا كَفَرْنَا هَؤُلَاءِ الطَّوَاعِيتُ... وغيرهم، بالأُمُور التي يفعلونها هم، منها: أنهم يجعلون آبَاءهم وأجدادهم وسائط، ومنها: أنهم يدعون الناس إلى الكفر، ومنها: أنهم يبغضون عند الناس دين محمد ﷺ، ويزعمون: أن أهل العارض كفروا لما قالوا: لا يعبد إلا الله، وغير ذلك من أنواع الكفر، وهذا أمر أوضح من الشمس، لا يحتاج إلى تقرير، ولكن أنت رجل جاهل مشرك، مبغض لدين الله، وتلبس على الجهال الذين يكرهون دين الإسلام ويحبون الشرك ودين آبائهم، وإلا فهؤلاء الجهال، لو مرادهم اتباع الحق، عرفوا أن كلامك من أفسد ما يكون» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أنتم مسلمون: أن رسول الله ﷺ قد أنكره -يعني الشرك- ونهى عنه، فلو أن رجلاً أقر بذلك مع كونه لم يفعله، لكنه زينه للناس ورغبهم فيه، أليس هذا كافراً مرتدّاً؟ ولو قدرنا: أن الأمر الذي كرهه وصد الناس عنه، ما أمر به الرسول ﷺ إلا أمر استحباب، كركعتي الفجر، أو أن الذي نهى عنه ما نهى عنه إلا نهى تنزيه، كالأكل بالشمال، والنوم للجنب من غير وضوء، ولو أن رجلاً عرف نهي الرسول ﷺ، وزعم لأجل غرض من الأغراض: أن الأكل بالشمال هو الأحب المرضي عند الله، وأن الأكل باليمين يضر عند الله، وأن الوضوء للجنب إذا أراد النوم يضر عند الله، وأن النوم من غير وضوء أحب إلى الله، مع علمه بما قال الرسول ﷺ، أليس هذا كلام كافر مرتد؟ فكيف بمن سب دين الله الذي بعث به جميع أنبيائه، مع إقراره ومعرفته به، ومدح دين المشركين، الذي بعث الله الأنبياء بإنكاره، ودعا الناس إليه، مع معرفته؟ اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «... قوله تعالى في حق بعض المسلمين المجاهدين، في غزوة تبوك: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخَافُ وَلَقَعْنَا﴾ الآية، فذكر السلف والخلف: أن معناها عام إلى يوم القيامة، فيمن استهزأ بالله، أو القرآن، أو الرسول، وصفة

(١) الدرر السنية (١٠/٣٩).

(٢) الدرر السنية (١٠/١١٩-١٢٠).

كلامهم أنهم قالوا: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونا، ولا أكذب ألسنا، ولا أجبن عند اللقاء، يعنون بذلك رسول الله ﷺ والعلماء من أصحابه. فلما نقل الكلام عوف بن مالك، أتى القائل يعتذر أنه قال ذلك على وجه اللعب، كما يفعل المسافرون، فنزل الوحي أن هذا كفر بعد الإيذان، ولو كان على وجه المزح واللعب اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «هذه كلمات في معرفة شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وقد غلط أهل زماننا فيها، وأثبتوا لفظها دون معانيها، وقد يأتون بأدلة على ذلك، تلتبس على الجاهل المسكين، ومن ليس له معرفة في الدين، وذلك يفضي إلى أعظم المهالك، فمن ذلك قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم»، وكذلك قوله ﷺ لما سئل عن شفاعته: من أحق بها يوم القيامة؟ قال: «من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه»، وقوله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»، وكذلك حديث عتبان: «فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله».

وهذه الأحاديث الصحيحة إذا رآها هذا الجاهل، أو بعضها، أو سمعها من غيره، طابت نفسه وقرت عينه، واستفزه المساعد على ذلك، وليس الأمر كما يظنه هذا الجاهل المشرك اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل، فلا يعتذر بالجهل» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾

(١) الدرر السنية (١٠/ ١٢١).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٥).

(٣) الدرر السنية (١/ ٧١).



[الحجرات: ١-٢] قال رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ أي: لا تدرون، فإذا كان هذا فيمن لا يدري، دل على وجوب التعلم والتحرز، وأن الإنسان لا يعذر بالجهل في كثير من الأمور» اه^(١).

هذا جانب مما قرره ونص عليه الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ أن الجاهل لا يعذر، وكذا التأول والهازل وغيرهم، إلا المكره، وهذا ما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، فمن ذلك:

قال العلامة سليمان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد رَحِمَهُمُ اللهُ: «اعلم -رحمك الله- أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، خوفاً منهم ومداراة لهم، ومداينة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويجب الإسلام والمسلمين، هذا إذا لم يقع منه إلا ذلك، فكيف إذا كان في دار منعة واستدعى بهم، ودخل في طاعتهم وأظهر الموافقة على دينهم الباطل، وأعانهم عليه بالنصرة والمال والوالاهم، وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين، وصار من جنود القباب والشرك وأهلها، بعد ما كان من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله؟!»

فإن هذا لا يشك مسلم أنه كافر، من أشد الناس عداوة لله ولرسوله ﷺ، ولا يستثنى من ذلك إلا المكره، وهو الذي يستولي عليه المشركون، فيقولون له: اكفر، أو افعل كذا وإلا فعلنا بك وقتلناك، أو يأخذونه فيعذبونه حتى يوافقهم، فيجوز له الموافقة باللسان مع طمأنينة القلب بالإيمان.

وقد أجمع العلماء على أن من تكلم بالكفر هازلاً: أنه يكفر، فكيف بمن أظهر الكفر خوفاً وطمعاً في الدنيا» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لو نطق أحد بالشهادتين، ولم يعرف معناها، وصلى، وصام، وحج؛ لأنه رأى الناس يفعلونها ففعله، ولم يفعل شيئاً من الشرك: فلا يشك أحد في

(١) الدرر السنية (١٣/ ٣٩٩).

(٢) الدرر السنية (٨/ ١٢١-١٢٢).

عدم إسلامه. فكيف بعباد القبور الذين لم يعرفوا معناها وفعلوا نواقضها؟! فهم أشد من ذلك لا اعتقادهم الإلهية في أرباب متفرقين» اه^(١).

وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «والعلماء رَحِمَهُ اللهُ تعالى سلكوا منهج الاستقامة وذكروا باب حكم المرتد، ولم يقل أحدٌ منهم أنه إذا قال كفرًا أو فعل كفرًا وهو لا يعلم أنه يضاد الشهادتين أنه لا يكفر لجهله، وقد بين الله تعالى في كتابه أن بعض المشركين جُهَال مقلدون، فلم يرفع عقاب الله بجهلهم وتقليدهم» اه^(٢).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «وأهل العلم والإيمان لا يختلفون في أن من صدر منه قول، أو فعل، يقتضي كفره، أو شركه، أو فسقه، أنه يحكم عليه بما ظهر بمقتضى ذلك، وإن كان ممن يقر بالشهادتين، ويأتي ببعض الأركان، وإنما يكف عن الكافر الأصلي إذا أتى بهما، ولم يتبين منه خلافهما ومناقضتهما، وهذا لا يخفى على صغار الطلبة» اه^(٣).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «الجاهل والمتأول لا يعذر إلا مع العجز، ولذلك قيده الشيخ ابن القيم بقوله: «تأويلًا يعذر صاحبه»، فليس كل تأويل وكل جهل يعذر صاحبه، وليس كل ذنب يجري التأويل فيه ويعذر الجاهل به، وقد تقدم أن عامة الكفار والمشركين من عهد نوح إلى وقتنا هذا جهلوا وتأولوا، وأهل الحلول والاتحاد كابن عربي وابن الفارض والتلمساني وغيرهم من الصوفية تأولوا، وعباد القبور والمشركون الذين هم محل النزاع تأولوا، وقالوا: لا يدخل على الملك العظيم إلا بواسطة، وقالوا إذا تعلقت روح الزائر بروح المذور فاض عليها مما ينزل على روح المذور، كما ينعكس شعاع الشمس على المرايا والصور، والنصارى

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٨٠).

(٢) الدرر السنية (١١/ ٤٧٩).

(٣) الدرر السنية (١٢/ ٣٤٥).

تأولت فيها أنه من الإفك العظيم والشرك الخويم، فقاتل الله العراقي ما أعظم جهله، وما أشد عداوته لتوحيد الله وعباده المؤمنين^(١) اهـ.

وقال العلامة إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «المسألة وفاقية، ولا تشكّل إلا على مدخول عليه في اعتقاده» اهـ^(٢).

وقال العلامة محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللهُ: «نقول: لا يدعى إلا الله، ولا يستغاث في الشدائد وجلب الفوائد إلا به، ولا يذبح قربان إلا له، ولا ينذر إلا له، ولا يخاف خوف السر إلا منه وحده، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يستعان ولا يستعاذ إلا به، وليس لأحد من الخلق شيء من ذلك، لا الملائكة، ولا الأنبياء، ولا الأولياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، فله حق لا يكون لغيره، وحقه تعالى: إفراده بجميع أنواع العبادة، فلا تأله القلوب محبة، وإجلالاً، وتعظيماً، وخوفاً، ورجاء، إلا الله، فهذه هي الحكمة الشرعية الدينية، والأمر المقصود في إيجاد البرية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ومعنى يعبدون: يوحّدون، والعبادة هي: التوحيد؛ لأن الخصومة بين الرسل وأممهم فيه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨].

فمن دعا غير الله، من ميت، أو غائب، أو استغاث به، فهو مشرك كافر، وإن لم يقصد إلا مجرد التقرب إلى الله، وطلب الشفاعة عنده^(٣) اهـ.

(١) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: ٢٦٢-٢٦٣).

(٢) انظر رسالته «تكفير المعين» ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع

الشيخ عبد الله الغامدي، تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص: ١٧٨).

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٦٧).



سئل العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ: عمن ارتكب شيئاً من المكفرات جهلاً، يكفر إذا كان جاهلاً بكون ما ارتكبه كفر، أم لا؟

فأجاب: «قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ۚ﴾ (١٣) وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ۚ﴾ (١٤) رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝﴾ [النساء: ١٦٣-١٦٥] فلا عذر لأحد بعد بعثة محمد ﷺ في عدم الإيمان به وبما جاء به، بكونه لم يفهم حجج الله وبياناته؛ لأن الله سبحانه أخبر عن الكفار بعدم الفهم، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ۝﴾ [الأنعام: ٢٥] وقال: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا أَشْيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ۝﴾ [الأعراف: ٣٠] وقال: ﴿صُمُّ بِكُمْ غُغْيٌ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ۝﴾ [البقرة: ١٧١]، والآيات في وصفهم بغاية الجهل كثيرة معلومة، فلم يعذرهم تعالى بكونهم لم يفهموا، بل صرح بتكفير هذا الجنس، وأنهم من أهل النار، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُخْسِنُونَ صُنْعًا ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَبُطِنَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ۝﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آفَاقٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ۝﴾ [الأعراف: ١٧٩].

قال الشيخ أبو محمد المقدسي، لما انجر كلامه في مسألة: هل كل مجتهد مصيب، أم لا؟ ورجح ما هو الحق في ذلك، وهو: أنه ليس كل مجتهد مصيبًا، بل الحق في قول واحد من أقوال المجتهدين، قال: وزعم الجاحظ أن مخالف ملة الإسلام، إذا نظر فعجز عن إدراك الحق، فهو معذور غير آثم، - إلى أن قال: وأما ما ذهب إليه الجاحظ فباطل

يقيناً، وكفر بالله، ورد عليه وعلى رسوله. فإننا نعلم قطعاً: أن النبي ﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام واتباعه، وذمهم على إصرارهم، وقاتل جميعهم، وقتل البالغ منهم، ونعلم أن المعاند العارف مما يقل، وإنما الأكثر مقلدة، اعتقدوا دين آبائهم تقليداً، ولم يعرفوا معجزة الرسول ﷺ وصدقه.

قال: والآيات الدالة على هذا كثيرة من القرآن، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، وقوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ فَاصِّبْهُمْ مِنْ أَنْهَارٍ مِنَ الْخَيْبِ﴾ [فصلت: ٢٣] ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا إِلَهُمْ هُمْ أَكْذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] وقوله: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُهُتَدُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

وفي الجملة: ذم المكذبين لرسوله ﷺ مما لا ينحصر في الكتاب والسنة، انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ. فبين رَحِمَهُ اللَّهُ: أنا لو لم نكفر إلا العارف المعاند لزمنا ألا نكفر اليهود والنصارى، وهذا من أبطل الباطل اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «حكم أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم في المرتد، أنه يستتاب فإن تاب وإلا قتلوه، ولم يتوقفوا في قتله حتى تتحقق منه المعاندة، وكذلك العلماء في المذاهب ذكروا حكم من كانت ردة بإنكار ما يمكن جهله به، أنه يعرف ذلك، فإن أصر قتل، ولم يعتبروا تحقق العناد منه، كما قالوا فيمن جحد تحريم الخمر ونحوه، أو شك فيه، ومثله لا يجمله، كفر، وإن كان مثله يجمله عرف، فإن أصر بعد التعريف كفر وقُتل، ولم يعتبروا المعاندة، وأيضاً فقد دل القرآن على أن الشك في الجملة كفر، كما في قوله تعالى في الكفار: ﴿قُلْ مَا تَدْرِي مَا أَلْسَاعُهُ إِنْ نُظِّلُ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وغير ذلك من الآيات الصريحة، والشك غير العناد، وهذا ظاهر بحمد



الله تعالى. اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا عذر لأحد في الجهل بهذه الأمور ونحوها بعد بعثته ﷺ وبلوغ حجج الله وبياناته، وإن لم يفهمها من بلغته، فحجة الله قائمة على عباده ببلوغ الحجة، لا بفهمها، فبلوغ الحجة شيء وفهمها شيء آخر، ولهذا لم يعذر الله الكفار بعدم فهمهم، بعد أن بلغتهم حجته وبياناته، وهذا ظاهر بحمد الله» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من بلغته رسالة محمد ﷺ وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، فلا يعذر في عدم الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، فلا عذر له بعد ذلك بالجهل. وقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار، مع تصريحه بكفرهم، ووصف النصارى بالجهل، مع أنه لا يشك مسلم في كفرهم، ونقطع أن أكثر اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون، فنعتقد كفرهم، وكفر من شك في كفرهم» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «عما يبين أن الجهل ليس بعذر في الجملة قوله ﷺ في الخوارج ما قال، مع عبادتهم العظيمة؛ ومن المعلوم: أنه لم يوقعهم ما وقعوا فيه إلا الجهل، وهل صار الجهل عذراً لهم؟

يوضح ما ذكرنا: أن العلماء من كل مذهب يذكرون في كتب الفقه: باب حكم المرتد، وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه. وأول شيء يبدؤون به من أنواع الكفر: الشرك، يقولون: من أشرك بالله كفر؛ لأن الشرك عندهم أعظم أنواع الكفر، ولم يقولوا إن كان مثله لا يبجله، كما قالوا فيما دونه، وقد قال النبي ﷺ لما سئل: أي الذنب أعظم إثماً عند الله؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»، فلو كان الجاهل أو المقلد غير محكوم بردته إذا فعل الشرك، لم يغفلوه، وهذا ظاهر، وقد وصف الله سبحانه أهل النار

(١) الدرر السنية (١٠/٢٥٧).

(٢) الدرر السنية (١٠/٣٥٩-٣٦٠).

(٣) الدرر السنية (١٠/٣٦٥-٣٦٦).

بالجهل، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْإِنسِ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَأْذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال: ﴿الَّذِينَ صَدَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾.

وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، قال ابن جرير - عند تفسير هذه الآية -: وهذا يدل على أن الجاهل غير معذور، ومن المعلوم: أن أهل البدع الذين كفرهم السلف والعلماء بعدهم أهل علم وعبادة وفهم وزهد، ولم يوقعهم فيها ارتكوبه إلا الجاهل، والذين حرقهم علي بن أبي طالب بالنار هل أفتهم إلا الجاهل؟!

ولو قال إنسان: أنا أشك في البعث بعد الموت، لم يتوقف من له أدنى معرفة في كفره، والشاك جاهل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ﴾ [الجنات: ٣٢]، وقد قال الله تعالى عن النصارى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١] الآية. قال عدي بن حاتم للنبي ﷺ: ما عبدناهم، قال: «أليس يحلون ما حرم الله فتحلونه؟ ويحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟» قال: بلى، قال: «فتلك عبادتهم». فذمهم الله سبحانه، وسأهم مشركين مع كونهم لم يعلموا أن فعلهم معهم هذا عبادة لهم، فلم يعذروا بالجهل.

ولو قال إنسان عن الرافضة في هذا الزمان: إنهم معذورون في سبهم الشيخين وعائشة؛ لأنهم جهال مقلدون، لأنكر عليهم الخاص والعام.

وما تقدم من حكاية شيخ الإسلام رحمه الله إجماع المسلمين على: أن من جعل بينه وبين الله وسائط، يتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، أنه كافر مشرك، يتناول الجاهل وغيره؛ لأنه من المعلوم أنه إذا كان إنسان يقر برسالة محمد ﷺ ويؤمن

بالقرآن، ويسمع ما ذكر الله سبحانه في كتابه، من تعظيم أمر الشرك، بأنه لا يغفره، وأن صاحبه مخلد في النار، ثم يقدم عليه وهو يعرف أنه شرك، هذا مما لا يفعله عاقل، وإنما يقع فيه من جهل أنه شرك، وقد قدمنا كلام ابن عقيل، في جزمه بكفر الذين وصفهم بالجهل فيما ارتكبه من الغلو في القبور، نقله عنه ابن القيم مستحسنًا له.

والقرآن يرد على من قال: إن المقلد في الشرك معذور، فقد افترى وكذب على الله، وقد قال الله تعالى عن المقلدين من أهل النار: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا آلَسَبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وقال سبحانه حاكيا عن الكفار قولهم: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، واستدل العلماء بهذه الآية ونحوها على أنه لا يجوز التقليد في التوحيد، والرسالة، وأصول الدين، وأن فرضًا على كل مكلف أن يعرف التوحيد بدليله، وكذلك الرسالة، وسائر أصول الدين؛ لأن أدلة هذه الأصول ظاهرة، والله الحمد، لا يختص بمعرفتها العلماء^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل من فعل اليوم ذلك -الشرك- عند هذه المشاهد، فهو مشرك كافر بلا شك، بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، ونحن نعلم أن من فعل ذلك ممن يتنسب إلى الإسلام، أنه لم يوقعهم في ذلك إلا الجهل، فلو علموا أن ذلك يبعد عن الله غاية الإبعاد، وأنه من الشرك الذي حرمه الله، لم يقدموا عليه، فكفرهم جميع العلماء، ولم يعذروهم بالجهل، كما يقول بعض الضالين: إن هؤلاء معذورون لأنهم جهال. وهذا قول على الله بغير علم، معارض بمثل قوله تعالى: ﴿قَرِيبًا هَدَىٰ وَقَرِيبًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّقْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُم فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسَبُونَ أَنَّهم يُخْسِنُونَ ضَعْفًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤] اه^(٢).

(١) الدرر السنية (١٠/٣٩١-٣٩٤).

(٢) الدرر السنية (١٠/٤٠٥).



وقال رَحِمَهُ اللهُ رَدًّا على من زعم أن المتأول في عبادة غير الله لا يكفر، محتجًا بما ينقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ قوله: العالم قد يكون متأولًا، أو مجتهدًا مخطئًا، أو مقلدًا؛ فيغفر له خطؤه، ويثاب على فعله من المشروع، المقرون بغير المشروع. قال رَحِمَهُ اللهُ: «هذا كلامه في الأمور التي ليست شركًا» اهـ^(١).

وسئل رَحِمَهُ اللهُ عن قول الصنعاني: إنه لا ينفع قول من فعل الشرك: أنا لا أشرك بالله... إلخ؟

فأجاب «يعني: أنه إذا فعل الشرك فهو مشرك، وإن سماه بغير اسمه، ونفاه عن نفسه. وقوله: وقد صرح الفقهاء في كتبهم بأن من تكلم بكلمة الكفر، يكفر، إن لم يقصد معناها، فمرادهم بذلك: أن من يتكلم بكلام كفر، مازحًا أو هازلًا، وهو عبارة كثير منهم في قولهم: من أتى بقول، أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين، وإن كان مازحًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥] اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا علم الإنسان وتحقق معنى الإله، وأنه المعبود، وعرف حقيقة العبادة، تبين له أن من جعل شيئًا من العبادة لغير الله، فقد عبده واتخذة إلهًا، وإن فر من تسميته معبودًا وإلهًا، وسمى ذلك توسلًا وتشفعًا، والتجاء، ونحو ذلك.

فالمشرك مشرك شاء أم أبى، كما أن المرابي مراب شاء أم أبى، وإن لم يسم ما فعله ربًا، وشارب الخمر شارب للخمر وإن سماها بغير اسمها. وفي الحديث عن النبي ﷺ: «يأتي أناس من أمتي يشربون الخمر، يسمونها بغير اسمها»، فتغيير الاسم لا يغير حقيقة المسمى، ولا يزيل حكمه، كتسمية البوادي سواالفهم الباطلة حقًا، وتسمية الظلمة ما يأخذونه من الناس بغير اسمه. ولما سمع عدي بن حاتم -وهو نصراني- قوله تعالى:

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٨٨).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤١٩).

﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]، قال للنبي ﷺ: «إننا لسنا نعبدهم، قال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟» قال: قلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم»، فعدي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ ما كان يظن أن موافقتهم في ذلك عبادة منهم لهم، فأخبر النبي ﷺ أن ذلك عبادة منهم لهم، مع أنهم لا يعتقدونه عبادة لهم، وكذلك: ما يفعله عباد القبور، من دعاء أصحابها، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والتقرب إليهم بالذبايح والنذور، والعبادة منهم للمقبورين، وإن كانوا لا يسمونه ولا يعتقدونه عبادة» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والعلماء يذكرون: أن من أنكر وجوب عبادة من العبادات الخمس، أو قال في واحدة منها: إنها سنة لا واجبة، أو جحد حل الخبز ونحوه، أو جحد تحريم الخمر أو نحوه، أو شك في ذلك ومثله لا يجمله: كفر، وإن كان مثله يجمله عرف ذلك، فإن أصر بعد التعريف كفر وقتل، ولم يقولوا: فإذا تبين له الحق وعاند: كفر، وأيضا نحن لا نعرف أنه معاند حتى يقول أنا أعلم أن ذلك حق ولا ألتزمه، أو لا أقوله، وهذا لا يكاد يوجد».

وقد ذكر العلماء من أهل كل مذهب أشياء كثيرة لا يمكن حصرها من الأقوال والأفعال والاعتقادات: أنه يكفر صاحبها، ولم يقيدوا ذلك بالمعاند. فالمدعي أن مرتكب الكفر متأولاً أو مجتهداً مخطئاً أو مقلداً أو جاهلاً معذوراً، مخالف للكتاب والسنة والإجماع بلا شك» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن كان مرتكب الشرك الأكبر معذوراً لجمله، فمن هو الذي لا يعذر؟ ولازم هذه الدعوى: أنه ليس لله حجة على أحد إلا المعاند» اهـ^(٣).

(١) الدرر السنية (١٢/٦٣).

(٢) الانتصار لحزب الله المفلحين (ص: ٤٦).

(٣) الانتصار لحزب الله المفلحين (ص: ٤٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال عن المسيح إنه قال: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢] فمن خص ذلك الوعيد بالمعاند فقط وأخرج الجاهل والمتأول والمقلد: فقد شاقَّ الله ورسوله، وخرج عن سبيل المؤمنين، والفقهاء يصدِّرون باب حكم المرتد: بمن أشرك بالله. ولم يقيّدوا ذلك بالمعاند، وهذا أمر واضح والله الحمد» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «كل من فعل اليوم ذلك عند المشاهد فهو مشرك كافر بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، ونحن نعلم أن من فعل ذلك ممن ينتسب إلى الإسلام أنه لم يُوقعهم في ذلك إلا الجهل، فلو علموا أن ذلك يُبعد عن الله غاية الإبعاد، وأنه من الشرك الذي حرمه الله لم يُقدموا عليه، فكفَّروهم جميع العلماء ولم يعذروهم بالجهل، كما يقول بعض الضالين إن هؤلاء معذورون لأنهم جهال» اهـ^(٢).

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ أخذون بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأجمع العلماء عليه، متبعون بذلك غير مبتدعين، في أنه لا عذر بالجهل ولا التأويل ولا التقليد ولا قصد الدنيا ونحو ذلك لمن كفر بالله وأشرك في عبادته، خلافاً لما يقرره المخالفون لهم، الناقضون لأقوالهم، المنافحون عن عباد القبور، والمحامون عنهم بحجة الجهل والتقليد.

وأقوال المخالفين كثيرة في هذا الباب، منها من تقدم ذكر طرف منه والرد عليه بما تقدم.

وهنا مسألة مهمة جداً: وهي بطلان تقرير بعضهم في مسألة السجود للشمس أو الأصنام أو بوذا أو الذبح للأصنام ونحو ذلك، حيث يقرر: أن مناط التكفير بها قصد التقرب، فيجعلونها من الأمور المحتملة، ويقرر: أنه لا بد من العلم واليقين أنه قصد

(١) الانتصار لحزب الله المفلحين (ص: ٦٢).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٠٥).



السجود لها من دون الله، وليس سجدوها أمامها لله، فيجعل المناط هو ما في القلب وهو قصد السجود للأصنام.

ويقرر: أن من فعل شيئاً من ذلك جاهلاً أو لأجل الدنيا بغير قصد التعبد والاعتقاد، ولو قصد السجود لها، كان يسجد لها لأجل المال ونحوه، -بزعمه- لا يكفر بذلك.

ويقرر: أنه لا يلزم من السجود للشيء عبادته! ومن سجد سجوداً على غير وجه التعبد والتقرب للشمس فإنه لا يكفر، بخلاف من سجد تقريباً وتعبدًا؛ لأن -بزعمه- المعول في التكفير بالسجود هو التقرب القلبي، فلا يكفر الساجد أو الذابح لبوذا، إلا إذا كان على وجه التقرب والتعبد.

ويقرر: أن هذه الأعمال ونحوها كالسحر وإعانة المشركين في قتال المسلمين وتوليهم ونصرتهم، وحماية الكفر وإقامة الأضرحة التي تعبد من دون الله وبنائها وإقامة السدنة عليها، لا يحكم بكفر فاعل ذلك؛ لأنها من الأعمال المحتملة! فلا بد -بزعمه- من الاستفصال والبيان والإيضاح من الفاعل عما قصده بفعله ذلك! وأن يتبين أنه فعل ذلك تقريبًا؛ لأن مناط التكفير بالسجود أو الذبح أو نحو ذلك هو التقرب القلبي! -هكذا يزعم-.

ويقرر: أن الشرك هو تسوية الخالق بال مخلوق في الاعتقاد، وأنه إذا كانت التسوية في الاعتقاد فهذا شرك أكبر، وإذا كانت باللفظ دون الاعتقاد فهو شرك أصغر!

ويقرر: أن الأعمال إن دلت على كفر الباطن فهي كفر، وإلا لم تكن كفرًا.

ويقر: أن الأعمال إنما توصف بالكفر لأن كل كفر في الظاهر فهو مسبوق بكفر بالباطن، فكانت هذه الأعمال الظاهرة تقوم مقام إعرابه بلسانه عما في قلبه!

هكذا يزعم هؤلاء المتهوكون! وهكذا يقرر الملبسون، وهكذا يقرر المتعاملون! وأعظم ما يحدثونه من تغيير الدين هو نسبتهم هذه التقارير الباطلة لمذهب السلف ودعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ودعوته الإصلاحية السلفية، فالله حسيبهم ونعم الوكيل.

والجواب على هذه الشبه:

هذه التقارير هي عين ما يقرره المرجئة القائلون: لا كفر إلا باعتماد، والرد على ذلك بما تقدم بيانه من الرد على من زعم أنه لا يحكم بكُفر من وقع في الشرك إلا بعد تحقق زوال الشبهة المانعة، وفهمه الفهم الذي تنجلي به كل شبهة، وحصول إقناعه بالمعلوم ثم عناده وإصراره، وما لم يتحقق ذلك فهو على الأصل -بزعمهم- مسلم وموحد وغير ظالم! عملاً -بزعمهم- بالقاعدة الفقهية الكلية (اليقين لا يزول بالشك)، فجعل اليقين وهو (الإسلام) والشك وهو (الشرك)، فجعل ما وقع فيه المكلف من الكفر والردة والشك بالله الظاهر المعلوم للأعيان (شكاً) لا يزول به الإيمان ولا يخرج به من الإسلام إلا بيقين وهو انتفاء الإيمان الباطن! فهؤلاء هم المرجئة، الذين لا شك فيهم، جفوا في باب التكفير في إزاء من غلا فيه وكفر المسلمين كالخوارج والمعتزلة، توهموا أن من صيانة الاعتقاد والتحوط للذمة ألا يكفر أحد إلا أن يريد الكفر، ويُعلم وقوعه فيه ويصر ويعاند ويستكبر رغبة فيه وإيثاراً للكفر على الإسلام بعد التبيين والتفصيل وانتفاء الشبهة المانعة!

وهذا إنما دخل عليهم بسبب جهلهم بحقيقة العبادة، وحقيقة الإسلام والإيمان والكفر، وما هو من مسأه وما يخرج عن ذلك، ومعنى لا إله إلا الله وما ينقضها، وما يجب لله من الإخلاص له في العبادة قولاً وعملاً واعتقاداً وما يجب له من الانقياد ظاهراً وباطناً، فبسبب جهلهم بذلك وخلطهم في هذه الأصول العظيمة التي لا يصح إسلام أحد إلا بمعرفتها، دخلهم الانحراف فوقعوا في الإرجاء.

وإلا فإن الصبي المميز من أهل التوحيد ليعلم أن من سجد للشمس أو لبودا أو لأي صنم أو معظم فهو كافر، ولو قيل له أن من فعل ذلك فهو مسلم لاستبشعه ونفر منه، ولا يعرف هذه الهرطقة الإرجائية في التفريق بين من سجد للصنم أو سجد إليه! وإنما هو على فطرته أن الله هو المعبود، وأن من عبد غير الله فهو كافر، كيف بمن قضى عمره ودهره في العلم والدعوة ويظهر الدفاع عن مذهب السلف ودعوة الإمام المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ثُمَّ يحكم بإسلام الزنادقة والقبوريين؟!

ولكن كما قيل:

يقضى على المرء في أيام محتته ** حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

ويُرد على هذه الهرطقات الإرجائية بما تقدم ذكره من قول الله تعالى: ﴿هُوَ وَلِيُّنَا سَأَلْنَاهُمْ لِقَوْلِ إِيْمَانًا كُنَّا نَحْوُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿١٥﴾ لَا تَعْزِدُوهُمْ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تَعَذَّبْ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿١٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، فحكم عليهم بموجب ظاهر فعلهم، ولم يجعل مناط ذلك كفراً مسبقاً، ولم يقبل لهم عذرهم باللعب وعدم القصد.

وبقول الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَضَلَّهٖ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١٧﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَتْهُمْ وَأَبْصَرَتْهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٨﴾ لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [النحل: ١٠٦-١٠٩]، فلم يعذر إلا المكره على القول أو الفعل وقلبه مطمئن بالإيمان، ومن سواه فععله للكفر أو الشرك عن اختيار له ولو من غير قصد الكفر كفر لا يعذر به.

ففي هاتين الآيتين وغيرها في كتاب الله وفي السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ أعظم بيان وأوضحه في الرد على هؤلاء الملبسين المضللين.

وقد نبه علماؤنا على هذه الشبهة وبينوا أن هذا من الغلط البين:

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «ثم إننا نقول: ما ميزان الكفر؟ فقد يرى البعض هذا كفرًا، والبعض لا يراه كفرًا؛ ولهذا قيد النبي ﷺ ذلك بقوله كفرًا بواحًا ليس فيه احتمال، كما لو رأيته يسجد للصنم، أو سمعته يسب الله، أو رسوله أو ما أشبه ذلك» اهـ^(١).

فنص رَحِمَهُ اللهُ على أن السجود للصنم كفر أكبر بواح، كسب الله ورسوله ﷺ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «اشتبه على بعض طلبة العلم الآن يقولون: (إذا رأيت الذي لا يصلي لا تكفره بعينه)، كيف لا يكفر بعينه؟! -ويقولون- (إذا رأيت الذي يسجد للصنم لا تكفره بعينه؛ لأنه ربما يكون قلبه مطمئن بالإيمان)! فيقال: هذا غلط عظيم، نحن نحكم بالظاهر، فإذا وجدنا شخصًا لا يصلي قلنا: هذا كافر، بملء أفواهنا، وإذا رأينا من يسجد للصنم قلنا هذا كافر ونعينه، ونلزمه بأحكام الإسلام، فإن لم يفعل قتلناه» اهـ^(٢).

وقد سُئِلَ شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله عن السجود أمام الصنم لله لأجل أمر دنيوي فقال: «ما يقول هذا إلا رجل معتوه أو فاسد العقيدة» اهـ^(٣).

وقال حفظه الله: «يقولون: إذا (شفت واحد) يصلي إلى صنم لا تكفره، لأنك ما تدري لعله اتخذ سترًا! يعني ما وجد ستره غير الصنم؟! يا سبحان الله! هذا قول المرجئة، قول المرجئة، اتركوهم» اهـ^(٤).

(١) شرح الأربعين النووية (ص ١٤٢-١٤٣).

(٢) ذكره في تفسير سورة المائدة، شريط مسموع رقم ١٤، وجه ب.

(٣) انظر موقع الشيخ ١٠٣٤٧/node/ http://www.alfawzan.af.org.sa/

(٤) انظر موقع اليوتيوب ١٣٦CImIv=vvvc watch? https://www.youtube.com/

وسُئِلَ حفظه الله: هل هذه المقالة قول لأهل السنة: أن كل عمل أو كل قول يكفر به صاحبه لم يكفر به إلا لأنه يدل على كفر الباطن؟

فأجاب: «هذا من (جيب الي) قاله! أهل السنة والجماعة ما قالوه، ما قالوه، يحكمون بالكفر على الظاهر، (إحنا) ما لنا إلا الظاهر، فمن أشرك بالله قولاً أو فعلاً ظاهراً، ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو سجد لغير الله، حكمنا عليه بالكفر لأعماله، أو تكلم بكلام الكفر نحكم عليه بالكفر لأعماله، ليس لنا إلا الظاهر، كما أن من أسلم وتظاهر بالإسلام نحكم له بالإسلام على الظاهر، فنحن لا نحكم إلا على الظواهر» اهـ^(١).

فالإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وعلمائنا تبع لهم براء من هذه التقريرات الباطلة الوافدة التي يحامي أصحابها عن الزنادقة وعباد القبور، فإن الإمام والمجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أن من سجد لغير الله أو ذبح لغير الله أو دعا غير الله من الأموات والغائبين، أو سب الله أو استهزأ بدينه أو رسوله ﷺ، أو أنكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام، كمن أنكر التوحيد أو أنكر فرض الصلوات الخمس أو أركان الإسلام أو أركان الإيمان، أو حرم الحلال البين أو حلل الحرام البين؛ أنه كافر مرتد خارج عن الإسلام، لا يعذر بالجهل أو التقليد أو التأويل أو عدم القصد، ما دام فعل ذلك مختاراً غير مكره وما دام بإمكانه التعلم، ولكنه أعرض عن التعلم وآثر البقاء على جهله، أو قناعة بما استقر في نفسه من الشبه التي يحسب أنه بها على علم وهدى، وقد تقدم نقل كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وتقرير علمائنا جزاهم الله خيراً وبيانهم لهذه المسألة العظيمة على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فمن ذلك:

(١) انظر موقع الشيخ: <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/٩٦٤٦>



ما قرره اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية وما قرر الشيخ عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ اللهُ من تقارير عظيمة مؤصلة لا غنى لأحد عن النظر بها ومراجعتها.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «لا يعذر المكلف بعبادته غير الله أو تقربه بالذبائح لغير الله أو نذره لغير الله، ونحو ذلك من العبادات التي هي من اختصاص الله، إلا إذا كان في بلاد غير إسلامية ولم تبلغه الدعوة، فيعذر لعدم البلاغ، لا لمجرد الجهل؛ لما رواه مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»، فلم يعذر النبي ﷺ من سمع به، ومن يعيش في بلاد إسلامية قد سمع بالرسول ﷺ فلا يعذر في أصول الإتيان بجهله» اهـ^(١).

وقال علماء اللجنة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «من عاش في بلاد يسمع فيها الدعوة إلى الإسلام وغيره، ثم لا يؤمن ولا يطلب الحق من أهله، فهو في حكم من بلغته الدعوة الإسلامية وأصر على الكفر، ويشهد لذلك عموم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المتقدم، كما يشهد له ما قصه الله تعالى من نبأ قوم موسى إذ أضلهم السامري فعبدوا العجل وقد استخلف فيهم أخاه هارون عند ذهابه لمناجاة الله، فلما أنكر عليهم عبادة العجل قالوا: لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى، فاستجابوا لداعي الشرك، وأبوا أن يستجيبوا لداعي التوحيد، فلم يعذرهم الله في استجابتهم لدعوة الشرك والتبليس عليهم فيها؛ لوجود الدعوة للتوحيد إلى جانبها مع قرب العهد بدعوة موسى إلى التوحيد.

ويشهد لذلك أيضًا ما قصه الله من نبأ نقاش الشيطان لأهل النار وتخليه عنهم وبراءته منهم، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّكَ اللَّهُ وَعَلَيْكُمْ وَعَدَ



الْحَقِّي رَوْعَدُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾ [إبراهيم: ٢٢]، فلم يعذروا بتصديقهم وعد الشيطان مع مزيد تليسه وتزيينه الشرك، وإتباعهم لما سول لهم من الشرك، لوقوعه إلى جانب وعد الله الحق بالثواب الجزيل لمن صدق وعده فاستجاب لتشريعه واتبع صراطه السوي.

ومن نظر في البلاد التي انتشر فيها الإسلام وجد من يعيش فيها يتجاذبه فريقان: فريق يدعو إلى البدع على اختلاف أنواعها شركية وغير شركية، ويلبس على الناس ويزين لهم بدعته بما استطاع من أحاديث لا تصح وقصص عجيبة غريبة يوردها بأسلوب شيق جذاب. وفريق يدعو إلى الحق والهدى، ويقيم على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ويبين بطلان ما دعا إليه الفريق الآخر وما فيه من زيف، فكان في بلاغ هذا الفريق وبيانه الكفاية في إقامة الحجة وإن قل عددهم، فإن العبرة ببيان الحق بدليله لا بكثرة العدد.

فمن كان عاقلاً وعاش في مثل هذه البلاد واستطاع أن يعرف الحق من أهله إذا جد في طلبه وسلم من الهوى والعصية، ولم يغتر بغنى الأغنياء ولا بسيادة الزعماء ولا بوجاهة الوجهاء ولا اختل ميزان تفكيره، وألغى عقله، وكان من الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿١١﴾ خَلِيلِينَ فِيهَا أُولَئِكَ لَا يُحَدِّثُونَ وَإِنَّا لَنَاصِرُونَ ﴿١٢﴾ يَوْمَ ثُفِّلَتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴿١٣﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ ﴿١٤﴾ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿١٥﴾﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٨].

أما من عاش في بلاد غير إسلامية ولم يسمع عن النبي ﷺ ولا عن القرآن والإسلام، فهذا - على تقدير وجوده - حكمه حكم أهل الفترة يجب على علماء المسلمين

أن يبلغوه شريعة الإسلام أصولاً وفروعاً؛ إقامة للحجة وإعذاراً إليه، ويوم القيامة يعامل معاملة من لم يكلف في الدنيا لجنونه أو بلهه أو صغره وعدم تكليفه.

وأما ما يخفى من أحكام الشريعة من جهة الدلالة، أو لتقابل الأدلة وتجاذباها، فلا يقال لمن خالف فيه: آمن وكفر، ولكن يقال: أصاب وأخطأ، فيعذر فيه من أخطأ، ويؤجر فيه من أصاب الحق باجتهاده أجريين، وهذا النوع مما يتفاوت فيه الناس باختلاف مداركهم ومعرفتهم باللغة العربية وترجمتها، وسعة اطلاعهم على نصوص الشريعة كتاباً وسنة، ومعرفة صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها ونحو ذلك.

وبذا يعلم أنه لا يجوز لطائفة الموحدين الذين يعتقدون كفر عباد القبور أن يكفروا إخوانهم الموحدين الذين توقفوا في كفرهم حتى تقام عليهم الحجة؛ لأن توقفهم عن تكفيرهم له شبهة، وهي اعتقادهم أنه لا بد من إقامة الحجة على أولئك القبوريين قبل تكفيرهم، بخلاف من لا شبهة في كفره كاليهود والنصارى والشيوعيين وأشباههم، فهؤلاء لا شبهة في كفرهم ولا في كفر من لم يكفرهم، والله ولي التوفيق، ونسأله سبحانه أن يصلح أحوال المسلمين، وأن يمنحهم الفقه في الدين، وأن يعيذنا وإياهم من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، ومن القول على الله سبحانه وعلى رسوله ﷺ بغير علم، إنه ولي ذلك والقادر عليه» اهـ^(١).

قال علماء اللجنة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «لا يعذر بالجهل من عنده القدرة على تعلم ما هو واجب عليه من ضروريات الدين ولم يتعلم» اهـ^(٢).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «يعذر بالجهل من لم تقم عليه الحجة، وهو من لم يبلغه شيء عن النبي ﷺ، ويكون حكمه حكم أهل الفترة، يمتحن يوم القيامة، فإن نجح نجا، وإن لم ينجح هلك، أما من بلغه بعثة

(١) فتاوى اللجنة (٢/١٤٧-١٥١).

(٢) فتاوى اللجنة (١٣/٨٥).



الرسول ﷺ أو سمع شيئاً من الكتاب والسنة، فإنه لا يعذر بالجهل» اهـ^(١).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «لا يعذر بذلك من أقام في بلد التوحيد، لا يعذر فيه بالجهل، وما دام بين المسلمين، ليس في فترة من الزمان، ولا في محل بعيد عن أهل الإسلام، بل بين المسلمين، لا يعذر في التوحيد، بل متى وقع الشرك منه أخذ به، كما يقع الآن في مصر والشام ونحو ذلك في بعض البلدان عند قبر البدوي وغيره، فالواجب على علماء الإسلام أن ينبهوا الناس، وأن يحذروهم من هذا الشرك، وأن يعظوهم ويذكروهم في المساجد وغيرها، وعلى الإنسان أن يطلب العلم ويسأل، ولا يرضى بأن يكون إمعة لغيره، بل يسأل، والله يقول سبحانه: ﴿فَتَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

فلا يجوز للإنسان أن يبقى على الكفر والشرك لأنه رأى الناس على ذلك، ولا يسأل ولا يتبصر! وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال لمن سأله عن أبيه: «إن أباك في النار»، فلما رأى تغير وجهه قال: «إن أبي وأباك في النار» وأبوه مات في الجاهلية، رواه مسلم في الصحيح؛ لأنهم كانوا على شريعة تلقوها عن خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهي التوحيد، وأمه عليه الصلاة والسلام ماتت في الجاهلية، واستأذن ربه أن يستغفر لها فلم يؤذن له، واستأذن أن يزورها فأذن له، فدل ذلك على أن من مات على كفر لا يستغفر له ولا يدعى له، وإن كان في الجاهلية، فكيف إذا كان بين المسلمين، وبين أهل التوحيد، وبين من يقرأ القرآن، ويسمع أحاديث الرسول ﷺ، هو أولى بأن يقال في حقه: إنه كافر وله حكم الكفار.

وكثير منهم لو سمع من يدعو إلى توحيد الله، وينذره من الشرك لأنف واستكبر وخاصم، أو ضارب على دينه الباطل، وعلى تقليده لأسلافه وآبائه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



فالواجب على كل إنسان مكلف أن يسأل ويتحرى الحق، ويتفقه في دينه، ولا يرضى بمشاركة العامة، والتأسي بكفرهم وضلالهم، وأعمالهم القبيحة، وعليه أن يسأل العلماء، ويعتني بأهل العلم اه^(١).

وقال رَحْمَةُ اللَّهِ: «العقيدة أهم الأمور، وهي أعظم واجب، وحقيقتها: الإيـان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، والإيـان بأنه سبحانه هو المستحق للعبادة، والشهادة له بذلك، وهي شهادة أن لا إله إلا الله يشهد المؤمن بأنه لا معبود بحق إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والشهادة بأن محمداً رسول الله أرسله الله إلى الثقلين الجن والإنس، وهو خاتم الأنبياء، كل هذا لا بد منه، وهو من صلب العقيدة، فلا بد من هذا في حق الرجال والنساء جميعاً، وهو أساس الدين وأساس الملة، كما يجب الإيـان بما أمر الله به ورسوله من أمر القيامة، والجنة والنار، والحساب والجزاء، ونشر الصحف، وأخذها باليمين أو بالشمال، ووزن الأعمال، إلى غير ذلك مما جاءت به الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

فالجهل بهذا لا يكون عذراً، بل يجب على المؤمن أن يعلم هذا وأن يتبصر فيه، ولا يعذر بقوله: إني جاهل في هذه الأمور، وهو بين المسلمين، وهو قد بلغه كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، هذا يسمى معرضاً، ويسمى غافلاً ومتجاهلاً لهذا الأمر العظيم، فلا يعذر.

أما من كان بعيداً عن المسلمين في أطراف البلاد التي ليس فيها مسلمون ولم يبلغه القرآن ولا السنة فهذا معذور، وحكمه حكم أهل الفترة إذا مات على هذه الحالة، حكمه حكم أهل الفترات الذين يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب وأطاع الأمر دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار.

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤١-٢٤٣).

أما المسائل التي قد تخفى في بعض الأحيان على بعض الناس كبعض أحكام الصلاة أو بعض أحكام الزكاة أو بعض أحكام الحج، هذه قد يعذر فيه بالجهل، ولا حرج في ذلك؛ لأنها تخفى على كثير من الناس، وليس كل واحد يستطيع الفقه فيها، هذه المسائل أمرها أسهل» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ليس في العقيدة عذر في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، ليس فيها عذر، بل يجب على المؤمن أن يعتقد العقيدة الصحيحة، وأن يوحد الله جل وعلا، ويؤمن بأنه رب العالمين، وأنه الخلاق العليم، وأنه المنفرد بالربوبية، ليس هناك خالق سواه، وأنه مستحق العبادة وحده دون كل ما سواه، وأنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلا، لا شبيه له، ولا كفاء له، الذي يؤمن بهذا ليس له عذر في التساهل في هذا الأمر، إلا إذا كان بعيداً عن المسلمين في أرض لا يبلغه فيها الوحي، فإنه معذور في هذه الحالة، وأمره إلى الله، يكون حكمه حكم أهل الفترات، أمره إلى الله يوم القيامة يمتحن، فإن أجاب جواباً صحيحاً دخل الجنة، وإن أجاب جواباً فاسداً دخل النار.

فالمقصود أن هذا يختلف، فإذا كان في محل بعيد لا يسمع القرآن والسنة فهذا حكمه حكم أهل الفترة، حكمهم عند أهل العلم أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنة ومن عصى دخل النار، وأما كونه بين المسلمين يسمع القرآن والسنة ثم يبقى على الشرك وعلى إنكار الصفات فهو غير معذور، نسأل الله العافية.

وليس العذر بالجهل مسألة قياسية تختلف من زمان إلى زمان ومكان إلى آخر؛ لأن الجهل ليس بعذر بالنسبة للعقيدة، إلا إذا كان في محل لم تبلغه الدعوة: القرآن ولا السنة، أما في الأحكام فهو عذر: يعني جهل بالحكم الشرعي في بعض الأحكام التي تخفى، أو في دقائق الصفات، وبعض الصفات التي قد تخفى فهذا عذر، أما في الأمور الواضحة،

(١) فتاوى نور على الدرب (١/٢٤٣-٢٤٥).



الأمر التي تعد بالضرورة كالإيمان بتوحيد الله، وأنه الخلاق العليم، وأنه مستحق للعبادة، وأنه الكامل في أسمائه وصفاته، والإيمان بها جاء في القرآن العظيم والسنة المطهرة من أسماء الله وصفاته، هذا ليس محل عذر إذا كان ممن بلغه القرآن والسنة، نسأل الله السلامة اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الجهل بالجملة قد يكون عذرًا، وقد لا يكون عذرًا، فإذا كان الشخص المكلف بعيدًا عن أهل الإسلام وعن أهل العلم، كالذي ينشأ في بلاد بعيدة عن بلاد المسلمين، ولم تبلغه الرسالة ولا القرآن ولا السنة، هذا يكون معذورًا بالجهل، وله حكم أهل الفترات يوم القيامة يمتحنون، فإن أجاب دخل الجنة، وإن عصى دخل النار.

وقد يكون معذورًا أيضًا في الأشياء الخفية في الفروع التي قد تخفى على مثله، كما عذر النبي ﷺ صاحب الجبة لما تضمخ بالطيب وقد أحرم بالعمرة، قال له عليه الصلاة والسلام: «انزع عنك الجبة، واغسل عنك الخلق، واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك»، ولم يأمره بفدية عن لبسه الجبة ولا عن تضمخه بالطيب للجهل.

فالحاصل: أن الجهل عذر في الأمور التي قد يخفى مثلها في المسائل الفرعية، أو في حق من كان بعيدًا عن المسلمين وعن سماع القرآن والسنة، كأهل البلاد التي تبعد عن المسلمين في أطراف الدنيا ومثل أهل الفترة الذين ما بلغتهم الرسالات، هؤلاء يعذرون بالجهل، والصحيح أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب الأمر دخل الجنة ومن عصى دخل النار، أما من بين المسلمين يسمع السنة ويسمع القرآن هذا غير معذور لا في العقيدة ولا في غيرها، قال الله جل وعلا: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِتُذَكِّرَ بِهِ ۖ وَمَنِ بَلَغَ [الأنعام: ١٩] فالله جعل القرآن نذيرًا، ومحمدًا جعله نذيرًا، فالقرآن نذير ومحمد نذير، فالذي يبلغه القرآن والسنة ويعيش بين المسلمين فهذا غير معذور، عليه أن يسأل وعليه



أن يتفقه في الدين، وعليه أن يتعلم، والله المستعان» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، ويقول سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، ويقول: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، هذه أمور معلومة من الدين بالضرورة، ومشهورة بين المسلمين فلا يعذر من قال: إني أجهل، وهو بين المسلمين، لو كان في بلاد بعيدة عن المسلمين، في أطراف الدنيا بين أهل الكفر بالله، ما عندهم من يعلمهم، هذا يكون حكمه حكم أهل الفترة، أمرهم إلى الله يوم القيامة، إن شاء عذبهم وإن شاء رحمهم، فهو سبحانه يمتحنهم يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنة، ومن عصي دخل النار، هذا هو الصواب فيهم! إنهم يمتحنون ويؤمرون بشيء، فإن أجابوا وأطاعوا دخلوا الجنة، وإن عصوا دخلوا النار» اهـ^(٢).

وقال جواباً على سؤال: هل يقال هذه مسألة خلافية؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: «ليست خلافية إلا في الدقائق التي قد تخفى، مثل قصة الذي قال لأهله حرقوني» اهـ^(٣).

هذا ما قرره اللجنة الدائمة وما قرر الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ اللهُ وغفر لهم. وللشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ تقارير بديعة وفق ما قرره سائر علمائنا، فمما قرره مما هو محكم مبين مفصل لا يحتمل تأويلاً ولا عسفاً:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «اشتبه على بعض الطلبة الآن، يقولون: (إذا رأيت الذي لا يصلي لا تكفره بعينه) كيف لا يكفر بعينه؟! إذا رأيت الذي يسجد للصنم لا تكفره بعينه؛ لأنه ربما يكون قلبه مطمئناً بالإيمان!

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٥٠-٢٥١).

(٣) شرح كشف الشبهات (ص: ٢٦-٢٧).



فيقال: هذا غلط عظيم، نحن نحكم بالظاهر، فإذا وجدنا شخصاً لا يصلي قلنا: هذا كافر بملء أفواهنا، وإذا رأينا من يسجد للصنم قلنا: هذا كافر ونعينه ونلزمه بأحكام الإسلام، فإن لم يفعل قتلناه.

أما في أمر الآخرة فنعم لا نشهد لأحد معين لا جنة ولا بنار إلا من شهد له النبي ﷺ، أو جاء ذلك في القرآن^(١).

وقال رحمه الله: «إن فرط بترك التعلم والتين لم يعذر، مثل أن يبلغه أن عمله هذا كفر فلا يثبت ولا يبحث، فإنه لا يكون معذوراً حينئذ، وإن كان غير قاصد لعمل ما يكفر لم يكفر بذلك، مثل أن يكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ومثل أن ينغلق فكره فلا يدري ما يقول لشدة فرح ونحوه، كقول صاحب البعير الذي أضلها، ثم اضطجع تحت شجرة ينتظر الموت، فإذا بخطامها متعلقاً بالشجرة فأخذته، وقال: «اللهم أنت عبيدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح».

لكن من عمل شيئاً مكفراً مازحاً فإنه يكفر؛ لأنه قصد ذلك^(٢)، كما نص عليه أهل العلم^(٣).

وقال رحمه الله: «إذا كان هذا الجاهل مفرطاً في التعلم ولم يسأل ولم يبحث فهذا محل نظر. فالجهال بما يكفر وبما يفسق إما ألا يكون منهم تفریط وليس على بالهم إلا أن هذا العمل مباح، فهو لاء يعذرون^(٤)، ولكن يدعون للحق، فإن أصروا حكم عليهم بما

(١) تفسير سورة المائدة (١٤/ وجه ب).

(٢) القصد هنا اختيار الفعل من غير إكراه كالمزاح بنطق الكفر فيخرج بذلك من الإسلام ولو لم يقصد الخروج منه كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخْوُشُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِمْ وَأَيْتُونِي بِهِمْ وَسَيُجَنَّبُ عَنْهُمُ الَّذِينَ يُهَيَّئُونَ لَهُمْ السَبِيلَ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]. وضده من لا قصد ولا اختيار له كالنائم والمجنون والمكره فلا يؤاخذ بذلك.

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٦).

(٤) نصّ الشيخ رحمه الله أن هؤلاء يعذرون، وهو مع كونه يعذرهم رحمه الله فتقريره بذلك جار على تقرير أهل السنة رحمه الله كما هو مبين في هذه الرسالة، كمن هو حديث عهد بالإسلام أو

يقتضيه هذا الإصرار، وأما إذا كان الإنسان يسمع أن هذا محرم أو أن هذا مؤد للشرك ولكنه تهاون أو استكبر فهذا لا يعذر بجهله اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من الجهلة من يكون عنده نوع من العناد، أي إنه يذكر له الحق ولكنه لا يبحث عنه، ولا يتبعه، بل يكون على ما كان عليه أشياخه، ومن يعظمهم ويتبعهم، وهذا في الحقيقة ليس بمعذور؛ لأنه قد بلغه من الحجة ما أدنى أحواله أن يكون شبهة يحتاج أن يبحث ليتبين له الحق، وهذا الذي يعظم من يعظم من متبوعيه

= الناشئ في محل بعيد لا يسمع فيه بداعي الحق ولم يفرط في طلب الحق ولا يوجد من بينهم، ولم يطرأ في باله أن غير ما هو عليه هو الحق، ولم يسمع دعاة الحق ولم يبلغه شيء من دعوتهم أو خبرهم، فهؤلاء يعذرون، ومع ذلك فهو رحمه الله لا يسميهم مسلمين مع تلبسهم بالشرك، مع أنها لم تقم عليهم الحجة الرسالية التي يعذب تاركها، فيسميهم مشركين وحكمهم حكم أهل الفترة فهم كفار عملا بالظاهر، وأما من بلغه الحق وسمع به ولكنه أعرض فتهاون أو استكبر فلا يعذر فهو كافر في الظاهر والباطن، كما سيأتي من كلام الشيخ رحمه الله، انظر القول المفيد (٥٣/١) وفيه (٣٨٧/١) وفتاوى نور على الدرب (٤٣١/١) وهي منقولة في هذه الرسالة، وله تفصيل بنحو ذلك رحمه الله في مواضع كثيرة من فتاويه وشروحه، فهو كغيره من علماء السنة يفرق بين الحكم بالظاهر على من أشرك بالله ولو لم تقم عليه الحجة الرسالية كأهل الفترة، وبين الحكم ظاهرا وباطنا وهو من بلغته الحجة على وجه يفهمها إذا أراد، فلا يكفر ظاهرا وباطنا إلا من بلغته الحجة الرسالية التي يكفر تاركها، وأما حكم الدنيا فهو على الظاهر، وهو كغيره من العلماء قد يوجد في كلامه ما يشتبه، ما يكون فتنة للذين في قلوبهم زيغ كالمرجئة، فكما تمسك من لا يدري ومن هو صاحب هوى بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وكلام الإمام المجدد رحمه الله وجل من كلام الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله مع وضوح تقريراتهم ومباينتها لتقاريرات المرجئة فإنهم تمسكوا بجمل من كلامه رحمه الله وظنوا أنه لهم وهو عليهم، ما يجعل الإعراض عن محكم بيانهم في هذه المسألة العظيمة هوى محضاً، وقد يكون في شيء من كلام العلماء ما يخالف الصواب، أو ما كان محل زلل، أو ما فيه شيء من الاشتباه واللبس، فهذا أمر وارد على كل حي، ولا معصوم إلا من عصمه الله، والواجب على المسلم أن يبرأ لدينه ويتحرى الحق، ويتعبد لله بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة هذا هو الذي أمرنا الله به وحذرننا من مخالفته، والله تعالى أعلم.



شأنه شأن من قال الله عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وفي الآية الثانية: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

فالمهم أن الجهل الذي يعذر به الإنسان بحيث لا يعلم عن الحق، ولا يذكر له اه^(١).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يعذر طلبة العلم الذين درسوا العقيدة على غير مذهب السلف الصالح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ محتجين بأن العالم الفلاني أو الإمام الفلاني يعتقد هذه العقيدة؟

فأجاب: «هذا لا يعذر به صاحبه حيث بلغه الحق؛ لأن الواجب عليه أن يتبع الحق أينما كان، وأن يبحث عنه حتى يتبين له. والحق والله الحمد ناصع، بين لمن صلحت نيته، وحسن منهاجه، فإن الله عَزَّجَلَّ يقول في كتابه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

ولكن بعض الناس يكون لهم متبوعون معظمون لا يتزحزون عن آرائهم، مع أنه قد ينقذ في أذهانهم أن آراءهم ضعيفة أو باطلة، لكن التعصب والهوى يحملهم على موافقتهم، وإن كانوا قد تبين لهم الهدى اه^(٢).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ فضيلة الشيخ: يقول: بعض الناس عند الشدة: يا محمد، أو يا علي، أو يا جيلاني، فما الحكم؟

فأجاب بقوله: «إذا كان يريد دعاء هؤلاء والاستغاثة بهم فهو مشرك شركاً أكبر مخرجاً عن الملة، فعليه أن يتوب إلى الله عَزَّجَلَّ، وأن يدعو الله وحده، كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُم مَخْرَجًا﴾

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٩).

[النمل: ٦٢]، وهو مع كونه مشركاً سفيه مضيع لنفسه، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَهٌ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥] اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الجهل نوعان: جهل يعذر فيه الإنسان، وجهل لا يعذر فيه، فما كان ناشئاً عن تفريط وإهمال مع قيام المقتضي للتعلم، فإنه لا يعذر فيه، سواء في الكفر أو في المعاصي، وما كان ناشئاً عن خلاف ذلك، أي إنه لم يهمل ولم يفرط ولم يقم المقتضي للتعلم بأن كان لم يطرأ على باله أن هذا الشيء حرام؛ فإنه يعذر فيه» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «يوجد في مجاهل أفريقيا وغيرها من لا يعرفون عن الإسلام شيئاً، فلو ماتوا لا نقول: إنهم مسلمون ونصلي عليهم ونترحم عليهم، مع أنهم لم تقم عليهم الحجة، لكننا نعاملهم في الدنيا بالظاهر، أما في الآخرة فأمرهم إلى الله» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد يكون الإنسان مفرطاً في طلب العلم فيأثم من هذه الناحية، أي إنه قد يتيسر له أن يتعلم، لكن لا يهتم، أو يقال له: هذا حرام، ولكن لا يهتم، فهنا يكون مقصراً من هذه الناحية، ويأثم بذلك» اه^(٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد يكون الإنسان مقصراً بطلب العلم، بحيث يتيسر له العلم ولكنه لا يهتم به ولا يلتفت إليه، وقد يكون الإنسان مستكبراً عما بلغه من الحق، فيبين له الحق ولكنه يقول: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، كما يوجد من كثير من العامة المعظمين لكبرائهم من أمراء أو علماء أو غير ذلك، يستنكفون عن الحق إذا دعوا إليه، وهؤلاء ليسوا بمعذورين» اه^(٥).

(١) مجموع الفتاوى (١٦٣/٢).

(٢) القول المفيد (١/١٧٤).

(٣) القول المفيد (١/٣٧٨).

(٤) لقاء الباب المفتوح اللقاء الثالث والثلاثون.

(٥) نور على الدرب (١/٣٨٣-٣٨٤).

وسُئِلَ رَحِمَهُ اللهُ: ما مصير المسلم الذي يصوم ويصلى ويزكي ولكنه يعتقد بالأولياء الاعتقاد الذي يسمونه في بعض الدول الإسلامية اعتقاداً جيداً أنهم يضرون وينفعون، وكما أنه يقوم بدعاء هذا الولي فيقول: يا فلان لك كذا وكذا إذا شفي ابني أو بتي، أو: بالله يا فلان، مثل هذه الأقوال فما حكم ذلك؟ وما مصير المسلم فيه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: «تسمية هذا الرجل الذي ينذر للقبور والأولياء ويدعوهم، تسميته مسلماً جهل من المسمي، ففي الحقيقة أن هذا ليس بمسلم؛ لأنه مشرك، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] فالدعاء لا يجوز إلا لله وحده، فهو الذي يكشف الضر وهو الذي يجلب النفع: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُم مَخْرَجًا مِنَ الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢] فهذا وإن صلب وزكى وهو يدعو غير الله ويعبده وينذر له فإنه مشرك قد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، وما للظالمين من أنصار» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الحجة تقوم على الإنسان من حين أن يبلغ، فإنه يدخل في التكليف ولا يعذر بالجهل، فإن الواجب على المرء أن يتعلم من شريعة الله ما يحتاج إليه» اه^(٢).
ولشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله تقريرات مفصلة مبينة في هذه المسألة العظيمة، إضافة لما تقدم نقله عنه، فمن ذلك:

قال حفظه الله: «قال الرسول ﷺ للذي قال له: ما شاء الله وشئت: «أجعلتني الله نداً؟» مع أن القائل ما أراد أن يجعل الله نداً، ولكن هذا اللفظ لا يجوز، فهو شرك ولو لم يقصده، فكيف إذا قصده؟ ففيه ردٌّ على من يقول: إن من قال كلمة الشرك أو فعل

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٤٣١).

(٢) شرح رياض الصالحين المجلد الأول شرح حديث (أعذر الله تعالى إلى امرئ آخر أجله حتى بلغ ستين سنة).



الشرك لا يُحكم عليه أنه مشرك حتى يعتقد به بقلبه، كما هو قول مرجئة هذا العصر اه^(١).

وقال حفظه الله: «يُعذر بالجهل إذا كان في أرضٍ منقطعة لم يبلغه شيء، منقطع لا يبلغه شيء، ولا يسمع عن وسائل الإعلام، ولا يسمع شيء، هذا يعذر بالجهل، هذه واحدة. الثانية: الأمور الخفية التي تحتاج إلى بيان وتوضيح، وهو لا يعرف التوضيح والبيان، يسأل أهل العلم، قال جلّ وعلا: ﴿تَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، فيزول الجهل عنه بالسؤال، ولا يبقى يقول: أنا جاهل ومعدور بالجهل، وعنده أهل العلم اه^(٢).

وقال حفظه الله: «بعد بعثة الرسول ﷺ ونزول القرآن الكريم والسنة النبوية ووجود العلم والعلماء زال الجهل والحمد لله، فالذي يعيش مع المسلمين ويقرأ القرآن ويسمع الأحاديث والخطب والمواظ والمحاضرات والدروس هذا لا يجهل أمر الشرك.

الشرك من الأمور الظاهرة الواضحة التي توعد الله عليها بأشد الوعيد، فأمره واضح جلي، فالذي يعيش مع المسلمين ويسمع القرآن ويسمع الأحاديث والنصوص، ويسمع البرامج الإعلامية في العقيدة، هذا بلغته الدعوة وقامت عليه الحجة، فلا يُعذر ببقائه على الجهل وعلى الشرك في أمرٍ ظاهر واضح.

إنما يُعذر بالجهل من عاش بعيداً عن المسلمين، ولم يسمع القرآن ولم يسمع شيئاً من العلم، فهذا هو الذي يُعذر بالجهل، ويكون مثل أصحاب الفترة الذين يُوكل أمرهم إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا قليل في الناس خصوصاً الآن بعدما قويت وسائل الإعلام وبلغت المشارق والمغارب، فصار كلٌ يسمعها، وكلٌ يقرأها، وهذا من حكمة

(١) إعانة المستفيد (٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤).

(٢) انظر موقع الشيخ في الإنترنت ١٥٥٩/ node/ <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/>



الله لإقامة الحجّة، كان الإسلام في الأول ينتشر بالجهاد والدعوة إلى الله، ولما ضعُف الجهاد أو قل أو انعدم، وضعُفت الدعوة إلى الله على بصيرة، صارت وسائل الإعلام مما أقام الله بها الحجّة على عباده، فلا يبقى أحدٌ لا يدري عن الشرك وعن التوحيد وعن الجنة وعن النار، لا أحد يجهل تحريم الزنى، لا أحد يجهل تحريم الشرك، لا أحد يجهل تحريم الربا، لا أحد يجهل تحريم الخمر والمسكرات، هذه أمورٌ واضحة، ولا أحد يجهل تحريم قتل النفوس بغير حق، هذه كلها أمورٌ واضحة.

فلا يُعذر الإنسان بدعوى الجهل فيها لأنها واضحة والإنسان يسمعها ويقرأها، ويعيش في مجتمع مسلم، فكيف يدّعي أنه جاهل، فهذا لا يُعذر بالجهل، إلى متى الجهل؟ وهذا بإمكانه أن يسأل، بإمكانه أن يتعلم، فيزول جهله، ولكنه قصّر وفرط، فهو الملوم في هذا^(١).

وقال حفظه الله: «العذر بالجهل على حالتين: الأمور الواضحة الظاهرة هذي لا يعذر فيها بالجهل لمن بلغه القرآن، القرآن ينهى عن الشرك ينهى عن الكفر ينهى عن الزنى ينهى عن الربا، أمور واضحة هذه إن سمعها من القرآن وهو عربي فهمها. وهناك أمور خفية تحتاج إلى علماء يُبينها الأمور المشتبهات كما قال ﷺ: «إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثيرًا من الناس»، فهذه يسأل عنها ويهتدي إلى الصواب فيها ولا يبقى على جهله، بإمكانه أن يتعلم أن يسأل ما يبقى على جهله» اهـ^(٢).

وسُئِل حفظه الله: هل مسألة العذر بالجهل مسألة خلافية؟

فأجاب: «لا، صارت مسألة خلافية عند المتأخرين هؤلاء^(٣)، والجهل على قسمين: جهل يمكن زواله، هذا لا يعذر فيه بالجهل، يعني يسأل أهل العلم، يطلب العلم،

(١) انظر موقع الشيخ على الإنترنت ١٣٥٩٥/https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/

(٢) انظر: ١٥٦٧٤/https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/

(٣) في الأصل هزولا.



يتعلم، يقرأ، هذا يمكن زواله ولا يعذر إذا بقي عليه.

أما جهل لا يمكن زواله، ما عنده أحد ولا يسمع شيء ولا يدري، عاش منقطعاً ولم يسمع بشيء، هذا ما يمكن زواله، هذا يعذر به ويكون من أصحاب الفترة، ما يحكم بإسلامه، لكن يكون من أصحاب الفترة، يفوض أمره إلى الله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] اه^(١).

وقال حفظه الله: «من أشرك بالله قولاً أو فعلاً ظاهراً، ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو سجد لغير الله، حكمنا عليه بالكفر لأعماله، أو تكلم بكلام الكفر نحكم عليه بالكفر لأعماله، ليس لنا إلا الظاهر» اه^(٢).

وقال حفظه الله في بيان مفصل الجهل وما يعذر به: «الجهل الذي يعذر به صاحبه هو الجهل الذي لا يمكن زواله؛ لكون صاحبه يعيش منقطعاً عن العالم، لا يسمع شيئاً من العلم، وليس عنده من يعلمه، فهذا إذا مات على حاله فإنه يعتبر من أصحاب الفترة، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والجهل الذي لا يعذر به صاحبه هو الجهل الذي يمكن زواله لو سعى صاحبه في إزالته، مثل الذي يسمع أو يقرأ القرآن وهو عربي يعرف لغة القرآن، فهذا لا يعذر في بقاءه على جهله؛ لأنه بلغه القرآن بلغته والله تعالى يقول: ﴿قُلْ أَكْبَرُ شَهَادَةٍ قُلْ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فالذي بلغه القرآن ووصلت إليه الدعوة والنهي عن الشرك الأكبر لا يعذر إذا استمر على الشرك، أو استمر على الزنا أو الربا، أو نكاح المحارم، أو أكل الميتة وأكل لحم الخنزير وشرب الخمر، أو أكل أموال الناس بالباطل، أو ترك الصلاة أو منع الزكاة، أو امتنع عن الحج، وهو يستطيعه لأن هذه أمور ظاهرة وتحريمها أو وجوبها قاطع، وإنما يعذر بالجهل في الأمور الخفية حتى يبين له حكمها.

(١) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=pHF_DGmVNTTo

(٢) انظر: alfawzan.af.org.sa/node/٩٦٤٦

فالعذر بالجهل فيه تفصيل:

* أولاً: يعذر بالجهل من لم تبلغه الدعوة، ولم يبلغه القرآن، ويكون حكمه أنه من أصحاب الفترة.

* ثانياً: لا يعذر من بلغته الدعوة وبلغه القرآن في مخالفة الأمور الظاهرة، كالشرك وفعل الكبائر؛ لأنه قامت عليه الحجة وبلغته الرسالة، وبإمكانه أن يتعلم ويسأل أهل العلم عما أشكل عليه، ويسمع القرآن والدروس والمحاضرات في وسائل الإعلام.

* ثالثاً: يعذر بالجهل في الأمور الخفية التي تحتاج إلى بيان حتى تبين له حكمها؛ ولهذا قال النبي ﷺ «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرعى حَوْلَ الْحِمَى يوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنْ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمَهُ» فالحلال البين يؤخذ، والحرام البين يتجنب، والمختلف فيه يتوقف فيه حتى يتبين حكمه بالبحث وسؤال أهل العلم.

فالجاهل يجب عليه أن يسأل أهل العلم، فلا يعذر ببقائه على جهله، وعنده من يعلمه قال الله تعالى: ﴿فَتَلَوْنَا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٣]، فيجب على الجاهل أن يسأل ويجب على العالم أن يبين ولا يكتم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُذَكِّاتِ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُمُّونَ (١٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَئِكَ أَثُوبٌ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠] اهـ^(١).

هذا ما قرره علماءنا تبعاً لأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ جميعاً، خلافاً لما يقرره مغالفيهم.

فليس بعد هذا البيان بيان، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



وبهذا يتبين حقيقة ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ وما قرره علماءنا جزاهم الله خيرا، في هذه المسألة، وأن تقاريراتهم من مشكاة واحدة، خلافا لما هو عليه حال مخالفيهم ممن يتسبب لهم مع مناقضته ونقضه لتقريراتهم في هذه المسألة العظيمة، فتميز الفرق بين الفريقين من شأنه تمييز الحق من الباطل، وأهل الحق من أهل الباطل، مما فيه سلامة وصيانة الدين والديانة.



الفرق الخامس:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أنه لا بد مع النطق بشهادة التوحيد التزام الشريعة والعمل بها ظاهراً وباطناً، وأنه لا يكفي لصحة التوحيد النطق بالشهادة دون العمل، خلافاً لما يقرره مخالفوهم.



فإن الله تعالى لما أرسل رسوله ﷺ، وأنزل كتابه، وأحكم شرعه، وأمر عباده بالانقياد لذلك، جعل مقتضى ذلك طاعته فيما أمر، والانتفاء عما نهى عنه وزجر، وتصديقه فيما أخبر، وألا يعبد الله إلا بما شرع، هذا هو الإيمان، فمنه ما هو متعلق بالقلب، ومنه ما هو متعلق باللسان، ومنه ما هو متعلق بالجوارح والأركان، دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع العلماء.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُعِيتُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢-٤]، فهذه الآية الجامعة دالة على أن الإيمان المنجي يوم القيامة ما تحقق فيه إيمان القلب واللسان والجوارح.

ودل على ذلك ما رواه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون -أو بضع وستون- شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

وروى البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) عن النعمان بن بشير رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما مشتهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في

الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

فدلت هذه النصوص على أن الإيمان قول وعمل: قول القلب وعمله، وقول اللسان وعمله، وعمل الجوارح. وأن الظاهر والباطن متلازمان، فما في الباطن من الإيمان يكون في الظاهر، وما يكون في الظاهر من الكفر يستلزم كفر الباطن. هذا اعتقاد أهل السنة والجماعة، خلافاً للمرجئة، وعليه إجماع يرويه الخلف عن السلف.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر» اهـ^(١).

وقال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «باب بيان الإيمان وفرضه وأنه: تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمناً إلا بهذه الثلاث».

قال الشيخ: اعلموا - رحمكم الله - أن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولاً، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبها، ولا يكون العبد مؤمناً إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه، مقراً بلسانه، عاملاً بمجتهداً بجوارحه، ثم لا يكون أيضاً مع ذلك مؤمناً حتى يكون موافقاً للسنة في كل ما يقوله ويعمله، متبعاً للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله، وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة» اهـ^(٢).

(١) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٩٥٦/٥).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧٦٠/٢).



وقال رَحِمَهُ اللهُ: «واعلموا -رحمكم الله- أن الله عَزَّجَلَّ لم يثن على المؤمنين، ولم يصف ما أعد لهم من النعيم المقيم والنجاة من العذاب الأليم، ولم يخبرهم برضاه عنهم؛ إلا بالعمل الصالح والسعي الرابع، وقرن القول بالعمل والنية بالإخلاص، حتى صار اسم الإيمان مشتملاً على المعاني الثلاثة لا ينفصل بعضها عن بعض، ولا ينفع بعضها دون بعض، حتى صار الإيمان قولاً باللسان، وعملًا بالجوارح، ومعرفة بالقلب، خلافاً لقول المرجئة الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم، وذكر الله عَزَّجَلَّ ذلك كله في كتابه، والرسول ﷺ في سنته» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أخبر الله تعالى في كتابه في أي كثيرة منه أن هذا الإيمان لا يكون إلا بالعمل، وأداء الفرائض بالقلوب والجوارح» اهـ^(٢).

وقال الآجري رَحِمَهُ اللهُ: «باب القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمناً إلا أن يجتمع فيه هذه الخصال الثلاث».

قال رَحِمَهُ اللهُ: «اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح. ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزئ معرفة القلب ونطق اللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمناً، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين» اهـ^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «أجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ومعنى ذلك أنه قول القلب وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح» اهـ^(٤).

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٧٧٩).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٧٦٥).

(٣) الشريعة للآجري (ص: ١١٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٢).

هذا ما أجمع عليه العلماء في بيان حقيقة الإيمان ومسامه، وأنه قول وعمل، وأنه لا يصح إيمان القلب دون القول واللسان، ولا يصح إيمان القلب واللسان دون إيمان الجوارح، كما لا يصح إيمان اللسان والجوارح دون إيمان القلب، فلا يصح الإيمان إلا بها مجتمعة.

وهذا التقرير هو ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في رسائله وكتبه ومراسلاته وردوده، فمن ذلك:

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم -رحمك الله- أن دين الله يكون على القلب بالاقتقاد، وبالحب والبغض، ويكون على اللسان بالنطق وترك النطق بالكفر، ويكون على الجوارح بفعل أركان الإسلام، وترك الأفعال التي تكفر، فإذا اختلفت واحدة من هذه الثلاث كفر وارتدَّ» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا خلاف بين الأمة أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب الذي هو العلم، واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا، فإن أقر بالتوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس، وإن عمل بالتوحيد ظاهرًا وهو لا يعتقد باطنًا فهو منافق خالصًا، أشر من الكافر» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختلف شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس وأمثالهما، وهذا يغلط فيه كثير من الناس» اهـ^(٣).

(١) الدرر السنية (١٠/ ٨٧).

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٢٤-١٤٥).

(٣) كشف الشبهات (ص: ٥٤).



وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما الذي بعث الله به محمدًا ﷺ من الدين؟ وما الذي عابه على قومه وبني عمه، وأنكروه؟ وهل ينكرون الله؟ أم يعرفونه؟ فأما الذي أمرهم به، فهو عبادة الله وحده لا شريك له، وألا يتخذوا مع الله إلهاً آخر، ونهاهم عن عبادة المخلوقين، من الملائكة، والأنبياء، والصالحين، والحجر، والشجر، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الْطَّاغُوتَ﴾، [النحل: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فليعلم بذلك أن الله ما خلق الخلق إلا ليعبده ويوحده، وأرسل الرسل إلى عباده، يأمرونهم بذلك.

وأما الذي أنكرناه عليهم، وكفرناهم به، فإنما هو الشرك بالله، مثل أن تدعو نبياً من الأنبياء، أو ملكاً من الملائكة، أو تنحر له، أو تنذر له، أو تعتكف عند قبره، أو تركع بالخشوع والسجود له، أو تطلب منه قضاء الحاجات، أو تفريج الكربات، فهذا شرك قريش، الذي كفرهم به رسول الله ﷺ وقاتلهم عند هذا، وإلا لم يقل أحد من الكفار أن أحداً يخلق، أو يرزق، أو يدبر أمراً، بل كلهم يقولون أن الفاعل لذلك هو الله، وهم يعرفون الله بذلك، قال الله تعالى حاكياً عنهم: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [يونس: ٣١]، وقال: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الآية [المؤمنون: ٨٤]، وقال: ﴿وَلَمِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ الآية [العنكبوت: ٦١]، وهذا الإقرار لم يدخلهم الإسلام، ولا أوجب الكف عن قتلهم وتكفيرهم اه^(١).

(١) الدرر السنية (١/ ١٤٤-١٤٥).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا إله إلا الله هي: العروة الوثقى، وهي: كلمة التقوى، وهي: الحنيفية ملة إبراهيم، وهي: التي جعلها الله عَزَّجَلَّ كلمة باقية في عقبه، وهي: التي خلقت لأجلها المخلوقات، وبها قامت الأرض والسموات، ولأجلها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، والمراد: معنى هذه الكلمة، وأما: التلطف باللسان مع الجهل بمعناها فلا ينفع، فإن المنافقين يقولونها وهم تحت الكفار في الدرك الأسفل من النار» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «المراد من هذه الكلمة معناها، لا مجرد لفظها، والكفار الجهال يعلمون أن مراد النبي ﷺ بهذه الكلمة هو: إفراد الله بالتعلق، والكفر بما يعبد من دونه، والبراءة منه، فإنه لما قال لهم: قولوا لا إله إلا الله، قالوا: أجعل الآلهة إلها واحداً إن هذا لشيء عجاب. فإذا عرفت: أن جهال الكفار يعرفون ذلك، فالعجب ممن يدعي الإسلام، وهو لا يعرف من تفسير هذه الكلمة ما عرفه جهال الكفار، بل يظن أن ذلك هو التلطف بحروفها، من غير اعتقاد القلب بشيء من المعاني، والحاذاق منهم يظن أن معناها: لا يخلق، ولا يرزق، ولا يحيي، ولا يميت، ولا يدبر الأمر إلا الله. فلا خير في رجل جهال الكفار أعلم منه بمعنى لا إله إلا الله» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الناطق بها لا ينفع إلا بالعمل بمقتضاها، وهو: ترك الشرك، وهذا هو المطلوب، ونحن إنما نهينا عن الأوثان المجعولة على قبر الزبير، وطلحة، وغيرهما، في الشام، وغيره.

فإن قلتم: ليس هذا من الأوثان، وإن دعاء أهل القبور، والاستغاثة بهم في الشدائد ليست من الشرك، مع كون المشركين الذين في عهد رسول الله ﷺ يخلصون لله

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٢).

(٢) الدرر السنية (١/ ٧٠).

في الشدائد، ولا يدعون أوثانهم، فهذا كفر، وبيننا وبينكم كلام العلماء من الأولين والآخرين الحنابلة وغيرهم.

وإن أقررتم أن ذلك كفر وشرك، وتبين أن قول: لا إله إلا الله، لا ينفع إلا مع ترك الشرك، فهذا هو المطلوب، وهو الذي نقول، وهو الذي أكثرتم التكثير فيه، وزعمتم أنه لا يخرج إلا من خراسان، وهذا القول، كما في أمثال العامة: (لا وجه سمح، ولا بنت رجال)، لا أقول صواب، بل خطأ ظاهر، وسب لدين الله؛ وهو أيضاً متناقض، يكذب بعضه بعضاً، لا يصدر إلا من هو أجهل الناس.

وأما دعواه: أن الصحابة لم يطلبوا من الأعاجم إلا مجرد هذه الكلمة، ولم يعرفوهم بمعناها، فهذا قول من لا يفرق بين دين المرسلين، ودين المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار، فإن المؤمنين يقولونها، والمنافقين يقولونها، لكن المؤمنون: يقولونها مع معرفة قلوبهم بمعناها، وعمل جوارحهم بمقتضاها، والمنافقون يقولونها من غير فهم لمعناها، ولا عمل بمقتضاها، فمن أعظم المصائب وأكبر الجهل من لا يعرف الفرق بين الصحابة والمنافقين.

لكن هذا لا يعرف النفاق، ولا يظنه في أهل زماننا، بل يظنه في زمان رسول الله ﷺ وأصحابه، وأما زمانه فصلح بعد ذلك! وإذا كان زمانه وبلدانه ينزهون عن البدع، ومخرجها من أهل خراسان، فكيف بالشرك والنفاق؟!

ويا ويح هذا القائل، ما أجرأه على الله! وما أجهله بقدر الصحابة وعلمهم! حيث ظن أنهم لا يعلمون الناس معنى لا إله إلا الله.

أما علم هذا الجاهل أنهم يستدلون بها على مسائل الفقه، فضلاً عن مسائل الشرك، ففي الصحيحين: أن عمر رضي الله عنه لما أشكل عليه قتال مانعي الزكاة؛ لأجل قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها»، قال أبو بكر: فإن الزكاة من حقها، فإذا كان منع الزكاة

من منع حق لا إله إلا الله فكيف بعبادة القبور؟! والذبح للجن؟! ودعاء الأولياء وغيرهم، عما هو دين المشركين؟! اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «قصة الردة بعد موته ﷺ، فمن سمعها ثم بقي في قلبه مثقال ذرة من شبهة الشياطين الذين يسمون العلماء وهي قولهم: هذا هو الشرك، لكن يقولون: لا إله إلا الله، ومن قالها لا يكفر بشيء».

وأعظم من ذلك وأكبر: تصريحهم بأن البوادي ليس معهم من الإسلام شعرة، ولكن يقولون: لا إله إلا الله، وهم بهذه اللفظة أهل إسلام، وحرم الإسلام ما لهم ودمهم، مع إقرارهم أنهم تركوا الإسلام كله، ومع علمهم بإنكارهم البعث، واستهزائهم بمن أقر به، واستهزائهم بالشرائع، وتفضيلهم دين آبائهم مخالفاً لدين النبي ﷺ. ومع هذا كله يصرح هؤلاء الشياطين المردة الجهلة أن البدو أهل إسلام، ولو جرى منهم ذلك كله؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله أيضاً، ولازم قولهم: أن اليهود أسلموا؛ لأنهم يقولونها، وأيضاً كفر هؤلاء أغلظ من كفر اليهود بأضعاف مضاعفة، أعني البوادي المتصفين بما ذكرنا.

والذي يبين ذلك من قصة الردة، أن المرتدين افترقوا في ردتهم: فمنهم من كذب النبي ﷺ ورجعوا إلى عبادة الأوثان، وقالوا: لو كان نبياً ما مات، ومنهم من ثبت على الشهادتين ولكن أقر بنبوة مسيلمة، ظناً أن النبي ﷺ أشركه في النبوة؛ لأن مسيلمة أقام شهود زور شهدوا له بذلك، فصدقهم كثير من الناس، ومع هذا أجمع العلماء أنهم مرتدون ولو جهلوا ذلك، ومن شك في ردتهم فهو كافر.

فإذا عرفت أن العلماء أجمعوا: أن الذين كذبوا النبي ﷺ ورجعوا إلى عبادة الأوثان، وشتماو رسول الله ﷺ، ومنهم من أقر بنبوة مسيلمة في حال واحد، ولو ثبت

على الإسلام كله، ومنهم من أقر بالشهادتين وصدق طليحة في دعواه النبوة، ومنهم من صدق العنسي صاحب صنعاء؛ وكل هؤلاء أجمع العلماء أنهم مرتدون.

ومنهم أنواع أخرى، منهم الفجاءة السلمي لما وفد على أبي بكر، وذكر له أنه يريد قتال المرتدين، ويطلب من أبي بكر أن يمده، فأعطاه سلاحًا ورواحل، فاستعرض السلمي المسلم والكافر يأخذ أموالهم، فجهز أبو بكر جيشًا لقتاله، فلما أحس بالجيش، قال لأميرهم: أنت أمير أبي بكر، وأنا أميره، ولم أكفر، فقال: إن كنت صادقًا فألق السلاح، فألقاه، فبعث به إلى أبي بكر، فأمر بتحريقه بالنار وهو حي. فإذا كان هذا حكم الصحابة في هذا الرجل مع إقراره بأركان الإسلام الخمسة، فما ظنك بمن لم يقر من الإسلام بكلمة واحدة إلا أنه يقول: «لا إله إلا الله» بلسانه، مع تصريحه بتكذيب معناها، وتصريحه بالبراءة من دين محمد ﷺ ومن كتاب الله؟!

ويقولون: هذا دين الحضرة، وديننا دين آبائنا. ثم يفتي هؤلاء المردة الجهال أن هؤلاء مسلمون، ولو صرحوا بذلك كله، إذا قالوا: لا إله إلا الله. سبحانه هذا بهتان عظيم!

وما أحسن ما قاله واحد من البوادي لما قدم علينا وسمع شيئًا من الإسلام، قال: أشهد أننا كفار -يعني هو وجميع البوادي-، وأشهد أن المطوع الذي يسمينا أهل إسلام أنه كافر^(١) اهـ.

وقال رحمه الله: «من أقر بهذا الدين، وشهد أنه الحق، وأن الشرك هو الباطل، وقال بلسانه ما أريد منه، ولكن لا يدين بذلك، إما بغصًا له أو عدم محبته، كما هي حال المنافقين الذين بين أظهرنا.

(١) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٣٦٠-٢٦٢) الدرر السنية (٨/ ١١٧-

وأما إثارة الدنيا، مثل تجارة أو غيرها، فيدخلون في الإسلام، ثم يخرجون منه، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ الآية [المنافقون: ٣]، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَسْحَبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧] اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «مجرد الإتيان بلفظ الشهادة من غير علم بمعناها ولا عمل بمقتضاها لا يكون به المكلف مسلماً، بل هو حجة على ابن آدم، خلافاً لمن زعم أن الإبيان مجرد الإقرار» اه^(٢).

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وعلى ذلك تقرير أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فمن ذلك:

قال العلامة عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما قول من يقول: إن من تكلم بالشهادتين ما يجوز تكفيره، وقائل هذا القول لابد أن يتناقض، ولا يمكنه طرد قوله في مثل من أنكر البعث، أو شك فيه، مع إتيانه بالشهادتين، أو أنكر نبوة أحد من الأنبياء الذين سباهم الله في كتابه، أو قال: الزنى حلال، أو نحو ذلك، فلا أظن يتوقف في كفر هؤلاء وأمثالهم، إلا من يكابر ويعاند.

فإن كابر وعاند وقال: لا يضر شيء من ذلك، ولا يكفر به من أتى بالشهادتين، فلا شك في كفره، ولا كفر من شك في كفره؛ لأنه بقوله هذا مكذب لله ولرسوله، ولإجماع المسلمين، والأدلة على ذلك ظاهرة بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن قال: إن التلفظ بالشهادتين لا يضر معها شيء، أو قال: من أتى بالشهادتين وصلى وصام لا يجوز تكفيره، وإن عبد غير الله؛ فهو كافر، ومن شك في كفره فهو

(١) الدرر السنية (٩/ ١١٩).

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٢٢-٥٢٣).



كافر؛ لأن قائل هذا القول مكذب لله ورسوله، وإجماع المسلمين كما قدمنا، ونصوص الكتاب والسنة في ذلك كثيرة، مع الإجماع القطعي، الذي لا يستريب فيه من له أدنى نظر في كلام العلماء، لكن التقليد والهوى يعمي ويصم» اه^(١).

وقال العلامة سليمان بن عبدالله بن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ: «يظنون أنهم إذا قالوها بهذا المعنى^(٢)، فقد أتوا من التوحيد بالغاية القصوى، ولو فعلوا ما فعلوا من عبادة غير الله، كدعاء الأموات، والاستغاثة بهم في الكربات، وسؤالهم قضاء الحاجات، والنذر لهم في الملمات، وسؤالهم الشفاعة عند رب الأرض والسموات، إلى غير ذلك من أنواع العبادات، وما شعروا أن إخوانهم من كفار العرب يشاركونهم في هذا الإقرار، ويعرفون أن الله هو الخالق القادر على الاختراع، ويعبدونه بأنواع من العبادات، فليهن أبو جهل وأبو لهب ومن تبعهما بحكم عباد القبور، وليهن أيضًا إخوانهم عباد ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، إذ جعل هؤلاء دينهم هو الإسلام المبرور» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من قال هذه الكلمة عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها، من نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك والعمل به، فهذا هو المسلم حقاً، فإن عمل به ظاهراً من غير اعتقاد فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك فهو الكافر ولو قالها، ألا ترى أن المنافقين يعملون بها ظاهراً وهم ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، واليهود يقولونها وهم على ما هم عليه من الشرك والكفر، فلم تنفعهم، وكذلك من ارتدَّ عن الإسلام بإنكار شيء من لوازمها وحقوقها، فإنها لا تنفعه، ولو قالها مائة ألف، فكذلك من يقولها ممن يصرف أنواع العبادة لغير الله، كعباد القبور والأصنام، فلا تنفعهم ولا يدخلون في الحديث الذي جاء في فضلها، وما

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٥٠).

(٢) يعني كلمة التوحيد بمعنى (لا خالق إلا الله).

(٣) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٥).



أشبهه من الأحاديث «اه»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ «أبوا عن النطق بها، وإلا فلو قالوها وبقوا على عبادة اللات والعزى ومناة لم يكونوا مسلمين، ولقاتلهم عَلَيْهِ السَّلَامُ حتى يخلعوا الأنداد، ويتركوا عبادتها، ويعبدوا الله وحده لا شريك له، وهذا أمر معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة والإجماع» اه»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ «عباد القبور نطقوا بها، وجعلوا معناها وأبوا عن الإتيان به، فصاروا كاليهود الذين يقولونها ولا يعرفون معناها، ولا يعملون به، فتجد أحدهم يقولها وهو يأله غير الله بالحب والإجلال والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والدعاء عند الكرب، ويقصده بأنواع العبادة الصادرة عن تأله قلبه لغير الله مما هو أعظم مما يفعلها المشركون الأولون» اه»^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ «لا ريب أنه لو قالها أحد من المشركين ونطق أيضًا بشهادة أن محمدًا رسول الله ولم يعرف معنى الإله ولا معنى الرسول، وصلى وصام وحج، ولا يدري ما ذلك إلا أنه رأى الناس يفعلونه فتابعهم ولم يفعل شيئًا من الشرك، فإنه لا يشك أحد في عدم إسلامه، وقد أفتى بذلك فقهاء المغرب كلهم في أول القرن الحادي عشر أو قبله في شخص كان كذلك، كما ذكره صاحب الدر الثمين في شرح المرشد المعين، من المالكية، ثم قال شارحه: وهذا الذي أفتوا به جلي في غاية الجلاء، لا يمكن أن يختلف فيه اثنان انتهى. ولا ريب أن عباد القبور أشد من هذا؛ لأنهم اعتقدوا الإلهية في أرباب متفرقين.» اه»^(٤).

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٧).

(٣) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٧).

(٤) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٨).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: (من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله) اعلم أن النبي ﷺ في هذا الحديث علق عصمة المال والدم بأمرين: الأول: قول: لا إله إلا الله، الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لا بد من قولها والعمل بها، قال المصنف: وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ بها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم دمه وماله حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يحرم ماله ودمه، فيا لها من مسألة ما أجلها! ويا له من بيان ما أوضحه! وحجة ما أقطعها للمنازع!

قلت: وقد أجمع العلماء على معنى ذلك فلا بد في العصمة من الإتيان بالتوحيد، والتزام أحكامه، وترك الشرك كما قال تعالى: ﴿وَقَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُمْ لَبِئَ﴾ [الأنفال: ٣٩]، والفتنة هنا: الشرك، فدل على أنه إذا وجد الشرك فالقتال باق بحاله، كما قال تعالى: ﴿وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَتِّلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥]، فأمر بقتالهم على فعل التوحيد، وترك الشرك، وإقامة شعائر الدين الظاهرة، فإذا فعلوها خلي سبيلهم، ومتى أبوا عن فعلها أو فعل شيء منها فالقتال باق بحاله إجماعاً ولو قالوا: لا إله إلا الله، وكذلك النبي ﷺ علق العصمة بما علقها الله به في كتابه كما في هذا الحديث.

وفي (صحيح مسلم) عن أبي هريرة مرفوعاً: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

وفي (الصحيحين) عنه قال: «لما توفي رسول الله وكفر من كفر من العرب، فقال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله»؟! فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق»، لفظ مسلم. فانظر كيف فهم صديق الأمة أن النبي ﷺ لم يرد مجرد اللفظ بها من غير إلزام لمعناها وأحكامها، فكان ذلك هو الصواب، واتفق عليه الصحابة، ولم يختلف فيه منهم اثنان إلا ما كان من عمر حتى رجع إلى الحق، وكان فهم الصديق هو الموافق لنصوص القرآن والسنة.

وفي (الصحيحين) أيضاً عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»، فهذا الحديث كآية براءة بين فيه ما يقاتل عليه الناس ابتداءً، فإذا فعلوه وجب الكف عنهم إلا بحقه، فإن فعلوا بعد ذلك ما يناقض هذا الإقرار والدخول في الإسلام وجب القتال؛ حتى يكون الدين كله لله، بل لو أقروا بالأركان الخمسة وفعلوها وأبوا عن فعل الوضوء للصلاة ونحوه، أو عن تحريم بعض محرمات الإسلام كالزنا أو الزنا أو نحو ذلك؛ وجب قتالهم إجماعاً، ولم تعصمهم لا إله إلا الله ولا ما فعلوه من الأركان.

وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، وأنه ليس المراد منها مجرد النطق، فإذا كانت لا تعصم من استباح محرماً، أو أبى عن فعل الوضوء مثلاً، بل يقاتل على ذلك حتى يفعله، فكيف تعصم من دان بالشرك وفعله وأحبه ومدحه، وأثنى على أهله، ووالى عليه، وعادى عليه، وأبغض التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله، وتبرأ منه، وحارب أهله، وكفرهم، وصد عن سبيل الله كما هو شأن عباد القبور؟!.

وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، وهو مشرك أنه يقاتل حتى يأتي بالتوحيد اه^(١).

وقال العلامة عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «من الأمور التي لا يصلح الإسلام إلا بها: العمل بشرائعه وأحكامه، وبالقيام بذلك يقوم الدين، وتستقيم الأعمال اه^(٢).

وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «ليأمل الناصح لنفسه ما قرره الله في كتابه من أدلة التوحيد، كقوله تعالى: ﴿قَاتِلْهُمْ وَطَهِّرْ لِدِينِ حَنِيفًا فَبَطَلَ عَنْكَ آلِ الْفِتْرِ الْفَرْسُ الْكَافِرِ﴾ فَطَرَتِ اللَّهُ آلِي فَطَرَ النَّاسَ عَلِيًّا لَا يَبْدِيلُ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِي أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ وَالْكَافِرُ أَكْثَرُ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ [الروم: ٣٠-٣٢].

ومنهم المنافقون، وقد كانوا مع المسلمين، ويقولون لا إله إلا الله، ويشهدون أن محمداً رسول الله، ويصلون ويزكون، ويصومون، ويجاهدون مع المسلمين، ولم يظاهروا عليهم عدواً، ومع هذا وغيره أكذبهم الله لما جاءوا رسوله ﷺ وقالوا: نشهد إنك رسول الله، وأكدوا لشهادتهم بالمؤكدات: إِنَّ وَاللَّامِ، فقال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَبِّئِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطَغَىٰ عَنْ قُلُوبِهِمْ فهُمْ لَا يَقْهَوْنَ ﴿٣﴾﴾ [المنافقون: ١-٣]، ووجه الدلالة من هذه الآيات: أن شهادتهم وأعمالهم لم تنفعهم، مع قيام المنافي لذلك فإنهم قام بهم من الجهل والشك، والريب وغير ذلك، ما صاروا به كفاراً في الدرك الأسفل من النار.

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ١١٥-١١٧).

(٢) الدرر السنية (١١/٣٠٧).

ومن صفاتهم ما ذكر الله في سورة البقرة: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَمَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] إلى قوله: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا بِكَ مُخَاطِبِينَ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ الآية [البقرة: ١٤]، وقال: ﴿ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾ الآية [النساء: ١٤٣]، وقال تعالى: ﴿ يَقُولُونَ بِآيَاتِنَاهُمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿ يَرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨].

والمقصود: أن القول لا ينفع إلا مع علم القلب، وإيمانه، وبقينه، والأعمال تصدق ذلك إذا كانت على مقتضى الإيمان، وأما مع الإتيان بالمنافي، فإنه أعدل شاهد على كذب ذلك القول، إذ لو كان صدقاً لعمل بمدلول ذلك، ومدلول اللفظ هو المعنى المطابق للدال، وهو اللفظ، وكل قول مستعمل دال، ومدلوله: المعنى الذي وضع ذلك اللفظ للدلالة عليه. إذا عرف ذلك فإن منهم من يقول: لا إله إلا الله، عالماً بمدلولها، لكن قد يعرض له ما يمنعه من الاستقامة على العمل، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ۝١٠ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴾ [العنكبوت: ١٠-١١]، فتأمل ما ذكره المفسرون في معنى هذه الآيات، وكان يمنعني من سياق كلامهم وجوده وشهرته، مع أن قصدي الاختصار.

ولما توفي رسول الله ﷺ وكفر من كفر من العرب، ولم يتركوا قول لا إله إلا الله، ومنهم بنو حنيفة، كفروا بتصديقهم مسيلمة في كذبه، وقصة عمر مع أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما مشهورة في الصحاح والسنن والمسانيد.

وتأمل قول الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَقْنَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ كُفَرًا ۝٦٦ ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وسبب نزولها وفيمن نزلت مشهور في كتب التفسير والحديث، وكان أولئك

النفر مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك يصلون وينفقون ويجاهدون، فكفرهم الله تعالى بما قالوه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] الآية، وسبب نزولها ومن نزلت فيهم معروف، لا يحتاج إلى أن نذكره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧٥) ﴿لَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ جَحَلُوا يَدَهُمْ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (٧٦) فَأَعَقَبَهُمُ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧]. فليتنق الله المرء في نفسه، ويخاف من عقوبات الذنوب» اهـ^(١).

وقال رحمه الله معلقاً على قول الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، قال: «قال شيخنا: فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصياً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يحرم ماله ودمه، قال هذا المخدول الضال: واغوثاه من هذا الكلام.

قلت: وهذا الذي ذكره شيخنا هو معنى لا إله إلا الله مطابقة، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالرَّوْثِ الْأَوْثَنِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهذا لا يشك فيه مسلم - بحمد الله -، ومن شك فيه فلم يكفر بالطاغوت، وكفى بهذا حجة على المعارض، وبياناً لجهله بالتوحيد، الذي هو أصل دين الإسلام وأساسه.

فرحم الله محمد بن شهاب الزهري حيث يقول لعبد الملك بن مروان، لما ذكر العلماء في الأمصار، قال: إنما هو دين، من حفظه ساد، ومن ضيعه سقط. فلقد ساد شيخنا بهذا التوحيد، وبيانه والدعوة إليه. وهذا يبين حال هذا الرجل، أنه لم يعرف لا إله إلا الله، ولو عرف معنى لا إله إلا الله، لعرف أن من شك أو تردد في كفر من أشرك مع الله غيره، أنه لم يكفر بالطاغوت» اه^(١).

وقال رحمه الله: «ليس الإسلام بمجرد الدعوى والتلفظ بالقول، وإنما معناه: الانقياد لله بالتوحيد والخضوع، والإذعان له بالربوبية والإلهية، دون كل ما سواه، كما قال تعالى: ﴿مَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال: ﴿فَأَقْوَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، إلى قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا نَحْنُ نَخْبَرُكَ اللَّهُ تَعَالَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال: ﴿إِنْ أَلْحَمَّكُمْ إِلَّا إِلَهُ اللَّهِ أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهو الدين الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكِبِ إِلَهُهُ وَجِدْ فَاَسْتَفِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦] اه^(٢).

وقال رحمه الله: «قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦]، وقوله: ﴿قَالَ يَتَقَوَّمُ عَنِّي بِرِيءٌ مِمَّا قُتِلْتُمْ كُونَ﴾ (٣) إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِي لِلدِّينِ فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩]، فتأمل: كيف ابتدأهم بالبراءة من المشركين، وهذا هو حقيقة معنى لا إله إلا الله، ومدلولها، لا بمجرد قولها باللسان، من غير معرفة وإذعان، لما تضمنته كلمة الإخلاص من نفي

(١) الدرر السنية (١١/٥٢٢-٥٢٣).

(٢) الدرر السنية (٢/٢٦٤).

الشرك، وإثبات التوحيد، والجاهلون من أشباه المنافقين يقولونها بألسنتهم، من غير معرفة لمعناها، ولا عمل بمقتضاها» اهـ^(١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «ومجرد الإتيان بلفظ الشهادة، من غير علم بمعناها، ولا عمل بمقتضاها، لا يكون به المكلف مسلماً، بل هو حجة على ابن آدم، خلافاً لمن زعم أن الإتيان مجرد الإقرار، كالكرامية، ومجرد التصديق كالجهمية.

وقد أكذب الله المنافقين فيما أتوا به وزعموه من الشهادة، وأسجل^(٢) على كذبهم، مع أنهم أتوا بألفاظ مؤكدة بأنواع من التأكيدات، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فأكدوا بلفظ الشهادة (وإنَّ) المؤكدة واللام والجملة الاسمية، فأكذبهم وأكد تكذيبهم بمثل ما أكدوا به شهادتهم سواء بسواء، وزاد التصريح باللقب الشنيع، والعلم البشع الفظيع، وبهذا تعلم أن مسمى الإتيان لا بد فيه من الصدق والعمل، ومن شهد أن لا إله إلا الله وعبد غيره، فلا شهادة له، وإن صلى وزكى وصام، وأتى بشيء من أعمال الإسلام، قال تعالى لمن آمن ببعض الكتاب، ورد بعضاً: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] اهـ^(٣).

وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «هذا الجاهل يظن أن من أشرك بالله واتخذ معه الأنداد والآلهة ودعاهم مع الله لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات يحكم عليه والحال هذه بأنه من المسلمين؛ لأنه يتلفظ بالشهادتين ومناقضتهما لا تضره ولا توجب عنده كفره، فمن كفره فهو من الغلاة الذين أسقطوا حرمة (لا إله إلا الله) وهذا القول مخالف لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة.

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٦٥).

(٢) هكذا ورد في الدرر السنية، وأثبت بلفظ «سجل» في منهاج التأسيس والتقديس (ص: ٦٠) ط: ٢، دار الهداية.

(٣) الدرر السنية (١٢/ ٥٣٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم ويتوكل عليهم كفر إجماعاً. ومجرد التلفظ من غير التزام لما دلت عليه كلمة الشهادة لا يجدي شيئاً، والمتناقضون يقولونها وهم في الدرك الأسفل من النار، نعم، إذا قالها المشرك ولم يتبين منه ما يخالفها فهو ممن يكف عنه بمجرد القول ويحكم بإسلامه، وأما إذا تبين منه وتكرر عدم التزام ما دلت عليه من الإيذان بالله وتوحيده، والكفر بما يعبد من دونه فهذا لا يحكم له بالإسلام ولا كرامة له، ونصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة تدل على هذا^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «قد ابتلي بهذه الشبهة وضل بها كثير من الناس وظنوا أن مجرد التكلم بالشهادتين مانع من الكفر وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَفْتِهِ إِلَى آثَمِهِ لِيُتْلَغَ فَا هُ وَهُوَ يُنْصِتُ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤] فالتكفير بدعاء غير الله هو نص كتاب الله.

وفي الحديث: «من مات وهو يدعو لله ندّاً دخل النار» وفي الحديث أيضاً أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»، وفي رواية: «إلا بحق الإسلام»، وأعظم حق الإسلام وأصله الأصيل هو: عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من دونه، وهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص، فمن قالها وعبد غير الله، أو استكبر عن عبادة الله فهو مكذب لنفسه، شاهد عليها بالكفر والإشراك^(٢).

(١) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص: ٤٤).

(٢) الإتحاف في الرد على الصحاف (ص: ٤٥-٤٧).



وقال العلامة محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ رَدًّا على من يقول: «من قال: لا إله إلا الله لا يكفر ولا يقتل ولو فعل ما فعل»، قال رَحِمَهُ اللهُ: «لا تدل على ما زعم المشبه من أن مجرد قول لا إله إلا الله يمنع من التكفير، بل يقولها ناس كثير وهم كفار، إما لعدم العلم بمعناها أو عدم العمل بمقتضاها أو وجود ما ينافيها، ومثل لذلك بأن اليهود يقولونها، وأصحاب مسيلمة الذين قاتلهم الصحابة، وكذلك الذين حرقهم علي رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ، فقولها باللسان لا يكفي في عصمة الدم والمال» اهـ^(١).

هذا ما قرره أئمة الدعوة، أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا يصح الإيمان إلا بالانقياد ظاهرًا وباطنًا، وأن قول لا إله إلا الله مع عدم العمل بمقتضاها من إقامة التوحيد ظاهرًا وباطنًا، والعمل بالشرعة واجتناب نواقضها القولية والعملية والاعتقادية، لا تنفع قائلها كما لا تصح إلا بالبراءة عما يعبد من دون الله، وتكفير المشركين، هذا تقريرهم خلافاً لما يقرره مخالفوهم.

وهنا مسألة عظيمة جداً وهي: بطلان زعم بعضهم ممن لا علم عنده ومن خالط قلبه الزيف حيث يقرر: أن الإيمان هو ما في القلب، وهو التصديق دون العمل، فلو لم يعمل فما دام يقول لا إله إلا الله فهو مؤمن.

ويقرر: أن الكفر ما في القلب وهو الجحود، فلو أشرك وكفر بالله فما دام مصدقاً ينطق بالتوحيد، فلا يضره شركه وكفره إلا أن يتحقق انتفاء التصديق بالجحود لأمر الله.

ويقرر: أنه إذا فقد المكلف الأعمال كلها لم يفقد معه أصل الإيمان.

ويزعم أن القول بأن تارك العمل لا يكفر، أو القول بأن العمل من كمال الإيمان لا يتنافى مع القول بأن العمل من الإيمان!

(١) شرح كشف الشبهات (ص: ١٦).

ويقدر أنه لا يشنع على من قرر أن تارك العمل مؤمن.

ويقدر: أنه تكفي كلمة لا إله إلا الله دون العمل؛ لأنها تراد للنجاة في الآخرة، وأما في الدنيا فيكفي النطق بها لإجراء أحكامها في الظاهر لأن العمل من كمال الإيمان، أو لأنه لا يزول أصل الإيمان بزوال العمل

ويقدر أنه لا يضر من يقول الإيمان قول وعمل، وأن الظاهر والباطن متلازمان أن يقول تارك العمل مؤمن! لأن -بزعمه- مسألة التكفير بترك العمل مسألة تفريعية على معتقد أهل السنة في إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، فمن قال بالتلازم بين الظاهر والباطن لا يضره أن يقول تارك العمل مؤمن ترجى له النجاة!

ويقدر: أن من قال الإيمان قول وعمل فقد برئ من الإرجاء أوله وآخره، فلا يضره أن يقول العمل كمال أو لا يزول بزواله الإيمان وأن لا كفر إلا بالاعتقاد وغير ذلك.

ويقدر: أن العمل لا يكفر تاركه إلا إذا لم يلتزمه اعتقاداً!

ويقدر: أن من عبد غير الله ودعا غيره أو سجد لغير الله أو غير ذلك من الكفريات لا يحكم بكفره إلا من جهة دلالة على كفر الباطن؛ لأن -بزعمه- العمل الظاهر لا يوصف أنه كفر إلا إذا دل على كفر الباطن وإلا لم يكن كفراً!

هكذا يقرر هؤلاء المتهوكون المتحذلقون باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد وتبرئتها من فرية التكفير والرد على الغلاة! فالله حسيبهم وهو ناصر دينه فعليه توكلنا وهو نعم الوكيل.

والجواب على هذه الشبهة الواهية أن يقال: هذا التقرير مخالف لإجماع العلماء على أن الإيمان قول وعمل، كما في الأدلة المتقدمة وكما تبين مما نقلته من إجماع العلماء وما نقلته من تقرير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وهذه الشبه الزائغة مخالفة لإجماع العلماء أن الكفر يكون بالقول والعمل والاعتقاد والشك^(١).

والعجيب أنهم مع تقرير بعضهم لهذه الشبه يزعم أنه على معتقد السلف في أن الإيمان قول وعمل واعتقاد! فإن القول بنجاة تارك العمل، أو أن العمل من كمال الإيمان، وتقييد الكفر بالاعتقاد ينقض تقرير أصحاب هذه الأقوال أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، فكيف يكون العمل من الإيمان، ثم لا يكون شيء من العمل كفر إلا بالاعتقاد، هذا جمع بين النقيضين.

وقد قال تعالى: ﴿يَكَايُهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُوا لِلْكَذِبِ سَمْعًا لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِمُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]، فدل على وقوع الكفر بالقلب.

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوشُ وَلَقَدْ قُلْنَا لِلَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، فدل على وقوع الكفر بالقول.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَجْطَنَ عَنْكَ وَلِتَكُونَ مِنَ الْخَاشِعِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾.

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، والمغني لابن قدامة (١٢/ ٢٧٥-٢٧٦)، والصارم المسلول (ص: ٥٢٣)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٧/ ٢٢٠)، وكتاب الصلاة لابن القيم (ص: ٦٣) وأعلام السنة المشورة لحافظ حكيم (ص: ١٠٠).

فَأَنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١١٧﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فدل على وقوع الكفر بالعمل.

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي سُلْطٰنًا عَلَيْكُمُ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ﴾ [الجاثية: ٣١-٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ كُلٌّ كَقَمَارِ عَيْنٍ ﴿٢٤﴾ مَتَاعٌ لِّلْغَيْرِ مُعْتَرٍ مُّرِيبٍ﴾ [ق: ٢٤-٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَجِئِلَ بَيْنَهُمُ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُوعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥٤]، فدل على وقوع الكفر بالشك.

فهذه الآيات وغيرها من النصوص في الكتاب والسنة دالة على بطلان قول هؤلاء الذين يجعلون مناط التكفير لمن وقع في الشرك بالله تحقق كفره بالباطن وانتفاء إيمان القلب.

فالقول بهذه الأقوال مع القول بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل: تناقض، وكذب على السلف، فإن السلف رَجَّهَهُمُ اللَّهُ عَدُواً من قال الإيمان قول وعمل ولكنه يفسر العمل بقول اللسان مرجئاً، وهكذا يقال فيمن قال العمل كمال أو لا يزول الإيمان بزواله، وإن زعم أنه يقرر تقرير أهل السنة في هذا الباب من وجه، فهذا لا ينفعه ولا يجدي شيئاً؛ لأنه ينقضه من وجه آخر.

وقد بوب الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه السنة: «ومن قول المرجئة أن الإيمان قول باللسان وعمل بالجراحة، فإذا قال فقد عملت جوارحه، وهذا أخبث قول لهم»، ثم ذكر بسنده عن الأثرم رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «وسمعت أبا عبد الله وقيل له: شبابة أي شيء يقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء. قال: وقد حكى عن شبابة قول أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد مثله، قال: قال شبابة: إذا قال فقد عمل. قال: الإيمان قول وعمل كما يقولون، فإذا قال فقد عمل بجراحته، أي بلسانه، فقد عمل بلسانه حين تكلم. ثم قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث ما سمعت أحداً يقول به



ولا بلغني» اه^(١).

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «وقد كان طائفة من المرجئة يقولون: الإيَّان قول وعمل موافقة لأهل السنة، ثم يفسرون العمل بالقول، ويقولون: هو عمل اللسان. وقد ذكر الإمام أحمد هذا القول عن شبابة بن سوار وأنكره عليه، وقال: هو أخبث قول، ما سمعت أن أحداً قال به ولا بلغني. يعني: أنه بدعة، لم يقله أحد من سلف. لعل مراده إنكار تفسير قول أهل السنة: الإيَّان قول وعمل، بهذا التفسير فإنه: بدعة، وفيه عيٌّ وتكريرٌ، إذ العمل على هذا هو القول بعينه، ولا يكون مراده إنكار أن القول يسمى عملاً» اه^(٢).

وقال الذهبي عن شبابة بن سوار: «كان من كبار الأئمة إلا أنه مرجئ» اه ثم نقل قول شبابة الإرجائي فقال: قال أحمد العجلي: «قيل لشبابة: أليس الإيَّان قولاً وعملاً؟ قال: إذا قال فقد عمل» اه ثم نقل بعض ما قيل فيه فمما جاء في ذلك: قال أحمد: «كان- يعني شبابة- داعية إلى الإرجاء. وقال علي بن المديني: صدوق إلا أنه يرى الإرجاء» اه^(٣).

وقال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ: «وسمعت إسحاق يقول: أول من تكلم بالإرجاء زعموا أن الحسن بن محمد بن الحنفية، ثم غلت المرجئة حتى صار من قولهم: أن قومًا يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض، من غير جحود بها أنا لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد، إذ هو مقرر. فهؤلاء المرجئة الذين لاشك فيهم، ثم هم أصناف: منهم من يقول: نحن مؤمنون البتة، ولا يقول: عند الله، ويرون الإيَّان قولاً وعملاً، وهؤلاء أمثلهم. وقوم يقولون: الإيَّان قول، ويصدقونه

(١) السنة (٣/ ٥٧٠).

(٢) فتح الباري (١/ ١١٣-١١٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥١٣-٥١٤) وقال الذهبي: «قال أبو زرعة: رجع شبابة عن الإرجاء» اه.

العمل، وليس العمل من الإيمان، ولكن العمل فريضة، والإيمان هو القول، ويقولون: حسناتنا متقبلة، ونحن مؤمنون عند الله، وإيماننا وإيمان جبريل واحد، فهؤلاء الذين جاء فيهم الحديث أنهم المرجئة التي لعنت على لسان الأنبياء اه^(١).

فالسلف نصوا على أن من قال إن من ترك العمل مؤمن، أن هذا قول المرجئة، وأنكروا على شباية، مع قوله الإيمان قول وعمل، إلا أنه يفسر العمل بقول اللسان، وأنه إذا قال فقد عمل، فعدوا ذلك إرجاء.

وهكذا بينت اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله أن القول بأن العمل شرط كمال قول المرجئة، قال علماء اللجنة الدائمة: «هذه المقالة المذكورة هي مقالة المرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، ويقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط وليست منه، فمن صدق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيراً قط.

ولزم على ذلك الضلال لوازم باطلة، منها حصر الكفر بكفر التكذيب والاستحلال القلبي، ولا شك أن هذا قول باطل وضلال مبين مخالف للكتاب والسنة وما عليه أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً اه^(٢).

وسيأتي مزيد بيان لتقريرات اللجنة الدائمة في هذه المسألة العظيمة.

- وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «وهناك فرقة خامسة ظهرت الآن وهم الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب أو الكمال

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه رواية حرب الكرماني (ص: ٣٧٧).

(٢) مجموع فتاوى اللجنة (١٢٦/٢٨) بعنوان (انتشار عقيدة الإرجاء والدعوة إليها).

المستحب» اه^(١).

وقال حفظه الله جوابًا على من يقول إن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول العمل شرط كمال والكفر لا يكون إلا بالاعتقاد، قال حفظه الله: «الذي يقول هذا ما فهمه الإيمان، ولا فهم العقيدة، والواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم، ويتلقاها من مصادرهما الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال، وقوله: «الإيمان قول وعمل واعتقاد»، ثم يقول: «إن العمل شرط في كمال الإيمان وصحته»، هذا تناقض! كيف يكون العمل من الإيمان ثم يقول: العمل شرط؟ ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط، فهذا تناقض منه، وهذا يريد أن يجمع بين قول السلف وقول المتأخرين، وهو لا يفهم التناقض؛ لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين، فأراد أن يدمج بينهما، فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وهو الإيمان، وليس شرطًا من شروط صحة الإيمان، أو شرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن. فالإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد وينقص بالمعصية» اه^(٢).

وسئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله هل تصح هذه المقولة: (من قال الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص، فقد برئ من الإرجاء كله) حتى لو قال: لا كفر إلا باعتقاد وجحود؟

فأجاب: «هذا تناقض؛ لأنه إذا قال: لا كفر إلا باعتقاد أو جحود، فهذا يناقض قوله: إن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح؛ لأنه إذا كان الإيمان قولًا باللسان واعتقادًا بالجنان وعملًا بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فمعناه أن من تخلى عن الأعمال نهائيًا فإنه لا يكون مؤمنًا؛ لأن الإيمان مجموع هذه

(١) التعليق المختصر على القصيدة التوتية لابن القيم (٢/ ٦٤٧-٦٤٨).

(٢) الإجابات المهمة في المشاكل الملزمة (ص: ٧٤).



الأشياء ولا يكفي بعضها. والكفر ليس مقصوراً على الجحود، وإنما الجحود نوع من أنواعه، فالكفر يكون بالقول، وبالفعل، وبالاتقاد، وبالشك، كما ذكر العلماء ذلك. وانظر باب أحكام المرتد من كتب الفقه اهـ^(١).

فهذا يتبين ضلال هذه التقارير الوافدة لهؤلاء الملبسين وما فيها من عظيم التضليل للخلق، وعظيم التليس للحق لنسبتها للسلف ودعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ.

وتقرير علمائنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ، تبعاً لمن سلفهم من سلف هذه الأمة، أخذاً بنصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أن الإيمان قول وعمل، وأن الكفر بالقول والعمل والاعتقاد والشك، وأنه لا ينفع قول المكلف لا إله إلا الله وهو معرض عن العمل، أو ناقض للتوحيد بالشرك بالله وموالاة المشركين.

فمن ذلك ما قرره علماء اللجنة الدائمة للإفتاء من تقارير في بيان هذه المسألة العظيمة بالإضافة لما تقدم نقله.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «بعد الاطلاع على الكتاب المذكور، وجد أنه متضمن لما ذكر من تقرير مذهب المرجئة ونشره، من أنه لا كفر إلا كفر الجحود والتكذيب، وإظهار هذا المذهب المردى باسم السنة والدليل، وأنه قول علماء السلف، وكل هذا جهل بالحق وتليس وتضليل لعقول الناشئة بأنه قول سلف الأمة والمحققين من علمائها، وإنما هو مذهب المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، والإيمان عندهم هو التصديق بالقلب، والكفر هو التكذيب فقط، وهذا غلو في التفريط، ويقابله مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلو في الإفراط في التكفير، وكلاهما مذهبان باطلان مرديان من مذاهب الضلال، ويترتب عليهما من

(١) مسائل في الإيمان، أجاب عنها الشيخ صالح الفوزان، اعتنى بإخراجها عبد الرحمن بن محمد الهرفي (ص: ٢٣).

اللوازم الباطلة ما هو معلوم، وقد هدى الله أهل السنة والجماعة إلى القول الحق والمذهب الصدق والاعتقاد الوسط بين الإفراط والتفريط من حرمة عرض المسلم وحرمة دينه، وأنه لا يجوز تكفيره إلا بحق قام الدليل عليه، وأن الكفر يكون بالقول والفعل والترك والاعتقاد والشك، كما قامت على ذلك الدلائل من الكتاب والسنة.

لما تقدم: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وطبعه، ولا نسبة ما فيه من الباطل إلى الدليل من الكتاب والسنة، ولا أنه مذهب أهل السنة والجماعة، وعلى كاتبه ونشره إعلان التوبة إلى الله، فإن التوبة تغفر الحوبة، وعلى من لم ترسخ قدمه في العلم الشرعي ألا يخوض في مثل هذه المسائل، حتى لا يحصل من الضرر وإفساد العقائد أضعاف ما كان يؤمله من النفع والإصلاح اه^(١).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: «بناء مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل الذين يحصر الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي» اه^(٢).

وقال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: «هذا الكتاب ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان وحقيقته وأنه عندهم شرط كمال» اه^(٣).

فهذه التقارير تبين جانباً مما قرره علماء اللجنة الدائمة للإفتاء في الموقف من أمثال هذه الشبه التي ينشرها بعض المخالفين.

(١) مجموع فتاوى اللجنة (١٣٣/٢٨) بعنوان: (التحذير من كتاب إحكام التقرير لمراد شكري).

(٢) مجموع فتاوى اللجنة (١٣٧/٢٨-١٣٩) بعنوان: (التحذير من كتابي التحذير من فتنة التكفير وصيحة نذير لعل الحلبى).

(٣) مجموع فتاوى اللجنة (١٣٦-١٣٥/٢٨) بعنوان (التحذير من كتاب حقيقة الإيمان لعدنان عبدالقادر).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «الإيمان الصادق يتضمن قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح» اه^(١).

وعلق رَحِمَهُ اللهُ على قول الطحاوي: «والإيمان: هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان» قال: «هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملتها فراجعها إن شئت، وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولأهل السنة عبارة أخرى في هذا الباب وهي أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وكلتا العبارتين صحيحة: فهو قول وعمل يعني قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، وهو قول وعمل واعتقاد قول باللسان وعمل بالجوارح واعتقاد بالقلب. فالجهاد في سبيل الله والصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الأعمال المشروعة كلها أعمال خيرية، وهي من شعب الإيمان التي يزيد بها الإيمان وينقص بنقصها عند أهل السنة والجماعة وهم أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أما المرجئة الذين يسمون مرجئة هم المرجئة الذين لم يدخلوا العمل في الإيمان وهو الواجب، يجب على العبد أن يعمل ما أوجب الله ويدع ما حرم الله، ولكن ما سموها إيماناً، سموه إذا (قال) و(صدق بقلبه) لكن (لم يعمل) مؤمن •

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥).



ناقض الإيمان لا يكون كافراً» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إخراج العمل من الإيمان هو قول المرتجة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرتجة، والله المستعان» اه^(٢).

وسُئِلَ رَحِمَهُ اللهُ: هل يكفي النطق والاعتقاد بهذا الركن من أركان الإسلام أم لا بد من أشياء آخر حتى يكتمل إسلام المرء ويكتمل إيمانه؟

فأجاب: «هذا الركن يدخل به الكافر في الإسلام، وذلك بأن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله عن صدق وعن يقين وعن علم بمعناها وعمل بذلك إذا كان لا يأتي بها في حال كفره ثم يطالب بالصلاة وبقية الأركان وسائر الأحكام..ولهذا لما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن قال له: «ادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»، فلم يأمرهم بالصلاة إلا بعد التوحيد والإيمان بالرسول ﷺ، فالكفار أولاً يطالبون بالتوحيد والإيمان بالرسول ﷺ، فإذا أقر الكافر بذلك وأسلم صار له حكم المسلمين، ثم يطالب بالصلاة وبقية أمور الدين، فإذا امتنع من ذلك صار له أحكام آخر.

فمن امتنع عن الصلاة يستتاب فإن تاب وإلا قتل كافراً وإن لم يجحد وجوبها في أصح قولي العلماء، وإن امتنع من الزكاة وكابر عليها وقتل دونها فكذلك يقتل، كما قاتل الصحابة مانعي الزكاة مع أبي بكر رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ وحكموا عليهم بالردة، فإن لم يقتل دونها أجبره الإمام على تسليمها وعززه التعزيز الشرعي الرادع لأمثاله.

(١) انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=mlgJlAcJTGY>

(٢) التعليق على الطحاوية انظر مجموع الفتاوى (٢/٨٣).



وهكذا يطالب المسلم بصوم رمضان وحج البيت مع الاستطاعة وسائر ما أوجب الله عليه، ويطالب أيضا بترك ما حرم الله عليه؛ لأن دخوله في الإسلام والتزامه به يقتضي ذلك ومن أخل بشيء مما أوجبه الله أو تعاطى شيئاً مما حرم الله عومل بما يستحق شرعاً، أما إن كان الكافر يأتي بالشهادتين في حال كفره كغالب الكفار اليوم، فإنه يطالب بالتوبة مما أوجب كفره ولا يكفي بنطقه بالشهادتين؛ لأنه ما زال يقولها في حال كفره لكنه لم يعمل بهما، فإذا كان كفره بعبادة الأموات أو الجن أو الأصنام أو غير ذلك من المخلوقات والاستغاثة بهم ونحو ذلك وجب عليه أن يتوب من ذلك، وأن يخلص العبادة لله وحده، وبذلك يدخل في الإسلام، وإذا كان كفره بترك الصلاة وجب عليه أن يتوب من ذلك وأن يؤديها، فإذا فعل ذلك دخل في الإسلام، وهكذا إذا كان كفره باستحلال الزنى أو الخمر وجب عليه أن يتوب من ذلك، فإذا تاب من ذلك دخل في الإسلام، وهكذا يطالب الكافر بترك العمل أو الاعتقاد الذي أوجب كفره، فإذا فعل ذلك دخل في الإسلام.

وهذه مسائل عظيمة يجب على طالب العلم أن يعتني بها وأن يكون فيها على بصيرة، وقد أوضحها أهل العلم في باب حكم المرتد، وهو باب عظيم يجب على طالب العلم أن يعتني به، وأن يقرأه كثيراً، والله ولي التوفيق اه^(١).

وقال رحمه الله: «وهذه الكلمة العظيمة لا تنفع قائلها ولا تخرجه من دائرة الشرك إلا إذا عرف معناها وعمل به وصدق به» اه^(٢).

وقال رحمه الله: «السادس من شروط شهادة أن لا إله إلا الله: الانقياد لما دلت عليه من المعنى، ومعناه أن يعبد الله وحده وينقاد لشريعته ويؤمن بها ويعتقد أنها الحق. فإن قالها ولم يعبد الله وحده ولم ينقد لشريعته بل استكبر عن ذلك فإنه لا يكون مسلماً، كإبليس وأمثاله» اه^(٣).

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٧).



وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ فِي سياق تعريف الإيمان: «وفي الشرع: إقرار القلب المستلزم للقول والعمل، فهو اعتقاد وقول وعمل: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل القلب والجوارح» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وليس الإيمان بالله تعالى عند أهل السنة، ولا في حقيقة الشرع مجرد الإيمان بوجود الله تعالى، أو صحة رسالة النبي ﷺ، أو فرضية الصلاة والزكاة، فإن الإقرار بذلك موجود حتى من المشركين، فهذا هو أبو طالب عم النبي ﷺ يقر بالله ورسوله وصحة رسالته وصدقه، ومع ذلك فهو مخلد في النار عليه نعلان من نار يغلي منها دماغه» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «المرجئة: وهم الذين يقولون بإرجاء العمل عن الإيمان أي تأخير عنه، فليس العمل عندهم من الإيمان، والإيمان مجرد الإقرار بالقلب، فالفاسق عندهم مؤمن كامل الإيمان، وإن فعل ما فعل من المعاصي أو ترك ما ترك من الطاعات، وإذا حكمنا بكفر من ترك بعض شرائع الدين فذلك لعدم الإقرار بقلبه لا لترك هذا العمل، وهذا مذهب الجهمية، وهو مع مذهب الخوارج على طرفي نقبض» اهـ^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لا بد أن يكون الإنسان موحدًا بقلبه وقوله وعمله، فإن كان موحدًا بقلبه ولكنه لم يوحد بقوله أو بعمله فإنه غير صادق في دعواه؛ لأن توحيد القلب يتبعه توحيد القول والعمل؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»، فإذا وحد الله كما زعم بقلبه ولكنه لم يوحد بقوله أو فعله فإنه من جنس فرعون الذي كان مستيقنًا بالحق عالمًا لكنه أصر وعاند وبقي على ما كان عليه من

(١) مجموع الفتاوى (٩١/٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٦١/١٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٩٢/٥).

دعوى الربوبية، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وحكى تعالى عن موسى أنه قال لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَأَزَلْهُنَّ وَلَئِنْ لَمْ تُجِبْ أَلْفَ رَسُولٍ تَلَا بِأُذُنٍ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ بِحَصْبٍ مِثْلِهِ نَفِثَ فِي أُذُنِهَا الْمَلَكُ فَأُتِيَ بِالنَّاسِ فَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاهْلِكْ﴾ [الإسراء: ١٠٢] اه^(١).

وقال في تعليقه على ما رواه البخاري (٤٢٥) ومسلم (٣٣) من حديث عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «فإن الله قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله»، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وله: «من قال: لا إله إلا الله» أي: بشرط الإخلاص، بدليل قوله: «يبتغي بذلك وجه الله»، أي: يطلب وجه الله، ومن طلب وجهًا فلا بد أن يعمل كل ما في وسعه للوصول إليه؛ لأن مبتغي الشيء يسعى في الوصول إليه، وعليه فلا نحتاج إلى قول الزهري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن ساق الحديث، كما في صحيح مسلم، حيث قال: «ثم وجبت بعد ذلك أمور، وحرمت أمور، فلا يغتر مغتر بهذا»، فالحديث واضح الدالة على شرطية العمل لمن قال: لا إله إلا الله، حيث قال: «يبتغي بذلك وجه الله»؛ ولهذا قال بعض السلف عن قول النبي ﷺ: «مفتاح الجنة: لا إله إلا الله»، لكن من أتى بمفتاح لا أسنان له لا يفتح له.

قال شيخ الإسلام: إن المبتغي لا بد أن يكمل وسائل البغية، وإذا أكملها حرمت عليه النار تحريمًا مطلقًا، وإن أتى بالحسنات على الوجه الأكمل فإن النار تحرم عليه تحريمًا مطلقًا، وإن أتى بشيء ناقص، فإن الابتغاء فيه نقص، فيكون تحريم النار عليه فيه نقص، لكن يمنعه ما معه من التوحيد من الخلود في النار، وكذا من زنى، أو شرب الخمر، أو سرق، فإذا فعل شيئًا من ذلك ثم قال حين فعله: أشهد أن لا إله إلا الله أبتغي بذلك وجه الله، فهو كاذب في زعمه؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، فضلًا عن أن يكون مبتغيًا وجه الله، وفي الحديث رد على المرجئة الذين يقولون: يكفي قول: لا إله إلا الله، دون ابتغاء وجه الله» اه^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٠).

(٢) القول المفيد (١/ ٧٧-٧٨).



وقال رَحِمَهُ اللهُ: «دخول من شهد أن لا إله إلا الله خالصاً من قلبه الجنة، فالحديث مقيد بكونه خالصاً من قلبه، ولا يمكن لمن قالها خالصاً من قلبه أن يدع الصلاة أبداً، كما لا يمكن أن ينكر القرآن، أو اليوم الآخر، أو نحوه، ولو أخذنا بظاهر الحديث من غير أن نتفطن لقوله: «خالصاً من قلبه» وما تتضمنه هذه الجملة من الإذعان والانقياد والقبول، لقننا: إن من قالها وأنكر القرآن واليوم الآخر ونحوهما يدخل الجنة ولا أحد من المسلمين يقول ذلك.

ومثله حديث: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»، فإننا نقول: ليس الإيذان مجرد التصديق، ولو كان كذلك لكان إبليس مؤمناً؛ لأنه يصدق بالله، ولكان أبو طالب مؤمناً، ولكان كل من أقر بالله مؤمناً، ولكن الإيذان ما استلزم القبول والانقياد اه^(١).

وقال شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في تقارير مشهورة معلومة في بيان فساد هذه الشبه: «الردة تحصل بارتكاب ناقض من نواقض الإسلام، ونواقض الإسلام كثيرة ترجع في أربعة أقسام هي:

١- الردة بالقول: كسب الله تعالى أو رسوله ﷺ أو ملائكته أو أحد من رسله، أو ادعاء علم الغيب، أو ادعاء النبوة، أو تصديق من يدعيها، أو دعاء غير الله، أو الاستعانة به فيما لا يقدر عليه إلا الله، أو الاستعاذة به في ذلك.

٢- الردة بالفعل: كالسجود للصنم والشجر والحجر والقبور والذبح لها، وإلقاء المصحف في المواطن القذرة وعمل السحر وتعلمه وتعليمه، والحكم بغير ما أنزل الله معتقداً حله.

٣- الردة بالاعتقاد: كاعتقاد الشريك لله، أو أن الزنا والخمر والربا حلال، أو أن الخبز حرام، أو أن الصلاة غير واجبة، ونحو ذلك مما أجمع على حله أو حرمة أو وجوبه



إجماعاً قطعياً ومثله لا يحمله.

٤- الردة بالشك في شيء مما سبق: كمن شك في تحريم الشرك أو تحريم الزنا والخمر - أو في حل الخبز، أو شك في رسالة النبي ﷺ أو رسالة غيره من الأنبياء، أو في صدقه أو في دين الإسلام أو في صلاحيته لهذا الزمان» اهـ^(١).

وقال حفظه الله معلقاً على قصة أبي طالب لما أبى الدخول في الإسلام مات على الكفر: «المسألة السابعة: وهي عظيمة جداً: تفسير لا إله إلا الله كما يقول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، وأن معناها: ترك عبادة غير الله؛ لأن أبا جهل وزميله فيها أنه إذا قال: لا إله إلا الله فقد ترك ملة عبد المطلب، وأن لا إله إلا الله ليست مجرد كلمة تُقال، وإنما هي كفر بالطّاغوت وإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، بخلاف ما يعتقد كثير من الخرافيين في هذا الزمان، يقولون: لا إله إلا الله، ويقولون: يا حسين، ويا فلان، ويذبحون للموتى، ويستغيثون بهم، وهم يقولون: لا إله إلا الله! بل لهم أوراد صباحية ومسائية يقولونها بالملئات، ثم يذبحون للضريح ويطوفون به، ويستغيثون به؛ فدلّ على أن أبا جهل أفهم منهم بمعنى لا إله إلا الله؛ لأن أبا جهل فهم أن معنى لا إله إلا الله: ترك عبادة الأوثان، وهؤلاء ما فهموا هذا، ما فهموا أن لا إله إلا الله معناها ترك عبادة القبور، وهذا من الفقه العظيم، وهذه هي العقيدة الصحيحة، والداعي إلى الله يجب أن يفهم هذا الفقه؛ لأن هذا هو فقه الدعوة.

المسألة الثامنة: فيه الردّ على المرجئة، الذين يقولون: إن الإيمان هو مجرد المعرفة أو الاعتقاد، فإذا عرف الإنسان بقلبه أو اعتقد أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولو لم يعمل، فإنه يكون مسلماً؛ لأن الأعمال ليست شرطاً في الإيمان، بل مجرد المعرفة أو الاعتقاد بالقلب يكفي عندهم، وهذا باطل؛ لأنها لم تعتبر معرفة أبي طالب لرسالة النبي ﷺ، لم تعتبر إسلاماً» اهـ^(٢).

(١) كتب التوحيد له (ص: ٣٧).

(٢) إعانة المستفيد (١/ ٢٦٠).



وقال حفظه الله بعد أن ذكر فرق المرجئة قال: «فتين من هذا معنى الإرجاء، وأنه تأخير العمل عن الإييان، وأن العمل لا يدخل في الإييان، وأن الإنسان يكون مؤمناً ولو لم يعمل، ولو لم يصل، ولم يصم، ولم يحج، ولم يعمل أي شيء، لو فعل ما فعل من المعاصي ومن الموبقات فهو مؤمن، والمعاصي لا تنقص إيمانه، لو زنى وسرق فهو مؤمن كامل الإييان عندهم، ما دام أنه مصدق بقلبه» اهـ^(١).

وقال حفظه الله: «نحكم على الناس بالظاهر لنا، ولا ندرى عن القلوب، ولكن من فعل الخير شهدنا له بالخير بناء على الظاهر، ومن فعل الشر شهدنا له بالشر بناء على الظاهر، وأما القلوب فلا يعلمها إلا الله. لكن المرجئة الآن يقولون: من فعل الكفر أو الشرك أو منكراً فإنك لا تحكم عليه بما ظهر منه؛ لأنك لا تدري عن الذي في قلبه» اهـ^(٢).

وقال حفظه الله: «ليس المقصود قول: (لا إله إلا الله) باللسان فقط من غير فهم لمعناها، لا بد أن تتعلم ما معنى (لا إله إلا الله)، أما إذا قلت وأنت لا تعرف معناها فإنك لا تعتقد ما دلت عليه، فكيف تعتقد شيئاً تجهله، فلا بد أن تعرف معناها حتى تعتقده، تعتقد بقلبك ما يلفظ به بلسانك، فلازم أن تتعلم معنى (لا إله إلا الله)، أما مجرد نطق اللسان من غير فهم لمعناها فهذا لا يفيد شيئاً.

أيضاً لا يكفي الاعتقاد بالقلب ونطق اللسان، بل لا بد من العمل بمقتضاها، وذلك بإخلاص العبادة لله، وترك عبادة من سواه سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، فـ (لا إله إلا الله) كلمة نطق وعلم وعمل، ليست كلمة لفظ فقط.

أما المرجئة فهم يقولون: يكفي التلفظ بـ (لا إله إلا الله)، أو يكفي التلفظ بها مع اعتقاد معناها، والعمل ليس بلازم، من قالها ولو لم يعمل شيئاً من لوازمها من أهل

(١) شرح رسالة الإمام محمد بن عبد الوهاب لأهل القصيم (ص: ٤٣-٤٤).

(٢) شرح رسالة الإمام محمد بن عبد الوهاب لأهل القصيم (ص: ١٦٥).



الجنة، ولو لم يصل، ولم يزك، ولم يحج، ولم يصم، ولو فعل الفواحش والكبائر والزنا والسرقة وشرب الخمر، وفعل ما يريد من المعاصي، وترك الطاعات كلها؛ لأنه تكفيه (لا إله إلا الله) عندهم، هذا مذهب المرجئة، الذين يخرجون العمل من حقيقة الإيمان، ويعتبرون العمل إذا جاء فيها ونعمت، وإن لم يحج فإنها تكفي (لا إله إلا الله) عندهم، ويستدلون بأحاديث تفيد أن من قال: (لا إله إلا الله) دخل الجنة، ولكن الرسول ﷺ ما اقتصر على هذه الأحاديث، فالرسول ﷺ له أحاديث أخرى تفيد هذه الأحاديث، ولا بد من أن تجمع بين كلام الرسول ﷺ بعضه إلى بعض، لا أن تأخذ منه طرفاً وتترك طرفاً؛ لأن كلام الرسول ﷺ يفسر بعضه بعضاً، أما الذي يأخذ طرفاً ويترك طرفاً فإنه من أهل الزيغ الذين يتبعون: ﴿مَا تَشَبَهَ مِنْهُ أَتِبَاءَهُ الْفِتْنَةُ وَأَتِيبَةُ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]. الرسول ﷺ قال: «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله» أخرجه مسلم من حديث طارق بن أشيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا حديث صحيح، فلماذا غفلتم عنه، وقال ﷺ: «إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله» أخرجه البخاري، ومسلم من حديث عتب بن مالك رضي الله تعالى عنه.

أما الذي يقول (لا إله إلا الله)، ولا يكفر بما يعبد من دون الله، ويدعو الأولياء والصالحين، فإن هذا لا تنفعه (لا إله إلا الله)؛ لأن كلام الرسول ﷺ يفسر بعضه بعضاً، ويقيده بعضه بعضاً فلا تأخذ بعضه وتترك بعضه، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] يأخذون الذي يصلح لهم، ويتركون الذي لا يصلح لهم، ويقولون: استدللنا بالقرآن. نقول: ما استدللتم بالقرآن، فالقرآن إذا قال كذا فقد قال كذا، فلماذا تأخذون بعضه وتتركون بعضاً؟ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] المحكم والمتشابه، فيردون المتشابه إلى المحكم، ويفسرونه به ويقيّدونه به، ويفصلونه، أما إنهم يأخذون المتشابه ويتركون المحكم فهذه طريقة أهل الزيغ.

فالذين يأخذون بحديث أن من قال: «لا إله إلا الله دخل الجنة»، ويقتصرون على هذا، ولا يوردون الأحاديث الواضحة التي فيها القيود، وفيها التفصيل، فهؤلاء أهل زيغ. فيجب على طالب العلم أن يعرف هذه القاعدة العظيمة؛ لأنها هي جماع الدين وأساس الملة.

ليس المقصود أنك تأخذ آية أو حديثاً وتترك غيره، بل المقصود أنك تأخذ القرآن كله، وتأخذ السنة كلها. وكذلك كلام أهل العلم، العالم إذا قال كلاماً لا تأخذه وحده حتى تردده إلى كلامه الكامل، وتتبع كلامه في مؤلفاته؛ لأنه يقيد بعضه بعضاً؛ لأنهم على سنن كتاب الله وسنة رسوله، فترد المطلق إلى المقيد من كلامهم، فطالب العلم يجب عليه أن يأخذ هذه القاعدة معه دائماً، ويحذر من طريقة أهل الزيغ الذين يأخذون الذي يصلح لهم من الكتاب، ومن السنة، ومن كلام أهل العلم، ويبترون النقول، ويتركون باقي الكلام، أو يتركون الكلام الثاني الذي يوضحه، ويأخذون الكلام المشتبه ويتركون الكلام البين.

كثير من الذين يدعون العلم غفلوا عن هذا الشيء، إما عن قصد التضليل، وإما عن جهل، فيجب معرفة هذه الأمور، وأن تكون أصولاً وقواعد عند طالب العلم» اهـ^(١).

وقال حفظه الله: «لا بد من اجتماع الإيمان والإسلام في العبد، فيكون مسلماً مؤمناً، مسلماً في ظاهره، يؤدي أركان الإسلام، ومؤمناً في باطنه يؤمن بهذه الأركان الستة، فلا يكون مسلماً فقط، وليس عنده إيمان، فهذا شأن المنافقين الذين يظهرون الإسلام في الظاهر، فيصلون ويصومون ويقولون: لا إله إلا الله، ويحجون، ولكن ليس عندهم إيمان في القلب: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وهؤلاء في الدرك الأسفل من النار، وكذلك العكس، لا يكون مؤمناً بدون الإسلام،

(١) سلسلة شرح الرسائل تفسير كلمة التوحيد (ص: ١٣٥-١٣٩).



مصدقاً ومؤمناً بهذه الأركان بقلبه لكن ليس عنده إسلام فلا يصلي ولا يزكي ولا يصوم ولا يحج، هذا ليس بمؤمن حتى يكون مسلماً يؤدي الأركان الظاهرة والباطنة، فلا بد من هذا، فالإيمان مجموع اعتقاد القلب وعمل الجوارح ونطق اللسان.

ولهذا يقول أهل السنة والجماعة -كما ذكره الشيخ هنا-: أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، لا بد من هذه الأمور الثلاثة: نطق باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هذا تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة الذين هم على سنة الرسول ﷺ، والذين هم الفرقة الناجية من بين الفرق الضالة التي توعدّها الله بالنار، هذا الإيمان عندهم يتكون من هذه الأمور الثلاثة.

أما المرجئة فيقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، والأعمال لا تدخل فيه. وبعضهم يقول: شرط كمال. وبعضهم يقول: شرط جواب، ولكنها لا تدخل في حقيقة الإيمان، فإذا كان مصدقاً بقلبه فهذا مؤمن ولو لم يؤد الأعمال، وهذا مذهب باطل؛ لأن المشركين كانوا يعرفون بقلوبهم صحة ما جاء به الرسول ﷺ، ولكن أبوا أن ينطقوا بلا إله إلا الله، أبوا أن يقولوا: لا إله إلا الله، وأبوا أن يصلوا وأن يصوموا، ويزكوا، ويحجوا، قال الله تعالى: ﴿قَدْ ظَلَمَ النَّفْسَ لِيَحْزُنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَخَانُوا اللَّهَ بِمَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾، معنى هذا أنهم يصدقون الرسول ﷺ ولكن منعهم الكبر، أو الحسد، أو الحمية لدينهم من أن يأتوا بلا إله إلا الله، وأن يصلوا، ويصوموا، ويزكوا، والحج يحجون ويعتصرون وهو من البقايا الباقية من دين إبراهيم، ولكن ليس عندهم غيره، مقرون بالشرك، فيقولون: لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك، يلبون بالشرك، ولهذا لبي النبي ﷺ بالتوحيد، فقال: «لبيك لا شريك لك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»، نفى الشرك وهم يقولون: لله شريك، وهم من يعبدونهم من دون الله، ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، وسائط بيننا وبين الله، هذا في الحج، أما الصلاة فلا يصلون، ولا يزكون، ولا

يصومون، ولا يقولون: لا إله إلا الله، وهم في قلوبهم يعتقدون أنه رسول الله يصدقونه ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾، اليهود والنصارى أيضًا يصدقون أنه رسول الله: ﴿الَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَلَيْكَتَبَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ﴿وَكَاوُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُوكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، فهم يعترفون أنه رسول الله بقلوبهم، ولكن أبوا أن ينطقوا بألسنتهم وأبوا أن يتبعوه، فلم يكن التصديق بالقلوب كافيًا كما تقوله المرجئة.

وليس هو اعتقاد بالقلب وقول باللسان فقط، كما تقوله طائفة من المرجئة، وهم مرجئة الفقهاء، يقولون: الإيمان هو قول باللسان واعتقاد بالقلب، ولو لم يعمل. فيلغون العمل، ولا يدخلونه في الإيمان، جاؤوا باثنين وتركوا الثالث، قالوا: إن العمل ليس بضروري ما دام أنه ينطق ويعتقد فيكفي هذا، وهذا مذهب باطل أيضًا، لا بد من الأعمال، والله دائما يقرن الإيمان بالعمل ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ما قال: آمنوا فقط، بل قال: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، فلا يكون إيمان إلا بالعمل، فالإرجاء مذهب باطل بجميع أقسامه.

والأشاعة جاؤوا بواحد وتركوا اثنين، فيقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب ولو لم ينطق بلسانه، فمن صدق بقلبه فهو مؤمن حتى ولو ما يتكلم. والحق هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو مأخوذ من الكتاب والسنة، أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح «^(١)».

وسئل حفظه الله: فضيلة الشيخ وفقكم الله، يقول ظهر أناس في هذا الزمان ممن يشار إليهم بالبنان يقولون إنهم لا يكفرون المشركين يقول: (أنا لا أستطيع أن أكفر من يقول لا إله إلا الله إذا طاف على القبر)؟

(١) شرح رسالة الإمام محمد بن عبد الوهاب لأهل القصيم (ص: ١٦٧-١٧١).

فأجاب: «يا سبحان الله !! يقول: لا إله إلا الله ويطوف على القبر (وين) لا إله إلا الله، (وش) معنى لا إله إلا الله، لا إله إلا الله ما هي قول باللسان، قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل، لا بد أن يترك الشرك بجميع أنواعه وإلا فهو مشرك وإن كان يقول لا إله إلا الله؛ لأنه لم يصدق فيها، لا إله إلا الله ما هي مجرد كلمة تقال باللسان فقط» اهـ^(١).

وسئل حفظه الله: ما هو الأثر الذي يترتب على من يقول بأن الإيمان هو التصديق والإقرار؟

فأجاب: «يترتب عليه إلغاء العمل، وأنه ما تضر المعاصي. المعاصي ما تضر ولا تنقص الإيمان، هذا الذي يترتب على الإرجاء، أن المعاصي ما تضر الإنسان ولو فعل ما فعل ما يضره ما دام أنه في قلبه معترف أو مصدق» اهـ^(٢).

وسئل حفظه الله عمن يقول تارك العمل مؤمن؟

فقال: «العمل إيمان، فمن تركه يكون تاركًا للإيمان، سواء ترك العمل كله نهائيًا فلم يعمل شيئًا أبدًا، أو أنه ترك بعض العمل لأنه لا يراه من الإيمان ولا يراه داخلًا في الإيمان، فهذا يدخل في المرجئة» اهـ^(٣).

و قرر حفظه الله أن من قال بأن العمل شرط كمال في الإيمان لا نقول إنه وافق المرجئة، بل هو من المرجئة^(٤).

و قال حفظه الله بعد أن عدد فرق المرجئة: «و هناك فرقة خامسة ظهرت الآن وهم

(١) انظر موقع الشيخ: <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/14476>

(٢) انظر موقع الشيخ: <http://www.alfawzan.af.org.sa/node/9029>

(٣) مسائل في الإيمان، أسئلة أجاب عنها الشيخ صالح الفوزان، اعتنى بإخراجها عبد الرحمن بن محمد الهرفي (ص: ١٣) السؤال (١٧).

(٤) انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=ltdyS-b0K>

الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب أو الكمال المستحب» اهـ^(١).

وقال حفظه الله جواباً على من يقول أن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول العمل شرط كما والكفر لا يكون إلا بالاعتقاد قال حفظه الله: «الذي يقول هذا ما فهم الإيمان، ولا فهم العقيدة، والواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم، ويتلقاها من مصادرهما الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال، وقوله: «الإيمان قول وعمل واعتقاد»، ثم يقول: «إن العمل شرط في كمال الإيمان وصحته»، هذا تناقض!! كيف يكون العمل من الإيمان ثم يقول: العمل شرط؟ ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط، فهذا تناقض منه، وهذا يريد أن يجمع بين قول السلف وقول المتأخرين، وهو لا يفهم التناقض، لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين، فأراد أن يدمج بينهما، فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وهو الإيمان، وليس شرطاً من شروط صحة الإيمان، أو شرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن. فالإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد وينقص بالمعصية» اهـ^(٢).

وقال حفظه الله: «وهذا يدل على بطلان قول من يقول: إن من قال كلمة الكفر، أو عمل الكفر، لا يكفر حتى يعتقد بقلبه ما يقول ويفعل. ومن يقول: إن الجاهل يعذر مطلقاً، ولو كان بإمكانه أن يسأل ويتعلم، وهي مقالة ظهرت ممن ينتسبون إلى العلم والحديث في هذا الزمان» اهـ^(٣).

وقال حفظه الله: «إذا قال: لا كفر إلا باعتقاد أو جحود، فهذا يناقض قوله: إن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح؛ لأنه إذا كان الإيمان قولاً»

(١) التعليق المختصر على القصيدة التونية لابن القيم (٦٤٧-٦٤٨/٢).

(٢) الإجابات المهمة في المشاكل الملزمة (ص ٧٤).

(٣) شرح كشف الشبهات (ص: ٥٥).

باللسان، واعتقادًا بالجنان، وعملاً بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، فمعناه أن من تخلى عن الأعمال نهائيًا فإنه لا يكون مؤمنًا؛ لأن الإيمان مجموع هذه الأشياء ولا يكفي بعضها. والكفر ليس مقصورًا على الجحود، وإنما الجحود نوع من أنواعه، فالكفر يكون بالقول، وبالفعل، وبالاعتقاد، وبالشك، كما ذكر العلماء ذلك. وانظر باب أحكام المرتد من كتب الفقه اهـ^(١).

وقال حفظه الله: «السلف ما قالوا أن الذي يترك جنس العمل ولا يعمل شيء أنه يكون مؤمنًا، من ترك العمل نهائيًا من غير عذر ما يصلي ولا يصوم ولا يعمل أي شيء ويقول أنا مؤمن هذا كذاب، أما (الذي)^(٢) يترك العمل لعذر شرعي، ما تمكن من العمل، نطق بالشهادتين بصدق ومات، أو قتل في الحال، فهذا ما في شك أنه مؤمن؛ لأنه ما تمكن من العمل، ما تركه رغبة عنه، أما الذي يتركه لا يصلي ولا يصوم ولا يزكي ولا يتجنب المحرمات ولا يتجنب الفواحش هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول أنه مؤمن إلا المرجئة» اهـ^(٣).

وعليه يتبين حقيقة ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ في هذا الباب، ويتبين أن ما قرره علماؤنا تبع لهم إنما هو من مشكاة واحدة، وأن تقريرهم مفارق أشد المفارقة لما يقرره المخالفون لهم، وأن بين التقريرين أبعد مما بين الساء والأرض، وهذا لا يلتبس إلا على جاهل مطموس العقل لا يدرك معاني نصوص الكتاب والسنة، أو غاوٍ يميل مع الأهواء، نسأل الله العافية.



(١) مسائل في الإيمان، أجاب عنها الشيخ صالح الفوزان، اعتنى بإخراجها عبد الرحمن بن محمد الهريفي (ص: ٢٣).

(٢) في الأصل (التي) وعدلتها إلى لفظ (الذي) وهي بمعناه.

(٣) انظر موقع الشيخ في الإنترنت ٩٥٣١/node/ http://www.alfawzan.af.org.sa

الفرق السادس:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ينزلون النصوص الواردة في الكفار والمشركين الأصليين على من كان ينطق بالتوحيد ويصلي ويصوم ويحج ويفعل فعل المشركين، فهم في الحكم بالكفر والشرك سواء، ولا يعدون نطق الرجل بالتوحيد مانعاً من تنزيل النصوص الواردة في المشركين الأصليين على المسلم إذا كفر وأشرك بالله، خلافاً لما يقرره مخالفيهم



فإن الله تعالى لما بين الشرك وحذر منه، وبين حكم المشركين وعاقبتهم، لم يكن ذلك في أناس كانوا فبانوا! أو أنه مخصوص في أناس لا يقولون لا إله إلا الله، بل كل من فعل كما يفعل المشركون، أخذ حكمهم، وتناولوا النصوص الواردة في المشركين، من جهة حكم المشرك من حبوط الإيمان وسلب اسم الإسلام منه ووجوب البراءة منه ومعاداته وما ينتظره في الآخرة إن مات على شركه من العذاب والخلود في النار، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَجْبُطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْذُوا أِبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَوَاقِلُكُمْ فَاتُخَلَّتْ مُمَّ الْظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣].

وروى البخاري (٢٩٤٦) ومسلم (٢١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله» وفي لفظ: «ويؤمنوا بي، وبما جئت به».

وفي رواية عند البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:



«حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة».

وفي رواية عند البخاري (١٤٠٠) ومسلم (٢٠) فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه» فقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فوالله، ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق».

ومسلم (١٧٣١) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرًا على جيش، أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال -أو خلال- فأبتهن ما أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفِيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم» الحديث.

وروى البخاري (٣٠١٧) عن عكرمة، أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حرق قومًا، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقاتلتهم كما قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

وفي مسلم (٢٣) عن أبي مالك، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه، وحسابه على الله».

فدلت هذه النصوص وغيرها في كتاب الله وفي السنة عن رسول الله ﷺ أن الشرك



محبط للعمل، سالب للإيمان، مخرج من الإسلام، موجب للعداوة والبراءة.

فجميع ما ورد من النصوص في بيان حكم الكفار والمشركين الأصليين وعاقبتهم وما يجب على المؤمن تجاههم تتناول المسلم إذا كفر بالله وأشرك به، ويدخل فيها دخولاً لا انفكاك منه.

وقد أجمع العلماء على ذلك كما في النصوص التي نقلتها في هذه الرسالة أن المسلم إذا أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة أو جحد أو رده أو سب الله أو رسوله أو استهزأ بالله وآياته وشرعه أنه كافر مرتد، وأنه من الكافرين اسماً وحكماً وعاقبة.

هذا ما قرره الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ أَنْتَهُ أَنْ المسلم إذا أشرك فهو كافر مرتد، وأن ما ورد من النصوص في الموقف من المشركين ووجوب تكفيرهم والبراءة منهم وجهادهم تتناوله.

وقد كشف الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ أَنْتَهُ هذه الشبهة في كتبه ورسائله وردوده ومن ذلك ما بينه في رسالته العظيمة (كشف الشبهات) حيث يقول رَحِمَهُ اللهُ أَنْتَهُ: «إذا تحققت أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ أصح عقولاً وأخف شركاً من هؤلاء. فاعلم أن هؤلاء (شبهة) يوردونها على ما ذكرنا، وهي من أعظم شبههم، فاصغ سمعك لجوابها. وهي أنهم يقولون: إن الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أن (لا إله إلا الله)، ويكذبون الرسول ﷺ وينكرون البعث، ويكذبون القرآن ويمحلونه، سحراً. ونحن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ونصدق القرآن، ونؤمن بالبعث، ونصلي، ونصوم. فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟!»

فالجواب: أنه لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء أنه كافر لم يدخل في الإسلام، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج.

ولما لم ينقد أناس في زمن النبي ﷺ للحج، أنزل الله في حقهم ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ومن أقر بهذا كله وجحد البعث كفر بالإجماع، وحل دمه وماله كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠﴾ [١٥٠] أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١].

فإذا كان الله قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو الكافر حقاً، وأنه يستحق ما ذكر، زالت الشبهة. وهذه هي التي ذكرها بعض أهل الإحساء في كتابه الذي أرسله إلينا.

ويقال أيضاً: إن كنت تقر أن من صدق الرسول في كل شيء، وجحد وجوب الصلاة أنه كافر حلال الدم والمال بالإجماع، وكذلك إذا أقر بكل شيء إلا البعث، وكذلك لو جحد وجوب صوم رمضان وصدق بذلك كله لا تختلف المذاهب فيه، وقد نطق به القرآن كما قدمنا، فمعلوم أن التوحيد هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ وهو أعظم من الصلاة والزكاة والصوم والحج، فكيف إذا جحد الإنسان شيئاً من هذه الأمور كفر، ولو عمل بكل ما جاء به الرسول، وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلهم لا يكفر؟! سبحان الله ما أعجب هذا الجهل!

ويقال أيضاً: هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة، وقد أسلموا مع النبي ﷺ وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويؤذنون ويصلون.

- فإن قال: إنهم يقولون: إن مسيلمة نبي، فقل: هذا هو المطلوب، إذا كان من رفع رجلاً إلى رتبة النبي ﷺ كفر وحل ماله ودمه ولم تنفعه الشهاداتتان ولا الصلاة، فكيف بمن رفع شمساً أو يوسف، أو صحابياً، أو نبياً إلى مرتبة جبار السماوات والأرض، سبحان الله ما أعظم شأنه ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩].

ويقال أيضًا: الذين حرقهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنار كلهم يدعون الإسلام، وهم من أصحاب علي، وتعلموا العلم من الصحابة، ولكن اعتقدوا في علي مثل الاعتقاد في يوسف وشمسان وأمثالهما، فكيف أجمع الصحابة على قتلهم وكفرهم، أتظنون أن الصحابة يكفرون المسلمين أم تظنون أن الاعتقاد في (تاج) وأمثاله لا يضر، والاعتقاد في (علي بن أبي طالب) يكفر.

ويقال أيضًا: بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس كلهم يشهدون أن (لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله) ويدعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجماعة، فلما أظهرُوا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتلهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين.

ويقال أيضًا: إذا كان الأولون لم يكفروا إلا لأنهم جمعوا بين الشرك وتكذيب الرسول والقرآن وإنكار البعث وغير ذلك، فما معنى الباب الذي ذكره العلماء في كل مذهب (باب حكم المرتد) وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه، ثم ذكروا أنواعًا كثيرة، كل نوع منها يكفر ويحل دم الرجل وماله، حتى أنهم ذكروا أشياء يسيرة عند من فعلها، مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه، أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب.

ويقال أيضًا: الذين قال الله فيهم: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةً الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بِعَدِّ إِسْمَائِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] أما سمعت الله كفرهم بكلمة مع كونهم في زمن رسول الله ﷺ ويجاهدون معه ويصلون ويزكون ويحجون ويوحدون.

وكذلك الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ أَلِلَّهِ وَأَيْنِيهِ وَرَسُولِي كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ١٥ • لَا تَمْنَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بِعَدِّ إِسْمَائِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦] فهؤلاء الذين صرح الله فيهم أنهم كفروا بعد إيمانهم وهم مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك قالوا كلمة ذكروا أنهم قالوها على وجه المزح.



فتأمل هذه الشبهة وهي قولهم: تكفرون من المسلمين أناسًا يشهدون أن (لا إله إلا الله) ويصلون ويصومون، ثم تأمل جوابها، فإنه من أنفع ما في هذه الأوراق.

ومن الدليل على ذلك أيضًا: ما حكى الله عن بني إسرائيل مع إسلامهم وعلمهم وصلاحتهم، أنهم قالوا لموسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة. وقول أناس من الصحابة: «اجعل لنا ذات أنواط، فحلف النبي ﷺ أن هذا نظير قول بني إسرائيل: اجعل لنا إلهًا» اه^(١) إلى آخر كلامه النفيس الذي رد فيها على هذه الشبهة.

ومن ذلك قول الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ في مواضع من رسائله وردوده: «وأنا إلى الآن أطلب الدليل من كل من خالفني، فإذا قيل له: استدل، أو اكتب، أو ذاكر، حاد عن ذلك، وتبين عجزه، لكن يجتهدون الليل والنهار في صد الجهال عن سبيل الله، ويبغونها عوجًا، اللهم إلا إن كنتم تعتقدون أن كلامي باطل وبدعة، مثل ما قال غيركم، وأن الاعتقاد في الزاهد، وشمسان، والمطوية، والاعتقاد عليهم، هو الدين الصحيح، وكل ما خالفه بدعة وضلالة، فتلك مسألة أخرى.

إذا ثبت هذا فتكفير هؤلاء المرتدين، انظروا في كتاب الله من أوله إلى آخره، والمرجع في ذلك إلى ما قاله المفسرون والأئمة، فإن جادل منافق بكون الآية نزلت في الكفار، فقولوا له: هل قال أحد من أهل العلم أولهم وآخرهم: إن هذه الآيات لا تعم من عمل بها من المسلمين؟ من قال هذا قبلك؟! وأيضًا فقولوا له: هذا رد على إجماع الأمة، فإن استدلالهم بالآيات النازلة في الكفار، على من عمل بها، ممن انتسب إلى الإسلام، أكثر من أن تذكر.

وهذا أيضًا كلام رسول الله ﷺ فيمن فعل مثل هذه الأفاعيل، مثل الخوارج العباد الزهاد، الذين يحقر الإنسان الصحابة عندهم، وهم بالإجماع لم يفعلوا ما فعلوا إلا باجتهاد، وتقرب إلى الله.

(١) كشف الشبهات (ص: ٣٦-٤٣).

وهذه سيرة أصحاب رسول الله ﷺ فيمن خالف الدين، ممن له عبادة واجتهاد، مثل: «تحريق علي رضي الله عنه من اعتقد فيه بالنار، وأجمع الصحابة على قتلهم وتحريقهم، إلا ابن عباس رضي الله عنهما، خالفهم في التحريق، فقال: يقتلون بالسيف، وهؤلاء الفقهاء من أولهم إلى آخرهم عقدوا باب: حكم المرتد للمسلم إذا فعل كذا وكذا، ومصدق ذلك في هذه الكتب، الذي يقول المخالف: جمعوا فيها الثمر، وهم أعلم منا، وهم، انظروا في متن (الإقناع)، في باب حكم المرتد، هل صرح أن من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، أنه كافر بإجماع الأمة؟ وذكر فيمن اعتقد في علي بن أبي طالب، دون ما يعتقد طالب في حسين وإدريس، أنه لا شك في كفره.

وأنا ألزم عليكم: أنكم تحققون النظر في عبارات (الإقناع)، وتقرؤونها قراءة تفهم، وتعرفون ما ذكر في هذا» اه^(١).

وقال رحمه الله: «إذا اعتقد في علي أو الحسين فهو كافر، مع كونه يشهد أن لا إله إلا الله. أتظنون أن هذا في قوم مضوا؟ أتقولون الصحابة أراهم يكفرون أهل الإسلام؟ أم تظنون أن الذين يعتقدون في علي لا يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فرحم الله امرأ نصح نفسه، ونصر الله ورسوله ودينه، ولم تأخذه في الله لومة لائم» اه^(٢).

وقال رحمه الله: «قوله: (المشرك لا يقول: لا إله إلا الله)، فيا عجباً من رجل يدعي العلم، وجاء من الشام يحمل كتب، فلما تكلم إذا إنه لا يعرف الإسلام من الكفر، ولا يعرف الفرق بين أبي بكر الصديق رضي الله عنه وبين مسيلمة الكذاب.

أما علم أن مسيلمة يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويصلي ويصوم، أما علم أن غلاة الرافضة الذين حرقهم علي رضي الله عنه يقولونها؟! وكذلك الذين يقذفون عائشة، ويكذبون القرآن، وكذلك الذين يزعمون أن جبرائيل غلط، وغير

(١) الدرر السنية (١٠/٥٨-٦٠).

(٢) الدرر السنية (١٠/٩٠).

هؤلاء ممن أجمع أهل العلم على كفرهم، منهم من يتنسب إلى الإسلام، ومنهم: من لا يتنسب إليه، كاليهود، وكلهم يقولون: لا إله إلا الله! وهذا بين عند من له أقل معرفة بالإسلام من أن يحتاج إلى تبيان.

وإذا كان المشركون لا يقولونها، فما معنى: باب حكم المرتد الذي ذكر الفقهاء من كل مذهب؟ هل الذين ذكرهم الفقهاء وجعلوهم مرتدين، لا يقولونها؟ هل الذي ذكر أهل العلم أنه أكفر من اليهود، والنصارى وقال بعضهم: من شك في كفر أتباعه فهو كافر، وذكرهم في الإقناع في: باب حكم المرتد، وإمامهم: ابن عربي، أیظنهم لا يقولون: لا إله إلا الله؟! اه^(١).

وقال رحمه الله: «فَقُولُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْبِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرَصِدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ» [التوبة: ٥]. وفي الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى» فهذا كتاب الله الصريح للعامي البليد، وهذا كلام رسول الله ﷺ، وهذا إجماع العلماء الذي ذكرت لك، فمن بعدهم تريد؟ فما بعد هذا إلا الضلال البعيد، أو تسويل كل شيطان مريد.

والذي يعرفك هذا: معرفة ضده، وهو أن العلماء في زماننا يقولون: من قال: لا إله إلا الله فهو المسلم، حرام المال والدم، لا يكفر، ولا يقاتل، حتى إنهم يصرحون بذلك في البدو، الذين يكذبون بالبعث، وينكرون الشرائع كلها، ويزعمون أن شرعهم الباطل هو حق الله ولو يطلب أحد منهم خصمه أن يخاصمه عند شرع الله، لعدوه من أكبر المنكرات.

ومن حيث الجملة: إنهم يكفرون بالقرآن من أوله إلى آخره، ويكفرون بدين الرسول كله، مع إقرارهم بذلك، وإقرارهم أن شرعهم أحدثه آبأؤهم لهم، كفر بشرع الله، وعلماء الوقت يعترفون بهذا كله، ويقولون: ما فيهم من الإسلام شعرة، لكن من قال: لا إله إلا الله، فهو المسلم، حرام المال والدم، ولو كان ما معه من الإسلام شعرة. وهذا القول، تلقته العامة عن علمائهم، وأنكروا ما بينه الله ورسوله، بل كفروا من صدق الله ورسوله في هذه المسألة، وقالوا: من كفر مسلماً فقد كفر، والمسلم عندهم: الذي ليس معه من الإسلام شعرة، إلا أنه يقول لا إله إلا الله.

فاعلم -رحمك الله- أن هذه المسألة أهم الأشياء عليك؛ لأنها هي الكفر والإسلام، فإن صدقتهم فقد كفرت بها أنزل الله على رسوله، كما ذكرنا لك من القرآن والسنة والإجماع، وإن صدقت الله ورسوله، عادوك وكفروك، وهذا الكفر الصريح بالقرآن والرسول.

فهذه المسألة قد انتشرت في الأرض، مشرقها ومغربها، ولم يسلم منهم إلا القليل، فإن رجوت الجنة، وخفت النار، فاطلب هذه المسألة وحررها، ولا تقصر في طلبها، لأجل شدة الحاجة إليها؛ لأنها الإسلام والكفر^(١).

هذا جانب مما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ، ومثل ذلك قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ فمن ذلك:

قال العلماء أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ اللهُ والعلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُمُ اللهُ: «إذا كان المشرك يتلفظ بلا إله إلا الله، في حال كفره وردته، ويفعل من الأفعال ما يوجب كفره وأخذ ماله، فهذا يقتل ويباح دمه وماله، كما قال الصديق رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ لعمر رَحِمَهُمُ اللهُ عَنْهُ لما ارتدت العرب بعد وفاة رسول الله ﷺ وكان فيهم طائفة يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويصلون، ولكنهم منعوا الزكاة، فقال عمر لأبي بكر: «كيف تقاتل الناس؟



ويقال أيضاً: إن من منع تنزيل القرآن، وما دل عليه من الأحكام على الأشخاص والحوادث التي تدخل تحت العموم اللفظي فهو من أضل الخلق وأجهلهم بما عليه أهل الإسلام وعلماؤهم قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، ومن أعظم الناس تعطيلاً للقرآن، وهجرًا له، وعزلاً له عن الاستدلال به في موارد النزاع، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية [النساء: ٥٩]، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول رد إلى سنته، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقد قال تعالى: ﴿لَا تَذَرُكُمْ بِهِ وَمَنْ يَلِكْ﴾ [الأنعام: ١٩]، فتصوصه وأحكامه عامة لا خاصة بخصوص السبب، وما المانع من تكفير من فعل كما فعلت اليهود من الصد عن سبيل الله والكفر به، مع معرفته.

وهذا العراقي لا يبدي قولاً في اعتراضه وتليسه إلا هي أكبر من أختها في الجهالة والضلالة، ولو كان يعرف الكتاب العزيز، وما دل عليه من الأحكام والاعتبار لأحجم عن هذه العبارات التي لا يقوها إلا أفلس الخلق من العلم والإيمان^(١).

وقال الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «ومن تليس إبليس، ومكيدته لكل جاهل خسيس أن يظن أن ما ذم الله به اليهود والنصارى والمشركين، لا يتناول من شابههم من هذه الأمة، ويقول إذا استدل عليه بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية: هذه الآيات نزلت في المشركين، نزلت في اليهود، نزلت في النصارى، ولسنا منهم. وهذا من أعظم مكائده وتليسه، فإنه فتن بهذه الشبهة كثيراً من الأغبياء والجاهلين، وقد قال بعض السلف -لمن قال له ذلك-: مضى القوم وما يعني به غيركم.

وقال بعض العلماء: إن مما يحول بين المرء وفهم القرآن أن يظن أن ما ذم الله به اليهود والنصارى والمشركين، لا يتناول غيرهم، وإنما هو في قوم كانوا فبانوا.

(١) الضياء الشارق (ص: ٧٨).



وقد قال الإمام الحافظ سفيان بن عيينة -وهو من أتباع التابعين-: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبّادنا ففيه شبه من النصارى.

وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهما، من حديث أبي سعيد الخدري، أنه قال: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» وهذا لفظ البخاري.

والأحاديث والآثار في هذا المعنى كثيرة، وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأُولَئِكَ فَاسْتَغْنَوْا فَيَلْقَوْهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٦٩] قال: ما أشبه الليلة بالبارحة! كالذين من قبلكم، هؤلاء بنو إسرائيل شبهنا بهم، لا أعلم إلا أنه ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لتتبعنهم، حتى لو دخل الرجل منهم جحر ضب لدخلتموه».

فكيف يظن من له أدنى تمسك بالعلم، بعد هذه الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة، أن هذه الأمة لا تشابه اليهود والنصارى، ولا تفعل فعلهم، ولا يتناولهم ما توعده الله به اليهود والنصارى إذا فعلوا مثل فعلهم؟!

ومن أنكر وقوع الشرك والكفر في هذه الأمة فقد خرق الإجماع، وسلك طريق الغي والابتداع.

ولسنا بحمد الله نتبع المتشابه من التنزيل، ولا نخالف ما عليه أئمة السنة من التأويل، فإن الآيات التي استدللنا بها على كفر المشرك وقتاله هي من الآيات المحكمات في بابها، لا من المتشابهات واختلفت أئمة المسلمين في تأويلها والحكم بظاهرها وتفسيرها، بل هي من الآيات التي لا يعذر أحد من معرفة معناها، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقوله:

﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونََ لِلْيَمِينِ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩] اه^(١).

وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «العجب كل العجب أن مثل هؤلاء يقرؤون كتاب الله ويتعبدون بتلاوته، وربما عرفوا شيئاً من قواعد العربية، وهم في هذا الباب: من أضل خلق الله وأبعدهم عن فهم وحيه وتنزيله ومن الأسباب المانعة عن فهم كتاب الله أنهم ظنوا أن ما حكى الله عن المشركين وما حكم عليهم به ووصفهم به خاص بقوم مضوا وأناس سلفوا وانقرضوا لم يعقبوا وارثاً، وربما سمع بعضهم قول من يقول من المفسرين هذه نزلت في عباد الأصنام، هذه في النصرى، هذه في الصابئة، فيظن الغمر أن ذلك مختص بهم، وأن الحكم لا يتعداهم، وهذا من أكبر الأسباب التي تحول بين العبد وبين فهم القرآن والسنة» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «ومن شبهاته: قوله في بعض الآيات هذه نزلت فيمن يعبد الأصنام، هذه نزلت في أبي جهل، هذه نزلت في فلان وفلان. يريد قاتله الله تعطيل القرآن، عن أن يتناول أمثالهم وأشباههم، ممن يعبد غير الله، ويعدل بربه» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «مخالفة رسول الله ﷺ إنما تصدق وتحقق فيمن خالفه في الحكم على من عبد الأولياء والصالحين بأنه مسلم، وأن ماله ودمه معصوم، مع الشرك بالله وعبادة الأوثان، ومسبة ورثة دينه وأهل الدعوة إلى سبيله، ونسبتهم وتسميتهم خوارج ضلال، ومن عبد القباب، وأشرك برب الأرباب، هم من أمة محمد ﷺ الذين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، وخالفت رسول الله ﷺ» اه^(٤).

(١) الدرر السنية (١/ ٢٨٨-٢٩٠).

(٢) الدرر السنية (١٢/ ٢٠٥).

(٣) الدرر السنية (١٢/ ٢٨٦).

(٤) مصباح الظلام (١/ ١٩٥).



هذا جانب مما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ تقريرًا واضحًا بينًا كافيًا شافيًا، أن الآيات التي نزلت في المشركين الأوائل تتناول من فعل فعلهم ممن يشهد أن لا إله إلا الله ويصلي ويصوم، وأنه كافر مرتد كما أن الأوائل كفار، بل إن كفره أغلظ من كفرهم وشركه أغلظ من شركهم؛ لأنه مرتد عن الإسلام بعد الدخول فيه كما قرر ذلك الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ في رسالته القواعد الأربع وكشف الشبهات ومفيد المستفيد وفي غيرها.

فهذا ما قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ خلافًا لما يقرره مخالفوهم ممن تولى كبر المنافعة عن الزنادقة وعباد القبور في زماننا، وهو يزعم أنه بذلك ينصر مذهب السلف، ويدافع عن دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ!

وهنا مسألة مهمة: وهي بطلان زعم من يقرر: أن ما نص عليه الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ في رسالته نواقض الإسلام من قوله: «الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر إجماعًا» أن هذا خاص في المشركين الأصليين، وفي اليهود والنصارى! وليس المسلم الذي تلبس بالشرك، وارتد بعد إيمانه، فإنه -بزعمه- لا تنزل عليه النصوص الواردة في المشركين الأصليين؛ لأنه ممن يشهد أن لا إله إلا الله، ويحكم عليه -بزعمه- بموجب ما ينطق به من شهادة التوحيد بالإسلام ولو تلبس بالشرك حتى يعلم أنه اختار الكفر عن علم وقصد له فيختاره على الإسلام، وما لم يتحقق ذلك فهو مسلم ولو كفر بالله وأشرك به، وفعل ما فعل من الكفريات والنواقض!

فيقال في الجواب على هذه الشبهة: ليس ذلك بغريب على من تلقف شبه المعارضين المناوئين للدعوة الإصلاحية السلفية دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ وينشرها باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد وتبرئتها من تهمة الغلو في التكفير! ويخلط بين طريقة أهل السنة وطريقة الخوارج في التكفير، فهذه الشبهة ليست جديدة، وقد رد عليها الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ كما رد عليها أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ردودًا كثيرة، وهي من أبرز الدعايات التي بثها أعداء الدعوة في القديم للصد عنها والتفجير منها.

والرد على ذلك أن يقال: كيف يفرق بين الكافر الأصلي والمترد في الاسم والحكم؟! وكيف يقال من شك في كفر الكافر الأصلي يكفر، ومن لم يكفر الرجل إذا ارتد بعد إسلامه لا يكفر؟! لأن الأصل في الأول الكفر وفي الثاني الإسلام! فأَيُّ إسلام يبقى مع عبادة غير الله والردة عن دينه؟!

ويقال: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين ما بعث الله الرسل وأنزل الكتب للتحذير منه؟!

كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَن هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَن حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسَبَّوْا فِي الْأَرْضِ فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَذَكَّرُهَا نَاسٌ بِأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُهَا نَاسٌ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ أَلَسَّجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨].

وفي البخاري (٥٣) ومسلم (١٨) عن أبي سعيد الخدري، أن أناساً من عبد القيس قدموا على رسول الله ﷺ، فقالوا: يا نبي الله، إنا حي من ربيعة، وبيننا وبينك كفار مضر، ولا نقدر عليك إلا في أشهر الحرم، فمرونا بأمر نأمر به من وراءنا، وندخل

به الجنة إذا نحن أخذنا به، فقال رسول الله ﷺ: «أمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وأعطوا الخمس من الغنائم، وأنهاكم عن أربع: عن الدباء، والختتم، والمزفت، والنقير» الحديث.

وفي البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) في قصة قدوم أبي سفيان على هرقل وفيه: قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول: «اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آبائكم، ويأمرنا بالصلاة والزكاة والصدق والعفاف والصلة».

وفي البخاري (٤٤٧٧) ومسلم (٨٦) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: «أن تجعل لله ندا وهو خلقك».

وفي البخاري (٥٩٧٧) ومسلم (٨٨) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ذكر رسول الله ﷺ الكبائر، أو سئل عن الكبائر فقال: «الشرك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين»، فقال: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟»، قال: «قول الزور» أو قال: «شهادة الزور» قال شعبة: وأكثر ظني أنه قال: «شهادة الزور».

وروى البخاري (٦٨٥٧) ومسلم (٨٩) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات» قيل: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات».

ففي هذه النصوص بيان جلي يفهمه البليد الغبي أن أعظم ما نهى الله عنه عبادة غيره معه، وأن هذا هو الشرك الذي نهى عنه وأرسل لأجل النهي عنه رسله وأنزل كتبه.

ثم يقال أيضاً: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين ما سباه الله في كتابه طاغوتاً وأمر بالكفر به، وسماه كفراً وشركاً؟!

كما قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٦﴾ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ لَهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿البقرة: ٢٥٦-٢٥٧﴾.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿النساء: ٦٠﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مُنُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْفَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿المائدة: ٦٠﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فسيروا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿النحل: ٣٦﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿لقمان: ١٣﴾.

وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿النور: ٥٥﴾.

وغير ذلك من الآيات البينة الواضحة في أن الإسلام والشرك ضدان، وأن الشرك بالله سواء قام به مشرك كافر أصلي أو مسلم ارتد عن الإسلام كله كفر وطاغوت وشرك يجب على كل مسلم البراءة منه ومن أهله وتكفيرهم.



ثم يقال أيضاً: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين الفعل الذي بين الله في كتابه ورسوله ﷺ في سنته أن من وقع فيه فهو مشرك كافر لا يغفر الله له وقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، وهو في الآخرة من الخاسرين؟! كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتِّحُ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْلِيَاظِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٠-٤١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩].

وقال تعالى: ﴿وَاقْرَبِ الْوَعْدَ الْحَقِّ فَإِذَا هِيَ شَخَصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنْبُتُونَ قَدَ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٧٧﴾ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُّونَ ﴿٧٨﴾ لَوْ كَانَتْ هَذِلَاءَ إِلَهَةً مَا وَرَدُّوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٧-٩٩].

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿١٦﴾ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴿١٧﴾ وَقِيلَ أَذْعَوْا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمُ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ ﴿١٨﴾ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٩﴾ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٢-٦٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ٥٠ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥٠-٦٠].

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ١ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً ٢ فِيهَا كُتِبَ قِصَّةٌ ٣ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ ٤ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَبُيُوشِمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ٥ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة ١-٦].

وفي صحيح مسلم (٩٣) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمَوْجِبَتَانِ؟ فَقَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ».

فهذه النصوص وغيرها في كتاب الله وما في سنة رسول الله ﷺ دالة على حكم من عبد الله وصرف شيئاً من عبادته لغيره، أنه في خسارة وفي ندامة وفي هباء، وأنه لا يزال في سخط الله وغضبه، وإن مات على ذلك كان في الآخرة من الخالدين في النار، وهكذا من أشرك وكفر بعد إسلامه وارتد بعد إيمانه فهو مشرك كافر ولو زعم أنه مسلم، فهذه النصوص تتناولها ويدخل بها فيها من الوعيد الشديد لمن كفر بالله وأشرك في عبادته.

ثم يقال أيضاً: أليس ما قام به المسلم الذي ارتد بعبادة غير الله هو عين الفعل الذي بين الله في كتابه ورسوله ﷺ في ستمه أن من وقع فيه فقد جعل مع الله آلهة أخرى وحكم على أصحابه بالكفر والشرك؟!

كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۖ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ۚ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ٧٢ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحِيدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا



مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٧٧﴾ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ مِنَ الطَّعَامِ أَنْظَرُ كَيْفَ بُنِيَ لَهُمُ الْأَلْبَتُّ ثُمَّ أَنْظَرُ أَنَّ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٨﴾ قُلْ أَعْبُدُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُم ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿المائدة: ٧٢-٧٦﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرَ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لَا أُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ إِلَيْكُمْ لِتَشْهَدُونَ أَتَى مَعَ اللَّهِ إِلَهَةٌ أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَجِدْ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿الأنعام: ٢٩﴾.

وقال تعالى: ﴿أَتَدْعُوا مَّا أَوْحَى إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿الأنعام: ١٠٦﴾.

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾ قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَنَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿التوبة: ٢٨-٣١﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنِّي أُمِرْتُ بِاللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١﴾ يُزِيلُ الْمَلَكُةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴿٢﴾ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿النحل: ١-٣﴾.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَازَهُبُونَ ٥١﴾ وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ٥٢﴾ وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَلٍ فِيمَنَ اللَّهُ ثُمَّ إِذَا مَنَّكُمُ الضَّرَّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرِعُونَ ٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضَّرُّ عَنْكُمُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ٥٤﴾ [النحل: ٥١-٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصاص: ٨٨].

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَلَمْ يَلَهُ غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣].

وغير ذلك من الآيات والنصوص في الكتاب والسنة.

فمن تدبر ذلك انقضت عنه غشاوة التلبيس، إلا من ران على قلبه بما أشرب من هوى وبدعة، وإلا كيف تخفى هذه المسألة على العامي الذي يقرأ كتاب الله، كيف بطالب العلم، كيف بالعالم! فأني نص في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ يدل على أن المسلم إذا كفر بالله وأشرك بعبادة الله لا تنزل عليه هذه النصوص وأمثالها، ويقال هذه النصوص نزلت في الكفار الأصليين!

بل الكتاب والسنة والإجماع - كما تقدم بيانه - كل ذلك يدل على أن من أشرك بعد إسلامه تنزل عليه أساء وأحكام المشركين التي ثبتت في نصوص الكتاب والسنة، وأنه لا فرق في الحكم في تكفير المشركين بين المشرك الأصلي والمترد بعد إسلامه، ولا فرق في وجوب البراءة من الشرك وأهله ومعاداتهم وجهادهم بين من كان مشركاً كافراً أصلياً ومن كان متردداً كافراً بعد إسلامه.

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هذه المسألة العظيمة، وقد نبه الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه المسألة في كتابه مفيد المستفيد حيث يقول



رَحِمَهُ اللهُ: «وتمام الكلام في هذا أن يقال الكلام هنا في مسألتين:

* المسألة الأولى: أن يقال هذا الذي يفعله كثير من العوام عند قبور الصالحين ومع كثير من الأحياء والأموات والجن، من التوجه إليهم ودعائهم لكشف الضر، والنذر لهم لأجل ذلك، هل هو الشرك الأكبر الذي فعله قوم نوح ومن بعدهم إلى أن انتهى الأمر إلى قوم خاتم الرسل قريش وغيرهم، فبعث الله الرسول وأنزل الكتب ينكر عليهم ذلك ويكفرهم ويأمر بقتالهم حتى يكون الدين كله لله؟ أم هذا شرك أصغر وشرك المتقدمين نوع غير هذا؟ فاعلم أن الكلام في هذه المسألة سهل على من يسره الله عليه بسبب أن علماء المشركين اليوم يقولون أنه الشرك الأكبر ولا ينكرونه، إلا ما كان من مسيلمة الكذاب وأصحابه كابن إسماعيل وابن خالد مع تناقضهم في ذلك واضطرابهم، فأكثر أحوالهم يقولون أنه الشرك الأكبر ولكن يعتذرون بأن أهله لم تبلغهم الدعوة، وتارة يقولون لا يكفر إلا من كان في زمن النبي ﷺ، وتارة يقولون: إنه شرك أصغر وينسبونه لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في المدارج كما تقدم، وتارة لا يذكرون شيئا من ذلك، بل يعظمون أهله وطيقتهم في الجملة، وأنهم خير أمة أخرجت للناس، وأنهم العلماء الذين يجب رد الأمر عند التنازع إليهم، وغير ذلك من الأقاويل المضطربة. وجواب هؤلاء كثير في الكتاب والسنة والإجماع، ومن أصرح ما يجاوبون به إقرارهم في غالب الأوقات أن هذا هو الشرك الأكبر، وأيضا إقرار غيرهم من علماء الأقطار، مع أن أكثرهم قد دخل في الشرك، وجاهد أهل التوحيد، لكن لم يجدوا بدا من الإقرار به لوضوحه.

* المسألة الثانية: الإقرار بأن هذا هو الشرك الأكبر، ولكن لا يكفر به إلا من أنكر الإسلام جملة، وكذب الرسول والقرآن، واتبع يهودية أو نصرانية أو غيرهما، وهذا هو الذي يجادل به أهل الشرك والعناد في هذه الأوقات، وإلا المسألة الأولى قل الجدل فيها والله الحمد لما وقع من إقرار علماء الشرك بها. فاعلم أن تصور هذه المسألة تصورا حسنا يكفي في إبطالها من غير دليل خاص لوجهين، الأول: أن مقتضى قولهم أن الشرك بالله

وعباداة الأصنام لا تأثير لها في التكفير لأن الإنسان إن انتقل عن الملة إلى غيرها وكذب الرسول والقرآن فهو كافر وإن لم يعبد الأوثان كاليهود، فإذا كان من انتسب إلى الإسلام لا يكفر إذا أشرك الشرك الأكبر لأنه مسلم يقول لا إله إلا الله ويصلي ويفعل كذا وكذا، لم يكن للشرك وعبادة الأوثان تأثير، بل يكون ذلك كالسواد في الخلقة أو العمى أو العرج، فإن كان صاحبها يدعي الإسلام فهو مسلم وإن ادعى ملة غيرها فهو كافر، وهذه فضيحة عظيمة كافية في رد هذا القول الفظيع. الوجه الثاني: أن معصية الرسول ﷺ في الشرك وعبادة الأوثان بعد بلوغ العلم كفر صريح بالفطر والعقول والعلوم الضرورية، فلا يتصور أنك تقول لرجل ولو من أجهل الناس وأبلدهم: ما تقول فيمن عصى الرسول ﷺ ولم ينقل له في ترك عبادة الأوثان والشرك مع أنه يدعي أنه مسلم متبع؟ إلا ويبادر بالفطرة الضرورية إلى القول بأن هذا كافر من غير نظر في الأدلة أو سؤال أحد من العلماء، ولكن لغلبة الجهل وغربة العلم وكثرة من يتكلم بهذه المسألة من الملحدين، اشتبه الأمر فيها على بعض العوام من المسلمين الذين يحبون الحق، فلا تحقرها وأمعن النظر في الأدلة التفصيلية، لعل الله أن يمن عليك بالإيمان الثابت، ويجعلك أيضا من الأئمة الذين يهدون بأمره. فمن أحسن ما يزيل الإشكال فيها ويزيد المؤمن يقينا ما جرى من النبي ﷺ وأصحابه والعلماء بعدهم فيمن انتسب إلى الإسلام» اهـ^(١).

وعلى ذلك تقرير علمائنا جزاهم الله عنا وعن المسلمين خيرا، فهم على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في أن المسلم إذا ارتد وكفر بالله وأشرك في عبادته يجب على المسلم اعتقاد كفره ولو صلى وصام وزعم أنه مسلم متى علم وقوع الكفر والشرك منه، وأنه لا فرق في ذلك بين المشرك الأصلي والمترد بعد إسلامه.

فمن لم يكفره فإنه يكفر؛ لأن هذا فيه رد للنصوص القطعية من الكتاب والسنة والإجماع في أن من صرف العبادة لغير الله أو رد كتاب الله أو أنكر ما هو معلوم من

(١) مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد (ص: ٣٠٦-٣٠٨).

الدين بالضرورة أنه كافر، فمن لم يكفره بحجة أنه مسلم أو أنه جاهل أو نحو ذلك يبين له ويوضح له أن حكم المسلم إذا ارتد حكم المشرك عمومًا، وكحكم اليهود والنصارى والوثنيين وغيرهم، وأنه يجب على المسلم اعتقاد كفر المشركين وكل من دان بغير دين الإسلام أو صرف شيئًا من العبادات لغير الله، والبراءة منهم ومعاداتهم، فإن أصر على عدم تكفيرهم ونافح عنهم وأوجد لهم المعاذير التي يدرأ بها عنهم الحكم بتكفيرهم فهو كافر مثلهم لأنه مكذب للقرآن والسنة وإجماع العلماء الذي دل على أن من كَفَرَ بعد إسلامه كمن أشرك بالله واتخذ من دونه الأولياء والأموات والغائبين يتوسل بهم ويستغيث فيهم ويدعوهم مع الله أنه كافر ولو صلى وصام وحج وزعم أنه مسلم.

وللجنة الدائمة تقريرات في هذه المسألة إضافة لما تقدم نقله، فمن ذلك:

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «من فعل أو قال أو اعتقد ما يقتضي الكفر حكم بكفره، وعُومِلَ معاملة الكفار، معيّنًا كان أو غير معيّن، لعموم الأدلة، كمن دعا غير الله أو ذبح لغير الله أو تكلم بكلام الكفر، كمن سب الله أو رسوله أو استهزأ بشيء من الدين، فإنه يحكم بكفره ويستتاب، فإن تاب وإلا وجب على ولي أمر المسلمين قتله مرتدًّا» اهـ^(١).

وبين علماء اللجنة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ أن قول العاذرين للقبورين قول كفري يبين لصاحبه، فإن أصر كفر لعدم تكفيره القبورين. قالوا جزاهم الله عن المسلمين خيرًا: «لا يجوز لطائفة الموحدين الذين يعتقدون كفر عباد القبور أن يكفروا إخوانهم الموحدين الذين توقفوا في كفرهم حتى تقام عليهم الحجة؛ لأن توقفهم عن تكفيرهم له شبهة، وهي اعتقادهم أنه لا بد من إقامة الحجة على أولئك القبورين قبل تكفيرهم، بخلاف من لا شبهة في كفره كاليهود والنصارى والشيوعيين وأشباههم، فهؤلاء لا شبهة في كفرهم ولا في كفر من لم يكفرهم» اهـ^(٢).

(١) فتاوى اللجنة (١/٤١٨).

(٢) فتاوى اللجنة (٢/١٤٧-١٥١).



ففي هذه الفتوى بيان من اللجنة الدائمة للإفتاء أن عدم تكفير عباد القبور قول كفري، وأن من لم يكفر القبورين ورَّعَمَ أن قول العلماء: (من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم)، أن هذا في الكفار الأصليين وليس في المسلم إذا تلبس بالشرك الأكبر، فمن كان هذه حاله وهذا قوله فإنه يبين له فإن أصر على عدم تكفير القبورين بزعم أنهم جهال ونحو ذلك فيكفر بذلك؛ لأن الحكم بإسلام القبورين وعدم تكفيرهم رد وتكذيب للقرآن والسنة التي بينت بيانا قطعياً كفرهم.

وقد بين هذه الفتوى الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ حيث سئل عنها فأجاب: «المقصود لا يُكْفَرُ الموحد الذي توقف عن تكفير عباد الأوثان حتى تقوم عليه الحجة هو، وحتى يبين له أسباب كفرهم، وحتى تتضح له أسباب كفرهم، هذا المقصود؛ لأنه قد يتوقف بحسب أنهم ليسوا بكفار، فإذا بين له ذلك واتضح له ذلك صار مثل من لم يكفر اليهود والنصارى، فمن قال: إن اليهود النصارى ليسوا كفاراً، وهو ممن يعرف الأدلة الشرعية ومن أهل العلم يبين له حتى يعرف أنهم كفار، وإذا شك في كفرهم كفر؛ لأن من شك في كفر الكافر الواضح كفره كفر» اهـ^(١).

وسئل الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: ما حكم من قال: إن من يدعون الأولياء الصالحين هم مسلمون؟

فأجاب: «حكمه أنه يبين له أن هذا كفر وضلال، إذا أصر صار كافراً مثلهم، يبين له كفرهم وضلالهم، والأدلة على ذلك: يقول الله جل وعلا: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] سبهم كفره، قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (١٣) ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٣-١٤] سمي دعاءهم شركاً،

(١) انظر موقع الشيخ على الإنترنت: <http://www.binbaz.org.sa/noor/٩٢٥٢>

يبين لهم أن دعاءهم واستغاثتهم بالأموات، هذا شرك المشركين، هذا شرك قريش مع اللات مع غيرهم من الصالحين ومع الملائكة، نسأل الله العافية والسلامة» اه^(١).

وسئل رَحِمَهُ اللهُ: هل كل من يقع في الشرك الأكبر يكون مشركاً، وتطبق عليه أحكام المشركين؟

فأجاب: «نعم، من كفر بالله صار كافراً، ومن أشرك بالله صار مشركاً، كما أن من آمن بالله ورسوله صار موحدًا مؤمنًا» اه^(٢).

فقد سُئِلَ رَحِمَهُ اللهُ: بأن هناك من الناس الطيبين من تكلم في المسجد حول هذا الأمر واستدل بآيات من القرآن، وأحاديث من السنة، فقال الإمام: إن هذه الآيات والأحاديث إنما هي في المشركين الأوائل، فهل آيات الشرك والكفر خاصة بالمشركين الأوائل أم تنطبق على كل من يعمل عملهم؟

فأجاب: «ليست خاصة بهم، بل هي لهم ولمن عمل أعمالهم، فالقرآن نزل لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة، فهو حجة الله على عباده إلى يوم القيامة، فقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]، هذا يعم من كان في زمانه وبعده إلى يوم القيامة، وقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، هذا يعم أهل مكة وأهل المدينة ويعم جميع الناس، كلهم منهيون أن يدعوا مع الله أحداً، في زمانه ﷺ وبعد ذلك إلى يوم القيامة.

وهكذا قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] هذا عام.

وهكذا قوله جل وعلا: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾

(١) فتاوى نور على الدرب (٢/ ٩٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩).

[سبأ: ٢٢]، هذا يعم جميع الخلاق كما يعم الأصنام ويعم جميع ما يعبد من دون الله.

وهكذا قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَذْعُوا الَّذِينَ زَعَمُوا مِن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٥٦) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَيْكَ رَيْبَهُمُ الْوَسِيلَةَ أُنْهَمُ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿[الإسراء: ٥٦-٥٧]، فهذا يعم جميع الناس.

وهكذا قوله سبحانه: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْعٍ﴾ (١٣) إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿[فاطر: ١٣-١٤] بين سبحانه أن المدعويين من دون الله من أصنام أو جن أو ملائكة أو أنبياء أو صالحين لا يسمعون دعاء من دعاهم: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾، وأنهم ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْعٍ﴾ وهو اللقافة التي على النواة، فهم لا يملكون ما يطلب منهم، ولا يستطيعون أن يسمعه: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ هذا كلام الحق، ثم قال: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ فلو فرض أنهم سمعوا لم يستجيبوا لعجزهم، ثم قال: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ﴾ فسمى دعاءه إياهم شركاً بهم، فوجب على أهل الإسلام أن يدعوا ذلك، وعلى كل مكلف أن يدع ذلك وألا يدعو إلا الله وحده، وهذا يعم جميع العصور من عصره ﷺ إلى آخر الدهر اه^(١).

وقد بين رحمه الله في جواب طويل الموقف من المسلم إذا وقع في ناقض من النواقض وارتد بعد إسلامه، بين ذلك بياناً شافياً تحلي به كل شبه، قال رحمه الله: «لقد دلت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة على وجوب البراءة من المشركين واعتقاد كفرهم، متى علم المؤمن ذلك واتضح له كفرهم وضلالهم، كما قال الله عز وجل في كتابه العظيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٥) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ

(١) انظر موقع الشيخ ٧٧٠٣/٧٧٠٣ <https://binbaz.org.sa/fatwas/> الرد-على-دعوى-ان-إيات-

الشرك-والكفر-خاصة-بالمشركين-والأوائل

سَيِّدِينَ ﴿٢٧﴾ وَصَلَّاهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ. لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿فاطر: ٢٦-٢٨﴾ لعلهم يرجعون إليها في تكفير المشركين والبراءة منهم، والإيمان بأن الله هو المعبود بالحق سُبحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقال عز وجل: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤]، فهذا هو دين إبراهيم وملة إبراهيم والأنبياء جميعاً، البراءة من عابدي غير الله واعتقاد كفرهم وضلالهم، حتى يؤمنوا بالله وحده سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، فالواجب على المسلم أن يتبرأ من عابدي غير الله، وأن يعتقد كفرهم وضلالهم حتى يؤمنوا بالله وحده سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، كما حكى الله عن إبراهيم والأنبياء جميعاً.

وهكذا قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والكفر بالطاغوت معناه البراءة من عبادة غير الله، واعتقاد بطلانها، وهذا الواجب على كل مكلف أن يعبد الله وحده، وأن يؤمن به ويعتقد أنه سبحانه هو المستحق للعبادة، وأن ما عبده الناس من دون الله، من أصنام أو أشجار أو أحجار، أو أموات أو جن أو ملائكة أو كواكب أو غير ذلك، أنه معبود بالباطل، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَكْذِبُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ الآية [الحج: ٦٢] من سورة الحج.

فالؤمن إذا علم أن فلائاً يعبد غير الله وجب عليه البراءة منه، واعتقاد بطلان ما هو عليه وتكفيره بذلك، إذا كان ممن بلغته الحجة، ممن كان بين المسلمين أو علم أنه بلغته الحجة، كما قال الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَوْحَى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذْكُرَكُم بِهِ. وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا بِهِ﴾ [إبراهيم: ٥٢] فالله أوحى القرآن إلى نبيه ﷺ وجعله بلاغاً للناس، فمن بلغه القرآن أو السنة، ولم يرجع عن كفره وضلاله وجب اعتقاد بطلان ما هو عليه وكفره.

ومنه هذا الحديث الصحيح، يقول عليه الصلاة والسلام: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به



إلا كان من أهل النار»، فبين عليه الصلاة والسلام أنه متى بلغه ما بعث به النبي ﷺ، ثم مات ولم يؤمن بذلك صار من أهل النار، يعني صار كافراً من أهل النار، لكونه لم يستجب لما بلغه عن الله وعن رسوله، وهذا هو معنى قوله سبحانه: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿هَذَا بَلَدٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ﴾.

وفي الصحيح، صحيح مسلم، عن طارق بن أشيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «من قال: لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم الله حرم ماله ودمه»، وفي لفظ آخر: «من وحده الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم الله حرم ماله ودمه» فجعل تحريم الدم والمال مربوطاً بقوله: لا إله إلا الله، وتوحيده الله وكفره بالطاغوت، فلا يحرم ماله ودمه حتى يوحد الله وحتى يكفر بالطاغوت، يعني حتى يكفر بعبادة غير الله، الطاغوت كل ما عبد من دون الله، يعني حتى يكفر بعبادة غير الله، ويتبرأ منها ويعتقد بطلانها، وهو معنى الآية الكريمة السابقة: ﴿مَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦] والذي يعلم الكافر وما هو عليه من الباطل، ثم لا يكفره أو يشك في كفره، معناه أنه مكذب لله ولرسوله غير مؤمن بما حكم الله عليه به من الكفر، فاليهود والنصارى كفار بنص القرآن ونص السنة.

فالواجب على المكلفين من المسلمين اعتقاد كفرهم وضلالهم، ومن لم يكفرهم أو شك في كفرهم يكون مثلهم؛ لأنه مكذب لله ولرسوله، شك فيما أخبر الله به ورسوله، وهكذا من شك في الآخرة، بأن شك هل هناك جنة (ولا) ما هناك جنة؟ هل هناك نار (ولا) ما هناك نار؟ هل هناك بعث (ولا) ما هناك بعث؟ يعني عنده شك، هل هناك بعث ونشور؟ هل يبعث الله الموتى؟ هل هناك جنة؟ هل هناك نار؟ ما عنده إيمان ويقين، بل عنده شك، هذا يكون كافراً، حتى يؤمن بالبعث والنشور وبالجنة والنار، وأن الله أعد الجنة للمؤمنين، وأعد النار للكافرين، لا بد من إيمانه بهذا بإجماع المسلمين.

وهكذا من شك في أن الله يستحق العبادة يكون كافراً بالله عزَّ وجلَّ؛ لأن الله سبحانه، يقول: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا تَدْعُوهُ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] ويقول سبحانه: ﴿وَفَضَىٰ رُبُّكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥]، والآيات في هذا كثيرة.

وهكذا من شك في الرسول ﷺ، وقال: لا أعلم أن محمداً رسول الله، أو ما هو برسول الله، عندي شك. يكون حكمه حكم من أنكر رسالته أو كذب به، يكون كافراً حتى يؤمن يقيناً أن محمداً رسول الله، وهكذا المرسلون الذين بينهم الله، كنوح وهود وصالح وموسى وعيسى وإبراهيم ونحوهم، من شك في رسالتهم أو كذبهم يكون كافراً، نسأل الله العافية.

وهكذا من استهزأ بالدين، ومن سب الدين أو استهزأ بالحدود يكون كافراً، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (١٥) لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، والذي يسب الدين ويسب الرسول مثل المستهزئ، أو أقبح وأكفر.

أما من ترك الصلاة ولم يحدد وجوبها فهذا فيه خلاف بين العلماء، منهم من يرى تكفيره وهو الصواب؛ لقول النبي ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»، وقوله ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة»، وقال آخرون من أهل العلم: إنه لا يكفر بذلك إذا كان لا يحدد وجوبها، بل يكون عاصياً، ويكون كافراً كافراً دون كفر وشركاً دون شرك، لكن لا يكون كافراً كافراً أكبر. هذا قاله جمع من أهل العلم، ومن شك في كفر هذا لا يكون كافراً لأجل الخلاف الذي فيه، من شك في كفر تارك الصلاة ولم يحدد وجوبها لا يكون كافراً، بل هذا محل اجتهد بين أهل العلم، فمن عرف بالأدلة الشرعية أنه كافر وجب عليه تكفيره، ومن شك في ذلك ولم

تظهر له الأدلة، ورأى أنه لا يكفر كفراً أكبر بل كفراً أصغر، هذا معذور في اجتهاده ولا يكون كافراً بذلك.

أما من جحد وجوبها، وقال: الصلاة غير واجبة! هذا كافر عند الجميع، ومن شك في كفره فهو كافر نعوذ بالله، وهكذا من قال: إن الزكاة لا تجب، وجحد وجوبها، أو صيام رمضان جحد وجوبه، أو قال: إن الحج مع الاستطاعة لا يجب، هذا يكفر بذلك؛ لأنه مكذب لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، ومكذب لإجماع المسلمين فيكون كافراً، ومن شك في كفره فهو كافر بعد ما يبين له الدليل، ويوضح له الأمر يكون كافراً بذلك؛ لكونه كذب الله ورسوله، وكذب إجماع المسلمين.

وهذه أمور عظيمة يجب على طالب العلم الثبوت فيها وعدم العجلة فيها، حتى يكون على بينة وعلى بصيرة، وهكذا العامة يجب عليهم أن يتثبتوا وألا يقدموا على شيء حتى يسألوا أهل العلم، وحتى يتبصروا؛ لأن هذه المسائل عظيمة، مسائل تكفير ليست مسائل خفيفة، بل مسائل عظيمة.

فالواجب على أهل العلم وعلى طلبة العلم أن يوضحوها للناس بالأدلة الشرعية، والواجب على من أشكل عليه شيء ألا يعجل، وأن ينظر في الأدلة، وأن يسأل أهل العلم حتى يكون على بصيرة، وعلى بينة في ذلك، رزق الله الجميع التوفيق والهداية والعلم النافع والعمل الصالح» اهـ^(١).

وسئل رحمه الله: هل كل من يقع في الشرك الأكبر يكون مشركاً، وتطبق عليه أحكام المشركين؟

فأجاب: «نعم، من كفر بالله صار كافراً، ومن أشرك بالله صار مشركاً، كما أن من آمن بالله ورسوله صار موحداً مؤمناً، أما من لم تبلغه الدعوة، فهذا لا يقال له مؤمن ولا كافر، ولا يعامل معاملة المسلمين، بل أمرهم إلى الله يوم القيامة، وهم أهل الجهل الذين ما

بلغتهم الدعوة، هؤلاء يمتحنون يوم القيامة، يبعث الله إليهم عنقاً من النار، ويقال ادخلوا، فمن أجاب صار عليه برّكاً وسلاماً، ومن لم يجب يدخل النار، نسأل الله العافية.

المقصود: أن من بلغته الدعوة، ولم يؤمن ولم يسلم فهو كافر عدو لله» اه^(١).

وقال شيخنا صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: «الذي يشك في كفر المشركين عموماً سواء كانوا من الوثنيين أو اليهود والنصارى أو من المتسبين للإسلام وهم يشركون بالله يجب اعتقاد كفرهم، فكل من أشرك بالله وعبد معه غيره من الأشجار، والأحجار، والأصنام، والأوثان، والقبور، والأضرحة فإنه مشرك كافر، يجب تكفيره، حتى لو كان يدعي الإسلام ويقول لا إله إلا الله محمداً رسول الله؛ لأن الشرك يبطل الشهادتين ويناقض الإسلام، ويفسد التوحيد.

فيجب على المسلم أن يكفر المشركين، الذين يعبدون غير الله سواء كانوا من العرب أو من العجم، سواء كانوا من اليهود والنصارى أو من المتسبين للإسلام، هذه عقيدة ليس عليها مساومة، فمن لم يكفر المشركين فإنه يكون مرتداً كافراً مثلهم؛ لأنه تساوى عنده الإيمان والكفر، لا يفرق بين هذا وهذا، فهذا كافر» اه^(٢).

وسئل حفظه الله: هل تكفير الكافر خاص بالكافر الأصلي، أم الكافر المرتد؟

فأجاب: «تكفير الكفار عام، في الكافر الأصلي والكافر المرتد، فكلهم يعاملون معاملة واحدة، إلا أن الكافر المرتد يستتاب، فإن تاب وإلا يقتل، وأما الكافر الأصلي فتجوز معاهدته» اه^(٣).

وقال حفظه الله في شرحه على النواقض المطبوع ضمن سلسلة شرح الرسائل تعليقاً على قول الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ: (الثالث: من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٩).

(٢) دروس في شرح نواقض الإسلام عناية محمد بن فهد الحصين (ص: ٨٠).

(٣) دروس في شرح نواقض الإسلام عناية محمد بن فهد الحصين (ص: ٩٥).

أو صحح مذهبهم (كفر)، قال حفظه الله: «هذه مسألة خطيرة جداً يقع فيها كثير من المنتسبين للإسلام، من لم يكفر المشركين، يقول: أنا والله الحمد ما عندي شرك، ولا أشرك بالله ولكن الناس لا أكفرهم.

نقول له: أنت ما عرفت الدين يجب أن تكفر من كفره الله، ومن أشرك بالله عَزَّوَجَلَّ، وتبرأ منه كما تبرأ إبراهيم من أبيه وقومه وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٧﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٦٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].

(أو صحح مذهبهم) وهذه أشد، إذا صحح مذهبهم، أو قال في الذي يعملونه فيه نظر، هذا من اتخاذ وسائل، أو يقول: هؤلاء جهال وقعوا في هذا الأمر عن جهل ويدافع عنهم فهو أشد كفرًا منهم؛ لأنه صحح الكفر، وصحح الشرك، أو شك،

فنقول له: كونك تابعًا للرسول ﷺ، والرسول جاء بتكفير المشركين وقتالهم واستباحة أموالهم ودمائهم، وقال: «أمرت أن أقاتل الناس ليقولوا لا إله إلا الله» رواه البخاري، «بعثت بالسيف حتى يعبد الله» [رواه مسلم]، ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونُوا لِلدِّينِ كُلِّهِ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩] يعني: شرك» اه^(١).

هذا ما قرره علمائنا تبعًا لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَخْذًا بنصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء، خلافاً لما يقرره المبطلون.

وعليه: يتبين حقيقة تقرير الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ويتبين بطلان شبهة الملبسين بالتهوكون في أن القول بأن من شك في كفر الكافر أو لم يكفره أنها خاصة بالكافر الأصلي ولا يدخل فيها المسلم الذي ارتد بعد إسلامه. والله المستعان.





الفروق السابع:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وإن وردت عنهم عبارات يفهم منها التوقف في تكفير بعض أعيان من تلبس بالشرك، ممن مات قبل الدعوة، أو عرف عنهم الجهل وعدم قيام الحجة الرسالية؛ فإنهم لا يحكمون بإسلام المشرك مع بقاءه على الشرك وعدم توبته منه، خلافا لما يقرره مخالفوهم



فقد تقدم البيان بالدليل من الكتاب والسنة وبما قرره العلماء وأجمعوا عليه، أن الله تعالى أقام الحجة على المكلفين بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وأن المجبة قد انقطعت، فلا عذر لمن بلغه القرآن وأدرك بعلمه إرسال الرسل فأعرض فوقع فيها وقع فيه من الشرك بالله والكفر به، وغير ذلك من نواقض الإسلام القولية والعملية والاعتقادية، ومن ذلك قول تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (٣٥) لَيْكِنَ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا (٣٦) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿[النساء: ١٦٥-١٦٧].

فمن أعرض عن حجة الله التي أرسل بها رسله، وهو الوحي، ولم ينقد فلا حجة له ولا عذر له عالماً أو جاهلاً أو مقلداً، ما دام أعرض مختاراً متبعاً هواه ومنقاداً لما تخليه عليه شياطين الإنس والجن.

وتقدم البيان الكافي الشافي -إن شاء الله- بالأدلة من الكتاب والسنة وإجماع العلماء، أن كل مكلف يأخذ اسم وحكم فعله، فمن أسلم لله وانقاد له ظاهراً وباطناً سُمي مسلماً، ومن كفر بالله وأشرك بعبادته سمي كافراً مشركاً، كما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَجْهًا فَأَنزِلُ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُرْسِلْتُ أَنْ أَكُونَ

أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿[الأنعام: ١٤]﴾ فسمى من اتخذ إلهاً غير الله مشركاً، ومن عبد الله مسلماً.

وكما قال تعالى: ﴿قُلْ أَتَىٰ شَيْءٌ أَكْبَرَٰ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُذَيِّدَكُمْ بِهِ. وَمَنْ بَلَغَ أَيْمَنُكُمْ لِلشَّهَادَةِ أَنْ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةٌ أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] فسمى من جعل مع الله آلهة أخرى مشركاً.

والنصوص في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ظاهرة في أن المسلم من أسلم لله وكان حنيفاً متبرئاً من الشرك وأهله، والمشرک من صرف العبادة لغير الله وقد تقدم بيان ذلك.

وتنزيل الأسماء والأحكام على أصحابها مما تعبدنا الله به، فلا يجوز أن نسمي من أشرك مسلماً، ولا من هو مسلم مشركاً من غير بينة تدل على ذلك، هذا ما أمرنا الله به.

ووصف المسلم بالمشرك ووصف المشرك بالمسلم من الافتراء على الله، والكذب عليه، إذ إن الكلام في ذلك من الكلام في الدين، وموالة المؤمنين والشهادة لهم بالإسلام، ومعاداة المشركين والشهادة عليهم بالشرك من دين الله، ولا يجوز أن يتكلم في ذلك إلا وفق ما أمر الله به وشرعه.

وقد نهانا الله ورسوله ﷺ عن الكذب والافتراء في دين الله وتحليل الحرام وتحريم الحلال والقول عليه بغير علم، هذا من حيث العموم ونهانا عن مساواة أهل الإيذان بأهل الكفر في آيات كثيرة:

- قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْعُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَقْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

- وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

- وقال تعالى: ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَىٰ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ٥٠].
- وقال تعالى: ﴿ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنْ اللَّهُ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [يونس: ٦٠].
- وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [يونس: ٦٩].

- وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٠]

- وقال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَقْتَرُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

ففي هذه النصوص أشد التحذير من القول على الله بغير علم وأعظم ما يكون من ذلك التحليل والتحريم، ومن أعظم ذلك الحكم على الأعيان بالإسلام أو التكفير، فكل ذلك لا بد أن يكون جاريًا على ما أذن الله به وبينه في كتابه وأنزل على رسوله ﷺ.

والله تعالى فرق بين المسلمين والكافرين في الاسم والحكم والعاقبة، وبين أن المسلم ليس كالكافر، فلا يستوي من أسلم لله وآمن به، ومن كفر به وأشرك في عبادته.

قال تعالى: ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ۝١١ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَذَكَّرُ أَلَّا تُكْسِبُوا لَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٩-١٠٠].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَقْسَمِهِمْ نَعْمًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [الرعد: ١٦].



وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٣١) ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٢) ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوِي هَٰذَا بِلِّحْيَتِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٣) ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْنَىٰ كُمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٣-٧٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ (٣٤) ﴿وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ (٣٥) ﴿وَلَا الظُّلُمُ وَلَا النُّورُ﴾ (٣٦) ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مِّن فِي الْقُبُورِ﴾ (٣٧) ﴿إِنَّ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ١٩-٢٣].

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُم كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجناب: ٢١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَنَهُمْ أَنفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٣٨) ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ١٩-٢٠].

وقال تعالى: ﴿أَفَتَجْمَلُ الْتَّالِيِينَ كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٣٩) ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦].

ففي هذه الآيات وغيرها في كتاب الله وما ثبت في سنة رسول الله ﷺ وما ثبت من نصوص تقدم ذكرها في وجوب البراءة من الكافرين، ومعاداة المشركين، وتحريم التشبه بهم، أو أن يكون المسلم مثلهم، أو أن يركن إليهم، كل هذه الأدلة تدل على نفي التماثل والتشابه في الاسم والحكم والعاقبة بين المسلمين والمشركين، فكيف يُستَوَى بينهم، ويوصف المسلم بالمشرك، أو يوصف المشرك بالمسلم والله قد فرق بينهم؟!

تلك هي الفرية العظيمة والبلية الكبيرة، لاسيما إذا نسب لمذهب السلف ودعوة الإمام المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

فإن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ بينوا أن المشرك لا يسمى مسلماً ولو كان جاهلاً لم تبلغه الدعوة كما تقدم نقل كلامهم وما سيأتي نقله، غير أنه وردت بعض العبارات عن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة فَيَمُّ منها من لم يفهم نصوص الكتاب والسنة ولم يدرك حقيقة معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، ولم يتحقق معنى الإيمان والإسلام ومسامه وما يدخل فيه وما يخرج منه، ومنهم من لم يفهم كلام العلماء، في هذه المسألة العظيمة بسبب كلمات مجملة أو لفظة مشتبهة، فاختلط عليه الأمر بسبب هواه أو عدم تدقيقه فقرر بعضهم: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أن المسلم إذا وقع في الشرك فالأصل أن يحمل على الإسلام، فلا يخرج من هذا الأصل حتى يبين له ويناقش وتقام عليه الحجة ويسعى إليه بالإقناع، فإن لم يقبل وأصر على الشرك بعد انتفاء الشبهة المانعة مع إقناعه بالمعلوم فأصر فهو مشرك! وإن لم تنتفي الشبهة المانعة ولم يحصل إقناعه بالمعلوم فهو مسلم موحد!

فما احتج به المبطلون في محاماتهم عن الزنادقة وعباد القبور والشهادة لهم بالإسلام مع ما هم واقعون فيه من الشرك بالله والكفر به، ونسبة ذلك للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قول الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أركان الإسلام الخمسة: أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة، فالأربعة إذا أقر بها، وتركها تهاوتاً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها فلا نكفره بتركها. والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود، ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو: الشهادتان. وأيضا: نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر.

فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع:

• النوع الأول: من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله، الذي أظهرناه للناس، وأقر أيضاً أن هذه الاعتقادات في الحجر، والشجر، والبشر، الذي هو دين غالب الناس، أنه الشرك بالله، الذي بعث الله رسوله ﷺ ينهى عنه، ويقاقل أهله، ليكون الدين كله لله، ومع ذلك لم يلتفت إلى التوحيد، ولا تعلمه، ولا دخل فيه، ولا ترك الشرك، فهو كافر، نقاتله

بكفره؛ لأنه عرف دين الرسول فلم يتبعه، وعرف الشرك فلم يتركه، مع أنه لا يبغض دين الرسول، ولا من دخل فيه، ولا يمدح الشرك، ولا يزينه للناس.

* النوع الثاني: من عرف ذلك، ولكنه تبين في سبب دين الرسول، مع ادعائه أنه عامل به، وتبين في مدح من عبد يوسف، والأشقر، ومن عبد أبا علي، والخضر، من أهل الكويت، وفضلهم على من وحد الله، وترك الشرك، فهذا أعظم من الأول، وفيه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، وهو من قال الله فيه: ﴿وَإِنْ تَكُونُوا تَأْمِنُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَبِلُوا إِلَهَ الْكَافِرِ إِنَّهُمْ لَا يَأْمِنُونَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ﴾ [التوبة: ١٢].

* النوع الثالث: من عرف التوحيد، وأحبه، واتبعه، وعرف الشرك، وتركه، ولكن يكره من دخل في التوحيد، ويجب من بقي على الشرك، فهذا أيضاً: كافر، فيه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا عَنْهُ﴾ [محمد: ٩].

* النوع الرابع: من سلم من هذا كله، ولكن أهل بلده يصرحون بعداوة أهل التوحيد، واتباع أهل الشرك، وساعين في قتالهم، ويتعذر أن ترك وطنه يشق عليه، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده، ويجاهد بباله، ونفسه، فهذا أيضاً كافر، فإنهم لو يأمرونه بترك صوم رمضان، ولا يمكنه الصيام إلا بفراقهم، فعل، ولو يأمرونه بتزوج امرأة أبيه، ولا يمكنه ذلك إلا بفراقهم، فعل، وموافقتهم على الجهاد معهم بنفسه وماله، مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله أكبر من ذلك بكثير، كثير، فهذا أيضاً كافر، وهو من قال الله فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ كَافِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا بَكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوا إِلَى الْآفِنَةِ أَنْزَلْنَا إِلَهُكُمْ فِيهَا فَإِنْ تَمَّ يَعْتَرِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْبِلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا نُبِيًّا﴾ [النساء: ٩١]. فهذا الذي نقول.

وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على

من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله.

وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالها، لأجل جهلهم، وعدم من بينهم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟ ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بَهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

بل نكفر تلك الأنواع الأربعة، لأجل محادتهم لله ورسوله، فرحم الله امرأ نظر نفسه، وعرف أنه ملاق الله، الذي عنده الجنة، والنار، وصلى الله على محمد وآله، وصحبه وسلم» اه^(١).

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإني أقول: إن اختلاف العلماء نقمة، وإني أكفر من توسل بالصالحين، وإني أكفر البوصيري لقوله: يا أكرم الخلق، وإني أقول: لو أقدر على هدم قبة رسول الله ﷺ لهدمتها، ولو أقدر على الكعبة لأخذت ميزابها، وجعلت لها ميزابا من خشب، وإني أحرم زيارة قبر النبي ﷺ، وإني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهما، وإني أكفر من حلف بغير الله، وإني أكفر ابن الفارض، وابن عربي، وإني أحرق دلائل الخيرات، وروض الرياحين، وأسميه روض الشياطين!

جوابي عن هذه المسائل أن أقول: سبحانك هذا بهتان عظيم؛ وقبله من بهت محمدا ﷺ أنه يسب عيسى ابن مريم، ويسب الصالحين، فتشابهت قلوبهم بافتراء الكذب، وقول الزور، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقْرَأُ الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِحُكْمِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾، [النحل: ١٠٥]. بهتوه ﷺ بأنه يقول: إن الملائكة وعيسى وعزيرًا في النار فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] اه^(٢).

(١) الدرر السنية (١/ ١٠٠-١٠٤).

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٤).



فهذان النقلان من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وغيرهما يستشهد بهما بعض من لا يدري ولم يحقق أدلة الكتاب والسنة وكلام الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ، في زعمه أن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ يحكم بإسلام الزنادقة القبورين!

ونقول: سبحانهك هذا بهتان عظيم! فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ لا يحكم بإسلام القبورين، وإنما يقرر أن من لم تبلغه الحجة الرسالية فوقع في المكفرات أنه يتوقف في تكفيره، فلا يحكم بكفره الكفر الموجب للعذاب، وهو كفر من قامت عليه الحجة الرسالية، هذا هو معنى التوقف في تكفير الجاهل لعدم من ينبهه، فيكون حاله حال أهل الفترة، الذين تجري عليهم أحكام الكفار في الدنيا، أما في الآخرة فلعدم بلوغ الحجة الرسالية يمتحنون كما تقدم بيانه، هذا معنى التوقف في كلامه رَحِمَهُ اللهُ، يدرك ذلك من يتأمل نصوصه وتقريراته ويعرف الأدلة من الكتاب والسنة والقواعد الشرعية التي بنى عليها أقواله في تكفير المعين من عباد القبور ومن ارتكب ناقضاً من نواقض الإسلام، والتي يكررها في رسائله ومكاتباته ومؤلفاته، ومن ذلك ما كتبه في رسالته القواعد الأربع، وكشف الشبهات، ومفيد المستفيد، وستة مواضع من السيرة النبوية، ومعنى الطاغوت، ونواقض الإسلام، وما كتبه في رسائله الشخصية وردوده على المعارضين للدعوة مما هو معلوم مشهور منشور، ومنه ما نقلته في هذه الرسالة.

فهو رَحِمَهُ اللهُ يتوقف في كفر من هذه حاله كمن نشأ في بادية بعيدة، أو حديث عهد بإسلام، أو نحو ذلك، فلا يحكم بكفره الكفر الموجب للعذاب إلا بعد التعريف، أي أن تقوم عليه الحجة الرسالية، فيصر على فعله الكفري من الشرك بالله والكفر به، اتباعاً للهوى، أو أخذاً بالشبهات، أو كبراً وعناداً، أو لغير ذلك من الأعذار والأسباب، لا ما يصوره الغالطون أن الشيخ يحكم بإسلام كل معين ممن يشهد أن لا إله إلا الله إذا وقع في الشرك بالله، حتى يناقش بعينه، ولو بلغت الحجة ولو عاش في بلاد المسلمين، ولو كان حافظاً للقرآن، ولو كان متضللاً بعلوم العربية، حتى يفهم معنى الشرك والإسلام وأن ما وقع فيه كفر ناقل من الإسلام، ولكنه لوجود شبه مانعة بسبب التقليد ودعايات أهل الضلال فلا يكفر حتى يتم إقناعه بالمعلوم فيصر ويعاند!

ولذلك يَبِّن رَحْمَةُ اللَّهِ مَا التبس على بعض الناس في هذه المسألة العظيمة بيانًا كافيًا شافيًا كما في رسالة منه إلى بعض تلامذته حيث حصل عندهم تردد واشتباه في تكفير عباد القبور من جهة أن أكثرهم جهال ومقلدة لم تقم عليهم الحجة، قال رَحْمَةُ اللَّهِ: «ما ذكرت من قول الشيخ ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ: «كل من جحد كذا وكذا، وقامت عليه الحجة...» وأنكم شاكون في هؤلاء الطواغيت وأتباعهم، هل قامت عليهم الحجة؟

فهذا من العجب، كيف تشكون في هذا وقد أوضحته لكم مرارًا؟! فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو الذي حديث عهد بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسألة خفية، مثل الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف، وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال، أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وبين فهم الحجة، فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين، لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها نوع آخر، وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها» اهـ^(١).

ونص رَحْمَةُ اللَّهِ على أن تسمية المشرك المرتد مسلمًا، أنه كفرٌ، فقد سئل رَحْمَةُ اللَّهِ ما نصه: في أهل بلد مرتدين، أو بادية، وهم بنو عم، ويحيي لهم ذكر عند الأمراء، فيتسبب بالدفع عنهم بعض أقاربهم مما هو عند المسلمين حمية دنيوية إما بطرح نكال، أو دفن نقائص المسلمين، أو يشير بكف المسلمين عنهم، هل يكون موالاتة نفاق، أو يصير كفرًا؟ فإن كان ما يقدر من نفسه أن يتلفظ بكفرهم، وسبهم، ما حكمه؟ وكذلك إذا عرفت هذا من إنسان، ماذا يجب عليك؟ أفتنا مأجورًا.

فأجاب بجواب طويل ونافع عظيم، ومما جاء فيه، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما قول السائل: فإن كان ما يقدر من نفسه أن يتلفظ بكفرهم وسبهم، ما حكمه؟

فالجواب: لا يخلو ذلك عن أن يكون شاكاً في كفرهم أو جاهلاً به، أو يقر بأنهم كفرة هم وأشباههم، ولكن لا يقدر على مواجهتهم وتكفيرهم، أو يقول: غيرهم كفار، لا أقول إنهم كفار، فإن كان شاكاً في كفرهم أو جاهلاً بكفرهم، بينت له الأدلة من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ على كفرهم، فإن شك بعد ذلك أو تردد، فإنه كافر بإجماع العلماء، على أن من شك في كفر الكافر، فهو كافر.

وإن كان يقرّ بكفرهم، ولا يقدر على مواجهتهم بتكفيرهم، فهو مداهن لهم، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا أَنْ تُنْذِرَهمْ فَيُذْهِبُوكَ﴾ [القلم: ٩]، وله حكم أمثاله من أهل الذنوب.

وإن كان يقول: أقول غيرهم كفار، ولا أقول هم كفار، فهذا حكم منه بإسلامهم، إذ لا واسطة بين الكفر والإسلام، فإن لم يكونوا كفاراً فهم مسلمون، وحيث أن سمي الكفر إسلاماً، أو سمي الكفار مسلمين، فهو كافر، فيكون هذا كافراً^(١).

فليس بعد هذا البيان من بيان! وفيما نقلته عنه في مباحث هذه الرسالة كفاية للمستبصر.

هذا من وجه، والوجه الآخر: أن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ بينوا معنى ما تقدم من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ فمن ذلك:

قال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللهُ: «جوابه للشریف: (ونكفره بعد التعريف إذا عرفناه وأنكر) قول صحيح؛ فإن العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ تعالى ذكروا أن المرتد يستتاب ويعرف، فإن أصر وأنكر يكفر بذلك، ولو كان المستتيب له من آحاد



أمراء المسلمين أو عامتهم؟ فكيف بقضائهم وعلمائهم؟ اه^(١).

فبين أن التعريف عند استتابة الإمام أو من ينبيه للمشرك الجاهل لإقامة الحججة الرسالية عليه ليرجع عن الشرك ويتوب إلى الله ويدبراً عنه موجب القتل بالكفر والشرك، وهذا يعني أن التعريف ليس لأجل أن يدبراً عنه حكم الكفر ظاهراً.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «المقصود أن يعلم مراد المعلم والمنبه والمرشد، ويعرف ذلك، وليس المقصود أن يتبين له الصواب في نفس الأمر، فإن كثيراً من أهل النار ما عرفوا الحق في الدنيا ولا تبين لهم، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْسُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ يَقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، وقال: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَصَدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، وقال: ﴿زَيْنًا لِّكُلِّ أَتَمِّ عَمَلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، وغير ذلك من الآيات الدالة على أنهم لم يعرفوا الكفر ولم يتصوروه، والذين قالوا: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانِي﴾ [البقرة: ١١١]، لم يعرفوا كفرهم وضلالهم. اه^(٢).

ولذلك نبه العلامة عبداللطيف رَحِمَهُ اللهُ في مواضع من كتابه «مصباح الظلام» وفي رده على الصحاف وفي ردوده على داود بن جرجيس وفي غيرها من المواضع، على خطأ تسمية المشرك مسلماً، مع نقله ما تقدم من كلام الإمام المجدد، وأنه يتوقف في كفر الجاهل الذي ليس عنده من ينبيهه، وأنه لم ييجزم بتكفيره، فمن ذلك:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «الحكم على المشرك الشرك الأكبر بالكفر مشهور عند الأمة، لا يكابر فيه إلا جاهل لا يدري ما الناس فيه من أمر دينهم، وما جاءت به الرسل. وقد أفرد هذه المسألة بالتصنيف غير واحد من أهل العلم، وحكى الإجماع عليها، وأنها من

(١) مصباح الظلام (١/١٩٩).

(٢) مصباح الظلام (٣/٥٦٣).

ضروريات الإسلام، كما ذكره تقي الدين ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، وصاحب (الفتاوى البزازیة)، وصنع الله الحلبي، والمقرزي الشافعي، ومحمد بن حسين النعمي الزبيدي، ومحمد بن إسماعيل الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وغيرهم من أهل العلم» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا عرفت هذا عرفت أن هذا المعارض خرج عن إجماع المسلمين بحكمه بإسلام هؤلاء المشركين، وأنه خطأ أهل الإسلام كافة، بل لازمه أنه خطأ من كفرهم من سائر رسل الله الكرام، والتزاع بيننا وبين هذا وأمثاله إنما هو في عبادة الأولياء والصالحين الذين عدلوا بربهم وسووا به غيره في خالص حقه، وشبهوا عبادة به في استحقاق الإلهية والعبادة» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «تسمية عباد القبور مسلمين؛ لأنهم يصلون ويصومون، ويؤمنون بالبعث، مجرد تعمية على العوام وتلييس، لينفق شركهم، ويقال بإسلامهم وإيمانهم، ويأبى الله ذلك ورسوله والمؤمنون» اهـ^(٣).

ونبه رَحِمَهُ اللهُ مبيناً أن التوقف في تكفير بعض من لم تبلغه الحجة الرسالية كأهل الفترة ونحوهم لا يعني دخولهم في مسمى المسلمين، فضلاً عن إجراء أحكام المسلمين عليهم، قال رَحِمَهُ اللهُ: «العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ جزم بكفر المقلدين لشييوخهم في المسائل المكفرة إذا تمكنوا من طلب الحق ومعرفته، وتأهلوا لذلك، فأعرضوا ولم يلتفتوا، ومن لم يتمكن ولم يتأهل لمعرفة ما جاءت به الرسل فهو عنده من جنس أهل الفترة ممن لم تبلغه دعوة رسول من الرسل، وكلا النوعين لا يحكم بإسلامهم ولا يدخلون في مسمى المسلمين، حتى عند من لم يكفر بعضهم وسيأتيك كلامه.

(١) مصباح الظلام (١/٥٢).

(٢) مصباح الظلام (٣/٥٢٧-٥٢٨).

(٣) الدرر السنية (١٢/٥٣٦).

وأما الشرك فهو يصدق عليهم، واسمه يتناولهم وأي إسلام يبقى مع مناقضة أصله؟ وقاعدته الكبرى شهادة أن لا إله إلا الله، وبقاء الإسلام ومسماه، مع بعض ما ذكر الفقهاء في باب حكم المرتد أظهر من بقاءه مع عباده الصالحين ودعائهم، ولكن العراقي يفر من أن يسمى ذلك عبادة ودعاء، ويزعم أنه توسل ونداء ويراه مستحباً، وهيئات هيئات اه^(١).

قال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «وأهل العلم والإيمان، لا يختلفون في أن من صدر منه قول، أو فعل، يقتضي كفره، أو شركه، أو فسقه، أنه يحكم عليه بما ظهر بمقتضى ذلك، وإن كان ممن يقر بالشهادتين، ويأتي ببعض الأركان اه^(٢)».

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الشيخ إنما كفر وقاتل وأخذ الأموال بأحداث لا تزال موجودة في الأمة تقل وتكثر، وأنها لا يكفر بها أحد، وأن تكفير الصحابة لمن كفروه من أهل الردة على اختلافهم، وتكفير علي للغلاة، وتكفيره للسحرة وقتلهم، وتكفير من بعدهم للقدورية ونحوهم، وتكفير من بعد أولئك للجهمية، وقتلهم للجعد بن درهم وجهم بن صفوان ومن على رأيهم، وقتلهم للزنادقة».

وهكذا في كل قرن وعصر من أهل العلم والفقه والحديث طائفة قائمة تكفر من كفره الله ورسوله، وقام الدليل على كفره لا يتحاشون عن ذلك، بل يرونه من واجبات الدين وقواعد الإسلام، وفي الحديث: «من بدل دينه فاقتلوه»، وبعض العلماء يرى أن هذا والجهاد عليه ركن لا يتم الإسلام بدونه.

وقد سلك سبيلهم الأئمة الأربعة المقلدون، وأتباعهم في كل عصر ومصر، وكفروا طوائف من أهل الأحداث، كالقرامطة والباطنية، وكفروا العبيدين ملوك مصر وقتلوهم وهم بينون المساجد، ويصلون ويؤذنون، ويدعون نصره أهل البيت، وصنف ابن الجوزي كتاباً سماه: النصر على مصر، ذكر فيه وجوب قتالهم، وردتهم.

(١) منهاج التأسيس والتقديس في الرد على شبهات داود بن جرجيس (ص: ٨٨-٨٩).

(٢) الدرر السنية (١٢/ ٣٤٥).



وقد عقد الفقهاء في كل كتاب من كتب الفقه المصنفة على مذاهبهم، أبواباً مستقلة في حكم أهل الأحداث التي توجب الردة، وسماه: باب الردة، وأكثرهم عرّفوا المرتد: بأنه الذي يكفر بعد إسلامه، وذكروا أشياء دون ما نحن فيه من المكفرات حكموا بكفر فاعلها، وإن صلى وصام، وزعم أنه مسلم.

وقال الشيخ عثمان الحنبلي صاحب حاشية المنتهى في عقيدته: (تتمة: الإسلام: الإتيان بالشهادتين مع اعتقادهما والتزام الأركان الخمسة إذا تعينت وتصديق الرسول ﷺ فيما جاء به، ومن جحد ما لا يتم الإسلام بدونه، أو جحد حكماً ظاهراً، أجمع على تحريمه أو حله إجماعاً قطعياً، أو ثبت جزماً كتحریم لحم الخنزير، أو حل خبز ونحوهما؛ كفر، أو فعل كبيرة، وهي ما فيها حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، أو داوم على صغيرة، وهي ما عدا ذلك؛ فسق) انتهى.

وهذا يعرفه صغار الطلبة فضلاً عن العلماء الممارسين، وهذا الأحمق يعد هذا باباً ضيقاً، ويسفه رأي الأئمة وعلماء الأمة ويجهلهم، وهو يزعم أنه ينصرهم. وما أحسن ما قيل:

لأن يعادي المرء عاقلاً خير له ** من أن يكون له صديق أحمق

والباب الذي يسع كل أحد هو الباب الشرعي، الذي عليه الداعي النبوي.

وأما إهمال الجهاد، وعدم تكفير المرتدين، ومن عدل بربه، واتخذ معه الأنداد والآلهة، فهذا إنما يسلكه من لم يؤمن بالله ورسوله، ولم يعظم أمره، ولم يسلك صراطه، ولم يقدر الله ورسوله حق قدره، بل ولا قدر علماء الأمة وأئمتها حق قدرهم، وهذا هو الحرج والضيق، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

والجهاد للمارقين والمرتدين وتكفيرهم داخل في مسمى الإسلام، بل هو من أركانه العشرة، كما نص عليه بعض المحققين، وفي الحديث: «وذروة سنامه الجهاد في



سبيل الله» فلا ينشرح له ويراه حقاً وواسعاً إلا صدر من أراد الله هدايته وتوفيقه، ويراه ضيقاً حرجاً من أراد الله أن يضلّه ويخزيه بين عباده المؤمنين.

هكذا يقرر الكلام هنا والقول في هذا الموضوع، لا ما زعمه من خسف الله قلبه، فعكس القضية، وراغم الأدلة الشرعية، والقوانين المحمدية، فبعداً لقوم لا يؤمنون» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أن هذا المعترض لم يتصور حقيقة الإسلام والتوحيد، بل ظن أنه مجرد قول بلا معرفة ولا اعتقاد، وإلا فالتصريح بالشهادتين والإتيان بها ظاهراً هو نفس التصريح بالعداوة والبغضاء، وما أحسن ما قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً * وأفنه من الفهم السقيم

ولأجل عدم تصوره أنكر هذا، ورد إلحاق المشركين في هذه الأزمان بالمشركين الأولين، ومنع إعطاء النظر حكم نظيره، وإجراء الحكم مع علته، واعتقد أن من عبد الصالحين ودعاهم وتوكل عليهم وقرب لهم القرابين مسلم من هذه الأمة؛ لأنه يشهد أن لا إله إلا الله ويبنى المساجد ويصلي، وأن ذلك يكفي في الحكم بالإسلام ولو فعل ما فعل من الشركيات، وحينئذ فالكلام مع هذا وأمثاله في بيان الشرك الذي حرمه الله ورسوله، وحكم بأنه لا يغفر، وأن الجنة حرام على أهله، وفي بيان الإيمان والتوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وحرم أهله على النار، فإذا عرف هذا وتصوره تبين له: أن الحكم يدور مع علته، وبطل اعتراضه من أصله، وانهدم بناؤه. قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وقال تعالى حاكياً عن أهل النار أنهم يقولون لأهلهم التي عبدت مع الله: ﴿ تَأْتِيهِمْ مِنْكُمْ أَجْرٌ مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] ومعلوم أنهم ما سووهم بالله في الخلق والرزق والتدبير، وإنما هو في المحبة والخضوع والتعظيم والخوف والرجاء، ونحو ذلك من العبادات.

وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهذا حب عبادة وتأله وتعظيم، ولهذا ونحوه كفرهم الله تعالى وأباح دماءهم وأموالهم ونساءهم لعباده المؤمنين حتى يسلموا، ويكون الدين كله لله، فالنزاع في هذا.

فمن عرف هذا الشرك وحقيقته، وعرف مسمى الدعاء لغة وشرعاً، وعرف أن تعليق الحكم في هذه الآيات على الشرك والدعاء يؤذن بالعلّة؛ تبين له الأمر، وزال عنه الإشكال، ومن يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

فمن عبد غير الله، وعدل بربه، وسوى بينه وبين غيره في خالص حقه؛ صدق عليه أنه مشرك ضال غير مسلم، وإن عمر المدارس، ونصب القضاة، وشيد المنار، ودعا بداعي الفلاح؛ لأنه لا يلتزمه، وبذل الأموال، والمنافسة على صورة العمل مع ترك حقيقته لا تقتضي الإسلام، ولأهل الكتاب في عمارة البيع والكنائس والصوامع اجتهاد عظيم، ومحبة شديدة، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفَّاءُ لِلْعَذَابِ سُبُوغًا لَّيْلًا نَّحْمَلُهَا نَزْلًا مِنَ السَّمَاءِ عَلَى سَاقٍ نَّهْنُمُوهَا ﴾ [التوبة: ١٩]، وقد أجمع العلماء: أن الإيمان الذي دلت عليه شهادة أن لا إله إلا الله شرط في كل عمل، فالاحتجاج بهذه الأفعال، أعني بناء المساجد والمدارس ونصب القضاة، لا يصدر إلا عن جاهل أو ملبس^(١).

(١) مصباح الظلام (١/ ٧٢-٧٥).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما قوله: (وليس القصد احتجاجاً على الفعل، وإنما هو دفعاً عن التكفير للأمة وعلمائها) إلى آخر عبارته. فجوابه: أن منعك من تكفير من أشرك بالله وعدل به سواء، وسوى بينه وبين عباده من الأحياء والأموات هو غاية التزكية، والاحتجاج على جواز أفعالهم وإباحة صنيع من أشرك؛ لأن الحكم على أمثاله بأحكام المسلمين، والدخول في عامة المؤمنين يقتضي استحباب دعاء الصالحين أو إباحته، ومتى قيل: بأنه كفر ودعاء لغير الله لزم أن يترتب على فاعله، ويجري عليه ما رتبته القرآن والسنة من أحكام الشرك والكفر» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الأمة في رأي هذا الرجل ودعواه هم عباد القبور، ومن عبد علياً والحسين وأمثالهما، أو جعل لهم تدبيراً وتصريقاً مع الله، هؤلاء هم الأمة عند هذا الضال، وشبهته أنهم يقولون لا إله إلا الله، ولم يدر أيضاً نصوص الفقهاء على أن من أتى بمكفر من فعل أو قول أو اعتقاد، لا يدخل في الإسلام إلا بتركه والتوبة منه، وإن قال لا إله إلا الله» اهـ^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما قوله: ومن تسمى بالإسلام، وأحب محمداً سيد الأنام، وأحب أصحابه الكرام، واتبع العلماء الأعلام، لا يكفر أحداً من سائر المسلمين، فضلاً عن هداتهم في الدين، اللهم إلا أن يكون من الغلاة الذين أسقطوا حرمة لا إله إلا الله، وسؤل لهم الشيطان وأملى لهم، حيث استباحوا دماء المسلمين، إلى آخر رسالته.

فيقال في جوابه: هذا الجاهل يظن أن من أشرك بالله، واتخذ من الأنداد والآلهة، ودعاهم مع الله لتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، يحكم عليه -والحال هذه- بأنه من المسلمين؛ لأنه يتلفظ بالشهادتين، ومناقضتها لا تضره، ولا توجب عنده كفره، فمن

(١) مصباح الظلام (٣/ ٤٩٠).

(٢) مصباح الظلام (١/ ٢٤٥).

كفره فهو من الغلاة الذين أسقطوا حرمة لا إله إلا الله، وهذا القول مخالف لكتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: من جعل بينه وبين الله وسائط، يدعوهم ويسألهم، ويتوكل عليهم، كفر إجماعاً، انتهى.

ومجرد التلغظ من غير التزام لما دلت عليه كلمة الشهادة، لا يجدي شيئاً، والمنافقون يقولونها، وهم في الدرك الأسفل من النار، نعم إذا قالها المشرك ولم يتبين منه ما يخالفها، فهو ممن يكف عنه بمجرد القول، ويحكم بإسلامه، وأما إذا تبين منه وتكرر عدم التزام ما دلت عليه، من الإيمان بالله وتوحيده، والكفر بما يعبد من دونه، فهذا لا يحكم له بالإسلام، ولا كرامة له، ونصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة يدل على هذا.

فمن تسمى بالإسلام حقيقة، وأحب محمداً واقتدى به في الطريقة، وأحب أصحابه الكرام، ومن تبعهم من علماء الشريعة، يجزم ولا يتوقف بكفر من سوى بالله غيره، ودعا معه سواه من الأنداد والآلهة، ولكن هذا الصحاف يغلط في مسمى الإسلام، ولا يعرف حقيقته، وكلامه يحتمل أنه قصد الخوارج الذين يكفرون بما دون الشرك من الذنوب، وحيثئذ يكون له وجه، ولكنه احتمال بعيد، والظاهر الأول.

وقد ابتلي بهذه الشبهة، وضل بها كثير من الناس، وظنوا أن مجرد التكلم بالشهادتين مانع من الكفر، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فكفره بدعاء غيره تعالى اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ لا يكفر أحداً قبل قيام الحجة. وهذا يأتي على جميع ما ساقه العراقي بالرد والدفع، فسياق هذه العبارات



المتحدة المعاني والتشبيه بها وكثرة عددها مجرد تخيل وهوس، يكفي في ردها ما تقدم بيانه من اشتراط قيام الحجة، وإن فرض كلام الشيخ في كل ما نقل العراقي في غير ما يعلم من الدين بالضرورة، وفي غير المفرط في طلب العلم والهدى، كما تقدم فيما نقلناه من طبقات المكلفين، وتقدم نص الشيخ أن فرض كلامه في غير المسائل الخفية، وكل جملة من هذه الجمل تكفي المؤمن في رد جميع ما نقله ابن جرجيس عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

وينبغي أن يعلم الفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة، فإن من بلغته دعوة الرسل فقد قامت عليه الحجة؛ إذا كان على وجه يمكن معه العلم، ولا يشترط في قيام الحجة أن يفهم عن الله ورسوله ما يفهمه أهل الإيذان والقبول والانقياد لما جاء به الرسول ﷺ، فافهم هذا يكشف عنك شبهات كثيرة في مسألة قيام الحجة، قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوًا﴾ [البقرة: ٧] وتأمل كلام الشيخ وقوله: وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل.

وقوله: «ولكن قد يكون الرجل حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، وقوله: وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر يوجب تأويلها». وكل هذا لا يمكن أن يقال في عباد القبور.

فتأمل كلام الشيخ واعرف ضلال ابن جرجيس في حمله كلام الشيخ على عذر عباد القبور والأنبياء والصالحين، واعرف سوء فهمه وكثافة حجابيه، وقد تقدم هذا مراراً اهـ^(١).

(١) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: ٢٥١-٢٥٢).



فهذه نصوصه بحروفها يصرح فيها بما لا لبس فيه ولا إشكال أن من تلبس بالشرك لا يسمى مسلماً، وهذا بيانه رَحْمَةُ اللَّهِ مَا أَشْكَلَ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ رَحْمَةُ اللَّهِ.

من بين ذلك أيضاً العلماء الشيخ عبد الله، والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحْمَةُ اللَّهِ، والعلامة سليمان بن سحمان رَحْمَةُ اللَّهِ فَقَدْ بَيَّنَّا كَلَامَ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَرَدُّوا عَلَى مَنْ تَشَبَّهَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِهِ، قَالُوا رَحْمَةُ اللَّهِ: «الجهمية وعباد القبور، فلا يستدل بمثل هذه النصوص على عدم تكفيرهم، إلا من لم يعرف حقيقة الإسلام، وما بعث الله به الرسل الكرام؛ لأن حقيقة ما جاؤوا به ودعوا إليه، وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له، وألا يشرك في واجب حقه أحد من خلقه، وأن يوصف بما وصف به نفسه، من صفات الكمال ونعوت الجلال.

فمن خالف ما جاؤوا به، ونفاه وأبطله، فهو كافر ضال، وإن قال لا إله إلا الله، وزعم أنه مسلم؛ لأن ما قام به من الشرك، يناقض ما تكلم به من كلمة التوحيد، فلا ينفعه التلفظ بقول لا إله إلا الله؛ لأنه تكلم بما لم يعمل به، ولم يعتقد ما دل عليه.

وأما قوله: نقول بأن القول كفر، ولا نحكم بكفر القائل، فإطلاق هذا جهل صرف؛ لأن هذه العبارة لا تنطبق إلا على المعين، ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعين، إذا قال ذلك لا يحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية، التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية، من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع كالجهل، وعدم العلم بنقض النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه

في كثير من كتبه. وذكر أيضًا تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة، قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية، فقد يقال بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجليلة، أو ما يعلم من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله، ولا تجعل هذه الكلمة عكازة، تدفع بها في نحر من كفر البلدة الممتنعة عن توحيد العبادة والصفات، بعد بلوغ الحجة ووضوح المحجة. وأما قوله: وهؤلاء ما فهموا الحجة، فهذا عما يدل على جهله، وأنه لم يفرق بين فهم الحجة، وبلوغ الحجة، ففهمها نوع وبلوغها نوع آخر، فقد تقوم الحجة على من لم يفهمها.

وقد قال شيخنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ - في كلام له -: فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو الذي حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسائل خفية، مثل مسألة الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يُعرَف، وأما أصول الدين التي وضحها الله، وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هي القرآن، فمن بلغه فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال: أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وفهم الحجة، فإن الكفار والمنافقين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥].

فقيام الحجة وبلوغها نوع، وفهمها نوع آخر، وكفرهم الله ببلوغها إياهم، مع كونهم لم يفهموها، إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

وأما قوله - عن الشيخ محمد رَحِمَهُ اللهُ -: إنه لا يكفر من كان على قبة الكواثر، ونحوه، ولا يكفر الوثني حتى يدعوه، وتبلغه الحجة، فيقال: نعم، فإن الشيخ محمد رَحِمَهُ اللهُ، لم يكفر الناس ابتداء، إلا بعد قيام الحجة والدعوة؛ لأنهم إذ ذاك في زمن فترة، وعدم علم بآثار الرسالة، ولذلك قال: لجهلهم وعدم من ينبههم، فأما إذا قامت الحجة، فلا مانع من تكفيرهم وإن لم يفهموها اه^(١).



وقال العلامة إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «فقد بلغنا وسمعنا من فريق ممن يدعي العلم والدين، وعن هو بزعمه مؤتم بالشيخ محمد بن عبدالوهاب أن من أشرك بالله، وعبد الأوثان، لا يطلق عليه الكفر والشرك بعينه...» اه إلى أن قال راداً عليهم ومشبهاً لهم بما يستحقونه بقصة حصلت للإمام المجدد قال رَحِمَهُ اللهُ: «وذكر الذي حدثني عن هذا أنه سأله بعض الطلبة عن ذلك وعن مستدلهم فقال: نكفر النوع ولا نعين الشخص إلا بعد التعريف، ومستندنا ما رأيناه في بعض رسائل الشيخ محمد قدس الله روحه، على أنه امتنع من تكفير من عبد قبة الكواز وعبد عبدالقادر من الجهال لعدم من ينبه!

فانظر ترى العجب، ثم أسأل الله العافية وأن يعافيك من الحور بعد الكور، وما أشبههم بالحكاية المشهورة عن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، أنه ذات يوم يقرر على أصل الدين وبين ما فيه ورجل من جلسائه لا يسأل ولا يتعجب ولا يبحث حتى جاء بعض الكلمات التي فيها ما فيها فقال الرجل: ما هذه كيف ذلك؟ فقال الشيخ: فأتلك الله، ذهب حديثنا منذ اليوم، لم تفهم ولم تسأل عنه، فلما جاءت هذه السقطة عرفتها، أنت مثل الذباب لا يقع إلا على القذر، أو كما قال» اه (إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ساق جملة من أقوال المجدد في تكفير المعين المشرك: «فيا لله العجب كيف يترك قول الشيخ في جميع المواضع، مع دليل الكتاب والسنة، وأقوال شيخ الإسلام وابن القيم، كما في قوله: (من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة) ويقبل في موضع واحد مع الإجمال» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فتأمل إن كنت ممن يطلب الحق بدليله، وإن كنت ممن صمم على الباطل وأراد أن يستدل عليه بما أجمل من كلام العلماء فلا عجب» اه^(٢).

(١) انظر رسالته تكفير المعين ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع الشيخ عبد الله الغامدي - تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص: ١٨١-١٨٢).

(٢) انظر رسالته تكفير المعين ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع الشيخ عبد الله الغامدي - تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص: ١٨٦).



ومن قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فتأمل كلام الشيخ ونسأل الله أن يرزقك الفهم الصحيح وأن يعافيك من التعصب، وتأمل كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أن كل من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة وإن لم يفهم ذلك، وجعله هذا هو السبب في غلط من غلط وأن جعل التعريف في المسائل الحفية. ومن حكينا عنه جعل التعريف في أصل الدين وهل بعد القرآن والرسول تعريف، ثم يقول: هذا اعتقادنا نحن ومشايخنا نعوذ بالله من الحور بعد الكور، وهذه المسألة كثيرة جدا في مصنفات الشيخ محمد رَحِمَهُ اللهُ؛ لأن علماء زمانه من المشركين ينازعون في تكفير المعين» اهـ^(١).

ومن ذلك تقرير للعلامة إبراهيم بن عبد اللطيف رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول في كلام نفيس: «ليس كلُّ جهلي يكون عذراً لصاحبه، فهؤلاء جهال المقلدين لأهل الكفر كفاراً بإجماع الأمة، اللهم إلا من كان منهم عاجزاً عن بلوغ الحق ومعرفته لا يتمكن منه بحالٍ مع محبته له وإرادته وطلبه وعدم المرشد إليه، أو من كان حديث عهد بالإسلام أو من نشأ ببادية بعيدة، فهذا الذي ذكر أهل العلم أنه معذور؛ لأن الحجة لم تقم عليه، فلا يكفر الشخص المعين حتى يعرف وتقوم عليه الحجة بالبيان.

وأما التمويه والمغالطة من بعض هؤلاء بأن شيخ الإسلام توقف في تكفير المعين الجاهل فهو من التلبيس والتمويه على خفافيش البصائر، فإنما المقصود به في مسائل مخصوصة قد يخفى دليلها على بعض الناس كما في مسائل القدر والإرجاء، ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية، من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً ولا يُحكم على قائله بالكفر لاحتمال وجود مانع يمنع منه، كالجهل وعدم العلم بنفس النص أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ولذلك ذكرها في الكلام على بدع أهل الأهواء وقد نصَّ على هذا، فقال في تكفير أناسٍ من أعيان المتكلمين بعد أن قرر هذه المسألة، قال:

(١) انظر رسالته تكفير المعين ضمن كتاب: عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع الشيخ عبد الله الغامدي - تقديم العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (ص: ١٧٠).



(وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال بعدم الكفر، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية أو ما يُعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله)، وهؤلاء الأغبياء أجعلوا القضية وجعلوا كُلَّ جهلٍ عذراً ولم يفصلوا وجعلوا المسائل الظاهرة الجلية وما يعلم من الدين بالضرورة كالمسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس وكذلك من كان بين أظهر المسلمين كمن نشأ ببادية بعيدة أو كان حديث عهد بالإسلام؛ فضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل^(١) اهـ.

وعليه: يتضح بما تقدم ما أشكل على البعض من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ بها بينته وأوضحته وتبين بذلك الرد على دعوى المبطلين أن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ يحكم بإسلام القبورين.

ومما اشبهه على البعض ممن لا يدري ولم يفقه نصوص الكتاب والسنة، فتمسك بمجملات العلماء وترك مفصل كلامهم وتحقيق قولهم، جهلاً أو هوى، فزعم لسوء فهمه لكلام العلماء أن مذهب أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ الحكم على الزنادقة والقبوريين بالإسلام مع تلبسهم بما ينقض الإسلام ويخرج من الإيمان قول العلماء الشيخ حسين والشيخ عبدالله ابني الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللهُ: «إن صاحب البردة، وغيره ممن يوجد الشرك في كلامه، والغلو في الدين، وماتوا، لا يحكم بكفرهم، وإنما الواجب إنكار هذا الكلام، وبيان أن من اعتقد هذا على الظاهر فهو مشرك كافر». وأما القائل: فريد أمره إلى الله سبحانه، ولا ينبغي التعرض للأموات؛ لأنه لا يُعلم هل تاب، أم لا. وأما شعر ابن الفارض فإنه كفر صريح؛ لأنه شاعر الاتحادية الذين لا يفرقون بين العابد والمعبود، والرب والمربوب، بل يقول بوحدة الوجود، وهو من طائفة ابن عربي الذين قال فيهم ابن المقرئ الشافعي: مَنْ شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر^(٢) اهـ.

(١) إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية (١/١١٦).

(٢) الدرر السنية (١/٤٧).



وكذا اشتبه على بعضهم وتمسكوا به في الحكم على القبورين بالإسلام، قول العلماء أبناء الشيخ رَحْمَهُمُ اللَّهُ والعلامة حمد بن ناصر رَحْمَةُ اللَّهِ جواباً على سؤال: بلغنا أنكم تكفرون أناساً من العلماء المتقدمين، مثل ابن الفارض، وغيره، وهو مشهور بالعلم، من أهل السنة؟

فأجابوا: «ما ذكرت أنا نكفر ناساً من المتقدمين، وغيرهم، فهذا من البهتان الذي أشاعه عنا أعداؤنا، ليجتالوا به الناس عن الصراط المستقيم، كما نسبوا إلينا غير ذلك من البهتان أشياء كثيرة، وجوابنا عليها أن نقول: ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، ونحن لا نكفر إلا رجلاً عرف الحق وأنكره، بعدما قامت عليه الحجة، ودعي إليه فلم يقبل، وتمرد وعاند، وما ذكر عنا من أنا نكفر غير من هذا حاله، فهو كذب علينا.

وأما ابن الفارض وأمثاله من الاتحادية، فليسوا من أهل السنة بل لهم مقالات شنع بها عليهم أهل السنة، وذكروا أن هذه الأقوال المنسوبة إليه كفريات، منها قول ابن الفارض في التائية، شعرا:

وإن خر للأصنام في البيد عاكف ** فلا تعني بالإنكار للعصية
وإن عبد النار المجوس فما انظفت ** كما جاء في الأخبار من ألف حجة
فما عبدوا غيري وما كان قصدهم ** سواي وإن لم يضمروا عقديّة

فمن أهل العلم من أساء به الظن، بهذه الألفاظ وأمثالها، ومنهم من تأول ألفاظه، وحملها على غير ظاهرها، وأحسن فيه الظن. ومن أهل العلم والدين من أجرى ما صدر منه على ظاهره، وقال: هذه الأشعار ونحوها، تتضمن مذهب أهل الاتحاد من القائلين بوحدة الوجود والحلول، كقصيدته المسماة: نظم السلوك، ومثل كثير من شعر ابن إسرائيل، وابن عربي، وابن سبعين، والتلمساني، وما يوافقها من النثر الموافق لمعناها.

فهذه الأشعار من فهمها، علم أنها كفر وإلحاد، وأنها مناقضة للعقل والدين، ومن لم يفهمها وعظم أهلها، كان بمنزلة من سمع كلامًا لا يفهمه، وعظمه، وكان ذلك من دين اليهود والنصارى والمشركين، وإن أراد أن يحرفها ويبدل مقصودهم بها، كان من الكذابين البهاتين المحرفين لكلم هؤلاء عن مواضعه، فلا يعظم هؤلاء وكلامهم، إلا أحد رجلين: جاهل ضال، أو زنديق منافق، وإلا فمن كان مؤمنًا بالله ورسوله، عالمًا بمعاني كلامهم، لا يقع منه إلا بغض هذا الكلام وإنكاره، والتحذير منه.

وهذا كقول ابن الفارض:

هنا صلواتي في المقام أقيمها ** وأشهد فيها أنها لي صلت
كلنا مصل واحد ساجد إلى ** حقيقته بالجمع في كل سجدة
وما كان لي صلى سواي ولم تكن ** صلاتي لغيري في أداء كل ركعة
وما زلت إياها وإياي لم تزل ** ولا فرق بل ذاتي لذاتي أحبت
إلي رسولاً كنت مني مرسلًا ** وذاتي بأياتي علي استدلت
وقد رفعت تاء المخاطب بيننا ** وفي فرقها عن فرقة الفرق رفعت
فإن دُعيت كنتُ المجيب، وإن أكن ** منادى أجابت من دعائي ولبت
وإن نال بالتنزيل محراب مسجد ** فما نال بالإنجيل هيكَل بعثت

إن خر للأصنام... إلخ، البيت السابق.

وذكر أحياناً لابن إسرائيل وغيره، ثم قال: وحقيقة قول هؤلاء أنهم قالوا في مجموع الوجود أعظم مما قالته النصارى في المسيح، فإن النصارى ادعوا أن اللاهوت الذي هو الله، اتحد مع الناسوت، وهو ناسوت المسيح، أو حلَّ فيه، مع كفرهم الذي أخبر الله به، كما قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، فهم مع هذا الكفر، يقولون أن الله خلق السماوات والأرض، وأنه مغاير للسماوات

والأرض، ويقولون: إنه قد حلّ في المسيح، واتحد به، وهؤلاء يقولون بالحلول والاتحاد في جميع العالم، ولا يقولون أن للعالم صانعاً مبيئاً له، بل يقولون: وجود المخلوق هو وجود الخالق، ويقولون في جميع المخلوقات نظير قول النصارى في المسيح، لكن النصارى يشبّون خالقاً كان مبيئاً للمسيح، وهؤلاء لا يشبّون خالقاً مبيئاً للمخلوقات، فقولهم أعظم حلولاً واتحاداً، وأكبر فساداً وإلحاداً من قول النصارى انتهى.

فتأمل كونه رَحْمَةُ اللَّهِ أطلق على هذا القول أنه كفر، ولم يتعرض لتكفير قائله، فافهم الفرق؛ لأن إطلاق الكفر على المعين الذي لم تقم عليه الحجة، لا يجوز، وأظن هذا الإمام الذي قال فيهم هذا الكلام رَحْمَةُ اللَّهِ، ظن أن الحجة لم تقم على قائل هذا الكلام، وأن ابن الفارض وأمثاله لجهالتهم لا يعلمون ما في كلامهم، ومذهبهم من الكفر، ومن أحسن فيهم الظن من العلماء، كما قدمنا، حمل كلامهم على محامل غير هذه، وأولها تأويلًا حسنًا، على غير ظاهرها^(١).

وكذا مما أشكل على بعضهم فتمسك به في الحكم على القبورين بأنهم مسلمين! قول العلامة عبدالله بن الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحْمَةُ اللَّهِ: «فإن قال قائل منفر عن قبول الحق والإذعان له: يلزم من تقريركم وقطعكم، في أن من قال: يا رسول الله، أسألك الشفاعة، أنه مشرك مهدر الدم، أن يقال بكفر غالب الأمة، ولا سيما المتأخرين، لتصريح علمائهم المعتبرين أن ذلك مندوب، وشنوا الغارة على من خالف في ذلك! قلت: لا يلزم؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب، كما هو مقرر، ومثل ذلك لا يلزم أن نكون مجسمة، وإن قلنا بجهة العلو، كما ورد الحديث بذلك.

ونحن نقول فيمن مات: تلك أمة قد خلت، ولا تكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبراً معانداً، كغالب من نقالتهم اليوم، يصرون على ذلك الإشراك، ويمتنعون من فعل الواجبات، ويتظاهرون بأفعال



الكبائر والمحرمات، وغير الغالب إنها نقاتله لمناصرتة من هذه حاله، ورضاه به، ولتكثر سواد من ذكر، والتأليب معه، فله حيثئذ حكمه في قتاله، ونعتذر عمن مضى بأنهم مخطئون معذورون، لعدم عصمتهم من الخطأ، والإجماع في ذلك ممنوع قطعاً، ومن شن الغارة فقط غلط، ولا بدع أن يغلط، فقد غلط من هو خير منه، كمثّل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلما نبهته المرأة رجع في مسألة المهر، وفي غير ذلك، يعرف ذلك في سيرته، بل غلط الصحابة وهم جمع، ونبينا ﷺ بين أظهرهم، سار فيهم نوره، فقالوا: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط.

فإن قلت: هذا فيمن ذهل، فلما نبه انتبه، فما القول فيمن حرر الأدلة، واطلع على كلام الأئمة القدوة، واستمر مصراً على ذلك حتى مات؟ قلت: ولا مانع أن نعتذر لمن ذكر، ولا نقول: إنه كافر، ولا لما تقدم أنه مخطئ، وإن استمر على خطئه، لعدم من يناضل عن هذه المسألة في وقته، بلسانه وسيفه وسانه، فلم تقم عليه الحجة، ولا وضحت له المحجة، بل الغالب على زمن المؤلفين المذكورين التواطؤ على هجر كلام أئمة السنة في ذلك رأساً، ومن اطلع عليه أعرض عنه، قبل أن يتمكن في قلبه، ولم يزل أكابرهم تنهى أصاغرهم عن مطلق النظر في ذلك، وصوله الملوك قاهرة لمن وقر في قلبه شيء من ذلك إلا من شاء الله منهم.

هذا وقد رأى معاوية وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مناظرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقاتله، ومناجزته الحرب، وهم في ذلك مخطئون بالإجماع، واستمروا في ذلك الخطأ، ولم يشتهر عن أحد من السلف تكفير أحد منهم إجماعاً، بل ولا تفسيقه، بل أثبتوا لهم أجر الاجتهاد، وإن كانوا مخطئين، كما أن ذلك مشهور عند أهل السنة.

ونحن كذلك لا نقول بكفر من صحت ديانتهم، وشهر صلاحه، وعلم ورعه وزهده، وحسنت سيرته، وبلغ من نصحه الأمة، ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة، والتأليف فيها، وإن كان مخطئاً في هذه المسألة أو غيرها، كابن حجر الهيتمي، فإننا نعرف

كلامه في الدر المنظم، ولا ننكر سمة علمه، ولهذا نعتني بكتبه، كشرح الأربعين، والزواجر، وغيرها، ونعتمد على نقله إذا نقل لأنه من جملة علماء المسلمين.

هذا ما نحن عليه، مخاطبين من له عقل وعلم، وهو متصف بالإنصاف، خال عن الميل إلى التعصب والاعتساف، ينظر إلى ما يقال، لا إلى من قال، وأما من شأنه لزوم مألوفه وعادته، سواء كان حقاً أو غير حق، فقلد من قال الله فيهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، عادته وجبلته أن يعرف الحق بالرجال لا الرجال بالحق، فلا نخاطبه وأمثاله إلا بالسيف، حتى يستقيم أوده، ويصح معوجه. وجنود التوحيد - بحمد الله - منصوره وراياتهم بالسعد والإقبال منشورة، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، و: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، و﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، و﴿وَالْمُنِيبَةُ لِلْمُنْفِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] اهـ^(١).

فإن هذه الجمل من كلامهم وإن كان ظاهرها التوقف في كفر من تلبس بالشرك ممن لم تبلغه الدعوة أو من مات من السابقين ممن له سبق في العلم ووقع في كلامه شيء من مخالفة الحق، إلا أن هذا منهم من باب عدم الجزم بتكفيره ظاهراً وباطناً، كما تقدم. ولأنه قد مات، ولا يُعلم حاله بعد نطقه بها هو من النواقض أو فعله له، لاسيما إذا كان من العلماء المبرزين، وهذا منهم كما هو موقف الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ ممن تلبس بالشرك إذا لم يتيسر له من ينبهه، فالمسألة هي التوقف في تكفيره ظاهراً وباطناً، ولا يعني ذلك الحكم بإسلامه كما يقول المتهوكون، كما لا يعني ذلك الحكم بكفره ظاهراً وباطناً وهو كفر من بلغته الحجة.

يوضح ذلك قول العلماء الشيخ حسين والشيخ عبد الله ابني الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ، في أثناء جواب لهما على سؤال عمن مات قبل هذه الدعوة، ولم يدرك الإسلام،



وهذه الأفعال التي يفعلها الناس اليوم يفعلها، ولم تقم عليه الحجة، ما الحكم فيه؟ وهل يلعن أو يسب، أو يكف عنه؟ وهل يجوز لابنه الدعاء له؟ وما الفرق بين من لم يدرك هذه الدعوة، وبين من أدركها ومات معاديا لهذا الدين وأهله؟

أجابا رَحِمَهُمَا اللَّهُ: «من مات من أهل الشرك، قبل بلوغ هذه الدعوة، فالذي يحكم عليه: أنه إذا كان معروفاً بفعل الشرك، ويدين به، ومات على ذلك، فهذا ظاهره أنه مات على الكفر، ولا يدعى له، ولا يضحى له، ولا يتصدق عنه، وأما حقيقة أمره فإلى الله تعالى، فإن كان قد قامت عليه الحجة في حياته وعانده، فهذا كافر في الظاهر والباطن، وإن كان لم تقم عليه الحجة فأمره إلى الله تعالى، وأما سبه ولعنه فلا يجوز، بل لا يجوز سب الأموات مطلقاً، كما في صحيح البخاري، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا الأموات، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» إلا إن كان أحداً من أئمة الكفر، وقد اغتر الناس به، فلا بأس بسبه إذا كان فيه مصلحة دينية، والله أعلم» اهـ^(١).

كما يوضح ذلك جواب نفيس للعلامة عبد الله بن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ على سؤال عمن مات على التوحيد، وإقامة قواعد الإسلام الخمس وأصول الإيمان الستة، ولكنه كان يدعو وينادي، ويتوسل في الدعاء إذا دعا ربه، ويتوجه بنيه في دعائه؟

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد قدمنا الكلام على سؤال الميت والاستغاثة به، وبيننا الفرق بينه وبين التوسل به في الدعاء، وأن سؤال الميت والاستغاثة به في قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، من الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله، واتفقت الكتب الإلهية والدعوات النبوية على تحريمه وتكفير فاعله، والبراءة منه ومعاداته.

ولكن في أزمنة الفترات وغلبة الجهل، لا يكفر الشخص المعين بذلك، حتى تقوم عليه الحجة بالرسالة، ويبين له، ويعرف أن هذا هو الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله، فإذا بلغت الحجة، وتليت عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، ثم أصر

على شركه فهو كافر، بخلاف من فعل ذلك جهالة منه، ولم ينبه على ذلك، فالجاهل فعله كفر، ولكن لا يحكم بكفره إلا بعد بلوغ الحجة إليه، فإذا قامت عليه الحجة ثم أصر على شركه فقد كفر، ولو كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويصلي ويؤم، ويؤمن بالأصول الستة.

وهذا الدين الذي ندعو إليه، قد ظهر أمره وشاع وذاع، وملاً الأسواق، من مدة طويلة، وأكثر الناس بدعونا، وخرجونا، وعادونا عنده، وقاتلونا، واستحلوا دماءنا وأموالنا، ولم يكن لنا ذنب سوى تجريد التوحيد، والنهي عن دعوة غير الله، والاستغاثة بغيره، وما أحدث من البدع والمنكرات، حتى غلبوا وقهروا، فعند ذلك أذعنوا، وأقروا بعد الإنكار.

وأما من مات وهو يفعل الشرك جهلاً لا عناداً، فهذا نكل أمره إلى الله، ولا ينبغي الدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار له، وذلك لأن كثيراً من العلماء يقولون: من بلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، كما قال تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم يَهُودُ وَمَنْ بَلَغَ﴾ فإذا بلغه القرآن وأعرض عنه، ولم يبحث عن أوامره ونواهيه، فقد استوجب العقاب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤] وقال تعالى: ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] اهـ^(١).

فهذه النقول عن هؤلاء الأئمة من أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ توضح تقريرهم في هذا الباب، وكذلك تقرير الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وفيها أبلغ الرد على من زعم أن المشرك إذا كان يشهد أن لا إله إلا الله ويصلي ويصوم ولكنه تلبس بالنواقض كالشرك بالله ونحوه فإنه يبقى على أصله - المزعوم - وهو الإسلام، فيحكم له به مع شركه ويصلي عليه وتؤكل ذبيحته وتحل له زوجته المسلمة، وغير ذلك مما يعامل به أهل التوحيد! سبحانك هذا بهتان عظيم، فمن مات مع وقوعه بالشرك ولا يعلم حاله هل تاب أم لا،

لاسيما من علم منه خدمة العلم فإن أقل أحواله الكف عنه، فلا يحكم له بإسلام ولا يجزم بالحكم عليه بالكفر الموجب للخلود في النار، وهو كفر من قامت عليه الحجة، وليس ذلك من قبيل منزلة بين المنزلتين، ولكن لأن الأمر متعلق بمعين، مات، ولا يعلم رجوعه عما زل فيه أو إصراره عليه وبقائه على ما قال أو فعل مما هو ناقض صريح بواحد من نواقض الإسلام.

ولذلك قال العلماء أبناء الشيخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ والعلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «إذا كان يعمل بالكفر والشرك، لجهله، أو عدم من ينبيهه، لا نحكم بكفره حتى تقام عليه الحجة، ولكن لا نحكم بأنه مسلم، بل نقول عمله هذا كفر، يبيح المال والدم، وإن كنا لا نحكم على هذا الشخص، لعدم قيام الحجة عليه، لا يقال: إن لم يكن كافراً فهو مسلم، بل نقول عمله عمل الكفار، وإطلاق الحكم على هذا الشخص بعينه، متوقف على بلوغ الحجة الرسالية، وقد ذكر أهل العلم: أن أصحاب الفترات، يمتحنون يوم القيامة في العرصات، ولم يجعلوا حكمه حكم الكفار، ولا حكم الأبرار» اهـ^(١).

ويوضح ذلك أيضاً قول العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ في سياق كلامه على قصيدة البردة: «وقول المعترض: لاسيما وللناظم جانب عظيم من الزهد، والورع والصلاح، بل وله يد في العلوم، كما حكى ذلك مترجموه، وهذا كله صار هباءً منثوراً، حيث لم يرضوا عنه. أقول: هذه دعوى تحتل الصدق والكذب، والظاهر: أنه لا حقيقة لذلك، فإنه لا يعرف إلا بهذه المنظومة، فلو قدر أن لذلك أصلاً، فلا ينفعه ذلك من تلك الأبيات؛ لأن الشرك يحبط الأعمال، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَثْرَكُوا لَحِطَّ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا يَسْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقد صار العمل مع الشرك هباءً منثوراً. قال سفيان بن عيينة: احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتهم فتنة لكل مفتون. فإن كان للرجل عبادة، فقد فتن بأبياته كثيراً من الجهال، وعبادته إن كانت فلا تمنع كونه ضالاً، كما يرشد إلى ذلك آخر الفاتحة.

قال سفيان بن عيينة: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا، ففيه شبه من النصارى.

فالواجب علينا: أن نبين ما في كلامه، مما يسخط الله ورسوله، من الشرك، والغلو، وأما الشخص وأمثاله ممن قد مات، فيسعدنا السكوت عنه؛ لأننا لا ندرى ما آل أمره إليه، وما مات عليه^(١).

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ في جواب على من اتهم أئمة الدعوة بتكفير من مات ممن لا يعلم حاله ممن ظاهره الإسلام ولكن صدر منه ما هو معدود من الكفر:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما قوله: ولو أن عبارات أهل العلم، مثل البيضاوي، وأبي السعود، والقسطلاني، وأمثالهم، تجدي إليكم شيئاً، لذكرناها، لكنها تحمى بلفظة واحدة، وهي: أنهم كلهم كفار، فلا نقبل منهم أحداً، ومن هذه حاله فلا حيلة به. فالجواب: أنه ليس للبيضاوي ومن ذكر عبارات تخالف ما قاله السلف والعلماء في معنى الآيات، ومعاذ الله أن يقول المجيب: إن هؤلاء كفار، ولا يوجد عن أحد من علماء المسلمين أنه كفر أحداً قد مات من هذه الأمة، ممن ظاهره الإسلام، فلو وجد في كلامه زلة من شرك، أو بدعة، فالواجب التنبيه على ذلك، والسكوت عن الشخص، لما تقدم من أننا لا ندرى ما خاتمته» اهـ^(٢).

فتبين أن المسألة أنه لا يعلم ما ختم أمره به من رجوع عما زل به أو إصرار عليه، فكان الأمر ما قرره رَحِمَهُ اللهُ أن أقل أحوال أمثال هؤلاء أن يتوقف في الحكم على أعيانهم، ولا يجزم بكفرهم ظاهراً وباطناً!

ويوضح ذلك أيضاً ما قرره العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ اللهُ: «هؤلاء الذين ماتوا قبل ظهور هذه الدعوة الإسلامية، وظاهر حالهم الشرك، لا نتعرض لهم، ولا

(١) الدرر السنية (١١/١٦١-١٦٢).

(٢) الدرر السنية (١١/١٧١).



نحكم بكفرهم ولا بإسلامهم، بل نقول: من بلغته هذه الدعوة المحمدية، وانقاد لها، ووجد الله، وعبد وحده لا شريك له، والتزم شرائع الإسلام، وعمل بما أمره الله به، وتجنب ما نهاه عنه، فهذا من المسلمين الموعودين بالجنة، في كل زمان وفي كل مكان.

وأما من كانت له حال أهل الجاهلية، لا يعرف التوحيد الذي بعث الله رسوله يدعو إليه، ولا الشرك الذي بعث الله رسوله ينهى عنه، ويقاقل عليه، فهذا لا يقال إنه مسلم لجهله، بل من كان ظاهر عمله الشرك بالله فظاهره الكفر، فلا يستغفر له ولا يتصدق عنه، ونكل حاله إلى الله الذي يبلو السرائر، ويعلم ما تخفي الصدور. ولا نقول: فلان مات كافراً؛ لأننا نفرق بين المعين وغيره، فلا نحكم على معين بكفر؛ لأننا لا نعلم حقيقة حاله وباطن أمره، بل نكل ذلك إلى الله. ولا نسب الأموات، بل نقول: أفضوا إلى ما قدموا. وليس هذا من الدين الذي أمرنا الله به، بل الذي أمرنا به أن نعبد الله وحده ولا نشرك به، ونقاتل من أبى عن ذلك، بعد ما ندعوه إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فإذا أصر وعاند كفرناه وقتلناه.

فينبغي للطالب أن يفهم الفرق بين المعين وغيره، فنكفر من دان بغير الإسلام جملة، ولا نحكم على معين بالنار، ونلعن الظالمين جملة، ولا نخص معيناً بلعنة، كما قد ورد في الأحاديث من لعن السارق، وشارب الخمر، فنلعن من لعنه الله ورسول الله ﷺ جملة، ولا نخص شخصاً بلعنة، يبين ذلك أن رسول الله ﷺ لعن شارب الخمر جملة. ولما جلد رجلاً قد شرب، قال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله» اهـ^(١).

وقال رحمه الله: «من كان من أهل الجاهلية، عاملاً بالإسلام، تاركاً للشرك، فهو مسلم، وأما من كان يعبد الأوثان، ومات على ذلك قبل ظهور هذا الدين، فهذا ظاهره الكفر، وإن كان يحتمل أنه لم تقم عليه الحجة الرسالية، لجهله وعدم من ينهيه؛ لأننا

نحكم على الظاهر، وأما الحكم على الباطن فذلك إلى الله، والله تعالى لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١٥]، وأما من مات منهم مجهول الحال، فهذا لا نتعرض له، ولا نحكم بكفره ولا بإسلامه، وليس ذلك مما كلفنا به، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَلَوْنَ عَنْهَا كَأَنْتُمْ يَمْلِكُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] فمن كان منهم مسلماً أدخله الله الجنة، ومن كان كافراً أدخله الله النار، ومن كان منهم لم تبلغه الدعوة، فأمره إلى الله، وقد علمت الخلاف في أهل الفترات، ومن لم تبلغهم الحجة الرسالية اهـ^(١).

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ في هذه المسألة العظيمة، ففيه البيان الواضح الجلي أن تقريرهم لم يخرج عما ينقلونه من إجماع العلماء أن من ارتكب ناقضاً من نواقض الإسلام كمن أشرك بالله أو أنكر أو رد أو جحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة ونحو ذلك؛ أنه كافر مرتد، وأنه لا يسمى مسلماً إلا عند من لم يعرف الإسلام والإيمان وما يدخل فيه وما يخرج منه، ولم يفقه كلام العلماء ولم يدرك طريقتهم في تقرير التوحيد وبيان حقيقة الشرك والكفر، فتوهم الأمر على خلاف ما يريدون، ونسب إليهم ما لم يقولوا، وأقل أحواله أنه -وسمعت ذلك- ينسب لهم التناقض وعدم التحقيق، والله المستعان.

وهنا مسألة مهمة عظيمة وهي: بطلان زعم بعضهم حيث يقرر فيقول: هل المتلبس بالشرك إذا مات لا يصل عليه؟ فيقول: هذا مبني على القول بأن مجرد تلبسه يجعله كافراً، ولا يعذر بالجهل، ثم يقرر: أن الجهل مانع، وأن ما فعله من الشرك بالله لا يخرج عنه الأصل وهو إسلامه إلى ما هو مشكوك فيه -بزعمه- وهو أن يكون مشركاً عيناً!

ويقرر: التفريق بين الحكم على المعين بالشرك إذا كان يشهد أن لا إله إلا الله

ويصلي ويصوم ولكنه يشرك في العبادة ومن ترك الدخول في الإسلام جهلاً، وأن من ترك الدخول في الإسلام جهلاً بالإسلام أو بصدقه فهو كافر، وأما المسلم إذا وقع في مكفر جهلاً فزعم أن العلماء اختلفوا في تكفيره فمنهم من يعذره، ومنهم من يكفره! ويقرر: أن المشرك المعرض عن التوحيد مع وجود مقتضي التعلم لا يكفر إذا كان يشك أن عند دعاة التوحيد حقاً، لكنه لا يطلبه انشغالاً بالدنيا، ويقرر أن هذا آثم وليس كافراً.

ويقرر: أن من اتبع أهواء الكفار بغير علم ليس ظالماً وليس مشركاً، وأنه مهما فعل ما دام ينطق بالتوحيد فيما دام لم تزل عنه الشبهة المانعة ولم يحصل إقناعه بالمعلوم فهو مسلم موحد؛ لأنه معذور لم تقم عليه الحجة حتى لو فهمها ولكن لم تزل عنه الشبهة المانعة فهو على الأصل يحكم بإسلامه! وأنه له ما للمسلمين الموحدين!

والجواب على ذلك: أن هذه الشبهات التي يروجها غلاة المرجئة، من أعظم ما يكون تحريفاً للدين، وصداً عن عقيدة الموحدين، ومحاماة عن الزنادقة والقبورين، وإلا فأبي عاقل ولو كان عامياً فضلاً عما يزعم الدفاع عن عقيدة السلف ودعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ يُحْكَمُ لمن يدعو غير الله وينقض الإسلام من أساسه أنه مسلم! نسأل الله العافية.

وقد تقدم الرد على جملة هذه الأقوال المهترئة والشبه الواهية، في المباحث المتقدمة. وأما قوله: إن المسلم إذا تلبس بالشرك والكفر لجهل أو شبهة ونحو ذلك لا يخرج عن أصل الإسلام وأنه ليس ظالماً! فهذا يرده عليه الآيات المحكمات في كتاب الله والنصوص البينات في سنة رسول الله ﷺ التي تبين أن من خالف أمر الله فهو ضال وفاسق، وأن كل معين يأخذ حكم فعله مدحاً أو ذماً، وأما العقوبة الدنيوية والأخروية فهذه مسألة أخرى، وهي في هذا الباب ما بينه أهل العلم أن الله تعالى لا يعذب إلا بعد قيام الحجة الرسالية كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١٥]. وغير ذلك من الآيات التي تكرر ذكرها في هذه الرسالة.

ومن تجاوز أمر الله وأرتكب نهيهِ وترك شرعهُ، وأعظم ذلك التوحيد فمن تركه أو فعل الشرك فهو الظالم والمُشرك وإن كان له عذر من الأعذار، هذا في حكم الدنيا، وأما في الآخرة فمن قامت عليه الحجة الرسالية ومات على الشرك فهو خالد مخلد في العذاب والنكال، نسأل العافية والسلامة.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩]

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٨٥) كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٨٦) أُولَٰئِكَ جَزَاءُ هُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَكِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (٨٧) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ (٨٨) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٨٩) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٨٥-٩٠]

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ (١٥) أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذِهِ الْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَتَيْكُمْ لِتَشْهَدُوا أَنْتُمْ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (١٦) الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ الَّذِينَ خَرَوْا



أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦٠﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴿[الأنعام: ١٩-٢١]

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلَئِفِهِمْ عِبْرًا لَمْ يُؤَرْخِ الْأَمْرَ بِرَأْيِهِمْ وَلَا يُلَاحِظُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴿١٤٨﴾ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَأَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبًا أَيْقًا قَالَ يَاسَآ خَلْقْتُوبِي مِنْ بَعْدِي أَعِجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَالْقَى الْأَلْوَابَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمِّ إِبْنِ الْقَوْمِ اسْتَضَعِفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨-١٥٠]

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَتَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَبَوْا الضَّالِّينَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَوَلَّيْتُكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٣﴾ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٢-٣٣].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمُ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَوِّعَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٤-١٠٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا

أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمُصْرِخِ خَوَاتِمٍ إِلَى كَفَرْتُمْ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩].

وقال تعالى: ﴿قَالُوا مَنْ قَعَلْ هَذَا بِإِلَهِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨﴾ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُوا فَأَتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴿١١﴾ قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهِنَا بِنِزَارِهِمْ ﴿١٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَتَكُونُوا بَاطِلُونَ ﴿١٣﴾ فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الأنبياء: ٥٩-٦٤].

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَتَّبِعِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّكَ إِذَا يَدْعَى الْقَوْمَ إِلَى الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ وَمَنْ بَلَّ إِن يُعِدِّ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٢﴾ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَاثَةِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الزمر: ٦٢-٦٣].

وروى ابن ماجه (٣٥٣١) وأحمد (٢٠٠٠٠) وابن حبان (٦٠٨٥) عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا بِيَدِهِ حَلْقَةٌ مِنْ صَفَرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ. فَقَالَ: «اتْرَعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا» زاد أحمد: «فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدا».

فهذه النصوص في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وغيرها كثير، ومنه ما تقدم في هذه الرسالة، دالة على بطلان هذه الشبه التي يقرها هؤلاء المخالفون للإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة، ودالة على أن المكلف سواء كان كافرا أصلياً كاليهود والنصارى

والوثنيين كالسيخ والمجوس وعباد الكواكب وغيرهم، أو مرتدًا بعد إسلامه، سواء كان ممن بلغته الدعوة أو لم تبلغه، إذا وقع فيما هو معلوم من الدين بالضرورة كُفر فاعله أو تاركه فإنه يأخذ اسم وحكم فعله، لمخالفته ما خلق الله الجن والإنس لأجله، وما هو متقرر في الأذهان، وعليه فطرة الإنسان، ودليله بالعقل لدى كل أحد من الأعيان، وجاءت الرسل ببيانه وإقامة الحجة على المكلفين فيه، فمن كفر بالله وأشرك بالله فهو فاسق، ظالم، كافر، مشرك، قبل البيان وبعده، ولكنه بعد البيان وإقامة الحجة الرسالية، أبلغ في الضلال والظلم والكفر والشرك، لكفره ظاهرًا وباطنًا واستحقاقه العذاب إن مات على ذلك، نسأل الله العافية والسلامة.

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وعليه تقرير علمائنا، فهم على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، أن من أشرك بالله ممن هو من أهل الإسلام وارتد بعد إيمانه لا يسمى مسلمًا، وإنما يحكم عليه بموجب ظاهر فعله، وإن كان جاهلًا لم تبلغه الدعوة فحكمه حكم أهل الفترة، كما تقدم، ومن علم موته ولم يعلم حاله ممن كان في بعض كلامهم زلل من العلماء السالفين ونحوهم، فإن أقل أحواله التوقف في تعيينه بالكفر، فلا يجزم بتكفيره ظاهرًا وباطنًا فيتوقف فيه، لا أن يسمى مسلمًا.

قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: «من عاش في بلاد يسمع فيها الدعوة إلى الإسلام وغيره ثم لا يؤمن ولا يطلب الحق من أهله فهو في حكم من بلغته الدعوة الإسلامية وأصر على الكفر، ويشهد لذلك عموم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المتقدم، كما يشهد له ما قصه الله تعالى من نبأ قوم موسى إذ أضلهم السامري فعبدوا العجل وقد استخلف فيهم أخاه هارون عند ذهابه لمناجاة الله، فلما أنكر عليهم عبادة العجل قالوا: لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى، فاستجابوا لداعي الشرك، وأبوا أن يستجيبوا لداعي التوحيد، فلم يعذرهم الله في استجابتهم لدعوة الشرك والتلبيس عليهم فيها؛ لوجود الدعوة للتوحيد إلى جانبها مع قرب العهد بدعوة موسى إلى التوحيد.



ويشهد لذلك أيضا ما قصه الله من نبأ نقاش الشيطان لأهل النار وتخليه عنهم وبراءته منهم، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّكَ اللَّهُ وَعَدَكُمْ وَوَعَدْتُكُمْ فَاتَّخَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فلم يعذروا بتصديقهم وعد الشيطان مع مزيد تليسه وتزيينه الشرك وإتباعهم لما سول لهم من الشرك؛ لوقوعه إلى جانب وعد الله الحق بالثواب الجزيل لمن صدق وعده فاستجاب لتشريعه واتباع صراطه السوي.

ومن نظر في البلاد التي انتشر فيها الإسلام وجد من يعيش فيها يتجاذبه فريقان: فريق يدعو إلى البدع على اختلاف أنواعها شركية وغير شركية، ويلبس على الناس ويزين لهم بدعته بما استطاع من أحاديث لا تصح وقصص عجيبة غريبة يوردها بأسلوب شيق جذاب، وفريق يدعو إلى الحق والهدى، ويقيم على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ويبين بطلان ما دعا إليه الفريق الآخر وما فيه من زيف، فكان في بلاغ هذا الفريق وبيانه الكفاية في إقامة الحجة وإن قل عددهم، فإن العبرة ببيان الحق بدليله لا بكثرة العدد فمن كان عاقلاً وعاش في مثل هذه البلاد واستطاع أن يعرف الحق من أهله إذا جد في طلبه وسلم من الهوى والعصية، ولم يغتر بغنى الأغنياء ولا بسيادة الزعماء ولا بوجاهة الوجهاء ولا اختل ميزان تفكيره، وألغى عقله، وكان من الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ ١١ خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ١٢ يَوْمَ تَقْلُبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَلَيِّنَا أَطْعَمَنَا اللَّهُ وَأَطْعَمَنَا الرَّسُولُ ١٣ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطْعَمْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأُصْلَحْنَا السَّبِيلَ ١٤ رَبَّنَا غَنِّمْهُمْ مِنْ عَذَابِ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٨].

أما من عاش في بلاد غير إسلامية ولم يسمع عن النبي ﷺ ولا عن القرآن والإسلام فهذا - على تقدير وجوده - حكمه حكم أهل الفترة يجب على علماء المسلمين أن يبلغوه

شريعة الإسلام أصولاً وفروعاً؛ إقامة للحجة وإعذاراً إليه، ويوم القيامة يعامل معاملة من لم يكلف في الدنيا لجنونه أو بلهه أو صغره وعدم تكليفه» اه^(١).

ومثل ذلك ما قرره الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «من ثبت أنه من أهل الفترة ولم تبلغه رسالة ولا دعوة فهذا أمره إلى الله، لكن حكمه في الدنيا حكم الكفار حكم الجاهلية لا يغسل، ولا يصلى عليه، حكم الجاهلية، لكن إذا كان في نفس الأمر لم تبلغه دعوة ولا رسالة فهذا له حكم أهل الفترات يمتحنون يوم القيامة على الصحيح، فمن أطاع دخل الجنة ومن عصى دخل النار، فالحاصل أنه حديث صحيح» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «من عرف بالعقيدة الفاسدة الشركية لا تقبل ذبيحته إذا كان بين المسلمين فلا عذر له؛ لأنه لم يسأل ولم يبال، فإذا عرف أنه يعبد غير الله ممن يسمونهم بالأولياء كعُباد البدوي وعباد الحسين وعباد الحسن وعباد علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وكعباد ابن عربي، وعباد غيرهم ممن يسمونهم بالأولياء؛ هؤلاء كفار لا تؤكل ذبيحتهم، وهكذا غيرهم ممن يعبد غير الله، ينذر له يذبح له يستغيث به؛ لأن هذا شرك أكبر، هذا عمل الجاهلية، هذا عمل قريش وأشباههم مع هبل ومع اللات ومع العزى، وهذا عمل قوم نوح مع ود وسواع وأشباههم، ومثل هؤلاء يعتبرون ممن قامت عليه الحجة لأنهم بين المسلمين، وقد بلغهم القرآن وبلغتهم السنة وبلغهم كلام العلماء، ومن لم يبلغه شيء من ذلك فإنه معرض لا يبالي ولا يسأل.

أما من كان في بلاد بعيدة عن المسلمين من أهل الفترة الذين لم تبلغهم الدعوة ولم يسمعوا بقول الله ولا رسوله، هذا له حكم الكفرة الدنيوي وأمره إلى الله في الآخرة، فالحكم الدنيوي لا تؤكل ذبيحته ما دام يعمل عمل الكفار، ولكن أمره إلى الله يوم

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/١٤٨-١٥٠).

(٢) انظر موقع الشيخ الإنترنت ٣٢٦٤/noor/www.binbaz.org.sa



القيامة، يمتحن يوم القيامة فإن أجاب الأوامر دخل الجنة، وإن عصا دخل النار، هذا هو الصحيح في أهل الفترة^(١).

هذا هو تقرير الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ أَنْ المكلف يحكم عليه بموجب ظاهر فعله عالماً أو جاهلاً.

وكذا قرر رَحِمَهُ اللهُ أَنْ من مات ولم يعلم حاله هل تاب من الشرك أم لا، فلا يحكم عليه بالكفر ظاهراً وباطناً، وإنما يجري عليه حكم ما أظهر، ويتوقف في الجزم بكفره الكفر الموجب للعذاب.

ولذلك قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «أخطأ البوصيري في برده حيث قال:

فإن لي ذمة منه بتسميتي * * * محمداً وهو أوفى الخلق بالذمة
وأخطأ خطأ أكبر من ذلك بقوله:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذبه * * * سواك عند حلول الحادث العمم
إن لم تكن في معادي آخذاً بيدي * * * فضلاً وإلا فقل يا زلة القدم
فإن من جودك الدنيا وضرتها * * * ومن علومك علم اللوح والقلم

فجعل هذا المسكين لياذه في الآخرة بالرسول ﷺ دون الله عَزَّجَلَّ، وذكر أنه هالك إن لم يأخذ بيده، ونسي الله سبحانه الذي بيده الضر والنفع والعطاء والمنع وهو الذي ينجي أولياءه وأهل طاعته، وجعل الرسول ﷺ هو مالك الدنيا والآخرة، وأنها بعض جوده، وجعله يعلم الغيب، وأن من علومه علم ما في اللوح والقلم، وهذا كفر صريح وغلو ليس فوقه غلو، نسأل الله العافية والسلامة، فإن كان مات على ذلك ولم يتب فقد مات على أقبح الكفر والضلال^(٢).

(١) انظر موقع الشيخ على الإنترنت ١٠٩٢١/noor/ http://www.binbaz.org.sa

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٠-٣٧١).

ومثل ذلك قرر شيخنا صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله، حيث سُئل عن ابن عربي والبوصيري وما وقع منهما من كفریات عظيمة، وهل يحكم عليها بالكفر بالتعيين، فمن ذلك:

سُئل حفظه: ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية إنكاره على من قال إنه يكفر ابن عربي، نرجو توضيح ذلك حفظكم الله؟

فأجاب: «هذا الحكم على المعين، هذا محل خلاف بين العلماء، أنه مات على الكفر، الخاتمة ما تدري عنها، فلا تحكم على المعين أنه مات على الكفر، ولكن تقول: كلامه هذا كفر، وقوله هذا كفر، وأما أنه مات عليه، وختم له به الله أعلم، هذه مسألة لا يعلمها إلا الله، وتكفير ابن عربي ألف فيه مؤلفات، تنبيه الغبي على تكفير ابن عربي، مطبوع وعليه تعليق للشيخ عبدالرحمن الوكيل رَحِمَهُ اللهُ اه^(١)».

وسُئل حفظه الله: هل نفى الإمام محمد بن عبدالوهاب تكفير البوصيري؟

فأجاب: «الإمام محمد بن عبد الوهاب يحكم على الكلام ولا يحكم على الشخص؛ لأنه لا يدري ما ختم له به» اه^(٢).

وسُئل حفظه الله: بعضهم يُنكِرُ على من يقول إن البوصيري مُشرك، ويقول: هل شققتَ عن صدره؟

فأجاب: «نقول: كلامه شرك، صدره ما يعلم ما فيه إلا الله، لكن نحكم على كلامه أنه شرك، إن كان يعتقد ما يقول فهو مُشرك، وإن كان يجهل، جاهل ولا يدري، فهذا ما ندري عنه، ما نحكم على الغيب وعلى إنسان ميت له سنين، ما نحكم عليه،

(١) انظر موقع الشيخ <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/٩٥٠٣>

(٢) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=fLCLp٠de٩GA>



لكن نقول: الكلام هذا شرك، شركٌ صريحٌ^(١).

فهذا تقرير الشيخ حفظه الله فيمن مات ولا يعلم ما ختم له به، ولا يعني ذلك الحكم له بالإسلام، أو الافتراء على الشيخ حفظه الله أنه لا يكفر ابن عربي والبوصيري وغيرهما ممن وقع منه الكفر الشنيع.

فإن تقارير شيخنا حفظه الله هنا فيمن مات ممن تقدم، ولم يعلم بلوغ الحجة له، ولا يعلم رجوعه عنه، فيتوقف في الحكم على عينه بالكفر الموجب للعذاب، لا أن يتوقف في الحكم عليه بالظاهر، فضلاً عن الشهادة له بالإسلام، وليس ذلك توقفاً في الحكم على من وقع في المكفرات ممن بلغت الحجة، أو كان معرضاً وهو جاهل لا يتعلم مع قيام مقتضى التعلم، فإن شيخنا يقرر ما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ وما عليه إجماع العلماء أنه لا يعذر من وقع بذلك من هذه حاله كما لا يعني ذلك أن شيخنا حفظه الله يحكم بالإسلام لابن عربي أو البوصيري أو غيرها؛ لأن ظاهر أقوالهم مناقضة للإسلام، فيحكم بموجب الظاهر في الدنيا، أما في الآخرة فيلجأ إلى الله تعالى؛ لأن العذاب في الآخرة متوقف على بلوغ الحجة الرسالية.

ولذلك كرر شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله هذا المعنى في تقارير كثيرة تقدم بعضها، ومن ذلك:

سُئِلَ حفظه الله: ما حكم عوام الرافضة، هل حكمهم حكم علمائهم؟

فأجاب: «يا إخواني، اتركوا الكلام هذا، الرافضة حكمهم واحد، لا تتفلسفون علينا، حكمهم واحد، كلهم يسمعون القرآن، كلهم يقرؤون بل يحفظون القرآن أكثرهم بلغتهم الحجة، قامت عليهم الحجة، اتركونا من هذه الفلسفات وهذا الإرجاء الذي انتشر الآن في بعض الشباب والمتعلمين، اتركوا هذا، من بلغه القرآن فقد قامت

(١) انظر موقع الشيخ <https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/١٦٢٩٧>

عليه الحجة: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِتُذَكِّرَ بِهِ مِمَّنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] اهـ^(١).

وقال حفظه الله: «الجهل على قسمين: جهل يمكن زواله هذا لا يعذر فيه بالجهل، يعني يسأل أهل العلم يطلب العلم يتعلم يقرأ، هذا يمكن زواله ولا يعذر إذا بقي عليه. أما جهل لا يمكن زواله ما عنده أحد ولا يستمع شيء ولا يدري، عاش متقطعاً ولم يسمع بشيء، هذا ما يمكن زواله، هذا يعذر به ويكون من أصحاب الفترة ما يحكم بإسلامه لكن يكون من أصحاب الفترة يفوض أمره إلى الله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] اهـ^(٢).

وقال حفظه الله: «من أشرك بالله قولاً أو فعلاً ظاهراً، ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو سجد لغير الله، حكمنا عليه بالكفر لأعماله، أو تكلم بكلام الكفر نحكم عليه بالكفر لأعماله، ليس لنا إلا الظاهر» اهـ^(٣).

فتأمل قول شيخنا حفظه الله: «ويكون من أصحاب الفترة ما يحكم بإسلامه لكن يكون من أصحاب الفترة يفوض أمره إلى الله» وقوله حفظه الله: «ليس لنا إلا الظاهر»، وقوله فيمن مات: «لا نعلم ما ختم له به»، وتأمل ما قرره في شروحه ودروسه وما بينه بياناً مفصلاً، ومنه كثير نقلناه في هذه الرسالة، يتبين لك أن شيخنا لا يحكم بإسلام المتلبس بالكفر والشرك ولو كان ممن لم تبلغه الدعوة، هذا ما يقرره حفظه الله وتقديره في سياق تقارير أئمة الدعوة وعلى طريقتها موافق لها؛ لأنها من مشرب واحد.

وسئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ ما مصير المسلم الذي يصوم ويصلي ويزكي، ولكنه يعتقد بالأولياء الاعتقاد الذي يسمونه في بعض الدول الإسلامية اعتقاداً جيداً أنهم يضرون وينفعون، وكما أنه يقوم بدعاء هذا الولي فيقول: يا

(١) انظر <https://www.youtube.com/watch?v=٣p٢d٠UGPvfG>

(٢) انظر: https://www.youtube.com/watch?v=pHF_DGmVNTTo

(٣) انظر موقع الشيخ <http://alfawzan.af.org.sa/node/٩٦٤٦>

فلان لك كذا وكذا إذا شفي ابني أو بنتي، أو: بالله يا فلان، مثل هذه الأقوال فما حكم ذلك؟ وما مصير المسلم فيه؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: «تسمية هذا الرجل الذي ينذر للقبور والأولياء ويدعوهم، تسميته مسلماً جاهل من المسمي، ففي الحقيقة أن هذا ليس بمسلم؛ لأنه مشرك، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فالدعاء لا يجوز إلا لله وحده، فهو الذي يكشف الضر وهو الذي يجلب النفع: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلُقَاءَ الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، فهذا وإن صلى وصام وزكى وهو يدعو غير الله ويعبده وينذر له فإنه مشرك قد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، وما للظالمين من أنصار» اهـ^(١).

وعليه: يعلم حقيقة تقارير الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ، وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ، وما عليه علماؤنا جزاهم الله خيراً في هذه المسألة، ويعلم بطلان شبهة الملبسين.



الفرق الثامن:

أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ردوا على شبه خصوم الدعوة، وبينوا ضلالها، وكشفوا ما احتج به هؤلاء الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بينما مخالفوهم جعلوا مدار تقاريراتهم ما استشهد به خصوم الدعوة ومعارضوها من كلام هذين الإمامين رَحِمَهُمَا اللَّهُ.



فما تقدم وما سيأتي يظهر البيان الجلي الواضح لطالب الحق أن خصوم الدعوة اليوم هم خلف أسلافهم من خصوم الدعوة بالأمس، وذلك أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ردوا على شبه خصوم الدعوة وبينوا ضلالها وكشفوا ما احتج به هؤلاء الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ، بينما مخالفوهم جعلوا مدار تقاريراتهم ما استشهد به خصوم الدعوة ومعارضوها من كلام هذين الإمامين رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

فإن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ردوا على من تمسك ببعض النصوص من الكتاب والسنة وكلام أهل العلم خاصة شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ^(١)، حيث ظنوا جهلاً أو هوى أنه مستمسك لهم في المحاماة عن عباد

(١) ليس المقام هنا لنقل جميع ردود أئمة الدعوة رحمهم الله على من تعلق بهذه النصوص حيث يطول جداً، وهذه الرسالة لا تحتمله، وإن كان قد ورد شيء من ذلك في ثنايا هذه الرسالة، فالمقام هنا لبيان مشابهة المعارضين للدعوة وخصومها المعاصرين لأعدائهم وخصومها الأولين، وأنهم ساروا على طريقتهم حذو القذة بالقذة في إغذار عباد القبور والمحاماة والمجادلة عن الزنادقة والمشركين، ولكن خصوم الدعوة اليوم، أظهروا العداوة والمعارضة بما هو أنكى وأشد وأعظم فتنة وذلك أنهم نسبوا ضلالهم للدعوة وزعموا أنهم على طريقة الإمام المجدد وأئمة الدعوة رحمهم الله، وإنما في هذا المبحث نذكر طرفاً من رد أئمة الدعوة رحمهم الله على من تعلق ببعض كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم رحمهما الله ليتبين أن خصوم الأمس هم أسلاف



القبور وتسميتهم مسلمين! يزعم أنهم جهال ومقلدون!

وللإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ ردود على خطأ من تمسك بمثل ذلك، كما في كتابه مفيد المستفيد حيث رد على جملة من الشبه مما يتمسك به الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ، فبين رَحْمَةُ اللَّهِ كلام شيخ الإسلام وفصله وأوصحه، وكذلك في رسائله وردوده على عبد الله المويس، وابن إسماعيل، وأخيه سليمان بن عبد الوهاب قبل رجوعه، وعبد الله بن سحيم وسليمان بن سحيم، وغير ذلك كثير مما هو منشور مطبوع في الدرر السنية، والرسائل الشخصية، والرسائل والمسائل النجدية، وما ذكره ابن غنام في تاريخه، وغير ذلك، مما هو معلوم مشهور يسهل الاطلاع عليه لمن طلبه.

ثم أئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ أوضحوا ذلك كما في ردودهم على ابن جرجيس، حيث ألف عددا من الكتب وكتب عددا من الرسائل في نقض دعوة الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ، وبث الشبه حولها، ولبت حينا في ناحية من بلاد نجد، وسعى بجهده وقضه وقضيضه في نشر الشبه خاصة فيما يتعلق بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ، وذلك لمعارضة ونقض ما قرره الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ في تكفيره لعباد القبور، وألف كتاب (صلح الإخوان)، وقد تصدى للرد عليه جملة من العلماء؛ منهم العلامة عبد الرحمن بن حسن وهو مطبوع باسم (القول الفصل النفيس في الرد على المفتري داود بن جرجيس) معه رسالتان (المورد العذب الزلال في الرد على أهل الضلال) و(ملخص منهاج أهل السنة)، وهو نفس كتابه المشهور باسم (كشف ما ألقاه إبليس على قلب داود بن جرجيس من البهرج والتليس)، فهذا الكتاب من أجل الكتب وأعظمها في بيان حقيقة التوحيد والشرك والرد على المجادلين عن المشركين، فهذا الكتاب وغيره كلها كتب نفيسة في الرد على هذه الشبه.

= خصوم اليوم، وأن شبه أولئك هي شبه هؤلاء، ورثها المتأخرون عن أسلافهم المتقدمين من عارض الدعوة وأظهر للإمام المجدد وأئمة الدعوة رحمهم الله المعادة والخصومة.



كما رد على داود بن جرجيس العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ في عدة كتب وهي (منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس)، وتوفي ولم يكمله، و(تحفة الطالب والجليل في الرد على داود بن جرجيس)، و(دلائل الرسوخ في الرد على المنفوخ).

كما رد عليه العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (تأسيس التقديس في الرد على ابن جرجيس)، وكتاب (الانتصار في الرد على ابن جرجيس). كما رد عليه العلامة أحمد بن عيسى رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (الرد على شبهات المستغيثين بغير الله).

ومن ذلك أيضا رد الشيخ العراقي محمود شكري الألوسي، حيث أكمل ما بدأه العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ وذلك في كتاب سماه: (فتح المنان في الرد على صلح الإخوان).

وكذلك رد الشيخ نعمان الألوسي رحمه الله عليه في كتاب: (شقائق النعمان في الرد على شقائق داود بن سليمان).

فهذه الردود كلها فندت شبه داود بن جرجيس وبينت ضلاله، فلم يبق عذر لورثته اليوم بعد اطلاعهم على هذه الردود وتبين لهم عوار ما ألقاه من التشبيه والتليبس.

ومن هؤلاء المعارضين للدعوة السلفية دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، وهو ممن تعلق ببعض المجمات والمشتبهات في المحاماة عن عباد القبور؛ عثمان بن عبد العزيز بن منصور، فقد ألف رسالة سماها (جلاء الغمة من تكفير هذه الأمة)، يتهم به الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب أنه على طريق الخوارج في تكفير المسلمين فرد عليه العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ في كتابه العظيم والنفيس (مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل

الإيمان والإسلام)، وهذا الكتاب من أعظم الكتب وأنفسها وأجلها في الدفاع عن عقيدة التوحيد، وعن دعوة الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ، وفيه بيان جلي واضح في مفارقة طريقة الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ في التكفير طريقة الخوارج الغلاة والمرجئة الجفاة، وكثير مما فيه من الشبه التي بثها المعارض المردود عليه في هذا الكتاب يرددها ورثته اليوم، ولكن باسم الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وتبرئتها من الغلو في التكفير!

وكذلك من معارضي الدعوة المجادلين عن المشركين يوسف بن إسحاق النبهاني، وقد رد عليه الشيخ العراقي محمود شكري الألوسي في كتابه (غاية الأمان في الرد على النبهاني)، كما رد عليه جملة من العلماء نظماً منهم العلماء إبراهيم بن عيسى وسليمان بن سحمان وعبد العزيز بن إبراهيم السويح وغيرهم، وهي مطبوعة.

ومن معارضي الدعوة الساعين في بث الشبه التي لا تزال آثارها إلى اليوم ينقلها الأتباع على الضلالة عبداللطيف الصحاف، وقد رد عليه العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحْمَةُ اللَّهِ في كتابه (الإتحاف في الرد على الصحاف).

فهذه الردود على هؤلاء المعارضين للدعوة وما كتبه العلماء الشيخ عبدالله والشيخ وإبراهيم ابنا العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحْمَةُ اللَّهِ وردود العلامة سليمان بن سحمان رَحْمَةُ اللَّهِ وغير ذلك من الردود، وقد تقدم ذكر طرف من ذلك في أول هذه الرسالة، يتبين من خلالها لمن اطلع عليها واطلع على ما تقدم نقله عن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ من قرارات، وقارن ذلك بما يقرره خصوم الدعوة اليوم المخالفون في قراراتهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور ممن يظهر الدفاع عن دعوة الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ، حيث تلقفوا ما بثه خصوم الأئمة من الشبه فبثوه، ولكن لم يكن ذلك على وجه المعارضة كما كان الخصوم بالأئمة، بل على وجه الدس في الدعوة وهدمها من الداخل، باسمها، وأن ذلك من باب الدفاع عن الدعوة، ونبذ فرية الغلو في التكفير عنها!

فلَبَّسُوا على المسلمين، وخلطوا بين تبرئة الدعوة من تهمة تكفير المسلمين الذي عليه الخوارج (الضالين)، ومسألة تكفير القبورين التي عليها أهل التوحيد، فساووا بين الطريقتين، طريقة أهل السنة وطريقة الخوارج! تليسا وتعمية وتضليلاً! فقالوا: الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ بريئون من الغلو في التكفير - وهذا حق -، ولكنهم دسوا في ذلك بأن زعموا أن من براءة الدعوة من الغلو في التكفير أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ يحكمون بإسلام القبورين! لأنهم جهال رغم بلوغ القرآن وقيام الحجة الرسالية عليهم! وذلك في سياق الاستشهاد بما استشهد به خصوم الدعوة الأوائل من نصوص، ولكن الأوائل عارضوا على وجه إبطال عقيدة التوحيد ونقض الدعوة، وهؤلاء على سبيل الدفاع!

ثم إذا خوصموا وبُيِّن بطلان شبهتهم، وَوُضِّح أنها نفس شبهة الخصوم الأوائل المجادلين عن المشركين، قالوا: هذه المسألة خلافية! وأن الأدلة غير محكمة! وأن لكل قول منزعه ووجهته! وفي إزاء ذلك ينحدرون إلى ما قرره الخصوم الأوائل أن من يقرر كفر الزنادقة وعباد القبور على وفق ما قرر الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة أنه خارجي تكفيري!

فهؤلاء الخصوم اليوم أشد خصومة من أسلافهم، وأعظم خطراً من ساداتهم المحامين عن القبورين المجادلين عن الزنادقة والمشركين.

ومن تدبر ما كتبه الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ خاصة في كتابه مفيد المستفيد وما قرر أئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ؛ تبين له أن شبهة إعدار عباد القبور بالجهل ونحوه من الأعذار رغم بلوغ الحجة وقيامها عليهم احتجاجاً بما ينقل عن شيخ الإسلام، هي شبهة أعداء الدعوة وخصومها، ومن كبرائهم داوود بن جرجيس العراقي، وكان له أثر بالغ في نشر هذه الشبه والتأثير على أهل الجهالة والأهواء، وقد تلقف شبهته من لا يدري من أهل الجهالة والغواية في زماننا؛ فضلوا وأضلوا، وقال بها من زل ممن لم يتنبه وفات عليه الأمر.

فدونك بعضاً من تعليقات الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ على مواضع من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه مفيد المستفيد، ودونك أيضاً نقلاً عن بعض أئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ في الرد على جملة مما روجه ابن جرجيس من الشبه خاصة في تعلقه بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، موضحاً من خلال ذلك أن هذه الشبه التي يروجها خصوم الدعوة المعاصرون المخالفون في تقاريرهم لما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ هي ذات الشبه التي يروجها ويدعو إليها وينشرها داود بن جرجيس وغيره من خصوم الدعوة الأولين.

فمما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ:

قال الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على كلام لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ومبيناً موافقته في الموقف من عباد القبور، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وقال أبو العباس، في كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم)، في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]: ظاهره: أن ما ذبح لغير الله، سواء لفظ به أو لم يلفظ حرام، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبح للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقرين به إلى الله أركى مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه بسم الله، فإن عبادة الله بالصلاة له والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور.

والعبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله، فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه لحرم، وإن قال فيه: بسم الله، كما قد يفعل طائفة من منافقي هذه الأمة، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبائحهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان، ومن هذا ما يفعل بمكة وغيرها، من الذبح للجن، انتهى كلام الشيخ، وهو الذي ينسب إليه بعض أعداء الدين أنه لا يكفر المعين، فانظر -أرشدك الله- إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة، وتصريحه أن المنافق يصير مرتدّاً بذلك. وهذا في المعين إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحة معين^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «... فإن من الناس من يسجد للشمس، وغيرها من الكواكب، ويدعوها بأنواع الأدعية، وهذا من أعظم أسباب الشرك، الذي ضل به كثير من الأولين والآخرين، حتى شاع ذلك في كثير ممن ينتسب إلى الإسلام، وصنف بعض المشهورين فيه كتاباً، على مذهب المشركين، مثل: أبي معشر البلخي، وثابت بن قرة، وأمثالهما ممن دخل في الشرك، وآمن بالطاغوت والجبّ، وهم ينتسبون إلى الكتاب، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] انتهى كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

فانظر -رحمك الله- إلى هذا الإمام، الذي ينسب عنه -من أراغ الله قلبه- عدم تكفير المعين، كيف ذكر مثل الفخر الرازي، وهو من أكابر أئمة الشافعية، ومثل أبي معشر، وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم، أنهم كفروا وارتدوا عن الإسلام، والفخر هو الذي ذكره الشيخ، في الرد على المتكلمين، لما ذكر تصنيفه الذي ذكر هنا، قال: وهذه ردة صريحة باتفاق المسلمين، وسيأتي كلامه إن شاء الله تعالى.

وتأمل أيضاً: ما ذكره في اللات والعزى ومناة، وجعله فعل المشركين معها، هو بعينه الذي يفعل بدمشق وغيرها، وتأمل قوله على حديث ذات أنواط، هذا قوله في مجرد مشابهمهم في اتخاذ شجرة، فكيف بما هو أطم من ذلك من الشرك بعينه؟! فهل للزائغ بعد هذا متعلق بشيء من كلام هذا الإمام؟! وأنا أذكر لك لفظه، الذي احتجوا به على زيفهم اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في التعليق على كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «قال رَحِمَهُ اللهُ: أنا من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير، أو تبديع، أو تفسيق، أو معصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، انتهى كلامه.

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٠٤-٤٠٥).

وهذا صفة كلامه في المسألة، في كل موضع وقفنا عليه من كلامه، لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال، أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وأما إذا بلغت الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة، من تكفير أو تفسيق أو معصية.

وصرح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا: أن كلامه في غير المسائل الظاهرة، فقال في الرد على المتكلمين، لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيرًا، قال: وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر عنهم في أمور يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه، من الملائكة والنبين وغيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل إيجابه للصلوات الخمس، وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش، والزنى والخمر والميسر؛ ثم تجدد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا فيها، فكانوا مرتدين.

وأبلغ من ذلك: أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبد الله الرازي، قال: وهذه ردة صريحة باتفاق المسلمين، انتهى كلامه.

فتأمل هذا، وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة، التي يذكر أعداء الله، لكن ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ أَلْفٍ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١]، على أن الذي نعتقه وندين الله به ونرجو أن يثبتنا عليه: أنه لو غلط هو، أو أجل منه في هذه المسألة، وهي مسألة: المسلم إذا أشرك بعد بلوغ الحجة، أو المسلم الذي يفضل هذا على الموحدين، أو يزعم أنه على حق، وغير ذلك من الكفر الصريح الظاهر، الذي بينه الله ورسوله، وبينه علماء الأمة، أنا نؤمن بما جاءنا عن الله وعن رسوله من تكفيره، ولو غلط من غلط، فكيف والحمد لله ونحن لا نعلم عن واحد من العلماء خلافًا في هذه المسألة، وإنما يلجأ من شاق فيها إلى حجة فرعون ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه: ٥١] أو حجة قريش

﴿مَا سَيَعَنَّا بِهَذَا فِي آخِرَةِ﴾ الآية [ص: ٧] اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، في (الرسالة السنية)، لما ذكر حديث الخوارج، ومروقهم من الدين، وأمره ﷺ بقتالهم، قال: فإذا كان على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه ممن انتسب إلى الإسلام، من مرق منه مع عبادته العظيمة، حتى أمر ﷺ بقتالهم. فليعلم: أن المنتسب إلى الإسلام والسنة، قد يمرق أيضًا من الإسلام في هذه الأزمان، وذلك بأسباب؛ منها: الغلو الذي ذمه الله في كتابه، حيث يقول: ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧] وعلي بن أبي طالب رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ حرق الغالية من الرافضة، فأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة، فقتلهم فيها، واتفق الصحابة على قتلهم، لكن ابن عباس، كان مذهبه: أن يقتلوا بالسيف بلا تحريق، وهو قول أكثر العلماء، وقصتهم معروفة عند العلماء.

وكذلك الغلو في بعض المشائخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح ونحوه، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية، مثل أن يقول يا سيدي فلان انصرتي، أو أغثنِي، أو ارزقني، أو أجرنِي، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل؛ فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبد وحده لا شريك له، لا يجعل معه إلهًا آخر، والذين يجعلون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا معتقدين أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم، أو صورهم، ويقولون: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣]، ويقولون: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فبعث الله رسوله ﷺ ينهي أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة، قال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] الآية. قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح، وعزير، والملائكة.



ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ آيات، ثم قال: وعبادة الله وحده لا شريك له هي أصل الدين، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصَّلُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وكان ﷺ يحقق التوحيد، ويعلمه أمته، حتى قال له رجل: ما شاء الله وشئت، قال: «أجعلتني لله ندًا؟ بل ما شاء الله وحده»، ونهى عن الحلف بغير الله، فقال: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»، وقال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا، وقال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد» وقال: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»؛ ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المساجد على القبور، ولا الصلاة عندها، وذلك لأنه من أكبر أسباب عبادة الأوثان، وتعظيم القبور، ولهذا اتفق العلماء، على أنه من سلم على النبي ﷺ عند قبره، أنه لا يتمسح بحجرته، ولا يقبلها؛ لأنه إنما يكون ذلك لأركان بيت الله، فلا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق، كل هذا لتحقيق التوحيد، الذي هو أصل الدين، ورأسه، الذي لا يقبل الله عملاً إلا به، ويغفر لصاحبه، ولا يغفر لمن تركه، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] الآية.

ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه، فأعظم آية في القرآن الكرسي ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة» والإله هو الذي تأله القلوب، عبادة له، واستعانة به، ورجاء له، وخشية، وإجلالاً، انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

فتأمل أول الكلام وآخره، وتأمل كلامه فيمن دعا نبياً أو ولياً، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثنِي، ونحوه، أنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، هل يكون هذا إلا في المعين؟ والله المستعان، وتأمل كلامه في اللات والعزى ومناة، وما ذكر بعده، يتبين لك

الأمر، إن شاء الله تعالى» اه^(١).

وقال رحمه الله: «وقال أبو العباس أيضًا - في الكلام على كفر مانعي الزكاة -: والصحابة لم يقولوا: أنت مقر بوجوبها، أو جاحد لها، هذا لم يعهد عن الخلفاء والصحابة، بل قد قال الصديق لعمر رضي الله عنهما: «والله لو منعوني عقلاً أو عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها»، فجعل الميبح للقتال مجرد المنع، لا جحد الوجوب. وقد روي: أن طوائف منهم كانوا يقرون بالوجوب، لكن بخلوا بها، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميعهم سيرة واحدة، وهي قتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم، وغنيمة أموالهم، والشهادة على قتلاهم بالنار، وسموهم جميعهم أهل الردة، وكان من أعظم فضائل الصديق رضي الله عنه عندهم: أن ثبته الله عند قتالهم، ولم يتوقف كما توقف غيره، فناظرهم حتى رجعوا إلى قوله، وأما قتال المقرين بنبوة مسيلمة، فهؤلاء لم يقع بينهم نزاع في قتالهم، انتهى.

فتأمل كلامه في تكفير المعين، والشهادة عليه إذا قتل بالنار، وسبي حريمه وأولاده عند منع الزكاة فهذا الذي ينسب عنه أعداء الدين، عدم تكفير المعين.

قال رحمه الله بعد ذلك: وكفر هؤلاء، وإدخالهم في أهل الردة، قد ثبت باتفاق الصحابة، المستند إلى نصوص الكتاب والسنة، انتهى كلامه.

ومن أعظم ما يحل الإشكال في مسألة التكفير والقتال، عمن قصده اتباع الحق: إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة، وإدخالهم في أهل الردة، وسبي ذراريهم، وفعلهم فيهم ما صح عنهم، وهو أول قتال وقع في الإسلام، على من ادعى أنه من المسلمين، فهذه أول وقعة وقعت في الإسلام، على هذا النوع، أعني المدعين للإسلام، وهي أوضح الوقاعات التي وقعت من العلماء عليهم من عصر الصحابة إلى وقتنا هذا» اه^(٢).

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٠٧ - ٤١٠).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٤١٨ - ٤١٩).

ونقل عن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، ثم قال رَحِمَهُ اللهُ معلقاً: «والمراد بهذا: أن بعض الملحدين نسب إلى الشيخ أن هذا شرك أصغر، وشبهته أنه ذكره في الفصل الثاني، الذي ذكر في أوله الأصغر، وأنت -رحمك الله- تجد الكلام من أوله إلى آخره في الفصل الأول والثاني صريحاً لا يحتمل التأويل من وجوه كثيرة: منها: أن دعاء الموتى، والنذر لهم، ليسفعوا له عند الله، هو الشرك الأكبر، الذي بعث النبي ﷺ بالنهي عنه، فكفر من لم يتب منه، وقاتله وعاداه. وآخر ما صرح به قوله أنفأ: وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلى آخره، فهل بعد هذا البيان بيان، إلا العناد، بل الإلحاد؟!

ولكن تأمل قوله أرشدك الله: وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر، إلا من عادى المشركين إلى آخره، وتأمل أن الإسلام لا يصح إلا بمعاذة أهل الشرك الأكبر، وإن لم يعادهم فهو منهم، وإن لم يفعله» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وقال العلامة ابن القيم في (إغاثة اللهفان)، في إنكار تعظيم القبور: وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين، إلى أن صنف بعض غلاتهم في ذلك كتاباً، سماه: (مناسك المشاهد)، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عبادة الأصنام، انتهى، وهذا الذي ذكره العلامة ابن القيم رجل من المصنفين يقال له ابن المفيد، فقد رأيت ما قال فيه بعينه، فكيف ينكر تكفير المعين؟!» اه^(٢).

فهذه بعض النقولات، تبين أن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ لم يبتدع ويحدث أو يخرج عما عليه سلفه من أئمة الدين وعلماء المسلمين في تكفيره للزنادقة وعباد القبور، وتبين تقرير الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ في هذه المسألة، وفيها الرد على من نسب إليهما الحكم للقبوريين بالإسلام لوجود عذر كالجهل ونحوه، وتبين أن الاحتجاج والتمسك بكلامهما رَحِمَهُمَا اللهُ سنة قديمة لأعداء الدعوة

(١) الدرر السنية (٩/ ٤١٣-٤١٤).

(٢) الدرر السنة (٩/ ٤٢١).



وخصومها، فالمعاصرون من أعداء هذه الدعوة الذين لبسوا لباسها وأظهروا الدفاع عنها لم يتجاوزوا الشبه التي نشط أعداء الدعوة بالألمس في مواجهة الدعوة بها، والتشويش عليها، محاماة ومجادلة عن الزنادقة وعباد القبور.

ومن تقارير أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في ذلك:

ما بينه العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ فقد بين أن هذه الشبه هي ما ينشره الخصوم وواجهوا به الشيخ الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ تشغييلاً وتشويشاً على دعوته السلفية، ومن رؤوس الخصوم الألداء داود بن جرجيس العراقي، فهو يردد هذه الشبه، وورثها لمن بعده ممن خرج من ضئضئته، ومنهم من هم من بني جلدتنا ويتكلمون بألستنا، فهم يحملونها إلى يومنا هذا.

فما قاله العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «هذا العراقي ينصب العداوة لكل من آمن بالله، ودعا إلى توحيده وهو عدو كل موحد ونصير كل ملحد، وهؤلاء هم أعداء الرسل في كل زمان ومكان، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ﴾ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٣﴾ وَلِتَصْغَرِ إِلَيْهِ أَفْعَادُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٤﴾ [الأنعام: ١١٣-١١٤].

والبصير إذا نظر في أوراق هذا العراقي علم أن ما ذكره الله تعالى في هذه الآيات لا يعدوه، بل هذه حاله وأمثاله وهم كثيرون لا كثرهم الله؛ فكم صرفوا ضعفاء العقول عن الإيمان، وعن أدلة القرآن، وذلك أنه يحاول بشبهاته وتروحاته أن يجعل الميت أو الغائب شفيعاً يسأله ويقصده، ويرغب إليه بالدعاء والاستغاثة والتدلل والخضوع له بما لا يصلح إلا لله تعالى، وقد أخبر تعالى أن اتخاذ الشفعاء من دين المشركين، كما قال تعالى: ﴿أَيُّ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ﴾ [الزمر: ٤٣] إلى قوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٤]، والشفاعة كذلك لا يملكها غيره، ولا تحصل إلا

بشروط إذن الله للشافع رحمة للمشفوع له، وكرامة للشافع، ولا يقع الإذن إلا في حق من رضي الله دينه وهم أهل التوحيد والإخلاص، الذين لم يتخذوا من دونه شافعاً والمدعو لا يشفع لمن دعاه، كما دلّ عليه الآيات المحكمات، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ يَهُودَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَيْ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَكِيلٌ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١] فسبحان الله أين ذهب عقول هؤلاء الغلاة المشركين عن هذه الآيات المحكمات البينات؟

وقد أخبر تعالى أن اتخاذ الشفعاء هو دين أهل الشرك بالله من عبدة الأوثان، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] إلى قوله: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فأخبر أنه شرك ونزه نفسه عنه، وأخبر أن قولهم: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ يمنع حصول الشفاعة لهم بطلبها من غير من يملكها.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] فأخبر تعالى أنهم تولوهم من دون الله بالعبادة، وأنهم إنما أرادوا بذلك أن يقربوهم إلى الله بشفاعتهم لهم، فأخبر تعالى أن هذا هو الكفر بالله، بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣] و(كفار) صيغة مبالغة أبلغ من كافر. وهذا الذي ذكره الله تعالى عن المشركين هو الواقع من كثير من هذه الأمة في حق أرباب القبور، جهلاً منهم بحقيقة الشرك^(١).

وقال رحمه الله: «أما بعد: فإننا قد اطلعنا على أشياء وجدناها في كتب عثمان بن منصور بعد وفاته، فمن ذلك: منظومة أنشأها في مدح داود بن جرجيس، وتعظيمه بما تصدى له من الرد على المسلمين الموحدين، فاتفقا على تأييد الشرك ونصرته، والإنكار على من دعا إلى توحيد الله بالعبادة، الذي دلت عليه الآيات المحكمات، والأحاديث

(١) كشف ما ألقاه إبليس (ص: ٨٣-٨٥).

الصحيحة، واعتقداً إسلام عبدة الأوثان» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم: أيها الطالب للحق، الراغب في معرفة الإخلاص والصدق، أنه ورد علينا أوراق صدرت من رجل سوء، تتضمن التحذير من التكفير، من غير تحقيق ولا تحرير، يقول فيها: قال شيخ الإسلام ابن تيمية...» اه إلى أن قال: «وهذا الرجل قد أخذ بطريقة من يكفر بتجريد التوحيد، فإذا قلنا: لا يعبد إلا الله ولا يدعى إلا هو، ولا يرجى سواه ولا يتوكل إلا عليه، ونحو ذلك من أنواع العبادة التي لا تصلح إلا لله، وأن من توجه بها لغير الله فهو كافر مشرك، قال: ابتدستم وكفرتم أمة محمد، أنتم خوارج، أنتم مبتدعة، وأخذ من كلام شيخ الإسلام في أهل البدع، ما كتبه يعرض بأهل التوحيد، ولا يخفى ما قاله شيخ الإسلام فيمن أشرك بالله، قال رَحِمَهُ اللهُ: «من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويسألهم ويتوكل عليهم، كفر إجماعاً».

وغاية ما مؤه به هذا على الجهال: أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ذكر في أهل المقالات الخفية أنها وإن كانت كفراً، فلا ينبغي أن يكفر صاحبها حتى تقوم عليه الحجة» اه^(٢).

وَأتم كلامه، ثم قال: «فانظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، الذي لا يقبل اللبس، فإنه لما ذكر من تقدمت الإشارة إليهم، من أرباب المقالات، قال: وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة، التي يعلم العامة والخاصة من المسلمين أنها من دين الإسلام، بل اليهود والنصارى والمشركون يعلمون أن محمداً ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله، من الملائكة والنبين، والشمس والقمر والكواكب، والأصنام وغير ذلك، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلاة، وإيجابه لها، وتعظيم شأنها، ومثل معاداة اليهود

(١) الدرر السنية (١١/٥١٢).

(٢) الدرر السنية (١١/٤٤٦-٤٤٩).

والنصارى، والمشركين، والصابئين، والمجوس، ومثل تحريم الفواحش، والربا والميسر، ونحو ذلك، ثم تجد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا في هذه الأنواع فكانوا مرتدين، انتهى كلامه، رَحِمَهُ اللهُ.

فتأمل قوله: مثل معاداة اليهود والنصارى والمشركين... إلخ. والذين قال فيهم شيخ الإسلام: إنهم يكونون بمخالفتهم لبعض الشرائع مرتدين، هو الذي نقول به، وعليه أئمة الإسلام قاطبة، وهو الذي ينقم منا هذا الرجل، وأمثاله من المنحرفين عن التوحيد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: ومن اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة، يدخل الجنة ولا يدخل النار، فهو ضال، مخالف للكتاب والسنة، والإجماع، انتهى.

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: أن الفخر الرازي صنف (السر المكتوم في عبادة النجوم) فصار مرتدًا إلا أن يكون قد تاب بعد ذلك، فقد كفر الرازي بعينه، لما زين الشرك.

وقال بعد أن ذكر العلة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد، والنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، قال: فسد الذريعة ألا يصلي في هذه الساعة، وإن كان المصلي لا يصلي إلا لله، ولا يدعو إلا الله، لثلا يفضي إلى دعائها والصلاة لها، وهذا من أسباب الشرك، الذي ضل به كثير من الأولين والآخرين، حتى شاع ذلك في كثير من ينتسب إلى الإسلام، وصنف كتابًا على مذهب المشركين، مثل أبي معشر البلخي، وثابت بن قرة، وأمثالهما ممن دخل في الشرك، وآمن بالجبت والطاغوت، وهم يتسبون إلى الكتاب، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَطْعَمُونَ﴾ [النساء: ٥١]. انتهى.



فانظر إلى هذا الإمام، الذي نسب عنه من أزاغ الله قلبه، عدم تكفير المعين، كيف ذكر عن الفخر الرازي، وأبي معشر، وغيرهما من المصنفين المشهورين، أنهم كفروا وارعدوا عن الإسلام» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على قول العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وتأمل أيضًا ما ذكره العلامة ابن القيم، بعد ذكره ما تقدم، وذكره أنواعًا من الشرك، كما هو الواقع في زمانه، وما بعده ينبغي أن نذكره هنا أيضًا.

قال: ومن أنواعه: طلب الخوائج من الموتى، والاستعانة بهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم. فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا، فضلًا لمن استغاث به، وسأله قضاء حاجته، أو سأله أن يشفع له إلى الله فيها، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، كما تقدم، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، والله لم يجعل استعانتهم وسؤاله سببًا لإذنه، وإنما السبب لإذنه كمال التوحيد، فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن، وهو بمنزلة من استعان في حاجة بما يمنع حصولها، وهذه حالة كل مشرك.

والميت محتاج إلى من يدعو له، ويترحم عليه، ويستغفر له، كما وصانا النبي ﷺ إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم، ونسأل لهم العافية، والمغفرة، فعكس المشركون هذا، وزاروهم زيارة العباد، واستقضاء الخوائج، والاستغاثة بهم، وجعلوا قبورهم أوثانًا تُعبد، وسموا قصدها حجًّا، واتخذوا عندها الوقفة، وحلق الرؤوس، فجمعوا بين الشرك بالمعبود، وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبتهم إلى التنقص بالأموات، وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين له الذين لم يشركوا به شيئًا بدمهم، وعيبيهم ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به وأنهم يوالوهم عليه.



وهؤلاء هم أعداء الرسل والتوحيد في كل زمان ومكان، وما أكثر المستجيبين لهم، والله در خليله إبراهيم حيث يقول: ﴿وَاجْتَنِبْ وَبِئْسَ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۝٣٥﴾ رَبِّ إِنِّي أَسْأَلُكَ كِبِيرًا مِّنَ الْأَثَرِ ﴿إبراهيم: ٣٥-٣٦﴾. وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد توحيده لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله، وجرد رجاءه لله، وذله لله، وتوكله على الله، واستعانته بالله، والتجاء إلى الله، واستغاثته بالله، وأخلص قصده متبعًا لأمره، متطلبًا لمرضاته، إن سأل سأل الله وإذا استعان استعان بالله، وإذا عمل عمل الله، فهو لله وبالله، ومع الله، انتهى.

فتأمل قوله: وما أكثر المستجيبين لهم؛ وقوله: وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد التوحيد لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله... إلى آخره، يتبين لك: خطأ ذلك المفتون وضلاله، خصوصاً إذا عرفت أن هذا الشرك الأكبر قد وقع في زمانها، وكفراً أهله بالكتاب والسنة والإجماع، وبيننا أنه لم ينج منه إلا القليل، الذين هذا وصفهم، وهم الغرباء في الأمة، الذين أخبر بهم النبي ﷺ بقوله: «ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»، ولا ريب أن الله تعالى لم يعذر أهل الجاهلية، الذين لا كتاب لهم، بهذا الشرك الأكبر، كما في حديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ: «إن الله نظر إلى أهل الأرض، فمقتهم عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب» فكيف يعذر أمة كتاب الله بين أيديهم، يقرؤنه، ويسمعونه، وهو حجة الله على عباده، كما قال تعالى: ﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيَسْتَدْرِكُوهُ ۖ وَلِيُعَلِّمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وكذلك سنة رسول الله ﷺ التي بين فيها افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، ثم يجيء من يمؤه على الناس، ويفتنهم عن التوحيد، بذكر عبارات لأهل العلم، يزيد فيها وينقص، وحاصلها الكذب عليهم؛ لأنها في أناس هم إسلام ودين، وفيهم مقالات كفرهم بها طائفة من أهل العلم، وتوقف بعضهم في تكفيرهم حتى تقوم عليهم الحجة ولم يذكرهم بعض العلماء في

جنس المشركين، وإنما ذكروهم في الفساق، كما ستقف عليه في كلام العلامة ابن القيم إن شاء الله تعالى» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ موضحاً تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ ومفتداً قول من نسب إليهم إغدار عباد القبور بالجهل، قال رَحِمَهُ اللهُ: «قولنا في هؤلاء المبتدعة الذين ذكرهم شيخ الإسلام، وذكرهم العلامة ابن القيم، قولها، وقول السلف، والأئمة فيهم، ننكر على كل مبتدع بدعته، ونعتقد فساد ما أصلوه من أصول بدعهم. فنحن - بحمد الله - متبعون لا مبتدعون، ننكر الشرك الأكبر، ونكفر أهله، وننكر البدع، ونناظر أهلها بالسنة، فله الحمد على ما هداها.

وأما أهل الإشراك فقد عرفت ما قال الله فيهم، وما قرره هذا الإمام وغيره من العلماء، من تكفيرهم بالشرك في الإلهية، ومخالفة الشريعة، وملة الشرك: ملة كفر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧].

فأهل الإيمان هم أهل الحق، ما عداهم من الملل الخمس فملل كفر قطعاً، ومن لم يعرف هذا، ولم يفهم هذا، ولم يفهم الفرق، فهو جاهل مفتون ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ، فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [المائدة: ٤١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في (الفتاوى المصرية): قد قال بعض الناس إنه تجوهر، وهذا قول قوم داوموا على الرياضة مدة، فقالوا: لا نبالي بما عملنا، وإنما الأمر والنهي رسم العوام، ولو تجوهروا سقط عنهم، وحاصل النبوة يرجع إلى الحكمة والمصلحة، والمراد منها ضبط العوام، ولسنا من العوام فندخل في التكليف؛ لأننا قد تجوهرنا، وعرفنا الحكمة. فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى، بل هم أكفر أهل الأرض، فإن اليهود والنصارى آمنوا ببعض، وكفروا ببعض، وهؤلاء كفروا بالجميع،



خارجون عن التزام شيء من الحق.

ثم قال: ومن جحد بعض الواجبات الظاهرة المتواترة، أو جحد بعض المحرمات الظاهرة، كالفواحش والظلم، والخمر والزنا والربا، أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة، كالخبز واللحم والنكاح، فهو كافر مرتد، يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

قلت: ولم يقل شيخ الإسلام: إنهم يعذرون بالجهل، بل كفرهم وقال: إنهم ارتدوا. قال: ومن أضمره فهو منافق، لا يستتاب عند أكثر العلماء. ومن هؤلاء: من يستحل بعض الفواحش، كمؤاخاة النساء الأجانب، والخلوة بهن، والمباشرة لهن، ويزعم أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن، وإن كان محرماً في الشريعة.

وكذلك من يستحل ذلك من المردان، ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم، ومباشرتهم، هو طريق لبعض السالكين، حتى يترقى في محبة المخلوق، إلى محبة الخالق، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى، كما يستحلها من يقول: إن اللواط مباح بملك اليمين، هؤلاء كلهم كفار باتفاق أئمة المسلمين، انتهى.

قلت: فنحن - بحمد الله - ننكر هذه الكفريات، ونعادي أهلها، فإن أبي المنحرف، إلا أن يطعن علينا بقوله: كفرتم أمة محمد، قلنا: معاذ الله، لا نكفر مسلماً، ولا نجحد ما أعطى الله أمة محمد ﷺ من الفضائل، التي لم يعطها أمة قبلها، وهم الأمة الوسط بنص الكتاب، فalcرون المفضلة لا ريب أن الإسلام فيها أظهر، والعلم والصلاح فيها أكثر، والنبي ﷺ أكثر الأنبياء تابعاً يوم القيامة، لكن كلما كان أقرب إلى عهده، فالخير فيهم أكثر، والبدعة فيهم أقل وأندر، وكلما تباعد عن ذلك العهد كان بالعكس. وحدث في الأمة ما حدث، وعمت البلوى بما وقع من تلك الشرور، التي ذكرها شيخ الإسلام وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى، وغيرهما، كابن وضاح، وأبي شامة في (الباعث على إنكار البدع والحوادث)، فلقد صدقوا وبينوا، وفرقوا بين الهدى والضلال.

فتأمل ما ذكره الله في كتابه عن أهل الكتاب، يتبين لك الصواب، ويظهر لك أن بعد تلك القرون المفضلة انتشرت البدع، وحدث في الأمة ما قد ذكره شيخ الإسلام فيما تقدم، وذكر أن منهم من هو أكفر من اليهود والنصارى، كالباطنية الإسماعيلية، والقرامطة ونحوهم. ومن هذه الطوائف حدث البناء على القبور والمشاهد، وحدث الغلو ومقدمات الشرك، وعمت البلوى بهذه الأمور، فأنكر ذلك العلماء، وحكوا ما قد جرى من الشرك وعبادة الأوثان، حتى وقع ذلك فيمن يدعي الزهد والعبادة، وبلغ الشيطان من كثير الأمة مراده^(١).

ومما بينه رَحِمَهُ اللهُ مفصلاً قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ مفنناً احتجاج أهل التشبيه والتلبس فيما لم يفهموه من كلامه أو ما أجروه على غير مراده، كما يفعل أتباعهم على الضلال اليوم، قال رَحِمَهُ اللهُ: «قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (بناء المساجد على القبور محرم، ولو بني عليها غير مسجد نهي عنه باتفاق العلماء، فهذا من وسائل الشرك المحرمة)، وقال رَحِمَهُ اللهُ: (واعلم أن لفظ الدعاء، والدعوة في القرآن، يتناول معنيين: دعاء العبادة، ودعاء المسألة. وكل عابد سائل، وكل سائل عابد، وأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه، وإذا جمع بينهما فإنه يراد بالسائل الذي يطلب جلب المنفعة ودفع المضرة بصيغ السؤال والطلب، ويراد بالعابد: من يطلب ذلك بامتثال الأوامر، وإن لم يكن هناك صيغة سؤال، ولا يتصور أن يخلو داع لله دعاء عبادة أو دعاء مسألة، من الرغبة والرهب، والخوف والطمع)، وقال رَحِمَهُ اللهُ: (الدين الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو عبادة الله وحده لا شريك له. فإذا كان مطلوب العبد من الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، مثل شفاء مريضه، أو وفاء دينه، أو عافيته مما به من بلاء الدنيا والآخرة، وانتصاره على عدوه، أو هداية قلبه، أو غفران ذنبه، وأمثال ذلك، فهذا لا يجوز أن يطلب إلا من الله. ولا يجوز أن يقال للملك ولا نبي، ولا شيخ ولا جني: اغفر

لي، انصري. فمن سأل مخلوقاً شيئاً من ذلك، فهو مشرك به، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهذا مثل النصارى، وكذلك قوله: يا سيدي، أنا في جيرتك، فلان يظلمني، يا شيخخي فلان، انصري عليه) انتهى.

قلت: فتأمل كلام شيخ الإسلام هذا، وانظر ما يقع من هذا الشرك على ألسن كثير. وكان يكفيني في معرفة ما وقع من الشرك وبيانه ما ذكره الله تعالى في قصص الأنبياء، وغيرهم، من الشرك الذي نهى الله عنه، وأخبر أنه لا يغفره، ودخول الواقع من الناس تحت ما ذكره، من شرك الأمم، وشرك العرب، الذي بعث الله رسوله محمداً ﷺ ينهاهم عنه، وإنها ذكرنا ما ذكرنا عن العلماء في بيان ذلك، وبيان ما وقع منه في طوائف من هذه الأمة؛ ليتبين سبيل أهل العلم والإيمان، ولينقطع ما تعلق به المبطلون، وحرفوه على أهل العلم، وأن الحجة فيما قرره العلماء في بيان التوحيد، وما ينافيه من الشرك، بالحجج القاطعة، والبراهين الظاهرة.

فتأمل كلام أهل السنة والجماعة يطلعك على معاني القرآن، فرحة الله على أئمة المسلمين، وسلف الموحدين.

وأعلى الهمم وأشرفها: إعظام الرغبة فيما أمر الله به من تدبر القرآن، كما قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا إِلَيْكَ مِيزَانًا لِنَبْلُوكَ لِيَذَّبُوا بَيْنَهُ يَوْمَئِذٍ وَلِتَذْكُرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَاتِ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ۝١١ إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٤-٢٥].

فتدبر أيها الناصح لنفسه: ما أمر الله به من توحيد العبادة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٦]، وقال: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفَاسِقُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقال: ﴿فَأَوَفِّهِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾

[الروم: ٣٠] إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ جُزْءٍ مِمَّا لَدَيْهِمْ فَرِشُونَ ﴿[الروم: ٣١-٣٢]، وإقامة الوجه، هو: إخلاص العبادة لله، والحنيف: المقبل على الله، المعرض عن كل ما سواه.

وتدبر ما افتتح به المرسلون دعوتهم، في كثير من سور القرآن، ففي سورة الأعراف: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقال: ﴿وَالِىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وتأمل ما أجابوه به: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ﴾ [الأعراف: ٧٠]، فقد عرفوا ربهم وأنه الله لكنهم أبوا أن يخلصوا له العبادة، والإخلاص هو دين الله، ودعوة المرسلين، كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ (١) أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴿[الزمر: ٢-٣]، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]، فتقديم المعمول يفيد الحصر، كما في أم القرآن ﴿إِنَّكَ تَبْتَدُ وَإِنَّكَ تَنْتَعِمُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي: لا نعبد غيرك، ولا نستعين إلا بك، وكقوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦].

والمقصود: أن الله تعالى بين هذا الدين وفرق بين الموحدين والمشركون، وجعل عداوة المشرك من لوازم هذا الدين، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِمَعْصِيَةِ أَوْلِيَائِهِ يَعْصُوا إِلَّا تَفَعَّلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣].

ثم إن الجاهل المرتاب قال في أوراقه قولاً قد تقدم الجواب عنه، ولا بد من ذكره، قال: فإذا قال المسلم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، يقصد من سبقه من قرون الأمة بالإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله، أو قال كفراً، أو فعله، وهو لا يعلم أنه يضاد الشهادتين، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان.



فأقول: انظر إلى هذا التهافت والتخليط، والتناقض، ولا ريب أن الكفر ينافي الإيمان، ويبطله، ويحيط الأعمال، بالكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. ويقال: وكل كافر قد أخطأ، والمشركون لا بد لهم من تأويلات، ويعتقدون أن شركهم بالصالحين تعظيم لهم، ينفعهم، ويدفع عنهم، فلم يعذروا بذلك الخطأ، ولا بذلك التأويل، بل قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُنْتَصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]. الآية.

فأين ذهب عقل هذا عن هذه الآيات، وأمثالها من الآيات المحكمات؟!

والعلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى سلكوا منهج الاستقامة، وذكروا باب حكم المرتد، ولم يقل أحد منهم أنه إذا قال كفراً، أو فعل كفراً، وهو لا يعلم أنه يضاد الشهادتين، أنه لا يكفر لجهله. وقد بين الله في كتابه أن بعض المشركين جهال مقلدون، فلم يدفع عنهم عقاب الله بجهلهم وتقليدهم، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ [الحج: ٣] إلى قوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

ثم ذكر الصنف الثاني: وهم المبتدعون، بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج: ٨]، فسلبهم العلم والهدى، ومع ذلك فقد اغتر بهم الأكثرون، لما عندهم من الشبهات والخيالات، فضلوا وأضلوا، كما قال تعالى في آخر السورة ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانٌ وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ [الحج: ٧١].

وتقرير هذا المقام قد سلف في كلام العلامة ابن القيم، وكلام شيخ الإسلام، وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أَيضًا في طبقات الناس -من هذه الأمة وغيرها-: الطبقة السابعة عشر: طبقة المقلدين، وجهال الكفرة وأتباعهم وحيرهم الذين هم تبع، يقولون: إنا وجدنا آباءنا على أمة ولنا أسوة بهم، قال: وقد اتفقت الأمة على أن هذه الطبقة كفار، وكانوا جهالاً مقلدين لرؤسائهم، وأثمهم إلا ما يحكى عن بعض أهل البدع أنه لا يحكم لهؤلاء بالنار وجعلهم بمنزلة من لم تبلغه الدعوة، وهذا مذهب لم يقل به أحد من أئمة المسلمين، لا الصحابة ولا التابعين، ولا من بعدهم.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه» فأخبر أن أبويه ينقلانه عن الفطرة إلى اليهودية، أو النصرانية، أو المجوسية، ولم يعتبر في ذلك غير المربي، والمنشأ على ما عليه الأبوان.

وصح عنه أنه قال: «إن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة»، وهذا المقلد ليس بمسلم وهو عاقل مكلف، والعاقل المكلف لا يخرج عن الإسلام أو الكفر. قال: والإسلام هو: توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، والإيمان برسوله واتباعه فيما جاء به، فما لم يأت العبد بهذا فليس بمسلم وإن لم يكن معاندًا، فهو كافر جاهل.

وغاية هذه الطبقة: أنهم كفار جهال، غير معاندين، وعدم عنادهم لا يخرجهم عن كونهم كفاراً؛ فإن الكافر من جحد توحيد الله، وكذب رسوله إما عنادًا وإما جهلاً وتقليدًا لأهل العناد، وقد أخبر الله في القرآن في غير موضع، بعذاب المقلدين لأسلافهم من الكفار، وأنهم يحتاجون في النار، وأن الأتباع يقولون: ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَعَذِّبْهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨]. انتهى ملخصًا.

وهذه الآية لها نظائر كثيرة في القرآن، والحمد لله على حسن البيان. وقد دلت الآيات المحكمات على كفر من أشرك بالله غيره في عبادته قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ

ضُرُّ دَعَا رَبِّهِ، مُبِيدًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسَىٰ مَا كَانَ يَدْعُوًا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلٍ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴿٨﴾ [الزمر: ٨]، ولها نظائر كثيرة سوى ما تقدم، كقوله: ﴿قَالُوا أَإِنَّ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٧]. ففي هذه الآية من البيان أن معظم شركهم هو دعاؤهم، وأنه كفر بالله، فلا اعتبار بمن أعمى الله بصيرته عن تدبر كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

وهذا الجاهل يدعي أنه ينقل من «منهاج السنة» لشيخ الإسلام، وقد عرفت ما في ذلك من فساد قصده، ووضع العبارة في غير من هي له، ومن قصد بها. وهذا كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في (المنهاج) يطابق ما قد أسلفناه عنه في هذا الجواب^(١).

فهذه النقول عن العلامة عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ فيها الرد على من احتج بمقولات عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ وظنها له في الحكم لعباد القبور بالإسلام، وهي عليه لا له، وتبين أن هذه الشبه التي يروج لها خصوم الدعوة اليوم ليست جديدة، بل هي قديمة، وإن اختلفت طريقة عرضها، وسياق نشرها.

ومثل ذلك ما نبه عليه العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ، في مواضع عديدة في عدد من رسائله وكتبه لاسيما تلك التي عقدها للرد على داود بن جرجيس وعثمان بن منصور وغيره من المعارضين للدعوة، فقد بيَّن بَيَانًا شَافِيًا كَافِيًا لِمَنْ عنده بقية مما فطره الله عليه من محبة الله والانقياد له، والنفرة عن الشرك والبراءة منه، وفيه بيان واضح أن هذه الشبه التي يوجهها الأحفاد اليوم إنما هي تبعا للآباء والأجداد، ورثوها عنهم، فهم يحملون ما حملوه من المعادة للتوحيد وأهله والتفكير عن دعائه والصد عن سبيل الله.

فمن قول العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «ومن عادة هذا العراقي: أنه إذا رأى عبارة في مدح أهل السنة والجماعة وعدم تكفيرهم ادعاها لنفسه وشيعته من عباد القبور والصالحين، والمتشيع بها لم يعط كلابس ثوبي زور، وأعجب من هذا في الجهالة وأبعد في التيه والضلالة أنه زعم أن هذين الشيخين لا يقولان بتأثيم من دعا الأولياء والصالحين واستغاث بهم من دون الله في حاجاته وملماته، وأنها عذراه وقالوا: هو معذور مأجور. ويل أمه! ما أكذبه، وما أضله عن الفهم الصحيح وأبعده! جميع عباراتها، وكل مصنفاتها صريحة ظاهرة في تضليل فاعل ذلك والحكم عليه بالشرك الأكبر، وأنه ممن عدل بالله وسوى بربه غيره، وأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتدًا، وأن الله سبحانه بعث جميع رسله وأنزل سائر كتبه ليعبد وحده لا شريك له، ويكفر بما عبد معه من الأنداد والآلهة.

وهذا أصرح شيء وأظهره في الكتاب والسنة، وكلام علماء الأمة وفقهائها، لا سيما شيخ الإسلام وتلميذه، فإنها قد اهتمتا بهذا الأصل وقرراه ووضحاه وأقاما عليه من الأدلة والبراهين ما يعز جمعه واستيفاءه» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ بعد أن نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما يوضح كلامه وأنه يكفر عباد القبور، ولا يحكم بإسلامهم، خلافاً لما يزعمه داود بن جرجيس، قال: «فبطل استدلال العراقي، وانهدم من أصله، كيف يجعل النهي عن تكفير المسلمين متناولاً لمن يدعو الصالحين ويستغيث بهم مع الله، ويصرف لهم من العبادات ما يستحقه إلا الله؟ وهذا باطل بنصوص الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة.

ومن عجيب جهل العراقي: أنه يحتج على خصمه بنفس الدعوى، والدعوى لا تصلح دليلاً؛ فإن دعوى العراقي لإسلام عباد القبور تحتاج دليلاً قاطعاً على إسلامهم، فإذا ثبت إسلامهم منع من تكفيرهم، والتفريع ليس مشكلاً. ومعلوم أن من كفر

(١) منهاج التأسيس والتقديس (ص ١٧-١٨).

المسلمين لمخالفة رأيه وهواه كالخوارج والرافضة أو كفر من أخطأ في المسائل الاجتهادية أصولاً أو فروعاً، فهذا ونحوه مبتدع ضال، مخالف لما عليه أئمة الهدى ومشايخ الدين. ومثل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب لا يكفر أحدًا بهذا الجنس ولا من هذا النوع، وإنما يكفر من نطق بتكفيره الكتاب العزيز، وجاءت به السنة الصحيحة، وأجمعت على تكفيره الأمة، كمن بدل دينه، وفعل فعل الجاهلية الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين، ويدعونهم مع الله، فإن الله كفرهم وأباح دماءهم وأموالهم وذرايعهم بعبادة غيره، نبياً أو ولياً أو صنماً لا فرق في الكفر بينهم، كما دل عليه الكتاب العزيز والسنة المستفيضة، وبسط هذا يأتيك مفصلاً، وقد مرَّ بعضه اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع تبينه لكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ قد تعلق به العراقي في حكمه على المشركين بالإسلام، وهو ما يردده أتباعه على الضلال اليوم، قال رَحِمَهُ اللهُ: «الجواب عن هذا النقل وما بعده من الكلام أن يقال: أولاً: موضوع الكلام والفتوى في أهل الأهواء، كالقدرية والخوارج والمرجئة ونحوهم، وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين وعبادتهم.

فالعراقي لا يعرف أهل الأهواء وما يراد به، ومع هذا الجهل فالتحريف غالب عليه في كل ما يشير إليه.

ويقال: هذا النقل الذي نقله فيه تكفير من قامت عليه الحجة ولو في المسائل الخفية، ونحن لا نكفر إلا بعد قيام الحجة الرسالية في المسائل الجلية؛ فبطلت الشبهة العراقية.

ومسألة توحيد الله وإخلاص العبادة له لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة. كل من بلغته الرسالة

(١) منهاج التأسيس (ص: ٩٨).

وتصورها على ما هي عليه عرف أن هذا هو زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَعَلَّ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ووجه الحصر: ما أشرنا إليه من أن التوحيد هو الأصل المقصود بالذات، فراجع كلام المفسرين؛ فبطل ما زعمه هذا الملحد من أن هذه من مسائل أهل الأهواء.

وأما الكلام في تكفير المعين فالمقصود به مسائل مخصوصة، قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة النبوية، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً، ولا يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع، كالجهل وعدم العلم بنفس النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها؛ ولذلك ذكر هذا في الكلام على بدع أهل الأهواء، وقد نص على هذا فقال في تكفير أناس من أعيان المتكلمين، بعد أن قرر هذه المسألة، قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال: بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة، فهذا لا يتوقف في كفر قائله. وسيأتي كلامه مفصلاً فراجع إن شاء الله تعالى.

واحتج العراقي بقول الشيخ: وقد يكون له شبهات يعذره الله فيها. وليس في كلام الشيخ العذر بكل شبهة، ولا العذر بجنس الشبهة، فإن هذا لا يفيد كلام الشيخ، ولا يفهم منه إلا من لم يبارس شيئاً من العلوم، بل عبارته صريحة في إبطال هذا المفهوم، فإنها تفيد قلة هذا، كما في المسائل التي لا يعرفها إلا الآحاد، بخلاف محل النزاع، فإنه أصل الإسلام وقاعدته، ولو لم يكن من الأدلة إلا ما أقر به من يعبد الأولياء والصالحين من ربوبيته تعالى، وانفراده بالخلق والإيجاد والتدبير لكفى به دليلاً مبطلاً للشبهة، كاشفاً لها منكراً لمن أعرض عنه ولم يعمل بمقتضاه، من عبادة الله وحده لا شريك له.

ولذلك حكم على المعينين من المشركين من جاهلية العرب الأميين لوضوح الأدلة، وظهور البراهين. وفي حديث المتفق: «ما مرت عليه من قبر دوسي أو قرشي فقل له: إن محمداً يبشرك بالنار»، هذا وهم أهل فترة، فكيف بمن نشأ من هذه الأمة وهو يسمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية من إيجاب التوحيد والأمر به، وتحريم الشرك والنهي عنه؟! فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم، لاسيما إن عاند في إباحة الشرك ودعا إلى عبادة الصالحين والأولياء، وزعم أنها مستحبة، وأن القرآن دل عليها، فهذا كفره أوضح من الشمس في الظهيرة، ولا يتوقف في تكفيره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده وتحريره.

والغالب على كل مشرك أنه عرضت له شبهة اقتضت كفره وشركه، قال تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] عرضت لهم شبهة القدريّة، فردوا أمره تعالى ودينه وشرعه بمشيئته القدريّة الكونية، وعلى إطلاق هذا العراقي وفهمه تكون هذه الشبهة مانعة من تكفير أعيانهم، والنصارى شبهتهم في القول بالنبوة والأقانيم الثلاثة: كون المسيح خلق من غير أب، بل بالكلمة، فاشتبه الأمر عليهم؛ لأنهم عرفوا من بين سائر الأمم بالبلادة وعدم الإدراك في المسائل الدينية، فلذلك ظنوا أن الكلمة تدرعت في الناسوت، وأنها ذات المسيح، ولم يفرقوا بين الخلق والأمر، ولم يعلموا أن الخلق يكون بالكلمة، لا هو نفس الكلمة، وقد أشار تعالى إلى شبهتهم وردها وأبطلها في مواضع من كتابه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]، وأكثر أعداء الرسل عرضت لهم شبهات.

ومن عرف هذا تبين له ضلال العراقي، وأنه نبطي لم يمارس شيئاً من العلوم وإن قل، وقد قيل: يفسد الأديان: نصف متفقه، ويفسد اللسان: نصف نحوي، ويفسد الأبدان: نصف متطبب، فكيف ترى بالمعدم المفلس إذا خاض في العلوم وخبط فيها؟!

والشيخ قيد الشبهة المانعة من التكفير ووصفها بصفة كاشفة، فقال: وقد يكون له شبهات يعذره الله فيها، يريد أن الكلام يخص بالشبهة التي يعذر فيها. والعراقي أخذ كلامه من غير نظر للقيّد والوصف المانع من دخول المشركين وعباد القبور، ولما عرف أن العموم في هذا لا يتجه استدرك فقال: فإن قلت: أكثر المتأخرين على أن المخطئ في المسائل الاعتقادية يفسق ويؤثم، كالرافضة والخوارج والمعتزلة، قلنا: استدلال الشيخ من حيث الجملة في بعض المسائل المختلف فيها.

فنقول له: مسائل دعاء الصالحين والاستعانة بهم من المسائل الاعتقادية، فتدخل في الاستثناء والتفريق بينها وبين أقوال الروافض والخوارج والمعتزلة، فالإخراج لها من كلام الشيخ تحكم وتهور، ولا يصير إليه من عرف الحقائق، والصواب أن عباد القبور شر الأصناف، وأن شبهتهم أوهن الشبه وأضعفها، وفي حديث ابن مسعود: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد» رواه أحمد في مسنده.

وهذا العراقي في إخراج الخوارج ونحوهم من العذر بالشبهة، وقوله في عباد القبور: إنهم معذورون؛ تابع لهواه، دأب معه في هذا ونحوه، ولو كان فيه الهلاك الأبدي والشقاء سرمدي، عياداً بالله من جهد البلاء.

إذا عرفت أن استثناء واستدراكه على كلام الشيخ برأي أكثر المتأخرين في عدم الاعتداد والعذر بالشبه في العقائد، فاعلم أن هذا الاستدراك مبني على فهم فاسد، وعدم تحقيق؛ فإن الشيخ لم يرد ما قاله العراقي من المسائل الاعتقادية التي تعلم من الدين بالضرورة، وإنما يريد ما فيه شبهة يخفى دليلها على مثل القائل بها، ولا تقوم عليه حجة يكفر مخالفتها إلا بتوقيف وكشف، ولا فرق في ذلك بين المسائل الاعتقادية والعملية.

وأما مسألة عبادة القبور ودعائها مع الله فهي مسألة وفاقية التحريم، وإجماعية المنع والتأثيم، فلم تدخل في كلام الشيخ لظهور برهانها، ووضوح أدلتها، وعدم اعتبار الشبهة فيها. هذا وجه الإخراج والاستدراك، لا ما زعمه الغبي، فإن الخوارج لا يكفرهم الشيخ، ولا كثير من أهل العلم، وقد سئل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الخوارج: «أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا»، فما أخرجه العراقي غير خارج، ما أدخله غير داخل، فكلامه مجرد تحييط لا يروج على النقاد.

وأما الذي أمر أهله أن يحرقوه ويذروه، فهذا لم تقم عليه الحجة التي يكفر مخالفتها، وأهل الفترة لا يقاسون بغيرهم. والشيخ قصده أن الأصول قد يجري فيها ذلك، وليس المراد أن كل من عرضت له شبهة في الأصول يعذر بها، وسيأتيك لهذا مزيد بيان إن شاء الله.

واعلم أن المراد بقول الشيخ في المنع من تكفير أهل الأهواء ومن عرضت له شبهة يعذره الله فيها، المقصود به: العذر في الجملة، فيصدق بعدم التكفير، ولو مع وجود الفسق والعقاب كما جاء في الخوارج ونحوهم. والشيخ قيد التكفير المنفي بقوله: أول من أحدث تكفير المسلمين أهل الأهواء. وعباد القبور ليسوا عنده بمسلمين، وصناعة العلم محظورة ممنوعة على من لم يعرف توحيد الإلهية، وفاته النصيب والحظ من الأنوار الرسالية، فإن العلم نور يقذفه الله في القلب، يبصر به صاحبه الحقائق على ما هي عليه^(١).

وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معلقاً على نقل داود بن جرجيس العراقي لكلام شيخ الإسلام والاحتجاج به بعدم تكفير المشركين، وأنهم في جملة المسلمين، قال: «أكثر هذا العراقي من التشبيه بعدم تكفير المخطئ وعدم تأثيمه، وقد مر من الجواب عن هذه الشبهة ما فيه كفاية. وأكثر كلامه تكرير وإسهاب، يوهم الجهال به أنه قد قرر الصواب، وأوضح الخطأ، ولا يروج هذا إلا على العوام ومن لا بصيرة له بحقيقة دين الإسلام.

(١) منهاج التأسيس (ص: ١٠٠-١٠٥).

وقد قدمنا أن طرد قول العراقي واستدلاله يفيد عدم التأثيم والتكفير في الخطأ في جميع أصول الدين، كالإيمان بوجود الله وربوبيته وإلهيته وقدره وقضائه، والإيمان بصفات كماله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادث والكائنات قبل كونها، والمنع من التكفير والتأثيم بالخطأ في هذا كله رد على من كفر معطلة الذات، ومعطلة الربوبية، ومعطلة الأسماء والصفات، ومعطلة إفراده تعالى بالإلهية، والقائلين بأنه لا يعلم الكائنات قبل كونها كغلاة القدرية، ومن قال بإسناد الحوادث إلى الكواكب العلوية، ومن قال بالأصلين النور والظلمة؛ فإن التزم العراقي هذا كله فهو أكفر وأضل من اليهود والنصارى، وإن زعم أن ثم فرقاً بين هذا وبين مسألة النزاع التي هي دعاء الأموات الغائبين فيها لا يقدر عليه إلا رب العالمين فيوجدنا هذا الفرق، وليوجدنا دليلاً على صحته، فإن لم يفعل -ولن يفعل- بطل تقريره وتأصيله، وعلم أهل العلم والإيمان أنه دلس مشبه، ليس من أهل الفقه والدين، ولا ممن يعرف الإسلام والمسلمين، ويفرق بين الموحدين والمشركين، بل هو في ظلمات الطبع والجهل والشرك المبين.

وكلام شيخ الإسلام إنها يعرفه ويدريه من مارس كلامه وعرف أصوله، فإنه قد صرح في غير موضع أن الخطأ قد يغفر لمن لم يبلغه الشرع، ولم تقم عليه الحجة في مسائل مخصوصة، إذا اتقى الله ما استطاع، واجتهد بحسب طاقته، وأين التقوى والاجتهاد الذي يدعيه عباد القبور والداعون للموتى وللغائبين؟ كيف القرآن يتلى في المساجد والمدارس والبيوت؟ ونصوص السنة النبوية مجموعة مدونة معلومة الصحة والثبوت؟! والالتفات!

والحديث الذي ذكره الشيخ في رجل من أهل الفترات قام به من خشية الله وخوفه والإيمان بثوابه وعقابه ما أوجب له أن أمر أهله بتحريقه، فأين هذا من هؤلاء الضلال الذين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، واتبعوا ما تتلوا الشياطين على دعاء غير الله، والشرك برب العالمين، فسحقاً لهذا الجاهل المفتري، وبعداً لكل ضال غوي.

ومن تأمل كلام الشيخ وسياقه عرف مقصوده، وأن الكلام فيمن كفر العصاة وأهل الكبائر، وذكر نزاع الناس في ذلك، ثم قال: وأما السلف والأئمة فانفقوا على أن الإيمان قول وعمل، فيدخل في القول: قول القلب واللسان، وفي العمل: عمل القلب والأركان.

قال: وقال المنتصرون لمذهبهم: إن للإيمان أصولاً وفروعاً، وهو مشتمل على أركان وواجبات ومستحبات، بمنزلة اسم الحج والصلاة؛ فإن اسم الحج يتناول كل ما يشرع فيه من فعل وترك، مثل الإحرام وترك محظوراته، والوقوف بعرفة ومزدلفة ومنى، والطواف والسعي. ثم الحج مع هذا مشتمل على أركان، متى تركت لم يصح الحج، كالوقوف بعرفة، وعلى ترك محظور متى فعله فسد حجه، وهو الوطء. ومشتمل على واجبات، من فعل وترك، يأثم بتركها عمداً، ويجب لتركها لعذر أو غيره الجبران بدم، كالإحرام من المواقيت، والجمع بين الليل والنهار بعرفة، وكرمي الجمار ونحو ذلك. ومشتمل على مستحبات من فعل وترك يكمل الحج بها، ولا يأثم بتركها، ولا توجب دمًا، مثل رفع الصوت بالإلهال والإكثار منه، وسوق الهدي، وذكر الله في تلك المواضع، وقلة الكلام إلا في أمر ونهي. فمن فعل ذلك الواجب، وترك المحذور، فقد تم حجه وعمرته، وهو مقتصد من أصحاب اليمين في هذا العمل. لكن من أتى بالمستحب فهو أكمل وأتم حجاً وعملاً، وهو سابق مقرب، ومن ترك المأمور، وفعل المحذور، لكنه أتى بأركانه، وترك مفسداته فحجه ناقص، يثاب على ما فعله من الحج، ويعاقب على ما تركه، وقد سقط عنه أصل الفرض... إلى أن قال: فمسألة تكفير أهل الأهواء والبدع متفرعة على هذا الأصل. ثم ذكر مذاهب الأئمة في ذلك وذكر تكفير الإمام أحمد للجهمية، وذكر كلام السلف في تكفيرهم وإخراجهم من الثلاث والسبعين فرقة، وغلظ القول فيهم، وذكر الروایتين في تكفير من لم يكفرهم، وذكر أصول هذه الفرق، هم: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، ثم أطال الكلام في عدم تكفير هذه الأصناف. واحتج بحديث أبي هريرة ثم قال: وإذا كان كذلك

فالمخطئ في بعض المسائل إما أن يلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب، مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان، فإن الإيثار بوجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة، هو من أعظم أصول الإيمان، وقواعد الدين، وإذا كان لا بد من إلحاقه -أي المخطئ- بأحد الصنفين، فإلحاقه بالمؤمنين المخطئين أشد شبهاً من إلحاقه بالمشركين وأهل الكتاب، مع العلم بأن كثيراً من أهل البدع منافقون النفاق الأكبر، فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم من زنادقة منافقين، وأولئك في الدرك الأسفل من النار.

فتبين بهذا مراد الشيخ، وأنه في طوائف مخصوصة، وأن الجهمية غير داخلين، وكذلك المشركين، وأهل الكتاب لم يدخلوا في هذه القاعدة، فإنه منع إلحاق المخطئ بهذه الأصناف، مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان، وهذا هو قولنا بعينه، فإنه إذا بقي معه أصول الإيمان، ولم يقع منه شرك أكبر، وإنما وقع في نوع من البدع فهذا لا نكفره ولا نخرجه من الملة، وهذا البيان يتفكك فيما يأتي من التشبيه بأن الشيخ لا يكفر المخطئ والمجتهد، وأنه في مسائل مخصوصة، وبين أن الإيمان يزول بزوال أركانه وقواعده الكبار، كالحج يفسد بترك ركن من أركانه، وهذا عين قولنا، بل هو أبلغ من مسألة النزاع.

ومن تأمل كلام الشيخ في هذا الباب عرف المراد، ومن أراغ الله قلبه فلا حيلة فيه. وحديث الرجل الذي أمر أهله بتحريقه كان موحداً ليس من أهل الشرك فقد ثبت من طريق أبي كامل عن حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة: «لم يعمل خيراً إلا التوحيد» فبطل الاحتجاج به على مسألة النزاع.

وأما الخطأ في الفروع والمسائل الاجتهادية إذا اتقى المجتهد ما استطاع فلم نقل بتكفير أحد بذلك ولا بتأثيره، والمسألة ليست في محل النزاع، فإيراد العراقي لها هنا تكثير بما ليس له وتكبير لحجم الكتاب بها لا يغني عنه قليلاً.

وهل أوقع الاتحادية والحلولية فيما هم عليه من الكفر البواح والشرك العظيم والتعطيل لحقيقة وجود رب العالمين إلا خطوهم في هذا الباب الذي اجتهدوا فيه، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل؟! وهل قتل الخلاج باتفاق أهل الفتوى على قتله إلا ضلال اجتهداه؟! وهل كفر القرامطة وانتحلوا ما انتحلوه من الفضائح الشنيعة، وخلعوا ربقة الشريعة إلا باجتهادهم فيما زعموا؟! وهل قالت الرافضة ما قالت، واستباح ما استباح من الكفر والشرك وعبادة الأئمة الاثني عشر وغيرهم، ومسبة أصحاب الرسول ﷺ وأم المؤمنين الصديقة بنت الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إلا باجتهادهم فيما زعموا؟!

وهؤلاء سلف العراقي في قوله: «إن كل خطأ مغفور». وهذا لازم له لا محيص عنه هنا، واستصحب ما ذكر هنا في رد ما يأتي، ويمر عليك من نحو هذه الشبهة، وقد تقدم في أول الجواب ما فيه كفاية، وإنما كررنا الجواب لتكرير الشبهة وإن عادت العقرب فالنعل لها حاضرة اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما العراقي وإخوانه المبتلون، فشبها بأن الشيخ لا يكفر الجاهل، وأنه يقول: هو معذور، وأجلوا القول ولم يفصلوا، وجعلوا هذه الشبهة ترساً يدفعون به الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وصاحوا على عباد الله الموحدين، كما جرى لأسلافهم من عباد القبور والمشركين، وإلى الله المصير، وهو الحاكم بعلمه وعدله بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون.

وأما من أعرض عن الهدى ودين الحق، ولم يرفع به رأساً بعد معرفته أو مع تمكنه من معرفته، فالأدلة القرآنية والأحاديث النبوية دالة على دخول هؤلاء في الوعيد، قال تعالى: ﴿قَالَ أَهَاطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۖ (١٣٧) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ

يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى» [طه: ١٢٣-١٢٤] الآية» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في سياق رده على تعلق ابن جرجيس بكلام لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يحتج به على الحكم بإسلام القبورين، وهو ما يحتج به أتباعه على الضلال اليوم، قال رَحِمَهُ اللهُ: «كل هذا لا يمكن أن يقال في عباد القبور. فتأمل كلام الشيخ واعرف ضلال ابن جرجيس في حمله كلام الشيخ على عذر عباد القبور والأنبياء والصالحين، واعرف سوء فهمه وكثافة حجابيه» اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وذكر لي أنه يزعم، أو بعض تلامذته: أن هذا التخليط مأخوذ من كلام شيخ الإسلام، وهذا من أعجب العجب، كيف ينسب إليه هذا الجهل والضلال، مع وفور عقله وعلمه، ومثانة دينه وجودة بحثه، وامتيازه في العلوم. ولكن إن صح هذا، فله فيه سلف، نقل لنا عن داود بن جرجيس العراقي، أنه يزعم أنه يرد على شيخنا بكلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، فلما وقفنا على كلامه، إذا هو من أجهل خلق الله بكلامه ودينه، وبكلام نبيه، وبكلام أولي العلم من خلقه» اه^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فصل: قال العراقي في رسالته: اعلم أي وجدي ووالدي بيت علم، وعقيدتنا عقيدة السلف، وليس الآن في بغداد من هو على مذهب الإمام أحمد غيري، وأنا تابع لأقوال الشيخين ابن تيمية والعلامة ابن القيم... إلخ» اه^(٤).

فهذه النقول العظيمة النافعة عن العلامة عبد اللطيف رَحِمَهُ اللهُ وهي نزر يسير جدا مما قاله في هذه المسألة تبين أن ما يقرره خصوم دعوة الإمام المجدد اليوم هي ما قرره خصومها بالأمس سواء بسواء، يرددها أعداء وخصوم الدعوة اليوم، غير أنهم ينقضونها باسم الدفاع عنها، وأعداء الأمس ساعوا في نقضها صراحة.

(١) منهاج التأسيس (ص: ٢٢٨).

(٢) منهاج التأسيس (ص: ٢٥٢).

(٣) الدرر السنينة (٣/ ٣٤١).

(٤) الدرر السنينة (١٢/ ١٨٧).



ومثل ذلك ما قاله وقرره العلامة عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ في رده على ابن جرجيس في احتجاجه بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في المحاماة عن القبورين، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وقولك: إن الشيخ تقي الدين والعلامة ابن القيم يقولان: إن من فعل هذه الأشياء لا يطلق عليه أنه كافر مشرك، حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية، من إمام أو نائبه فيصر، وأنه يقال: هذا الفعل كفر، وربما عذر فاعله، لاجتهاد، أو تقليد، أو غير ذلك، فهذه الجملة التي حكيت عنهما، لا أصل لها في كلامهما. وأظن اعتمادك في هذا، على ورقة كتبها داود، ونقل فيها نحواً من هذه العبارة، من اقتضاء الصراط المستقيم، للشيخ تقي الدين، لما قدم عزيزة المرة الثانية، معه هذه الورقة، يعرضها على ناس في عزيزة، يشبه بهذا، ويقول: لو سلمنا أن هذه الأمور التي تفعل عند القبور شرك، كما تزعم هذه الطائفة، فهذا كلام إمامهم ابن تيمية، الذي يقتدون به، يقول: إن المجتهد المتأول، والمقلد، والجاهل، معذورون، مغفور لهم فيها ارتكبوهم».

فلما بلغني هذا عنه، أرسلت إليه وحضر عندي، وبينت له خطأه، وأنه وضع كلام الشيخ في غير موضعه، وبينت له: أن الشيخ إنما قال ذلك في أمور بدعية، ليست بشرك، مثل تحري دعاء الله عند قبر النبي ﷺ وبعض العبادات المبتدعة، فقال في الكلام على هذه البدع: وقد يفعل الرجل العمل الذي يعتقده صالحاً، ولا يكون عالماً أنه منهى عنه، فيثاب على حسن قصده، ويعفى عنه لعدم علمه وهذا باب واسع. وعامة العبادات المنهي عنها، قد يفعلها بعض الناس، ويحصل له نوع من الفائدة، وذلك لا يدل على أنها مشروعة، ثم العالم قد يكون متأولاً، أو مجتهداً مخطئاً، أو مقلداً فيغفر له خطؤه، ويثاب على فعله من المشروع، المقرون بغير المشروع، فهذا كلامه في الأمور التي ليست شرّاً.

وأما الشرك فقد قال رَحِمَهُ اللهُ: إن الشرك لا يغفر، وإن كان أصغر نقل ذلك عنه تلميذه صاحب الفروع فيه، وذلك -والله أعلم- لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] مع أن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، لم يجزم أنه يغفر لمن ذكرهم، وإنما قال قد يكون.



وقد قال رَحِمَهُ اللهُ، في (شرح العمدة) لما تكلم في كفر تارك الصلاة، فقال: وفي الحقيقة فكل رد لخبر الله، أو أمره فهو كفر، دق أو جل، لكن قد يعفى عما خفيت فيه طرق العلم، وكان أمرًا يسيرًا في الفروع، بخلاف ما ظهر أمره، وكان من دعائم الدين، من الأخبار والأوامر، يعني: فإنه لا يقال قد يعفى عنه.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في أثناء كلام له، في ذم أصحاب الكلام، قال: والرازي من أعظم الناس في باب الحيرة، له نعمة في التشكيك، والشك في الباطل خير من الثبات على اعتقاده، لكن قل أن يثبت أحد على باطل محض، بل لا بد فيه من نوع من الحق، وتوجد الردة فيهم كثيرًا، كالنفاق، وهذا إذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها. لكن يقع ذلك في طوائف منهم، في أمور يعلم العامة والخاصة، بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمدًا بعث بها، وكفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونبيه عن عبادة غيره، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلوات الخمس، ومثل معاداة المشركين، وأهل الكتاب، ومثل تحريم الفواحش، والربا والميسر، ونحو ذلك.

وقولك: إن الشيخ يقول، إن من فعل شيئًا من هذه الأمور الشركية، لا يطلق عليه أنه مشرك كافر، حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية، فهو لم يقل ذلك في الشرك الأكبر، وعبادة غير الله، ونحوه من الكفر، وإنما قال هذا في المقالات الخفية، كما قدمنا من قوله: وهذا إذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، فلم يجزم بعدم كفره، وإنما قال: قد يقال «اه»^(١).

فتبين من تقريره هذا رَحِمَهُ اللهُ أن القول بإعذار عباد القبور بالجهل احتجاجًا بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ونحوه شبهة جرجيسية وطريقة إبليسية.

(١) الدرر السنية (١٠/٣٨٦-٣٨٩).



وكذا العلامة سليمان بن سحبان رَحِمَهُ اللهُ رد على داود بن جرجيس تحريفه لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في مسألة قيام الحجة والعذر بالجهل لعباد القبور، قال رَحِمَهُ اللهُ: «نقله عن شيخ الإسلام والعلامة ابن القيم على أن الجاهل والمخطئ... إلى آخره. فالجواب أن يقال: كلام الشيخين إنما هو في المسائل النظرية والاجتهادية، التي قد يخفى الدليل فيها، وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل العلم يسمون الغالية؛ لأن فعلهم غلو يشبه غلو النصارى في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم، وأيضاً فإن هذا النقل فيه تكفير من قامت عليه الحجة، ولو في المسائل الخفية، فبطلت الشبهة العراقية.

ومسألة توحيد الله وإخلاص العبادة له لم ينازع في وجوبها أحد من أهل الإسلام، لا أهل الأهواء ولا غيرهم، وهي معلومة من الدين بالضرورة، كل من بلغته الرسالة وتصورها على ما هي عليه، عرف أن هذا زبدتها وحاصلها، وسائر الأحكام تدور عليه.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الرد على المتكلمين) لما ذكر بعض أئمتهم توجد منهم الردة عن الإسلام كثيراً، قال: وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال فيها: إنه مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر منهم في أمور يعلمها الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والنبين وغيرهم، فإن هذه أظهر شرائع الإسلام، ومثل إيجابه للصلوات الخمس، وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش، والزنا والخمر والميسر، ثم تجدد كثيراً من رؤوسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين. وأبلغ من ذلك أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبد الله الرازي، قال: وهذه ردة صريحة. انتهى.

فإذا علمت هذا، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ، وبلغه القرآن، فقد قامت عليه الحجة، فلا يعذر في عدم الإيمان بالله وملائكته ورسوله، واليوم الآخر، فلا عذر له بعد

ذلك بالجهل. وقد أخبر الله سبحانه بجهل كثير من الكفار مع تصريحه بكفرهم، ونقطع أن اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون، ونعتقد كفرهم، وكفر من شك في كفرهم.

وقد دل القرآن على أن الشك في أصول الدين كفر، والشك هو التردد بين شيئين، كالذي لا يجزم بصدق الرسول ﷺ ولا كذبه، ولا يجزم بوقوع البعث ولا عدم وقوعه، ونحو ذلك، كالذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنى ولا عدم تحريمه، وهذا كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن حاله هكذا بكونه لم يفهم حجج الله وبيناته؛ لأنه لا عذر له بعد بلوغها، وإن لم يفهمها، وقد أخبر الله عن الكفار أنهم لم يفهموا فقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الإسراء: ٤٦] والآيات في هذا المعنى كثيرة، والله أعلم.

وأما قول هذا العراقي: (حتى تبين له الحجة بياناً واضحاً لا يلتبس على مثله) فأقول: هذا تحريف لكلام الشيخ، فإن الشيخ لم يقل حتى تبين له الحجة... إلى آخره، وإنما هي زيادة عراقية، وإنما قال الشيخ: (ولكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم حتى يبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ). فقلوه: (حتى تبين له الحجة بياناً واضحاً لا يلتبس على مثله) إنها هو فهم الحجة، وفرق بعيد بين قيام الحجة وفهم الحجة، فإن من بلغته دعوة الرسل فقد قامت عليه الحجة، إذا كان على وجه يمكن معه العلم، ولا يشترط في قيام الحجة أن يفهم عن الله ورسوله ما يفهمه أهل الإيمان والقبول والانقياد لما جاء به الرسول، قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقال: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً﴾ [البقرة: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الإسراء: ٤٦] إلى غير ذلك من الآيات في هذا المعنى.

ويقال أيضاً: فرض كلام شيخ الإسلام وتقديره في الأمور التي قد يخفى دليلها، مما ليس هو من ضروريات الدين، ولا هو من الأمور الجلية، بل هو في الأمور النظرية

والاجتهادية» اه^(١).

فهذا النقل عن العلامة سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللهُ يَتَبَيَّنُ منه أن الاحتجاج ببعض الجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في المحاماة عن عباد القبور والمجادلة عن المشركين هي طريقة ابن جرجيس ورثها لمن بعده ممن لم يرد الله به خيراً.

هذا ما قرره الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ في بيان الموقف من احتجاج المجادلين عن المشركين المحامين عن القبورين بجمل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ.

فهذا فيه أبين البيان وأوضح التبيان في الرد على المخالفين للإمام المجدد في زماننا ممن لبس لباس الدعوة تليساً وتدليساً باسم الدفاع عنها وتبرئتها من تهمة الغلو في التكفير، وأن طريقة المخالفين المعاصرين لأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ هي طريقة المخالفين خصوم الدعوة الأولين إلا أن المعاصرين أشد خطراً من أسلافهم خصوم الدعوة الأولين وذلك أن الأولين جاهدوا بالمحاربة والمخاصمة هذه الدعوة الإصلاحية السلفية، وأما أعداء الدعوة المعاصرون فإنهم يهدمون هذه الدعوة المباركة دعوة التوحيد التي دعا إليها الإمام المصلح المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة من بعده رَحِمَهُمُ اللهُ، فهم ينقضون هذا البناء وهذه الدعوة باسم الدفاع عنها، وتبرئتها من تهمة الغلو! فيدخلون فيها الإرجاء باسمها، ويرمون من كان على حقيقة ما عليه هذه الدعوة من عقيدة التوحيد ومنهج السلف أنهم أهل غلو وتكفير، فعادت تهمة الغلو والتكفير على الدعوة، فهم جادون في نقض الدعوة وهدمها من الداخل، وأعظم ما يكون من ذلك شرح هؤلاء الخصوم المعاصرين لرسائل الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ ثم تحريفهم لمعانيها باسم الدعوة إلى الله والدفاع عن عقيدة السلف! فلا يزالون يهدمون الدعوة وينقضون بنائها، وهذا من أعظم ما يبين خطر هؤلاء المبتدعة الضلال.

(١) كشف الالتباس (٣٧٢-٣٧٥)



وفي ذلك بيان أن ردود أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى الْعِرَاقِيِّ الطَّاعِي دَاوُدَ بْنِ جَرَجِيسٍ ومن كان على طريقته هي الأنسب لرد شبه المعاصرين لأن هؤلاء الخصوم الأحفاد ورثوا شبه الآباء والأجداد، ولم يأتوا بجديد وإن كان الأسلوب تغير، كما تقدم، وحيث خرج هؤلاء من ضئضئ ابن جرجيس يقولون بقوله ويدعون بدعوته، وينشرون شبهه في معارضة أهل التوحيد، ويفسدون دينهم ويسعون بمكر كبار في هدم دعوة الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ، فالرد عليهم بها رد أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى إِمَامِهِمْ، وَاللَّهُ نَاصِرُ دِينِهِ، مَذَلْ أَعْدَائِهِ، إِنَّهُ خَيْرُ مَأْمُولٍ وَأَعْظَمُ مَسْئُولٍ.



الفرق التاسع:

أن الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وَأئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ بينوا أن تكفير الزنادقة والقبورين ليس من جنس طريقة الخوارج في التكفير التي ورد في النصوص ذمها والتحذير منها، وورد عن الأئمة من سلف وعلماء الأمة التحذير منها، وما في غلوهم من الجنائية العظيمة على الإسلام والمسلمين، خلافا لما يقرره معالفهم ممن يزعم الدفاع عن دعوة الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ حيث يدس في موضع بيان براءة الشيخ من طريقة الخوارج في غلوهم في التكفير ما يزعم نسبته للشيخ وأئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ أنهم يحكمون بإسلام القبورين!



مما رَمَى به أعداء الدعوة الإصلاحية السلفية الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ لدعوتهم أنهم خوارج يكفرون المسلمين! فنسب لهم تشويها وكذبا أنهم خوارج يكفرون المسلمين، ذلك لتكفيرهم من كفره الله ورسوله من الزنادقة والقبورين.

هذه فرية أعداء الدعوة وخصومها بالأمس، وأما أعداؤها اليوم، فإنهم تلقفوا هذه الفرية، وأثبتوها ولكن لبسوا في ذلك فرموا الدعوة بها في سياق الدفاع عنها وتبرئتها من الغلو في التكفير! فزعموا أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ يحكمون بإسلام القبورين، على وفق قواعدهم الإرجائية الغالية ويرمون من كفر القبورين أنهم خوارج غلاة في التكفير! فيتهمونهم أنهم مخالفون للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ في هذا الباب! والنتيجة: من يحكم بكفر القبورين هم خوارج، هذا صريح قولهم.

فعادت التهمة للدعوة الإصلاحية فكما افترى عليها أعداؤها وخصومها بالأمس، افترى عليهم أعداؤها وخصومها اليوم ولكن اختلفوا في الأسلوب، واتفقوا في النتيجة! فتشابهت قلوبهم.

ولذلك اضطرب هؤلاء الأدعياء في الجواب على ما هو نص صريح من كلام الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ عما ينقض دعوهم وزعمهم أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ يحكمون بإسلام القبوريين، ولذلك نرى لبعضهم موقفاً غير جيد من بعض أئمة الدعوة كالعلامة إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن والعلامة عبدالله أبابطين رَحِمَهُ اللهُ ودعوهم أن عندهما غلو في التكفير، وكذا موقفهم المشين من اللجنة الدائمة للفتوى وما يقرره صريحاً لا يحتمل التأويل الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وغيرهم من العلماء.

فتارة يقولون لهم قولان! وتارة يقولون فيها تناقض، وتارة يقولون مسألة خلافة وكلامهم منشور مشهور تغني الإشارة عن الإحالة.

هذا كله بسبب ضلالهم في الاعتقاد في باب الإيمان، ومخالفتهم عقيدة السلف في ذلك.

وقد كتبت كتاباً في هذه المسألة وبينت ضلالهم وعظيم مبايبتهم لعقيدة السلف في ذلك بعنوان: (الفروق بين عقيدة السلف وعقيدة المرجئة في الإيمان) وقدّم له شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وشيخنا الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ حفظهما الله.

ولذلك تراهم يسرون في الموقف عن يقرر عقيدة المسلمين في الزنادقة والقبوريين على ما سار عليه أسلافهم من خصوم الدعوة وأعدائها الألداء في ذمهم وعيبيهم ووصفهم بالغلاة والخوارج والتكفيريين، وهم براء من عقيدة الخوارج الغلاة المكفرين بالعموم وبالظنون وبما دون الكفر من المعاصي والذنوب، يعلم ذلك كل مستبصر عارف بالفرق بين عقيدة المسلمين وعقيدة الخوارج الضالين.

لذلك فإن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ وأئمة الدعوة رَحِمَهُ اللهُ بينوا أن تكفيرهم للقبوريين ليس من جنس طريقة الخوارج التي وردت النصوص في ذمهم والتحذير منهم، وبينوا الفرق بين طريقة المسلمين في تكفير القبوريين وطريقة الخوارج في تكفير

المسلمين، وبينوا أن ما هم عليه من امتثال أمر الله في الكفر بالطاغوت وتكفير من عبد غير الله ليس من طريقة الخوارج الغلاة، وردوا على المعارضين للدعوة ممن يلصق تهمة التكفير بهذه الدعوة، خلافا لما يسلكه مخالفوهم اليوم كما تقدم.

فمن تقريرات الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ في دفاعه عن نفسه وتبرئته دعوته مما رماه الخصوم من سلوك مسلك الخوارج في الغلو في التكفير، وبيانه أن تكفير القبورين ليس من الغلو في التكفير الذي ورد ذمه بالنصوص:

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في رسالة لأحد علماء المدينة: «وبعد: الخط وصل أوصلك الله إلى رضوانه، وسر الخاطر حيث أخبر بطبيكم، فإن سألت عنا فالحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، وإن سألت عن سبب الاختلاف، الذي هو بيننا وبين الناس، فما اختلفنا في شيء من شرائع الإسلام، من صلاة، وزكاة، وصوم، وحج، وغير ذلك، ولا في شيء من المحرمات.

الشيء الذي عندنا زين هو عند الناس زين، والذي عندهم شين هو عندنا شين، إلا أنا نعمل بالزين، ونغضب الذي يدنا عليه، وننهى عن الشين، ونؤدب الناس عليه...» اه إلى أن قال بعد أن بين التوحيد والشرك وحقيقتهما: «فإن قال قائلهم: إنهم يكفرون بالعموم، فنقول: سبحانه هذا بهتان عظيم، الذي نكفر، الذي يشهد أن التوحيد دين الله، ودين رسوله، وأن دعوة غير الله باطلة، ثم بعد هذا يكفر أهل التوحيد، ويسميهم الخوارج، ويتبين مع أهل القبب على أهل التوحيد، ولكن نسأل الله الكريم، رب العرش العظيم، أن يرينا الحق حقاً، ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً، ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعله ملتبساً علينا فنضل، ﴿قُلْ لَنْ كُنْتُ نَجِيًّا لَّهِ فَأَتِيْعُونِي﴾ الآية، [آل عمران: ٣١]» اه^(١).

(١) الدرر السنية (١/ ٦٠-٦٣).



وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع بيانه خمس مسائل: «الثالثة: أن تحضر بقلبك: أن الله سبحانه لم يرسل الرسول إلا ليصدق ويتبع، ولم يرسله ليكذب ويعصى، فإذا تأملت إقرار من يدعي أنه من العلماء بالتوحيد، وأنه دين الله ورسوله، لكن من دخل فيه فهو من الخوارج الذين تحل دماؤهم، ومن أبغضه وسبه وصد الناس عنه فهو الذي على الحق، وكذلك إقرارهم بالشرك، وقولهم ليس عندنا قبة نعبد، بل جهادهم: الجهاد المعروف، مع أهل القباب، وأن من فارقهم حل ماله ودمه. فإذا عرف الإنسان هذه المسألة الثالثة كما ينبغي، وعرف أنه اجتمع في قلبه ولو يومًا واحدًا أن قلبه قبل كلامهم أن التوحيد دين الله ورسوله، ولكن لا بد من بغضه وعداوته، وأن ما عليه أهل القباب هو الشرك، ولكنهم هم السواد الأعظم، وهم على الحق، ولا يقول: إنهم يفعلون، فاجتماع هذه الأضداد في القلب، مع أنها أبلغ من الجنون، فهي من أعظم قدرة الله تعالى، وهي من أعظم ما يعرفك بالله، وبنفسك، فمن عرف نفسه وعرف ربه تم أمره، فكيف إذا علمت أن هذين الضدين اجتماعًا في قلب صالح وحيوان وأمثالهما أكثر من عشرين سنة ١٩هـ»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم، ممن يعبد الأولياء والصالحين، نحكم بأنهم مشركون، ونرى كفرهم، إذا قامت عليهم الحجة الرسالية، وما عدا هذا من الذنوب، التي هي دونه في المرتبة والمفسدة، لا تكفر بها. ولا نحكم على أحد من أهل القبلة، الذين باينوا لعباد الأوثان والأصنام والقبور، بمجرد ذنب ارتكبه، وعظيم جرم اجتراحه وغلاة الجهمية والقدرية والرافضة، ونحوهم ممن كفرهم السلف، لا نخرج فيهم عن أقوال أئمة الهدى والفتوى، من سلف هذه الأمة، ونبرأ إلى الله مما أتت به الخوارج، وقالته في أهل الذنوب من المسلمين» اهـ^(٢).

(١) الدرر السنية (١/ ١٢١-١٢٢).

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٢٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في سياق رده على سليمان بن سحيم: «أما المسألة الثالثة: وهي من أكبر تلبيسك الذي تلبس به على العوام، أن أهل العلم قالوا: لا يجوز تكفير المسلم بالذنوب، وهذا حق، ولكن ليس هذا ما نحن فيه، وذلك أن الخوارج يكفرون من زنى، أو سرق، أو سفك الدم، بل كل كبيرة إذا فعلها المسلم كفر، وأما أهل السنة فمذهبهم أن المسلم لا يكفر إلا بالشرك، ونحن ما كفرنا الطواغيت وأتباعهم إلا بالشرك، وأنت رجل من أجهل الناس، تظن أن من صلى وادعى أنه مسلم لا يكفر» اهـ^(١).

فهذه بعض ما نقل عن الإمام المجدد رَحِمَهُ اللهُ تبين أن فرية رمي الدعوة وإمامها بأنهم خوارج قديمة، وتبين سبب رميهم بهذه التهمة وهي أنهم يأمرون بالتوحيد ويوالون أهله، ويحذرون من الشرك ويكفرون أهله، فتأمل ذلك فإن فيه فائدة عظيمة لمن فتح الله مغاليق قلبه وشرح صدره لمعرفة الحق ومحبته والعمل به.

ومن تقريرات أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ في دفاعهم عن أنفسهم وتبرئة الدعوة الإصلاحية مما رماه الخصوم من سلوك مسلك الخوارج في الغلو في التكفير، وبيانهم أن تكفير القبورين ليس من الغلو في التكفير الذي ورد ذمه بالنصوص:

قال العلامة عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ في سياق رده على بعض المشوشين على دعوة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ممن يتهمونها بأنها على طريقة الخوارج، قال رَحِمَهُ اللهُ: «ومن تمويهه الذي كتبه في أوراقه، مما نسبته لشيخ الإسلام في قوله: وكان قتال الخوارج بالنصوص الثابتة، وجامع الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين، ثم قال: فهذا كلامه ﷺ في هؤلاء العباد، وأمره بقتالهم، فعلم أن أهل الذنوب الذين يعترفون بذنوبهم، أخف ضرراً على المسلمين من أهل البدع الذين يتدعون بدعة يستحلون بها عقوبة من يخالفهم، وتكفيره. ثم قال: وهؤلاء بذلك كفروا الأمة، وضللوا سوى طائفتهم الذين يزعمون أنها الطائفة المحقة، فجعلوا طائفتهم صفوة بني آدم.

(١) الدرر السنية (١٠/٣٩-٤٠).

أقول: هذا الكلام من شيخ الإسلام، إنما هو في الخوارج الذين كفروا أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم صفوة الأمة، فكيف ينزل في طائفة عرفوا للصحابة فضلهم؟ وتولواهم في الدين، وأحبوهم واقتدوا بهم، وكفروا من كفره الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ممن ارتد عن الإسلام، ودعوا الناس إلى إخلاص العبادة لله، ونهوه عن اتخاذ الأوثان وعبادتها، وأطلقوا الكفر على المشركين، طاعة لرب العالمين، وإيماناً بما أنزله في كتابه المبين، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْكُفَّةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ كُلٌّ صِغَارٍ لِلْعَذَابِ﴾ [١١] مَنَاجٍ لِلْغَيْبِ مُعْتَبَرٌ مُرِيبٌ ﴿١٢﴾ أَلَيْسَ جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ [ق: ٢٤-٢٦]، وكقوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] الآية، فحكم الله فيمن كان الشرك وصفه أنه كافر، وأن عمله حابط، وأنه في النار خالد، والآية نزلت في مشركي أهل مكة.

وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠] إلى قوله: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ، كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [غافر: ١٢]، وكقوله: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَنْتَ مَا كُنْتَ تَدْعُنَا إِلَى دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَوْ كُنَّا نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ شَيْئًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾ [غافر: ٧٣-٧٤]، وقد أقرروا الله بالربوبية، وشركهم صار في الإلهية، وقوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. فالله تعالى كفر في هذه الآيات من دعا معه غيره، فكيف ينزل من تمسك بكتاب الله، ودعا إلى توحيد الله وطاعته، وأنكر الشرك بالله، ونهى عن معصية الله، واتبع سبيل المؤمنين وأصحابه، منزلة الخوارج؟! ولا ريب أن هذا ضلال مبين، وانحراف عن سبيل المؤمنين اه^(١).



وقال رَحِمَهُ اللهُ في سياق رده على عثمان بن منصور حيث كتب كتابة يتهم فيها الشيخ ودعوتهم أنهم خوارج، قال رَحِمَهُ اللهُ: «الخوارج الذين أخبر عنهم رسول الله ﷺ قد خرجوا في خلافة علي بن أبي طالب، منصرفه من قتال صفين، فأظهروا تكفير الصحابة بما جرى بينهم من القتال، كفروا علياً رَحِمَهُ اللهُ بِذَلِكَ، فدعاهم إلى الرجوع إلى الحق، واستدل عليهم ابن عباس رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتُلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، فسأهم مؤمنين مع الاقتال. وأنكروا التحكيم، وقالوا: لا حكم إلا لله، فناظرهم ابن عباس في ذلك أيضاً، واستدل بقوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتب الحديث والسير. وأجمع الصحابة رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِمُ والتابعون والأئمة أن هؤلاء هم الذين عنى رسول الله ﷺ في الأحاديث، وأمر بقتالهم، وعرف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ أَنَّهُم هم المعنيون، وظهرت العلامة التي أخبر النبي ﷺ أنها توجد فيهم، وهو المخدج الذي له ثدي كثدي المرأة، فوجد في القتل، فسر بذلك علي رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ.

وأما أهل هذه الدعوة الإسلامية، التي أظهرها الله بنجد، وانتشرت، واعترف بصحتها كثير من العلماء والعقلاء، وأدحض الله حجة من نازعهم بالشهادة، فهم بحمد الله أبعد الناس عن مشابهة الخوارج وغيرهم من أهل البدع: ودينهم هو الحق، يدعون إلى ما بعث الله به رسله، من إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وينهون عن دعوة الأموات والغائبين، وطلب الشفاعة منهم. وأنكروا ما يعتقده المشركون، من أن الأموات والغائبين، يملكون الضر والنفع، والتصرف والتدبير، فإن جماع الدين: ألا يعبد إلا الله، وألا يعبد إلا بما شرع، فخالقوا من خرج عن هذا الدين، وجاهدوا من قدروا على جهاده، حتى أظهر الله هذا الدين، وأبطل كيد الكائدين، وشبه المشبهين.

ولم يكفروا أحداً من الصحابة رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِمُ، بل أحبوهم ووالوهم، وأعرضوا عما شجر بينهم، وعلموا أَنَّ لَهُمْ حسنات عظيمة، يمحو الله بها السيئات، وتضاعف بها الحسنات.



وهذه الطائفة -بحمد الله- على منهج الصحابة في أصول الدين وفروعه، والحجة عندهم فيما قاله الله ورسوله، وما كان عليه الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام، وفارقوا أهل الشرك وعبادة الأوثان، وأظهروا عداوتهم في الجملة. وخالفوا أهل كل بدعة في بدعتهم، كالجهمية والمعتزلة والمرجئة، وغيرهم من أهل البدع، كالباطنية، والفلاسفة وغيرهم، فما ناظرهم صاحب بدعة إلا وأجؤوه المضائق، وأدحضوا حجته بالكتاب والسنة، فالحمد لله الذي هدانا للإسلام، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ولكن السبب في تنزيله لهم منزلة الخوارج: أنهم ينهون عن دعوة غير الله، وعبادته من الأموات والغائبين، ويقولون: العبادة حق الله، لا يصلح منها شيء لملك مقرب، ولا نبي مرسل، وينكرون ما وقع في كثير من البلاد، من دعوة أرباب القبور والتذلل لهم والرغبة إليهم، وإنزال الخواارج بهم، والتقرب إليهم بالنحر والذبح لهم، وغير ذلك مما يطول عده. فمن أنكر هذا الشرك سماه خارجياً، لاعتقاده أن هذا الشرك لا يضر، ولا ينافض الإسلام» اهـ^(١).

فهذه التقارير البديعة تبين ببياناً جلياً أن هذه الفرية قديمة، ورثها خصوم الدعوة اليوم من أسلافهم في رمي من يكفر الزنادقة وعباد القبور بأنهم خوارج، وفيها بيان الرد على هذه الفرية.

وللعلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ ردود نافعة على هذه الفرية، فمن ذلك:

قال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «قال العراقي: والخوارج هم كما في البخاري ومسلم وغيرهم من سائر كتب الحديث أناس عمدوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين...، وأطال الكلام في الخوارج، وذكر بعض النصوص فيهم مع تصرف وعدم تحقيق

ومعرفة للنقل، إلى أن قال: فتبين لك أن علامة الخوارج تنزيلهم آيات القرآن النازلة في الكفار على المؤمنين من أهل القبلة؛ ولهذا ما ترى أحدًا من أهل السنة يتفوه بذلك ولا يكفر أحدًا، ومنشأ هذه البدعة من سوء الظن واتباع العقل....، ثم ذكر حديث اعتراض ذي الخويصرة التميمي على قسمة رسول الله ﷺ وما قال له، ثم ذكر قول الخوارج: «لا حكم إلا لله» وقال بعده: وكذلك إخوانهم في هذا الزمان يقولون: «لا يعبد إلا الله» فنقول: صدقتم هذه كلمة حق، ولكن أين الذي يعبد غيره إذا كان مسلمًا ناطقًا بالشهادتين، ويصلي ويصوم ويزكي ويحج؟

والجواب أن يقال: إن الأحاديث والآثار التي جاءت بها السنة وصحت بها الأخبار في شأن الخوارج ووصفهم وذمهم، فهي معروفة مشهورة عند أهل العلم بالحديث والآثار، وقد ساقها مسلم في صحيحه من نحو عشرة أوجه، وهذا العراقي ليس من رجال هذا الشأن ولا يحسن الحكاية والنقل، ولا تميز له بين مرفوعها وموقوفها، وصحيحها وسقيمها وغيره يوضحه قوله: والخوارج هم كما في البخاري ومسلم وغيرهما من سائر كتب الحديث أناس عمدوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين. فهذا كلام غبي غوي لا يدري الصناعة ولا يعرف ما في تلك البضاعة، فإن هذا اللفظ ليس مرفوعًا باتفاق، وليس في سائر كتب الحديث والسنن الأربعة وصحيح البخاري ومسلم، ليس فيها هذا اللفظ، فكلامه كلام جاهل بصناعة الحديث وروايته، ولسنا بصدد بيان جهله وإفلاسه من العلوم، وإنما المراد كشف شبهه وردّها.

وحاصل مقصوده ونقله: تشبيه أهل الإسلام والتوحيد بالخوارج في تكفيرهم من عبد الأنبياء والأولياء والصالحين، ودعاهم مع الله؛ لأن عباد القبور عنده أهل سنة وجماعة، وأهل الإسلام من جنس الخوارج الذين يكفرون أهل القبلة، هذا حاصل إسهابه ومضمون خطابه، لكنه أطلال بها لا طائل تحته^(١).

(١) منهاج التأسيس والتقديس (٣٦-٣٧).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وقد ذكر العلامة ابن القيم وغيره أن عباد القبور والمشايخ نسبوا أهل التوحيد والسنة إلى بدعة الخوارج وطريقتهم، الداء قديم ورثه هذا وأمثاله عن الغلاة في عبادة الصالحين وعبادة الشياطين ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ قَالَهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]، والخوارج كفرت بأمر ظنتها ذنباً وليس كذلك، وبذنوب محققة دون الشرك والتنديد، وأما الرسل وأتباع الرسل فكفروا من لم يؤمن بالله، أي: بربوبيته، وإلهيته، وتوحيده، وإفراده بالعبادة، ومن جعل له نداً يدعوه ويعبده، ويستغيث به ويتوكل عليه ويعظمه، كما فعلت الجاهلية من العرب، ومشركو أهل الكتاب، فتكفير هؤلاء ومن ضاهاهم وشابههم ممن أتى بقول أو فعل يتضمن العدل بالله، وعدم الإيمان بتوحيده وربوبيته وإلهيته وصفات كماله، والإيمان برسله وملائكته، وكتبه، والإيمان بالبعث بعد الموت، وكل ما شابه هذا من الذنوب المكفرة كما نص عليه علماء الأمة، وبسطوا القول فيه، حتى كفروا من أنكر فرعاً مجمعاً عليه إجماعاً قطعياً، كما مرت حكايته عن الحنابلة.

وأما الخوارج فلم يفصلوا ولم يفقهوا مراد الله ورسوله، فكفروا بكل ذنب ارتكبه المسلم، فمن جعل التكفير بالشرك الأكبر من هذا الباب فقد طعن على الرسل وعلى الأمة، ولم يميز بين دينهم ومذهب الخوارج، وقد نبذ نصوص التنزيل واتبع غير سبيل المؤمنين» اهـ^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أهل العلم والإيمان وأتباع الرسل: فهم يفرقون بين الذنوب وغيرها، ويفصلون في الذنوب المحققة بين ما يكفر ويوجب الردة وما يوجب الفسوق فقط، وما لا يوجب من الصغائر المكفرة باجتناب الكبائر، فهم على صراط مستقيم، ومنهج مستبين، يأتمون بكتاب الله، ويقتدون برسول الله، ويعتصمون بحبل الله، قد فصلوا وبينوا الذنوب المكفرة لأصحابها، وقرروها بأدلتها في كتب الحديث،

(١) مصباح الظلام (١/ ١٢٥-١٢٧)



كالصحيحين والسنن الأربع والمسانيد الثمانية، والمعاجم، ونحوها من دواوين الإسلام التي يرجع إليها في سائر الأحكام؛ ولذلك عقد أهل المذاهب المتبوعين أبوابًا مستقلة في حكم الردة، وذكروا ما يكفر به المسلم من الأقوال والأفعال، وكلهم قرر أن الشرك الأكبر يوجب الردة كما يوجبها السحر والاستهزاء بالله وبكلامه ورسله، وذكروا أن من كفر بحرف من القرآن، أو فرع مجمع عليه أنه مرتد، ويخرج عن الإسلام بذلك، وذكروا أشياء كثيرة قد أفردوا ابن حجر وغيره بالتصنيف، فإن كان هؤلاء كلهم خوارج، فليس في الأمة إلا خارجي مبتدع، وإمامهم ورئيسهم أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي كفر وقاتل مانع الزكاة، وإن لم يكن هؤلاء من الخوارج وأهل البدع فالشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واحد من الجملة وفرد من آحاد العلماء، ولم يخرج عن سبيل أهل العلم في مسألة من المسائل، والمسألة التي فيها النزاع - وهي دعاء الأموات والغائبين للشفاعة أو غيرها من المطالب - مسألة إجماعية لا نزاع فيها بين علماء الأمة، وقد حكى شيخ الإسلام الإجماع على كفر من جعل بينه وبين الله وسائط، يدعوهم ويسألهم ويتوكل عليهم، بل حكى في رده على النصاري: أن النبوات اتفقت على تكفير من دعا الأموات والغائبين، وقرر أن هذا من العبادات التي لا تصرف لغير الله ولا يستحقها أحد سواه.

إذا عرفت هذا: فالمعترض وأمثاله صالوا على أتباع الرسل قديمًا وحديثًا بأنهم خوارج، وأن هذا دين الخوارج، وقالت قريش قبلهم لرسول الله ﷺ: إنه الصابئ. والصابئ قريب من معنى المعتزلي والخارجي، قال العلامة ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نونيته: **ومن العجائب أنهم قالوا لمن * قد دان بالآثار والقرآن**
أنتم بهذا مثل الخوارج أنهم * أخذوا الظواهر ما اهتمدوا المعاني
فثبت أن هذا الداء قديم، صد به إبليس الرجيم أمّا لم يفرقوا بين ما كفرت به



الرسول وأتباعهم، وما كفرت به الخوارج وأشياعهم، فكم هلك في هذا من جاهل، وكم زاغ به من زائغ» اه^(١).

وقال رَحْمَةُ اللَّهِ: «وأما دعواه: أن شيخنا رَحْمَةُ اللَّهِ عن قال فيهم النبي ﷺ: «إنهم يقتلون أهل الإيمان ويدعون أهل الأوثان». فيقال: قد قال هذا قبله كل مشرك وعابد لغير الله، حتى إن قريشاً قالوا للنبي ﷺ إنه صابئي، ولقبوه به، والجهمية المعطلة يسمون أهل السنة: حشوية ونوابت، والرافضة يسمونهم: نواصب، والقدرية يسمونهم: مجبرة.

وبالجملة فقد قال هذا كل مشرك، وباب الدعاوى مصراعه أوسع من بصرى إلى عدن، وهكذا كل من جرد التوحيد لله العزيز الحميد نسبة عباد القبور إلى هذه الإفك الميين، ولعمر الله إن من نهى عن عبادة غير الله، وأمر بتوحيده هو المؤمن البر الراشد، الداخل في أتباع الرسل وأوليائهم، وإن كان خارجاً عن أهل الشرك بالله وعبادة غيره، متبرئاً منهم، ماقتاً لهم:

وعيرها الواشون أي أحبها ** وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
وأقرب الناس شبهها بالخوارج: من خرج عن جماعة المسلمين إلى عبادة الصالحين
والشياطين، ولم يلتزم جماعة المسلمين أهل التوحيد والتعظيم لله رب العالمين، قال
العلامة ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ:

من لي بشبه خوارج قد كفروا ** بالذنب تأويلاً بلا إحسان
ولهم نصوص قصروا في فهمها ** فأتوا من التقصير في العرفان
وخصومنا قد كفرونا بالذي ** هو غاية التحقيق والإيمان

وقد أشبعنا الكلام على أمر الخوارج، وذكر مبدأ أمرهم، وكيف كانت شبهتهم، فيما كتبناه من الرد على طاغية العراق، والله الحمد والمنة اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أهل العلم قاطبة فرقوا بين هذا -يعني تكفير القبورين- وبين رأي الخوارج، وعقدوا أبواباً مستقلة في أحكام المرتدين، واتفقوا على التكفير بإنكار الوجدانية، واتخاذ الآلهة من دون الله، كما عليه عباد القبور وعباد الملائكة والأنفس المفارقة، وجعلوا هذا أظهر شعائر الإسلام، وأعظم قواعده، وأكبر أركانه كما في حديث معاذ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»، والحنابلة وغيرهم قرروا هذا في أبواب حكم المرتد، وكذلك من قبلهم من الأئمة.

والسلف يكفرون من كفره الله ورسوله، وقام الدليل على كفره، حتى في الفروع، فيكفرون منكر هذه الأحكام المجمع على حلها أو تحريمها، كحل الخبز وتحريم الخنزير، بل جميع الرسل جاءت بتكفير من عدل بربه وسوى بينه وبين غيره، كما ذكره شيخ الإسلام في رده على اليهود والنصارى، ودليله ظاهر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله.

فإن كان تكفير المشرك، ومن قام الدليل على كفره هو مذهب الخوارج، ولا يكفر أحد عند أهل السنة، فهذا رد على الله وعلى رسله، وعلى أهل العلم والإيمان قاطبة، ويكفي هذا رداً وفضيحة لهذا المعترض، الذي لم يميز ولم يفرق بين دين المرسلين، ومذهب الخارجين والمارقين اه^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ما قرره الشيخ مبين لمذهب الخوارج موافق لمذهب أهل الإسلام من أهل العلم والدين، وأن من زعم أن قول الشيخ هو قول الخوارج، فقد تضمن زعمه وبهته تجهيل أئمة الدين، وعلماء المسلمين، ممن نهى عن الشرك بالله رب العالمين،

(١) مصباح الظلام (٣/ ٥١٣-٥١٤).

(٢) مصباح الظلام (٣/ ٥٩٣-٥٩٤).

وأَنهم لم يفرقوا بين مذهب الخوارج ودين الرسل، بل لازمه أن ما تضمنه الكتاب العزيز والسنة النبوية من تكفير من دعا مع الله آلهة أخرى هو مذهب الخوارج، فنعوذ بالله من الجهل المعمي، والهورى المردى» اه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إِهْمَالُ الجِهَادِ، وَعَدَمُ تَكْفِيرِ المُرْتَدِينَ، وَمِنْ عَدَلِ بَرَبِهِ، وَاتِّخَاذُ مَعَهُ الْأُنْدَادِ وَالْأَلَهَةِ، فَهَذَا إِنَّمَا يَسْلُكُهُ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَمْ يَعْنِهِمْ أَمْرُهُ، وَلَمْ يَسْلُكْ صِرَاطَهُ، وَلَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَقَّ قَدْرِهِ، بَلْ وَلَا قَدْرَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتِهَا حَقَّ قَدْرِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْحَرْجُ وَالضِّيْقُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَالْجِهَادُ لِلْمَارِقِينَ وَالْمُرْتَدِينَ وَتَكْفِيرِهِمْ دَاخِلٌ فِي مَسْمَى الْإِسْلَامِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَرْكَانِهِ الْعَشْرَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فَلَا يَنْشُرُ لَهُ وَيَرَاهُ حَقًّا وَوَاسِعًا إِلَّا صَدَرَ مِنْ أَرَادَ اللَّهُ هِدَايَتَهُ وَتَوْفِيقَهُ، وَيَرَاهُ ضَيْقًا حَرَجًا مِنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَضِلَّهُ وَيُخْزِيهِ بَيْنَ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ.

هكذا يقرر الكلام هنا والقول في هذا الموضوع، لا ما زعمه من خسف الله قلبه، فعكس القضية، وراغم الأدلة الشرعية، والقوانين المحمدية، فبعدا لقوم لا يؤمنون.

وأما قوله: (أن تكفيرها حذر منه نبينا ﷺ غاية التحذير)، فيقال: إن زعمت أن النبي ﷺ حذر عن تكفير من أتى ما يوجب الكفر ويقتضيه عن بدل دينه، فهذا مكابرة وجحد للضروريات والحسيات، وقائله إلى أن يعالج عقله أحوج منه إلى تلاوة الآيات والأحاديث، وحكاية الإجماع، وفعل الأمة طبقة طبقة وقرنا قرنا، وإن أراد أن النهي عن تكفير عموم الأمة وجميعها: فهذا لم يقله أحد، ولم نسمع به عن مارق ولا مبتدع، وهل يقول هذا من له عقل يدرك به ويعرف ما في الأمة من العلم والإيمان والدين، وأما بعض الأمة فلا مانع من تكفير من قام الدليل على كفره كبني حنيفة، وسائر أهل



الردة في زمن أبي بكر، وغلاة القدرية والمارقين الذين مرقوا في زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغلوا فيه، وهكذا الحال في كل وقت وزمان، ولولا ذلك لبطل الجهاد وترك الكلام في أهل الردة وأحكامهم.

وفي ضمن هذا القول ما تقدم من تسفيه جميع الأمة، وتجهيل علمائها الذين كفروا بكثير من الأحداث والمكفرات، وفيه: (أنهم لم يسلكوا الطريق الواسع، ولم يفهموا الحديث عن نبيهم) وبالجمل: فهذا المعارض محوه بلفظ الأمة ملبس^(١).

فهذه نصوص صريحة واضحة للعلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رد فرية تكفير المسلمين وبراءة دعوة الإمام المجدد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من ذلك، وبيان الفرق المبين بين تكفير القبورين وتكفير المسلمين، وأن الأول هو واجب على كل مسلم، وأن الثاني هو مما ذمته النصوص وبينت ضلال أهله.

ومثل ذلك عن غيرهم من أئمة الدعوة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فمن ذلك:

سُئِلَ العلامة حمد بن ناصر بن معمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال السائل: إنكم تكفرون بالمعاصي؟

فأجاب: «ليس هذا قولنا، بل هذا قول الخوارج، الذين يكفرون بالذنوب، ولم تكفر أحدًا بعمل المعاصي، بل تكفر من فعل المكفرات، كالشرك بالله بأن يعبد معه غيره، فيدعو غير الله، أو يذبح له، أو ينذر له، أو يخافه، أو يرجوه، أو يتوكل عليه، فإن هذه الأمور كلها عبادة لله بنص القرآن، وإيراد الأدلة على ذلك له بسط طويل، لا تحتمله هذه الورقة.

فتقول: الدعاء والذبح والنذر وغير ذلك، حق الله على عباده، فمن أشرك مع الله غيره في هذه الأفعال فهو مشرك كافر، وإن قال لا إله إلا الله، وصلى وصام، وزعم أنه



مسلم، وهذا مجمع عليه عند أهل العلم، لا اختلاف في ذلك» اه^(١).

وقال العلامة عبد الله أبيابطين رَحِمَهُ اللهُ في سياق ذكره لمذهب الخوارج وتحذيره منه قال رَحِمَهُ اللهُ: «فإذا عرفت مذهبهم أن أصله التكفير بالذنوب، وكفروا أصحاب رسول الله ﷺ، واستحلوا قتلهم، متقربين بذلك إلى الله، فإذا تبين لك ذلك تبين لك ضلال كثير من أهل هذه الأزمنة، في زعمهم: أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ وأتباعه خوارج، ومذهبهم مخالف لمذهب الخوارج؛ لأنهم يوالون جميع أصحاب رسول الله ﷺ، ويعتقدون فضلهم على من بعدهم، ويوجبون اتباعهم، ويدعون لهم، ويضللون من قدح فيهم، أو تنقص أحدًا منهم، ولا يكفرون بالذنوب، ولا يخرجون أصحابها من الإسلام، وإنما يكفرون من أشرك بالله، أو حسن الشرك، والمشرِك كافر بالكتاب، والسنة، والإجماع، فكيف: يجعل هؤلاء مثل أولئك؟! وإنما يقول ذلك معاند يقصد التكفير للعامة، أو يقول ذلك جاهل بمذهب الخوارج، ويقوله تقليدًا» اه^(٢).

وفي رسالة للإمام سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود رَحِمَهُ اللهُ في رسالة إلى سليمان باشا قال فيها: «وأما قولكم: وأما ما اعترينا، وما ابتلينا به من الذنوب، فليست أول قارورة كسرت في الإسلام، ولا يخرجنا من دائرة الإسلام، كما زعمت الخوارج من الفرق الضالة، الذين عقيدتهم على خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة.

فنقول: نحن بحمد الله، لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنوب، وإنما نكفر لهم بما نص الله ورسوله، وأجمع عليه علماء الأمة المحمدية، الذين هم لسان صدق في الأمة، أنه كفر، كالشرك في عبادة الله غيره، من دعاء، ونذر، وذبح، وكبغض الدين وأهله، والاستهزاء به. وأما الذنوب، كالزنى، والسرقة، وقتل النفس، وشرب الخمر، والظلم،

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٣٧-٣٣٨).

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٦٢).



ونحو ذلك، فلا تكفر من فعله إذا كان مؤمناً بالله ورسوله، إلا إن فعله مستحلاً له، فما كان من ذلك فيه حد شرعي أقمنه على من فعله، وإلا عزرنا الفاعل بما يردعه، وأمثاله عن ارتكاب المحرمات.

وقد جرت المعاصي، والكبائر، في زمن رسول الله ﷺ وأصحابه، ولم يكفروا بها، وهذا مما رده أهل السنة والجماعة على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وعلى المعتزلة الذين يحكمون بتخليده في النار، وإن لم يسموه كافراً، ويقولون: ننزله منزلة بين المنزلتين، فلا نسميه كافراً ولا مؤمناً، بل فاسقاً، وينكرون شفاعة رسول الله ﷺ يوم القيامة، ويقولون: لا يخرج من النار أحد دخلها بشفاعة، ولا غيرها. ونحن بحمد الله برآء من هذين المذهبين: مذهب الخوارج، والمعتزلة، ونثبت شفاعة رسول الله ﷺ وغيره من الأنبياء، والصالحين، ولكنها لا تكون إلا لأهل التوحيد خاصة، ولا تكون إلا بإذن الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُوكَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فذكر في الشفاعة شرطين: أحدهما: أنها لا تكون إلا بعد الإذن من الله للشافع، لا كما يظنه المشركون الذين يسألونها من غير الله في الدنيا، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُوكَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سورة سبأ: ٢٢-٢٣] اهـ^(١).

هذا طرف من ردود أئمة الدعوة على هذه الفرية ويطول المقام بالمزيد، وإنما أردنا ذكر شواهد من ذلك.

وعليه: يعلم أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تكفيرهم للزنادقة وعباد القبور إنما هم في ذلك متبعون لا مبتدعون، وأنهم براء من مسلك الخوارج في تكفيرهم للمشركين، وإنما تكفيرهم للزنادقة والقبوريين هو مما أمر الله به ورسوله، وليس من



قبيل الغلو في التكفير، هذا ما قرره رَحِمَهُمُ اللَّهُ كما تقدم بيانه، خلافاً لما يقرره مخالفوهم في عصرنا، حيث يقحمون عند التحذير من الغلو في التكفير والتحذير من الخوارج، التشنيع على من كفر القبوريين بزعم أنهم جهال، ويسمونهم مسلمين، وأن من كفرهم فقد كفر المسلمين وسلك طريق الخوارج الضالين، وهذا تحريف للحق وتضليل للخلق، وقد تقدم الرد على ذلك من كلام الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وتقدم البيان أن هذا ليس من قبيل هذا، ما يغني عن تكراره، والله حسبنا ونعم الوكيل.

وعلى منوال ما بين أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ فقد بين علمائنا ذلك:

فقد بينت اللجنة الدائمة للإفتاء الفرق بين تكفير من كفر بعد إيمانه، وطريقة الخوارج في التكفير، فقد قال علماء اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمُ اللَّهُ جواباً على سؤال: هل باستطاعة أي مسلم أن يكفر شخصاً ما إذا رأى أن ذلك الشخص فعل ناقضاً من نواقض الإسلام؟

فأجابوا: «أهل السنة والجماعة لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله كما تفعله الخوارج والمعتزلة، ما عدا من ترك الصلاة متمعداً فإنه يكفر ولو لم ينكر وجوبها على الصحيح من قولي العلماء، لما جاء في الأدلة في كفر تارك الصلاة، ولا يقولون لا يضر مع الإيذان ذنب لمن عمله كما تفعله المرجئة.

وأهل القبلة هم الذين قال فيهم النبي ﷺ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو مسلم، له ما لنا وعليه ما علينا» أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنْهُ

وهم أهل السنة والجماعة الساترون على منهج رسول الله ﷺ وأصحابه رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنْهُمْ وأتباعهم بإحسان، لكن من عمل ناقضاً من نواقض الإسلام فهو كافر، كمن يستغيث بالأموال أو يذبح لهم أو يسب الله ورسوله أو يستهزئ بالدين ونحو ذلك، كما أوضح



ذلك أهل العلم في باب حكم المرتد.

وأهل السنة لا يشهدون على أحد معين أنه من أهل الوعيد وأنه كافر إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه، وورد في هذا وعيد شديد، والواجب على المسلم أن يعتني بهذا الباب العظيم، وأن يحرص على السلامة، ويكف عما لا يعنيه.

وفي الصحيحين عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه». وفيهما من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من دعا رجلاً بالكفر أو قال: يا عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه» أي: رجع عليه. وفي (صحيح مسلم) من حديث جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان. فقال الله عز وجل: من ذا الذي يتألى علي ألا أغفر لفلان، إني قد غفرتُ له وأحبطتُ عملك». وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اهـ^(١).

ولأجل ذلك تجد إهمال جمع من هؤلاء تدريس رسائل الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ وأئمة الدعوة، رَحِمَهُمُ اللَّهُ مع ما فيها من البيان الواضح الجلي لقواعد التكفير والرد على شبهة الخوارج وشبهة المرجئة، وإن شرحوا منها فإنها لا تسلم من تحريفهم وتزويرهم ونقصهم لما قرره الإمام المجدد أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ولذلك فهم يضيقون بها جدًّا، وقد سُئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: ما رأيكم فيمن يقول إن تدريس نواقض الإسلام وكشف الشبهات يجرئ الناس على التكفير وأن الأولى عدم تدريسها؟

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٤٢٤-٤٢٥).



فأجاب: «هذا قلنا لكم أثناء الدرس فيه من يقول لماذا تدرسون الناس هذه الأمور لماذا تشرحونها، الناس مسلمون ويكفي اسم الإسلام، هذا كلام قالوه، وهم أعداء التوحيد، شارقون في التوحيد، ولا يريدون التوحيد، ولكن سندرسها إن شاء الله، وسيقرر في المدارس، وسيشرح في المدارس، رغم أنوفهم، وهذا واجب على أهل العلم وواجب على الناس أن يتعلموا هذا الأمر؛ لأن هذا هو أساس الدين» اه^(١).

وعليه: يُعلم ما قرره أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وما قرره علماءنا جزاهم الله خيرا في هذه المسألة، ويعلم أن إقحام التحذير من الغلو في التكفير في موضع بيان الموقف من شرك المشركين، وجعل تكفير المشرك الذي يعبد غير الله من الغلو في التكفير؛ شنشة قديمة، الواجب على كل مسلم الحذر من ذلك والتنبيه لهذه الدسيسة. والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله.



الغائمة

فإنه بمعرفة الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور؛ يتبين أن منهج هذه الدعوة السلفية في باب التكفير منهاج وسطي، وطريق سلفي، فهم ليسوا على طريقة المرجئة في جفائهم ولا طريقة الخوارج في غلوهم، فمن أراد السلامة في هذا الباب، فيسلم من أن يكون من المرجئة ويسلم أن يكون من الخوارج؛ فعليه أن يلزم هذا المنهاج، منهج هؤلاء الأئمة المبني على ما دل عليه الكتاب والسنة ومنهج السلف وما أجمع عليه العلماء منهج نقي صافي.

فليعتبر كل مسلم بذلك، وليتبصر وليعلم أن المنفرين عن هذا المنهاج والمزهدين فيه اليوم من المنتسبين للدعوة فضلاً عن غيرهم كثر، فليكن منهم على بال، وليتبصر فيما يُنسب للإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ من أقوال ومنهاج وليدقق، فإن أهل الكذب والتزوير وأهل البدع اليوم كثر، كل منهم يريد أن يضرب هذه الدعوة السلفية المباركة وينفر عنها ويصد المسلمين عما فيها من الخير الذي عم العالم الإسلامي، وقام على إثره دولة سلفية مباركة.

هذا وقد تم المقصود وهو المسؤول أن يكون ما كتبت خالصاً لوجهه الكريم صواباً، وأستغفر الله مما فيه من الزلل والخلل، وأعوذ بالله من العمى بعد الهدى، وجزى الله عني مشايخي وطلاب العلم خير الجزاء، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
سبب تأليف الكتاب	٨
مباحث هذه الرسالة سردا	١١
المبحث الأول: تعريف العبادة، لغة وشرعا وأهمية تحقيق معناها	١٥
المبحث الثاني: معنى الإسلام لغة وشرعا وأهمية تحقيق معناه	٢٥
المبحث الثالث: معنى لا إله إلا الله، وأركانها وشروطها، وأن قول لا إله إلا الله لا يجمع من ردة قائلها وإتيانه بشعائر الإسلام إذا أتى يناقض من نواقضها	٤٣
المبحث الرابع: معنى الشرك والكفر والزندقة لغة وشرعا وأقسامه وخطورته وأهمية معرفة حقيقة ذلك وما يكون به المرء كافرا وما لا يكون كذلك	٦٩
المبحث الخامس: بيان خطر المحاماة عن الزنادقة والقبوريين وإيجاد الأعداء لهم وأن هذا من نواقض الإسلام	٩١
المبحث السادس: بيان ذكر السلف أنه لا عذر لمن ضل عن الهدى البين المحكم، كمن نقض إسلامه بالشرك بالله والكفر به، وبيان تتابع العلماء قرنا بعد قرن على ذلك وأن هذا ليس قولاً محدثاً لأئمة الدعوة ابتدعوه ولم يسبقوا إليه	١٣٩
المبحث السابع: الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور	١٥٥
أهمية معرفة الفروق بين ما قرره أئمة الدعوة الإصلاحية السلفية ومخالفوهم في الموقف من الزنادقة وعباد القبور	١٥٧
الفرق الأول: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أن من وقع في الشرك	

- والكفر الناقل من الملة فإنه لا يتوقف في تكفيره بعينه خلافا لما يقرره مخالفوهم ١٥٩
- ذكر جملة من النصوص من الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أن المكلف يأخذ حكم فعله، فمن كان فعله فعل المسلمين سمي مسلماً، ومن كان فعله فعل المشركين سمي مشركاً ١٥٩
- التنبية على إطلاق بعضهم عدم كفر المعين إلا بعد انطباق الشروط وانتفاء الموانع (متن وحاشية) ١٦١
- ذكر جملة من النقول المهمة عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة تجلي تقريره في هذه المسألة ١٦٢
- ذكر جملة من النقول المهمة عن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ في هذه المسألة تجلي تقريراتهم في هذه المسألة ١٦٨
- الرد على من زعم أن من المهملات والضروريات في باب التكفير التفريق بين الأعمال الظاهرة التي لا تحتل إلا الكفر الأكبر فضاء الإيمان من كل وجه كقتل النبي وإهانة المصحف ونحو ذلك، والأعمال التي تحتل الكفر وغيره لا تضاد الإيمان من كل وجه، وأن النوع الأول يكفر صاحبه مطلقاً إذا توافرت في حقه الشروط وانتفت الموانع ١٧٥
- الرد على من زعم أن الشرك إذا فعله المكلف ممن يشهد أن لا إله إلا الله لا يخرج عنه الأصل وهو إسلامه لأنه مشكوك فيه فلا يكون فاعله مشركاً عيئاً، إنما يقال فعله شرك وأما الفاعل فلا يكفر بل هم مسلمٌ! موحدٌ ١٧٦
- بيان أن تقاريرات علمائنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ ونقول عن علماء اللجنة الدائمة وغيرهم تبين ذلك ١٧٨
- الفرق الثاني: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ يعدون الحجة التي يكفر تاركها إذا بلغته على وجه يفهمه إذا أراد هو الوحي فهو الحجة الرسالية اللازمة لكل من بلغه وإن لم يفهمه لوجود شبهة مانعه فلا اعتبار لذلك مع بلوغه الحجة الرسالية، خلافاً لما يقرره مخالفوهم ١٨١



- ذكر جملة من النصوص من الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أن من بلغه الوحي فقد قامت عليه الحجة وأنه إذا بلغه على وجه يفهمه إذا أراد فأعرض فلا يعذر ١٨١
- ذكر جملة من النقول المهمة عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة تحلي تقريره في هذه المسألة ١٨٥
- ذكر جملة من النقول المهمة عن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ في هذه المسألة تحلي تقريراتهم في هذه المسألة ١٨٧
- الرد على من زعم أن الحجة تقوم بالتبيين للوحي لا مطلق البيان، وأن البلاغ للحجة لا يكون بلاغا معتبرا إلا إذا كان مفسرا بالتبين لا بمجرد، ويزعم أن لا حجة ببلاغ الوحي حتى يفهم الحجة فهما كافيا لأن الفهم الكافي -بزعمه- هو الذي لا يجعل للبعد عذرا في عدم قبوله للعلم بأن تزول عنه الشبهة المانعة، أما إذا حصل نوع فهم لم تزل به الشبهة لم يتم المقصود من إقناعه بالمعلوم! وأنه ما لم يتبين له فهو وإن فعل ما فعل من النواقض مسلم موحد لا يخرج له فعله للشرك والكفر عن الإسلام! إلا أن يصبر ويعاند بعد التبين وانكشاف الشبهة المانعة ١٩٥
- بيان أن ما يقرره علماءها على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ فقد بينوا أن من بلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة ولو كان عنده شبه مانعة، فما دام يمكنه رفع الجهل عن نفسه ولكنه أعرض فهو غير معذر ١٩٦
- الفرق الثالث: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ يعتبرون ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يُكْفَرُ به عينا بمجرد وقوع المكلف به، أو ما يتوقف في التكفير به حتى يُبَيَّنَ له، فما كان من المسائل الظاهرة فلا يتوقف في تكفير من واقع الشرك والكفر الناقل من الملة إلا إذا كان حديث عهد بإسلام ونحوه، أو كان من المسائل الخفية فيتوقف في تكفير المعين حتى تبين له الحجة خلافا لما يقرره مخالفوهم ٢٠١
- دلالة النصوص وإجماع العلماء على أن ظهور المسائل وخفاءها مما يفرق فيه بين ما يكفر به عينا بمجرد وقوع المكلف به، أو ما يتوقف في تكفير فاعله حتى يبين له ٢٠١



- ذكر جملة من النقول المهمة عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ تَجَلَّى تقريره في هذه المسألة ٢٠٦
- ذكر جملة من النقول المهمة عن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ تَجَلَّى تقاريرهم في هذه المسألة ٢٠٨
- الرد على مجموعة من الشبه يُرَوَّجُ لها خصوم الدعوة اليوم، منها أن من يعيش في بلاد المسلمين ومن نشأ في بلاد المشركين، ومن هو حديث عهد بإسلام كلهم سواء فيعذرون وأن من فرق بينهم في الإعذار فهو تفريق لا ينضبط! ٢١٥
- الرد على من يقرر أن من يفرقون بين ما هو معلوم من الدين بالضرورة وغيره، ويرتبون على إنكار المعلوم من الدين بالضرورة الكفر دون غيره مخطئون لأن -بزعمة- تقسيم الشرع إلى هذين القسمين فيه نظر فكيف إذا بني عليه التكفير! ٢١٥
- الرد على من يقرر أن الأصل في كل من وقع في النواقض أنه معذور فيقرر أن من وقع في جميع المكفرات سواء كانت من الأمور الظاهرة أو غيرها أو ما علم بالضرورة أو غيرها فالأصل فيه العذر وأن الأصل بقاءه على الإسلام حتى لو فعل ما فعل من المكفرات فلا يخرج منه، ويقرر أنه لا دليل على التفريق بين مكفر وآخر، وأن من أراد التفريق فعليه بالدليل! ٢١٥
- الرد على من يقرر أن التفريق بين من كان في بلاد المسلمين ومن كان في محلة بعيدة ولم يتمكن من التعلم في الحكم عليكم بالكفر والشرك إذا فعله تفريق خاطئ لأنه لا ينضبط! والرد على من يقرر أن من عاش في بلاد المسلمين ويقرأ القرآن ويسمع دعوة الحق وعنده العلماء ومن ينهيه فيُعْرِضُ ومن كان في بلاد المشركين وليس عنده من ينهيه ولم يسمع دعوة الحق كلهم سواء، فيُعذرون إذا أهان أحد منهم المصحف أو قتل نبياً! ٢١٥
- الرد على من يزعم أن التفريق بين حديث العهد بالكفر وغيره لا ينضبط، وأن من أسلم حديثاً فوقع في ناقض لم يدر أنه ناقض كأن يكون عادة له قبل إسلامه، ومن كان بين المسلمين ويدرس في مدارسهم ويقرأ القرآن وعنده العلماء ويسمع دعوة الحق أنهما



- سواء، فيعذر كل من وقع في التناقض الناقلة من الإسلام إلى الكفر مطلقاً دون
 ٢١٥ تفصيل
- الرد على من يزعم أن التفريق بين حديث العهد بالإسلام وغيرهم والناشئ في بلاد
 ٢١٦ المشركين ومن في بلاد المسلمين تفريق أغلبي وليس ضابطاً فاصلاً
- بيان أن ما يقرره علماءنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في
 هذه المسألة آخذين بها دل عليه الكتاب والسنة وإجماع العلماء في التفريق بين المسائل
 ٢٢٠ الظاهرة والخفية
- الفرق الرابع: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ لا يفرقون بين المازح والجاد
 والجاهل والشاك والمتأول والمقلد في فعل أو قول الشرك والكفر إلا المكره خلافاً لما
 ٢٢٣ يقرره مخالفوهم
- دلالة النصوص وإجماع العلماء على أن الأصول المحكمة، والمسائل الظاهرة البينة، وما
 هو معلوم من الدين بالضرورة مما هو معلوم كفر فاعله أو تاركة وأنه ناقل من
 الإسلام إلى الكفر سواء كان على وجه الهزل أو المزاح، أو التأويل، أو الجهل، أو
 التقليد، أو طلب الدنيا، أو غير ذلك من الأعذار، فإن يكفر بذلك ولا يكون ذلك
 ٢٢٣ عذراً له
- ذكر جملة من النقول المهمة عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ تحلي
 ٢٢٨ تقريره في هذه المسألة
- ذكر جملة من النقول المهمة عن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ تحلي تقريراتهم في هذه المسألة ٢٣٤
- الرد على مجموعة من الشبهة يروج لها خصوم الدعوة اليوم وبيان بطلان تقرير بعضهم
 في مسألة السجود للشمس أو الأصنام أو بوذا أو الذبح للأصنام ونحو ذلك حيث
 ينصون على أن مناط التكفير بها قصد التقرب، فيجعلونها من الأمور المحتملة فلا بد
 من العلم والتيقن أنه قصد السجود لها من دون الله فيجعلون المناط هو ما في القلب ... ٢٤٤
- الرد على زعم بعضهم أن من فعل الشرك جاهلاً أو لأجل الدنيا بغير قصد التعبد

- والاعتقاد، ولو قصد السجود لغير الله، كان يسجد لبوذا أو غيره لأجل المال ونحوه فيقررون أنه لا يكفر بذلك، ومنهم من يجعل هذه المسائل من الأمور المحتملة ٢٤٥
- الرد على من يزعم أنه لا يلزم من السجود للشيء عبادة! وأن من سجد سجوداً على غير وجه التعبد والتقرب للشمس فإنه لا يكفر، بخلاف من سجد تقريباً وتعبدًا، لأن -بزعمه- المعول في التكفير بالسجود هو التقرب القلبي، فلا يكفر الساجد أو الذابح لبوذا، إلا إذا كان على وجه التقرب والتعبد ٢٤٥
- الرد على من يزعم أن هذه الأعمال ونحوها كالسحر وإعانة المشركين في قتال المسلمين وتوليهم ونصرتهم، وحماية الكفر وإقامة الأضرحة التي تعبد من دون الله وبنائها وإقامة السدنة عليها، لا يحكم بكفر فاعل ذلك لأنها من الأعمال المحتملة! فلا بد -بزعمه- من الاستفصال والبيان والإيضاح من الفاعل عما قصده بفعله ذلك! وأن يتبين أنه فعل ذلك تقرباً لأن مناط التكفير بالسجود أو الذبح أو مظاهرة ومناصرة الكفار على المسلمين أو نحو ذلك هو القصد القلبي ٢٤٥
- الرد على من يقرر أن الشرك هو تسوية الخالق بال مخلوق في الاعتقاد وأنه إذا كانت التسوية في الاعتقاد فهذا شرك أكبر وإذا كانت باللفظ دون الاعتقاد فهو شرك أصغر .. ٢٤٥
- الرد على من يقرر أن الأعمال إن دلت على كفر الباطن فهي كفر، وإلا لم تكن كفراً ٢٤٥
- الرد على من يقرر أن الأعمال إنما توصف بالكفر لأن كل كفر في الظاهر فهو مسبوق بكفر بالباطن، فكانت هذه الأعمال الظاهرة تقوم مقام إعرابه بلسانه عما في قلبه! ٢٤٥
- بيان أن ما يقرره علماءها على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هذه المسألة آخذين بها دل على الكتاب والسنة وإجماع العلماء في عدم العذر فيمن وقع في المكفرات الظاهرة البينة المعلوم كفر من وقع فيها من الدين بالضرورة جهلاً أو تقليداً أو هزلاً أو طلباً للدنيا ونحو ذلك ألا المكره ٢٤٩
- الفرق الخامس: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقررون أنه لا بد مع النطق بشهادة التوحيد التزام الشريعة والعمل بها ظاهراً وباطناً، وأنه لا يكفي لصحة



- ٢٦٨ التوحيد النطق بالشهادة دون العمل خلافا لما يقرره مخالفوهم
- دلالة النصوص وإجماع العلماء على أنه لا بد مع النطق بشهادة بالتوحيد التزام الشريعة والعمل بها ظاهرا وباطنا، وأنه لا يكفي لصحة التوحيد النطق بالشهادة دون العمل ... ٢٦٨
- ذكر جملة من النقول المهمة عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ تَجَلَّى تقريره في هذه المسألة ٢٧١
- ذكر جملة من النقول المهمة عن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللهُ تَجَلَّى تقريراتهم في هذه المسألة ٢٧٧
- الرد على جملة من الشبه يروجها خصوم الدعوة اليوم وبيان بطلان زعم بعضهم حيث يقرر أنه إذا فقد المكلف الأعمال كلها لم يفقد معه أصل الإيـمان ٢٨٨
- الرد على من يزعم أن القول بأن تارك العمل لا يكفر أو القول بأن العمل كمال لا يتنافى مع القول بأن العمل من الإيـمان ٢٨٨
- الرد على من يقرر أنه لا يشنع على من قرر أن تارك العمل مؤمن وأنه تكفي كلمة لا إله إلا الله دون العمل لأنها تراد للنجاة في الآخرة، وأما في الدنيا فيكفي النطق بها لإجراء أحكامها، ويقرر أنه لا يضر من يقول الإيـمان قول وعمل وأن الظاهر والباطن متلازمان أن يقول تارك العمل لا يكفر أو أن العمل من كمال الإيـمان! لأن -بزعمه- مسألة التكفير بترك العمل مسألة تفريعية على معتقد أهل السنة في إثبات لتلازم بين الظاهر والباطن فمن قال بالأصل لا يضره الإخلال فالفرع ٢٨٩
- الرد على من يزعم أن من قال الإيـمان قول وعمل فقد برئ من الإرجاء أوله وآخره فلا يضره أن يقول العلم من كمال الإيـمان أو لا يزول الإيـمان بزوال العمل أو يقول لا كفر إلا بالاعتقاد وغير ذلك ٢٨٩
- الرد على من يقرر أن العمل لا يكفر تاركه إلا إذا لم يلتزمه اعتقادا! ٢٨٩
- الرد على من يقرر أن من عبد غير الله ودعا غيره أو سجد لغير الله أو غير ذلك من الكفريات لا يحكم بكفره إلا من جهة دلالته على كفر الباطن لأن بزعمه العمل الظاهر لا يوصف أنه كفر إلا إذا دل على كفر الباطن وإلا لم يكن كفرا! ٢٨٩

بيان أن تقرير علمائنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ تبعاً لمن سلفهم من سلف هذه الأمة أخذاً بنصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أن الإيمان قول وعمل وأن الكفر بالقول والعمل والاعتقاد والشك وأنه لا ينفع قول المكلف لا إله إلا الله وهو معرض عن العمل أو ناقض للتوحيد بالشرك بالله ومظاهرة المشركين ٢٩٥

الفرق السادس: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ينزلون النصوص الواردة في الكفار والمشركين الأصليين على من كان ينطق بالتوحيد ويصلي ويصوم ويحج ويفعل فعل المشركين، فهم في الحكم بالكفر والشرك سواء، ولا يعدون نطق الرجل بالتوحيد مانعاً من تنزيل النصوص الواردة في المشركين الأصليين على المسلم إذا كفر وأشرك بالله خلافاً لما يقرره مخالفوهم ٣١٢

دلالة النصوص على أن من عَمَلَ عَمَل الكفار الأصليين من الشرك بالله والكفر به نزل عليه حكمهم ٣١٢

ذكر جملة من النقول المهمة عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ تحلي تقريره في هذه المسألة ٣١٤

ذكر جملة من النقول المهمة عن أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ تحلي تقريراتهم في هذه المسألة ٣٢٠

الرد على من زعم أن ما نص عليه الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ في رسالته نواقض الإسلام من قوله: ((الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر إجماعاً)) أن هذا خاصاً في المشركين الأصليين، وفي اليهود والنصارى! وليس المسلم الذي تلبس بالشرك، أو ارتد بعد إيمانه، فإنه -بزعمه- لا تنزل عليه النصوص الواردة في المشركين الأصليين لأنه ممن يشهد أن لا إله إلا الله، ولأن الأصل بقاء إسلامه ٣٢٥

بيان أن تقرير علمائنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في أن المسلم إذا ارتد وكفر بالله وأشرك في عبادته يجب على المسلم اعتقاد كفره ولو صلى



- وصام وزعم أنه مسلم متى علم وقوع الكفر والشرك منه وأنه لا فرق في ذلك بين
 ٣٣٤ المشرک الأصلي والمترد بعد إسلامه
- الفرق السابع: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وإن وردت عنهم عبارات
 يفهم منها التوقف في تكفير بعض أعيان من تلبس بالشرك ممن مات قبل الدعوة، أو
 عرف عنهم الجهل وعدم قيام الحجة الرسالية فإنهم لا يحكمون بإسلام المشرک مع
 ٣٤٥ بقائه على الشرك وعدم توبته منه خلافا لما يقرره مخالفوهم
- دلالة النصوص على أن تنزيل الأسماء والأحكام على أصحابها عما تعبدنا الله به، فلا
 يجوز أن نسمي من أشرك مسلما، ولا من هو مسلم مشركا من غير بينة تدل على ذلك،
 ٣٤٥ وأن هذا ما أمرنا الله
- بيان أنه وردت بعض العبارات عن الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ وأئمة الدعوة فهم منها من
 لم يفهم نصوص الكتاب والسنة ولم يحقق قول الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنه يحكم بذلك
 على المتلبس بالشرك بالإسلام مع شركه وكفره ٣٤٩
- الرد المفصل على من تعلق بقول الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ (فلا نكفره إلا بعد التعريف)
 وقوله (... وإني أكفر ابن الفارض، وابن عربي وإني أحرق دلائل الخيرات، وروض
 الرياحين، وأسميه روض الشياطين وجوابي عن هذه المسائل أن أقول: سبحانه هذا
 بهتان عظيم) على أنه يحكم على القبوريين بالإسلام وأنه يحكم بإسلام ابن الفارض
 وابن عربي! ٣٥١
- الرد المفصل على من تمسك بكلام للعلماء الشيخ حسين والشيخ عبدالله أبناء الإمام
 المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ والعلامة حمد بن ناصر رَحِمَهُمُ اللَّهُ ينسب لهم الحكم
 على القبوريين بالإسلام ٣٥٢
- الرد على بعض الشبه التي يروج لها خصوم الدعوة اليوم منها زعم بعضهم حيث
 يقول: هل المتلبس بالشرك إذا مات لا يصلى عليه؟ فيزعم أن هذا مبني على القول بأن
 مجرد تلبسه بالشرك يجعله كافرا، ولا يعذر بالجهل، ويقرر أن الجهل مانع وأن ما فعله



- من الشرك بالله لا يخرج عن الأصل وهو إسلامه إلى ما هو مشكوك فيه -بزعمه-
 ٣٧٩ وهو أن يكون مشركاً عيناً!
- الرد على دعوى بعضهم أن من ترك الدخول في الإسلام جهلاً بالإسلام أو بصدقه
 ٣٨٠ فهو كافر وأما المسلم إذا وقع في مكفر جهلاً فلا يحكم بكفره
- الرد على من يقرر أن المشرك المعرض عن التوحيد مع وجود مقتضي التعلم لا يكفر إذا
 كان يشك أن عند دعاة التوحيد حقاً لكنه لا يطلبه انشغالا بالدنيا ويقرر أن هذا آثم
 ٣٨٠ وليس كافراً
- الرد على من يقرر أن من اتبع أهواء الكفار بغير علم ليس ظالماً وليس مشركاً وأنه مهما
 فعل ما دام ينطق بالتوحيد فما دام لم تزل عنه الشبهة المانعة ولم يحصل إقناعه بالمعلوم
 فهو مسلم موحد، لأنه معذور لم تقم عليه الحجة ولو فهمها ولكن لم تزل عنه الشبهة
 المانعة فهو على الأصل يحكم بإسلامه! ٣٨٠
- بيان أن تقرير علمائنا على منوال ما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في عدم
 الحكم على المشرك من يقول لا إله الا الله ولو كان جاهلاً بالإسلام ٣٨٤
- الفرق الثامن: أن الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ردوا على شبه خصوم الدعوة
 وبينوا ضلالها وكشفوا ما احتج به هؤلاء الخصوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
 وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ بينما مغالفتهم جعلوا مدار تقريراتهم ما استشهد
 به خصوم الدعوة ومعارضوها من كلام هذين الإمامين رَحِمَهُمُ اللَّهُ ٣٩٢
- تفنيد الإمام المجدد وأئمة الدعوة شبه خصوم الدعوة وبيانهم ضلاله هذه الشبه فما
 احتجوا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ ٣٩٢
- ذكر بعض من خصوم الدعوة بالأمس الذين تزعموا نشر مثل هذه الشبه وبعض من
 جهود الإمام المجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ وأئمة الدعوة في الرد على شبههم ٣٩٤
- بيان أن خصوم الدعوة اليوم المخالفون في تقريراتهم في الموقف من الزنادقة وعباد
 القبور لما قرره الإمام المجدد وأئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ إنما تلقفوا الشبه التي بثها خصوم



- الدعوة بالأمس، ولكن لم يكن ذلك على وجه المعارضة كما كان الخصوم بالأمس، بل على وجه الدس في الدعوة وهدمها من الداخل، باسمها ٣٩٥
- ذكر جملة من النقول المهمة من تقارير الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وَرَدَهُ عَلَى مَنْ تَعْلَقَ ببعض كلام شيخ الإسلام بن تيمية والعلامة ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي احتجاجا على محاماتهم عن القبورين ٣٩٧
- الفرق التاسع: أن الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وَأُثْمَةُ الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ بَيْنُوا أَنَّ تكفير الزنادقة والقبورين ليس من جنس طريقة الخوارج في التكفير التي ورد في النصوص ذمها والتحذير منها وورد عن الأئمة من سلف وعلماء الأمة التحذير منها وما في غلوهم من الجنابة العظيمة على الإسلام والمسلمين، خلافا لما يقرره مخالفوهم ممن يزعم الدفاع عن دعوة الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ حَيْثُ يَدْسُ فِي مَوْضِعِ بَرَاءَةِ الشَّيْخِ مِنْ طَرِيقَةِ الخوارج في غلوهم في التكفير ما يزعم نسبته للشيخ وأئمة الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُمْ يحكمون بإسلام القبورين! ٤٣٥
- مشابهة خصوم الدعوة اليوم لخصوم الدعوة بالأمس في رمي الإمام المجدد وأئمة الدعوة وهذه الدعوة السلفية بالغلو في التكفير وانتهاج منهج الخوارج لتكفيرهم القبورين ولكن باسم الدفاع عن الدعوة وتبرأتها من الغلو بالتكفير ٤٣٥
- بيان اضطراب خصوم الدعوة اليوم في الجواب على ما ينتقض دعواهم في حكمهم بإسلام القبورين على ما هو نص صريح من كلام الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ وَأُثْمَةُ الدعوة رَحْمَةُ اللَّهِ، وموقف بعضهم من بعض أئمة الدعوة كالعلامة إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن والعلامة عبدالله أبابطين رَحْمَةُ اللَّهِ ودعواهم أن عندهما غلو، وكذا موقفهم المشين من اللجنة الدائمة للفتوى وما يقرره صريحا لا يحتمل التأويل الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحْمَةُ اللَّهِ وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وغيرهم من العلماء ورميهم لهم بالتناقض ٤٣٦
- ذكر جملة من النقول المهمة من تقارير الإمام المجدد رَحْمَةُ اللَّهِ فِي دفاعه عن نفسه



- وتبرئته دعوته مما رماه الخصوم من سلوك مسلك الخوارج في الغلو في التكفير وبيانه
 أن تكفير القبوريين ليس من الغلو في التكفير الذي ورد ذمه بالنصوص ٤٣٧
- ذكر جملة من النقول المهمة من تقارير أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في دفاعهم عن أنفسهم
 وتبرئته الدعوة مما رماها به الخصوم من سلوك مسلك الخوارج في الغلو في التكفير
 وبيانهم أن تكفير القبوريين ليس من الغلو في التكفير الذي ردد ذمه بالنصوص ٤٣٩
- بيان علمائنا للفرق بين عقيدة المسلمين في تكفير القبوريين وطريقة الخوارج في تكفير
 المسلمين وردهم على من يحذر من دراسة نواقض الإسلام يزعم أنه يكون سبب في
 الغلو في التكفير ٤٥٢
- الخاتمة ٤٥٥
- فهرس الموضوعات ٤٥٧



مما رمَى به أعداء الدعوة السلفية الإصلاحية الإمامَ المجددَ رحمه الله وأئمة الدعوة رحمهم الله تشويهاً لدعوتهم أنهم خوارج يكفرون المسلمين! وذلك لتكفيرهم من كفره الله ورسوله من الزنادقة والقبوريين.

هذه فرية أعداء الدعوة وخصومها بالأمس، وأما أعداؤها اليوم، فإنهم تلقفوا هذه الفرية، وأثبتوها ولكن لبسوا في ذلك فرموا الدعوة بذلك في سياق الدفاع عنها وتبرئتها من الغلو في التكفير! فزعموا أن الإمام المجدد رحمه الله وأئمة الدعوة رحمهم الله يحكمون بإسلام القبوريين، ويجعلون الحكم بكفر عباد القبور من الغلو في التكفير الذي يزعمون براءة الدعوة منه! وذلك على وفق قواعدهم الإرجائية الغالية!

وحيث بينت في هذه الرسالة براءة الدعوة الإصلاحية وأئمتها رحمهم الله من الحكم بإسلام القبوريين فإن تهمة أعداء الدعوة اليوم أن الحكم بكفر القبوريين من الغلو بالتكفير تعود على الدعوة الإصلاحية ولكن من باب الدفاع عنها! -زعموا- وكما افترى عليها خصومها بالأمس، افترى عليها خصومها اليوم فتشابهت قلوبهم وأقوالهم، اختلفوا في الأسلوب، واتفقوا في النتيجة! وحيث أن هذه الشبه التي يروجها خصوم الدعوة الإصلاحية اليوم قد اغتر بها من اغتر ممن لم يحقق ويدقق ولأهمية كشف هذه الشبه، فقد جاءت هذه الرسالة مبيناً فيها تقريرات الإمام المجدد رحمه الله وأئمة الدعوة رحمهم الله في الموقف من الزنادقة وعباد القبور، ودفاعاً عن هذه الدعوة الإصلاحية وأنها على طريق وسطي مفارق لطريقة الخوارج في تكفير المسلمين وطريقة المرجئة في الحكم بإسلام القبوريين.

المؤلف

